



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



نمط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المصرف
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة (2012-2017)
The Pattern of Relationship between Profitability, Liquidity, and Solvency and its impact on the Productivity of the Bank
An Empirical Study in a sample of Iraqi private banks
(2012-2017)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية

إشراف الأستاذ الدكتور:
إبراهيم فضل المولى البشير

إعداد الدارس:
أحمد علي حسين

2019م

1440هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ

وَكِيلًا ❁

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الأحزاب/ الآية 3

الإهداء

إلى بلد الرافدين رمز الخير والآباء... وطني الحبيب العراق

إلى من فتح بابه وأحضانه أرضاً وشعباً لجني العلم والتعلم... بلدي الثاني السودان

إلى من تعجز الكلمات أن توفيقها حقها، وأجمل السطور تسجد أمام عظمة تضحياتها

نبح الحنان المقدس التي تشم حباً... أمي الحبيبة

إلى سندي وعزي وعوني وسبب ما أنا فيه، والدي

إلى من كانوا لي سنداً في السراء والضراء... أخواتي

إلى أصدقائي الأعزاء

إلى كل من علمني حرفاً وأثار طريقي للعلم والخير...

عرفاناً بالجميل إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي هذا

الدارس

شكر وأمتنان

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين ونفوز على الشك باليقين ولولا المولى القدير ما كنا لنهتدي إلى ما هدانا إليه، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد وعلى آل بيته الطاهرين الطيبين وأصحابه أجمعين.

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا / كلية الدراسات التجارية للدراسات العليا والعاملين فيها أساتذة وموظفين لما قدموه من جهود ونصائح علمية طيلة مرحلة الدراسة، وإنه لعرفان بالجميل أن أشكر أستاذي ومعلمي المشرف القدير الأستاذ الدكتور (إبراهيم فضل المولى البشير) لتفضله بالإشراف على الأطروحة، ولما قدمه من توجيهات، ومتابعة مستمرة خلال مسيرة الدراسة، وجهد متواصل، ولما منحني من علمه ووقته طوال إعداد الأطروحة حتى بدت كما هي عليه، فله مني الشكر والتقدير والأحترام كله وله صادق الدعاء بالصحة والعافية والعطاء المستمر.

ولا يسعني إلا أن أقدم آيات الشكر والأعزاز للسادة الأساتذة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، ولما سيبدونه من ملاحظات علمية ستعزز هذه الأطروحة، وجميع الأساتذة الذين شاركوا وأبدوا ملاحظاتهم في الحلقات النقاشية التي جرى عقدها لهذه الدراسة، فجزاهم الله خير الجزاء ووفقهم جميعاً.

وأقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل والأحترام إلى الأستاذ الدكتور (عبد السلام لفته سعيد) الذي أثرى ببصماته وتوجيهاته العلمية السديدة، فحوى ومحتوى علمي للأطروحة، ولما قدمه من توجيهات علمية صائبة ولمتابعته وجهوده القيمة التي كان لها الأثر الكبير في إخراجها بالصورة التي عليها، فجزاه الله عني خير الجزاء، كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والحب للأستاذ الدكتور (صباح منفي رضا) الذي أثرى الجانب العملي بتوجيهاته العلمية السديدة.

كما أتقدم بخالص الشكر والإمتنان والإعزاز إلى زملائي في الدراسات العليا كافة وأخص بالذكر أخي وصديقي الأستاذ (علي عبد العزيز عباس) لما قدم لي من عون ومساعدة وآراء علمية سديدة أثناء إعداد الأطروحة، والدكتور علي اللامي والدكتور سالم سوادي والدكتور محمد حازم والدكتور أسماعيل حقي والدكتور أحمد رعد والدكتور عمرو العامري والدكتور ياسر الدليمي فجزاهم الله عني خير الجزاء. وعرافناً بالجميل أتقدم بالشكر والإمتنان لكل من قدم لي عوناً أو آزرني بكلمة طيبة في مرحلة إعداد الأطروحة، وأستميح عذراً من فاتني ذكرهم سائلاً الله عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء.

✍️ الدارس

المستخلص

تجسدت مشكلة الدراسة في بيان جدلية العلاقة بين فاعلية المصرف المتمثلة بكل من (الربحية والسيولة والملاءة) وإنتاجيته وهل يمكن الوقوف على مؤشرات الأولى من خلال الثانية وبالتالي اتخاذ القرارات المصرفية بالاستعانة بهذه النتائج، ومن خلال مجموعة من التساؤلات جرى صياغة فرضيات الدراسة الأساسية لدراسة وتحليل العلاقة والتأثير بين متغيرات الفاعلية المصرفية الثلاث والإنتاجية للمصارف عينة الدراسة، وذلك من أجل تحقيق هدف الدراسة ومبتغاها، فالعلاقة المتبادلة بين متغيرات الدراسة وأهميتها البالغة يتطلب من الباحث دراسة كل متغير على حدة ومن ثم البحث عن أهم العلاقات الضرورية فيما بينها لبيان معنوية تلك العلاقات بالأخرى، ومن بعدها الوصول إلى نتائج تساهم في تعميق الأواصر التي تربط بين هذه المتغيرات، ومن ثم بيان تأثير المتغيرات الثلاث المستقلة بالمتغير التابع وذلك من خلال أدوات إحصائية تم استعمالها من أجل هذا الغرض.

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة الأهداف المصرفية الثلاث المتمثلة بـ (الربحية، السيولة، الملاءة)، مجتمعة للتوصل إلى مقياس يظهر من خلاله درجة كل هدف (مرتفع، منخفض) ولكل مصرف، وبيان علاقة هذه الدرجة في رسم إستراتيجية مصرفية تمكنه من تحسين وتطوير إنتاجية المصارف، بالإضافة إلى ذلك البحث في العلاقة والتأثير بين الربحية والسيولة والملاءة في الإنتاجية المصرفية.

وتحددت عينة الدراسة بأربعة عشر مصرف من مصارف القطاع الخاص وهي كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، المتحد للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، الشمال للتمويل والإستثمار، المنصور للإستثمار، الاتحاد العراقي)، وقد جرى استعمال مجموعة من النسب المالية المتمثلة بنسب (الربحية، السيولة، الملاءة) لتقييم فاعلية أداء المصارف للمدة (2012-2017)، فضلاً عن استعمال مقياس مالمكويست Malmquist الذي يستند في تطبيقه على تحليل تطوير البيانات (DEA) data envelopment analysis، لقياس وتحليل إنتاجية القطاع المصرفي.

وتوصلت الدراسة إلى إستنتاج مفاده أن النمط الذي سجل أعلى إنتاجية للمصارف (HLL) كان أفضل إستراتيجية يمكن تبنيها من قبل للمصارف، بينما لم تؤكد الاختبارات الإحصائية عليه، أي لم تبين تأثير هذا النمط وفق الاختبارات الإحصائية في إنتاجية المصرف، بينما ظهر المستوى الخامس في محفظة الأنماط والمتمثل بـ (HLH) أي (ربحية عالية وسيولة منخفضة وملاءة عالية) وقد كانت إنتاجية المصرف فيها (1) هو النمط الذي تبين في معادلة الإنحدار، أي أن السيولة ترتبط عكسياً مع الإنتاجية وترتبط الربحية والملاءة طردياً مع الإنتاجية الكلية للمصارف، إذ أن ذلك يتطابق مع ما جاء في النمط (HLH)، بالرغم من عدم وجود كل من علاقات الارتباط والتأثير فيما بين تلك المتغيرات.

ويوصي الباحث بضرورة تبني مثل هذه المتغيرات في البحوث والدراسات المصرفية وتعميم نتائجها على القطاع المصرفي والمجتمع وعدم إهمال تلك النتائج لمعرفة أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها من أجل إعطاء رؤية واضحة حول أهمية دراسة هذه المتغيرات والطرق اللازمة لإيجاد إدارة مناسبة لها على مستوى الأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) وبيان تأثيرها على الأهداف الأخرى، وذلك من أجل تحقيق الهدف الأسمى لها وهو تعظيم إنتاجية القطاع المصرفي، وفي الوقت نفسه تعد الأساس في بيان قابلية المصارف على احتواء المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال وتأثيرها على الأنشطة المصرفية المختلفة والمتنوعة.

Abstract

The issue of studying was embodied in stating the dialectal relationship between the efficiency of the bank represented by (profitability, liquidity and solvency) and its productivity, is it possible to adopt the first indicators through the second and in turn make banking decisions with the help of these results? Through a set of questions, basic study hypotheses were designed to study and analyze the relationship and impact between the three banking activities variables and productivity of banks sample of study in order to achieve the purpose of the study and its objective, The mutual relationship between the study variables and its significant importance requires the researcher to study each variable separately, and then researching the necessary important relationships between them to state the moral of those relationships with the other, and then reach to results that contribute to deepening the bonds that connect these variables, and then state the impact of the three dependent variables on the dependent variable through statistical tools that were used for this purpose.

This study aims to study the three banking objectives represented by (profitability, liquidity and solvency) together to reach a scale from which the rate of each objective (high, low) is shown and for every bank, Stating the relationship of this rate in designing the banking strategy enables it to enhance and develop the productivity of banks, In addition, researching the relationship and impact between profitability, liquidity and solvency in banking productivity.

The study sample was determined on fourteen bank of the private sector i.e. (Bank of Baghdad, the Iraqi Commercial Bank, the Iraqi Investment Bank, the Iraqi Middle East investment Bank, United Bank for Investment, National Bank of Iraq, Credit Bank of Iraq, Babylon Bank, Sumer Commercial Bank, Gulf Commercial Bank, Mosul Bank for the Development and Investment, North Bank for Finance and Investment, Mansour Bank for Investment and Union Bank of Iraq), A set of financial ratios represented by the ratios of (profitability, liquidity and solvency) was used to evaluate the effectiveness of banks' performance for the period (2012-2017), despite using Malmquist index, which application depends on data envelopment analysis (DEA) to measure and analyze the productivity of the banking sector.

The study reached a conclusion, which stated that the pattern, which recorded the highest productivity for banks (HLL) was the best strategy to be adopted by the banks, meanwhile, the statistical tests thereon did not confirm or did not reflect the impact of this pattern according to the statistical tests in the productivity of the bank, While level five was shown in the portfolio of patterns represented by (HLH) i.e. (high profitability, low liquidity and high solvency), The productivity of the bank therein was (1) the pattern reflected in the regression equation, i.e. the liquidity is inversely related to productivity, and the profitability and solvency are related directly to the full productivity of banks, That conforms to what was stated in (HLH) pattern despite the non-existence of correlation relationships and impact between those variables.

The researcher recommends the necessity to adopt such variables in banking researches and studies and circulate its results on the banking and social sectors, and not to neglect those results in order to identify the important conclusions that were reached to give clear view on the importance of studying these variables and the necessary methods to find an appropriate management for it on the level of the three banking objectives (profitability, liquidity and solvency), and reflect its impact on other objectives in order to achieve its ultimate goal, which is maximizing the productivity of the banking sector, and in the same time it is considered the foundation in reflecting the ability of the bank to contain accelerated variables in the business environment and its impact on the various and different banking activities.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	أ
شكر وأمتنان	ب
المستخلص	ت
Abstract	ج
قائمة المحتويات	خ
قائمة الأشكال	ذ
قائمة الجداول	ر
قائمة الملاحق	ض
الفصل الأول: المنهجية العلمية والدراسات السابقة	1
المبحث الأول: المنهجية العلمية	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	16
الفصل الثاني: الإطار النظري للأهداف المصرفية وإنتاجية المصرف	43
المبحث الأول: الإطار الفكري والفلسفي للربحية المصرفية	44
المبحث الثاني: الإطار الفكري والفلسفي للسيولة المصرفية	73
المبحث الثالث: الإطار الفكري والفلسفي للملاءة المصرفية	103
المبحث الرابع: دراسة تحليلية نظرية لإنتاجية القطاع المصرفي	127
الفصل الثالث: تحليل فاعلية المصارف بمنظار (الربحية والسيولة والملاءة) وأثرها في إنتاجية المصرف	146
المبحث الأول: تحليل نسب الربحية المصرفية	147
المبحث الثاني: تحليل نسب السيولة المصرفية	166
المبحث الثالث: تحليل نسب الملاءة المصرفية	184

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الرابع: بناء العلاقة بين المتغيرات الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة)	201
المبحث الخامس: تحليل الإنتاجية المصرفية وتوظيفها في مكعب الأنماط	216
المبحث السادس: تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة وفق علاقات الارتباط والانحدار	259
الفصل الرابع: الإستنتاجات والتوصيات والمقترحات	274
المبحث الأول: الإستنتاجات	275
المبحث الثاني: التوصيات والمقترحات	280
المصادر	283
الملاحق	

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	المخطط الفرضي للدراسة (الدراسة الأولى)	(1-1)
8	المخطط الفرضي مع الأنماط الثمان للدراسة (الدراسة الثانية والثالثة)	(2-1)
15	قياس الإنتاجية المصرفية	(3-1)
95	عناصر سيولة المصرف	(1-2)
128	عملية الإنتاج المصرفي	(2-2)
132	تمثيل بياني لتغير الإنتاجية بواسطة مدخل واحد ومخرج واحد	(3-2)
134	الكفاءة الفنية لمنتج واحد	(4-2)
134	الكفاءة الفنية لمنتجين	(5-2)
136	الكفاءة الحجمية	(6-2)
136	التغير التقني	(7-2)
140	العلاقة بين المدخلات - المخرجات على وفق منهج الإنتاج	(8-2)
142	العلاقة بين المدخلات - المخرجات على وفق منهج الوساطة	(9-2)
215	الأنماط الثمان للفاعلية المصرفية مع تكرارها	(1-3)
258	مستويات محفظة الأنماط حسب الإنتاجية الكلية للمصارف وفق أنموذج CRS-Malmquist	(2-3)

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
8	مصفوفة الأنماط الثمان للربحية والسيولة والملاءة المصرفية	(1-1)
11	نسب الربحية	(2-1)
12	نسب السيولة	(3-1)
13	نسب الملاءة	(4-1)
57	ودائع يدفع عنها فوائد وأخرى لايدفع عنها فوائد	(1-2)
66	تعريف نسب الربحية Profitability Ratios	(2-2)
69	نسب الربحية	(3-2)
97	تعريف نسب السيولة Liquidity Ratios	(4-2)
100	نسب السيولة	(5-2)
106	بعض المفاهيم الخاصة برأس المال	(6-2)
123	تعريف نسب الملاءة Solvency Ratios	(7-2)
124	نسب الملاءة	(8-2)
129	تعريف الإنتاجية Productivity	(9-2)
131	تعريف مقياس الإنتاجية مالمكويست (MPI)	(10-2)
143	مزايا مناهج قياس الإنتاجية المصرفية	(11-2)
144	عيوب مناهج قياس الإنتاجية المصرفية	(12-2)
148	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة العائد على الموجودات %	(1-3)
150	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة العائد على حق الملكية %	(2-3)
151	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة العائد على الودائع %	(3-3)
153	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة العائد على الأموال المتاحة %	(4-3)
154	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة معدل دوران الموجودات %	(5-3)
156	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة هامش صافي الدخل %	(6-3)
157	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة هامش الفائدة الصافي %	(7-3)
159	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط مضاعف الزافعة المالية	(8-3)

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
160	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط الربح المحاسبي	(9-3)
161	متغيرات نسب الربحية المصرفية	(10-3)
164	نسب التشبع في متغيرات الربحية قبل التدوير	(11-3)
164	نسب التشبع متغيرات الربحية بعد التدوير	(12-3)
167	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة الرصيد النقدي %	(13-3)
169	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة السيولة القانونية %	(14-3)
170	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة الإقراض %	(15-3)
172	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات %	(16-3)
173	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات %	(17-3)
174	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة الاستثمار المؤقت %	(18-3)
176	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات %	(19-3)
177	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة الاستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات %	(20-3)
179	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة توظيف الأموال %	(21-3)
180	متغيرات نسب السيولة المصرفية	(22-3)
182	نسب التشبع في متغيرات السيولة قبل التدوير	(23-3)
182	نسب التشبع متغيرات السيولة بعد التدوير	(24-3)
185	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات %	(25-3)
186	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع %	(26-3)
188	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف %	(27-3)
190	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الممتلك إلى استثمار في الأوراق المالية %	(28-3)
191	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة الملاءة المصرفية %	(29-3)

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
193	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة %	(30-3)
194	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة %	(31-3)
196	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العامة %	(32-3)
197	متغيرات نسب الملاءة المصرفية	(33-3)
199	نسب التشبع في متغيرات الملاءة قبل التدوير	(34-3)
199	نسب التشبع في متغيرات الملاءة بعد التدوير	(35-3)
201	المتغيرات الأكثر تأثيراً في الربحية المصرفية	(36-3)
202	تحليل الربحية الكلية (Pm NEW) %	(37-3)
203	المشاهدات الخاصة بالربحية الكلية	(38-3)
204	نتائج اختبار نسب الربحية المصرفية	(39-3)
205	المتغيرات الأكثر تأثيراً في السيولة المصرفية	(40-3)
206	تحليل السيولة الكلية (Lm NEW) %	(41-3)
207	المشاهدات الخاصة بالسيولة الكلية	(42-3)
208	نتائج اختبار نسب السيولة المصرفية	(43-3)
208	المتغيرات الأكثر تأثيراً في الملاءة المصرفية	(44-3)
209	تحليل الملاءة الكلية (Sm NEW) %	(45-3)
210	المشاهدات الخاصة بالملاءة الكلية	(46-3)
211	نتائج اختبار نسب الملاءة المصرفية	(47-3)
212	تصنيف الفاعلية المصرفية للمصارف عينة الدراسة (2012-2017) وفقاً للعالي والواطي	(48-3)
214	مصفوفة الأنماط الثمان للفاعلية المصرفية	(49-3)
219	قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2012-2013 لأنموذج CRS-Malmquist	(50-3)
221	قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2013-2014 لأنموذج CRS-Malmquist	(51-3)

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
223	قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2014-2015 لأنموذج CRS-Malmquist	(52-3)
225	قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2015-2016 لأنموذج CRS-Malmquist	(53-3)
227	قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2016-2017 لأنموذج CRS-Malmquist	(54-3)
228	المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2012 وفق أنموذج CRS-Malmquist	(55-3)
231	قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2012 وفق أنموذج CRS-Malmquist	(56-3)
232	التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2012 وفق أنموذج CRS-Malmquist	(57-3)
233	التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2012 وفق أنموذج CRS-Malmquist	(58-3)
238	قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2012-2013 لأنموذج VRS-Malmquist	(59-3)
240	قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2013-2014 لأنموذج VRS-Malmquist	(60-3)
243	قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2014-2015 لأنموذج VRS-Malmquist	(61-3)
245	قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2015-2016 لأنموذج VRS-Malmquist	(62-3)
248	قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2016-2017 لأنموذج VRS-Malmquist	(63-3)
249	المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2012 وفق أنموذج VRS-Malmquist	(64-3)
251	قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2012 وفق أنموذج VRS-Malmquist	(65-3)
254	التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2012 وفق أنموذج VRS-Malmquist	(66-3)
255	التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2012 وفق أنموذج VRS-Malmquist	(67-3)
256	قيم تغير الإنتاجية الكلية للأعوام الستة من 2012 إلى 2017 لأنموذج CRS- Malmquist	(68-3)
257	الربط بين تكرارات مشاهدات الأنماط مع الإنتاجية الكلية للمصارف لكل نمط لأنموذج CRS-Malmquist	(69-3)
261	معامل الارتباط والاختبار التائي بين نسب الربحية والإنتاجية الكلية (CRS)	(70-3)
263	معامل الارتباط والاختبار التائي بين نسب السيولة والإنتاجية الكلية (CRS)	(71-3)

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
265	معامل الارتباط والاختبار التائي بين نسب الملاءة والإنتاجية الكلية (CRS)	(72-3)
266	معامل الارتباط والاختبار التائي بين الفاعلية المصرفية والإنتاجية الكلية (CRS)	(73-3)
268	نتائج الانحدار الخطي البسيط لتأثير كل نسبة من نسب الربحية المصرفية في الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist	(74-3)
270	نتائج الانحدار الخطي البسيط لتأثير كل نسبة من نسب السيولة المصرفية في الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist	(75-3)
272	نتائج الانحدار الخطي البسيط لتأثير كل نسبة من نسب الملاءة المصرفية في الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist	(76-3)
272	نتائج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير متغيرات الفاعلية المصرفية في الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist	(77-3)

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	طريقة استخدام برنامج (PIM-DEA VER3.2)
2	المتغيرات الخاصة بنسب الربحية
3	المتغيرات الخاصة بنسب السيولة
4	المتغيرات الخاصة بنسب الملاءة
5	ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط الربح المحاسبي %
6	المتغيرات الخاصة بالإنتاجية
7	المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية وفق نموذج CRS-Malmquist
8	قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة وفق نموذج CRS-Malmquist
9	التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات وفق نموذج CRS-Malmquist
10	المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية وفق نموذج VRS-Malmquist
11	قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة وفق نموذج VRS-Malmquist
12	التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات وفق نموذج VRS-Malmquist

الفصل الأول

المنهجية العلمية والدراسات السابقة

ويتضمن:

- **المبحث الأول: المنهجية العلمية**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة**

الفصل الأول

المنهجية العلمية والدراسات السابقة

المقدمة

أُلقت المتغيرات العالمية على عاتق الإدارة المصرفية تحديات تنافسية كبيرة، نتيجة لعولمة النشاط المصرفي وتحرير الخدمات المصرفية والمالية من جهة، وضرورة التكيف مع تلك المتغيرات ومواجهة أثارها السلبية من جهة أخرى، والاستفادة من المكاسب التي تحققها، وأصبحت الفاعلية المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث وهي (الربحية والسيولة والملاءة المصرفية) ومواكبة التطورات التكنولوجية أحد الأسباب الرئيسية في تطوير وتحسين إنتاجية المصارف.

لذا حظيت الفاعلية المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث السابقة والإنتاجية بالمزيد من الأهتمام من قبل رجال الإقتصاد والباحثين باعتبار أن الفاعلية والإنتاجية المصرفية مؤشرات لتقييم معدلات النمو الإقتصادي ودليل لصناعة القرار وتنفيذ السياسات والمشاريع على مستوى الدول والمؤسسات والمصارف، ويقاس مدى نجاح أي منظمة أو مصرف بقدرة هذا المصرف على تخفيض المدخلات وتعتظيم المخرجات، وتشير دراسات قياس وتحليل الإنتاجية المصرفية عن جوانب الضعف في المخرجات وكيفية تحسينها وعن مواطن القوة وكيفية تعزيزها، ويصبح النظام المصرفي كفوء إذا كانت مخرجاته في أعلى معدل لها وباقل تكلفة ممكنة، أي بعبارة أخرى يصبح النظام المصرفي كفوء إذا تم الحصول على مخرجات كثيرة مطابقة للمواصفات بأقل قدر من الإنفاق.

ويحتل قياس الفاعلية والإنتاجية المصرفية أهمية متميزة لأسباب عدة منها تخوف المستثمرين من مدى فاعلية وإنتاجية المصارف في تحويل مدخراتهم إلى منتجات مالية وخدمات مختلفة، بسبب التغيرات السريعة في السوق المالي وأتجاهه نحو العولمة، كما أنها عامل حيوي للمؤسسات المالية التي تسعى إلى النجاح في أهدافها، وبالنظر إلى زيادة المنافسة في السوق المالي، لذا تعد مقاييس الفاعلية والإنتاجية المصرفية من الجوانب الحاسمة في القطاع المصرفي لتمكنها من التمييز بين المصارف التي لديها القدرة على البقاء والاستمرارية مقارنة بتلك التي قد تواجه مشاكل مع تنامي القدرة التنافسية.

كما أن المنافسة المتزايدة في سوق الخدمات المالية من شأنها أن تزيد الحاجة إلى دراسة وقياس فاعلية المصارف، لذا فإن الفاعلية تمثل القيام بالأشياء الصحيحة، وتمثل أيضاً قدرة المصرف أو المنشأة على تحقيق مجموعة من الأهداف، أي أن المصرف من خلال أدارته الحكيمة للأهداف المصرفية الثلاث المتمثلة بـ (الربحية، السيولة، الملاءة) يمكنه من تحقيق مبتغاه متمثلاً بتطوير وتحسين إنتاجية المصارف، وهو بحد ذاته الهدف الأساسي لأي مصرف لذا فإن النمط الناجح في إدارة هذه الأهداف الثلاثة سيؤدي إلى تحقيق فاعلية المصرف وفي نفس الوقت يعزز قدراتهم التنافسية ويساعد على تطوير جودة وإنتاجية الخدمة المقدمة من قبل المصارف.

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث عن نماذج أخرى لتقييم الأداء ليستفيد منها متخذي القرارات المصرفية، لذا سيتم البحث في علاقة الأثر المتبادل بين مقياس للأداء هو فاعلية المصرف المتمثلة بنمط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في تقييم آخر للأداء ألا وهو إنتاجية المصرف، فالإنتاجية المصرفية تعد عنصراً مؤثراً في ظروف المنافسة الحادة بين مختلف المصارف، حيث أن تبني أسلوب تطوير وتحسين الإنتاجية المصرفية من شأنه تمكين المصارف من إكتساب قدرات تنافسية تمكنها من البقاء والاستمرار في ظل الظروف البيئية المتغيرة الناتجة عن المناخ الإقتصادي الجديد، وأصبح التنافس في تقديم أرقى الخدمات هدفاً تسعى لتحقيقه الكثير من المنظمات الخدمية ومنها المصارف، وذلك بعد أن أصبحت الإنتاجية هي المعيار الأساسي لنجاحها وضمان بقائها واستمرارها وزيادة ربحيتها. لذا يتضمن هذا الفصل مبحثين، فتناول المبحث الأول المنهجية العلمية للدراسة المتمثلة في معرفة أهم الأطر التي ينبغي مناقشتها ومعرفة الأسباب التي دفعت إلى دراستها وأهم المؤشرات الأساسية التي تم اعتمادها، وذلك من خلال طرح أهم الأبعاد المتمثلة بالأهداف المصرفية وهي (الربحية، السيولة، الملاءة) وأثرها في إنتاجية المصارف.

في حين تناول المبحث الثاني إلى دراسة مسحية للأهداف المصرفية الثلاث المتمثلة بـ (الربحية، السيولة، الملاءة)، فضلاً عن إنتاجية المصارف لكي تعطي صورة واضحة عن المتغيرات الأكثر نجاعة بالدراسة الحالية من حيث أطرها النظرية والفلسفية وأبعادها العلمية والعملية بمؤشراتها والتي يمكن أن تخدم الدراسة الحالية.

المبحث الأول: المنهجية العلمية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

المنهجية العلمية

أن قياس وتحليل الفاعلية المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث والإنتاجية تعد من أهم القضايا في السوق المالية والمصرفية، فمعظم برامج الإصلاح للقطاع المالي والمصرفي في البلدان النامية تركز على تحسين فاعلية هذه المصارف والتي تأتي من خلال تطوير وتعزيز إنتاجية المصرف فضلاً عن زيادة المنافسة في السوق المالية.

أولاً: الإطار الصباغي

يتمثل هذا الإطار بالجوانب الآتية:

أ. مشكلة الدراسة

القطاع المصرفي حلقة مهمة من حلقات تطور النظام المالي ويعد أيضاً من القطاعات الخدمية المهمة في أي بلد وذلك لتلبية الأعمال المختلفة كجذب الودائع والقروض والاستثمارات وغيرها مما يعزز من قدراتهم التنافسية ومن ثقة الزبائن ويساعد كذلك على تطوير جودة وإنتاجية الخدمة المقدمة من قبل المصارف، وهناك محاولات عديدة للباحثين في البحث عن قوة وأتجاه العلاقة بين (الربحية والسيولة والملاءة)، كما هناك محاولات عديدة من الباحثين لدراسة الإنتاجية المصرفية بأنواعها المختلفة، من هذه الدراسات الآتي (Batchelor,2005) و (بتال،2012) و (شيداد،2012) و (Islam&Zaman,2013) و (Kumar&Agarwal,2013) و (Lartey et al,2013) و (زاهر،2014)، حيث أختلفت النتائج فيما بعضها وأجتمعت في البعض الآخر، على أنه لم يربط الباحثون (على حد علم الباحث) بين الفاعلية بمكوناتها أنفة الذكر والإنتاجية والبحث في الأثر المتبادل بينهما لذا أختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات الأخرى في عنصر التركيب ليتم وضع إستراتيجية مناسبة لتحسين وتطوير فاعلية وإنتاجية المصرف. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

- ماهي العلاقة التبادلية - إرتباطاً وأثراً - بين فاعلية المصرف المتمثلة بكل من (الربحية والسيولة والملاءة) وإنتاجيته وهل يمكن الوقوف على مؤشرات الأولى من خلال الثانية وبالتالي اتخاذ القرارات المصرفية بالاستعانة بهذه النتائج؟

وبالتالي نبحت عن نمط العلاقة بين الأهداف المصرفية الثلاث المتمثلة بـ (الربحية، السيولة، الملاءة)، مفترضين أن هناك ثمان أنماط لاتاسع لها، إذ تم تقسيم الأهداف المصرفية إلى مستويين (مرتفع، منخفض)، لذا سيكون هناك ثمان أنماط يتمثل الأول منها بـ (ربحية مرتفعة وسيولة مرتفعة وملاءة مرتفعة) ويتمثل النمط الثامن بـ (ربحية منخفضة وسيولة منخفضة وملاءة منخفضة) وبينها المستويات الستة الأخرى، وأن خصائص كل نمط (مكعب) من الأنماط الثمانية سيكون له دور أو تأثير في تبني إستراتيجية يمكن أن تساهم في تحسين فاعلية وإنتاجية المصارف قياساً بالمصارف الأخرى.

ويمكن ان تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة لدراسة المتغيرات الرئيسية الأربعة الموضحة في عنوان الدراسة على وفق ستة أبعاد وهي:

البعد الأول/ قياس وتحليل فاعلية المصرف بمتغيراتها الرئيسية أي:

1. قياس وتحليل (ربحية المصرف)، ومناقشة الجدل الفكري حولها ومؤشراتها المختلفة.
2. قياس وتحليل (سيولة المصرف)، ومناقشة الجدل الفكري حولها ومؤشراتها المختلفة.
3. قياس وتحليل (ملاءة المصرف)، ومناقشة الجدل الفكري حولها ومؤشراتها المختلفة.

البعد الثاني/ بناء العلاقة بين المتغيرات الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة)، وتشكيل مكعب الأنماط لها.

البعد الثالث/ قياس وتحليل الإنتاجية المصرفية بأنواعها المختلفة ومناقشة الجدل الفكري حولها، ومن ثم توظيفها في مكعب الأنماط.

البعد الرابع/ ماطبيعة العلاقة والتأثير بين الأنماط الثمانية لفاعلية المصرف وإنتاجيته على وفق شكل آخر من المقاييس يعتمد على الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هو مستوى الإنتاجية المصرفية عند النمط الأول من الفاعلية المتمثل بـ(ربحية مرتفعة وسيولة مرتفعة وملاءة مرتفعة)؟
- ما هو مستوى الإنتاجية المصرفية عند النمط الثاني من الفاعلية المتمثل بـ(ربحية منخفضة وسيولة مرتفعة وملاءة مرتفعة)؟
- ما هو مستوى الإنتاجية المصرفية عند النمط الثالث من الفاعلية المتمثل بـ(ربحية مرتفعة وسيولة منخفضة وملاءة مرتفعة)؟
- ما هو مستوى الإنتاجية المصرفية عند النمط الرابع من الفاعلية المتمثل بـ(ربحية مرتفعة وسيولة مرتفعة وملاءة منخفضة)؟
- ما هو مستوى الإنتاجية المصرفية عند النمط الخامس من الفاعلية المتمثل بـ(ربحية منخفضة وسيولة منخفضة وملاءة مرتفعة)؟
- ما هو مستوى الإنتاجية المصرفية عند النمط السادس من الفاعلية المتمثل بـ(ربحية منخفضة وسيولة مرتفعة وملاءة منخفضة)؟
- ما هو مستوى الإنتاجية المصرفية عند النمط السابع من الفاعلية المتمثل بـ(ربحية مرتفعة وسيولة منخفضة وملاءة منخفضة)؟
- ما هو مستوى الإنتاجية المصرفية عند النمط الثامن من الفاعلية المتمثل بـ(ربحية منخفضة وسيولة منخفضة وملاءة منخفضة)؟

البعد الخامس/ قياس وتحليل علاقة الارتباط بين كل من الفاعلية المصرفية من خلال متغيراتها الثلاث من جهة والإنتاجية المصرفية من جهة أخرى أي:

1. قياس وتحليل علاقة الارتباط بين ربحية المصرف و إنتاجيته.
 2. قياس وتحليل علاقة الارتباط بين سيولة المصرف و إنتاجيته .
 3. قياس وتحليل علاقة الارتباط بين ملاءة المصرف وإنتاجيته.
- البعد السادس/ ماطبيعة تأثير فاعلية المصرف بمتغيراتها الثلاث بإنتاجيته، أي:

1. ماطبيعة تأثير ربحية المصرف بإنتاجيته؟
2. ماطبيعة تأثير سيولة المصرف بإنتاجيته؟
3. ماطبيعة تأثير ملاءة المصرف بإنتاجيته؟

ب. أهمية الدراسة

- تتبع أهمية الدراسة الحالية من محاولة أيجاد العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة المصرفية وذلك لوضع استراتيجية مناسبة لتطوير وتحسين إنتاجية المصارف، ويمكن تلخيص أهم النقاط بالآتي:
1. أصبحت الربحية والسيولة والملاءة المصرفية ضرورة وليست اختياراً، فضلاً عن الإنتاجية المصرفية لضمان مسايرة العولمة المالية وما تحمله من تحديات المنافسة.
 2. تسهم هذه الدراسة في سد جزء من النقص الحاصل في الفكر المصرفي على المستوى المحلي، وتضفي أهمية أخرى لمواكبة التوسع في هذا القطاع الحيوي على الصعيد المحلي ولا سيما أن الاتجاهات المعاصرة تؤكد ضرورة المساهمة الجدية لهذا القطاع في تنمية الإقتصاد الوطني.
 3. معرفة نقاط القوة في العمل المصرفي لأجل تدعيمها وتعزيزها ومعرفة نقاط الضعف لأجل بناء استراتيجية فعالة تساعد في تجاوز المشاكل والقصور.
 4. أن دراسة الربحية والسيولة والملاءة المصرفية لها أهمية بالغة بالنسبة لواضعي السياسة الإقتصادية في تقييم درجة تأثر المصارف بزيادة المنافسة، وفي تحسين وتطوير إنتاجية المصارف وهذا سوف يساعد على صياغة السياسات الملائمة التي تؤثر على القطاع المصرفي.
 5. تساعد هذه الدراسة مسؤولي القطاع المصرفي بالتعرف على أثر نمط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وبيان أثرها على إنتاجية المصارف، وبالتالي تساعد النتائج المتحققة في وضع استراتيجيات جديدة أو تعديل استراتيجياتهم الحالية مما يعزز من قدراتهم التنافسية.
 6. التحول من الطرق التقليدية إلى الطرق الكمية الحديثة في قياس فاعلية وإنتاجية المصارف.
 7. تعد هذه الدراسة محاولة لأستكشاف وتوفير معلومات عن الأهداف المصرفية الثلاث وهي (الربحية، السيولة، الملاءة) وبيان أثرها على إنتاجية القطاع المصرفي.
 8. تساعد الدراسة الحالية على تشخيص أي هدف من الأهداف المصرفية الثلاث تساهم بشكل فاعل في الإنتاجية المصرفية وذلك من أجل التركيز عليها.

ج. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان نمط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المصارف وذلك للمحافظة على بقاء واستمرارية المنظمات المالية والمصرفية وأيضال النتائج للجهات المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات المصرفية السليمة التي تساهم في تحسين وتطوير إنتاجية المصارف قياساً بالمصارف الأخرى، ويتحقق هدف الدراسة من خلال النقاط الآتية:

1. البحث في العلاقة والتأثير بين الربحية والسيولة والملاءة في الإنتاجية المصرفية.
2. دراسة الإطار النظري والتطبيقي للربحية المصرفية والتعرف على أهم المؤشرات المالية التي تقيس مدى كفاءة الإدارة في الحصول على الأرباح وتعظم من ربحية المصرف.
3. التقصي النظري والتطبيقي للسيولة المصرفية التي تعزز من ثقة المقترضين والمودعين وتساهم في تدعيم متانة المركز المالي للمصارف عينة الدراسة.
4. التعرف على أهم مؤشرات الملاءة المصرفية التي تمكن المصرف من الوفاء بالتزاماته تجاه الغير عند استحقاقها.
5. المساهمة في بناء نموذج مصرفي حديث يقوم على فكرة بيان العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المصرف.
6. دراسة الأهداف المصرفية الثلاث المتمثلة بـ (الربحية، السيولة، الملاءة)، مجتمعة للتوصل إلى مقياس يظهر من خلاله درجة كل هدف (مرتفع، منخفض) ولكل مصرف، وبيان علاقة هذه الدرجة في رسم ستراتيكية مصرفية تمكنه من تحسين وتطوير إنتاجية المصارف التي سيتم احتسابها لاحقاً بمؤشرات ذات علاقة.
7. دراسة الربحية والسيولة والملاءة من حيث موائمتها من عدمها وبيان أثرها على إنتاجية المصارف وذلك من خلال التحليلات الإحصائية.

ثانياً: الإطار البنائي

يتمثل هذا الإطار بالجوانب الآتية:

أ. فرضية الدراسة

تبحث الدراسة عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة بالأهداف المصرفية (الربحية، السيولة، الملاءة) كمتغير مستقل والإنتاجية المصرفية كمتغير تابع، لذا تم وضع فرضية رئيسة للدراسة تنبثق منها فرضيات فرعية، وهي كالآتي:

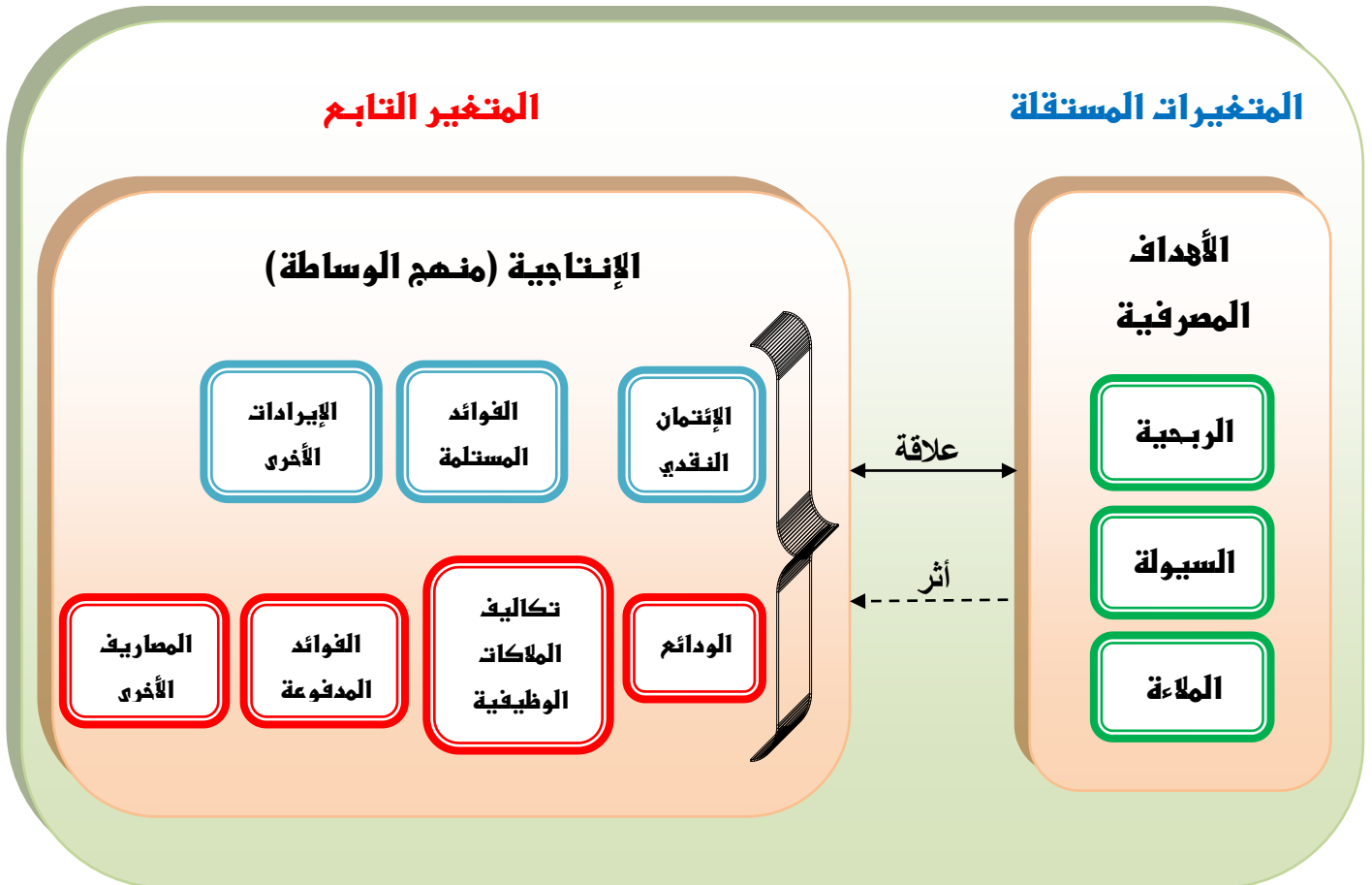
"عدم الموائمة بين الربحية والسيولة والملاءة بشكل متبادل على مؤشرات كل منها وأثرها في إنتاجية المصرف"

أُنبتقت عن هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية، وهي:

- تتفاوت التوأمة بين الأنماط الثمانية والإنتاجية المصرفية.
- تتفاوت نسب الربحية المصرفية من حيث أثرها في إنتاجية المصرف.
- تتفاوت نسب السيولة المصرفية من حيث أثرها في إنتاجية المصرف.
- تتفاوت نسب الملاءة المصرفية من حيث أثرها في إنتاجية المصرف.
- تتفاوت نسب الربحية والسيولة والملاءة مجتمعة من حيث أثرها في إنتاجية المصرف.

ب. أنموذج الدراسة

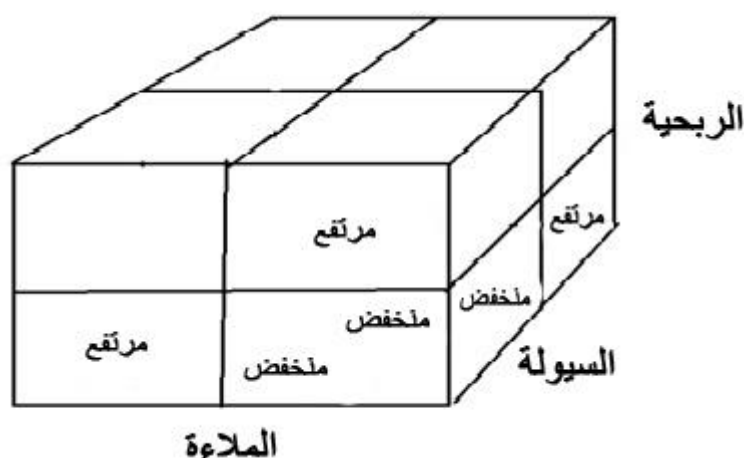
تم وضع مخطط فرضي للدراسة ليقدم إطاراً رابطاً يجمع متغيرات الدراسة، ويستند على ثلاث دراسات، تتناول الدراسة الأولى دراسة كل بعد من أبعاد الفاعلية المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاثة كلاً على حدة الربحية والسيولة والملاءة (المتغيرات المستقلة) ولكل بعد من هذه الأبعاد عناصر تتمثل بالمؤشرات المالية الخاصة بها التي سيتم تناولها لاحقاً وكما موضح في الشكل (1-1)، وكذلك الحال بالنسبة للإنتاجية المصرفية (المتغير التابع).



الشكل (1-1) المخطط الفرضي للدراسة (الدراسة الأولى)

المصدر: من إعداد الباحث.

والغاية من هذه الدراسة هو الوقوف على نقاط القوة والضعف لكل مصرف والذي يمكن أن يساعد في تبني الدراسة الثانية المتمثلة بالمكعب وأبعاده المتمثلة بالأهداف المصرفية وهي الربحية والسيولة والملاءة، وفي هذا الدراسة تم تقسيم كل هدف إلى مستويين (مرتفع، منخفض)، لذا سيكون هناك ثمانية أنماط متمثلة بـ (ربحية مرتفعة سيولة مرتفعة ملاءة مرتفعة،) وأن خصائص كل نمط من الأنماط الثمانية سيكون له دور أو تأثير في تبني إستراتيجية يمكن أن تساعد في تحسين وتطوير إنتاجية المصارف (الدراسة الثالثة)، والدراسة الثانية والثالثة يمكن توضيحها من خلال الشكل (1-2)، ومن خلال الشكلين التي تم تناولها سيتم الوصول إلى مصفوفة الأنماط الثمانية للربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المصارف كما موضح في الجدول (1-1):



شكل (1-2) المخطط الفرضي مع الأنماط الثمانية للدراسة (الدراسة الثانية والثالثة)

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول (1-1) مصفوفة الأنماط الثمان للربحية والسيولة والملاءة المصرفية								المتغيرات وتصنيفها
الربحية								
مرتفع		منخفض						
السيولة		السيولة						
مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	
الملاءة	الملاءة	الملاءة	الملاءة	الملاءة	الملاءة	الملاءة	الملاءة	
مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	
HHH	HHL	HLH	HLL	LHH	LHL	LLH	LLL	النمط
-	-	-	-	-	-	-	-	التكرار
-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة
-	-	-	-	-	-	-	-	الانتاجية المصرفية

المصدر: من إعداد الباحث.

ج. مبررات اختيار الموضوع

وقع اختياري لهذه الدراسة لخمس أسباب أساسية وهي:

1. متابعة بحث مرحلة الماجستير حيث تناولت في الماجستير دراسة الكفاءة ودورها في تحسين الأداء المصرفي، وأخترت موضوع نمط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المصرف، لأطروحة الدكتوراه وذلك للبحث في تقييمات أخرى للأداء، فكانت هذه الدراسة امتداداً للجهود البحثية التخصصية السابقة.
2. السعي إلى فهم الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المصارف والتحكم في آلية وطرق قياسها، وبالتالي فهم جانب أساسي في العمل المصرفي.
3. أن السبب الأساسي لاختيار الموضوع هو لأنه يعد من المواضيع المهمة التي تخدم المجال المصرفي.
4. يعتبر موضوع الربحية والسيولة والملاءة من أهم المواضيع في المجال المصرفي ومطلباً أساسياً خاصة في الوقت الراهن في ظل اشتداد المنافسة المصرفية، وذلك من أجل تطوير وتحسين إنتاجية المصارف قياساً بالمصارف الأخرى.
5. محاولة إعطاء فكرة عن تطبيق الطرق الكمية الحديثة في المجال المصرفي.

ثالثاً: الإطار الشكلي والهيكلي للدراسة

يتمثل هذا الإطار في مجتمع وعينة الدراسة ونطاق الدراسة وحدودها وكما يأتي:

أ. مجتمع الدراسة

لأختبار الفرضية ميدانياً، أختار الباحث المصارف التجارية الخاصة في العراق لتكون مجتمعاً للدراسة والتي يمكن أن تكون مناسبة لأجرائه.

ب. عينة الدراسة

تحددت عينة الدراسة بأربعة عشر مصرف من مصارف القطاع الخاص وهي كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، المتحد للإستثمار، الأهلي العراقي، الإنتمان العراقي، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، الشمال للتمويل والإستثمار، المنصور للإستثمار، الاتحاد العراقي) وهي عينة عمدية وليست عشوائية.

أهم الأسباب التي من خلالها جرى تحديد المصارف عينة الدراسة وهي كالآتي:

- مضى على تأسيس المصارف عينة البحث أكثر من عشر سنوات.
- تم اختيار هذه المصارف كمجتمع للدراسة لكون لها أسهم يتم تداولها في سوق العراق للأوراق المالية وتخدم الدراسة دون المصارف الحكومية.
- تم اختيار هذه المصارف دون غيرها وذلك لأنها تمتلك خبرة طويلة في مجال العمل المصرفي.

ج. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

1. الحدود الزمانية

تم تطبيق هذه الدراسة على البيانات مابين عام (2012-2017) أي ستة سنوات، وتم اعتماد القوائم المالية والكشوفات المالية لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة المتمثلة بأربعة عشر مصرف.

2. الحدود المكانية

القطاع المصرفي الخاص العراقي هو الإطار المكاني الذي يدور فيه هذه الدراسة، وهي كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، المتحد للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، الشمال للتمويل والإستثمار، المنصور للإستثمار، الاتحاد العراقي).

رابعاً: الإطار الإجرائي

يتمثل هذا الإطار بالجوانب الآتية:

أ. أساليب جمع البيانات والمعلومات

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة تمثلت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة في أنجاز الدراسة في جانبين هما:

1. الجانب النظري

تم تغطية الجانب النظري من الدراسة بقاعدة رصينة علمية وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة كبيرة جداً من المراجع والبحوث والدوريات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة، فضلاً عن الاستفادة من شبكة الأنترنت.

2. الجانب العملي

أعتمد الباحث في الجانب العملي على مجموعة من الوسائل لغرض الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة وكالاتي:

- الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع بعض مسؤولي المصارف عينة الدراسة لتغطية الجوانب العملية والحصول على المعلومات والبيانات اللازمة.
- تم الحصول على التقارير والكشوفات المالية السنوية المصرح بها والصادرة عن المصارف عينة الدراسة للسنوات التي تمثل الحدود الزمانية للدراسة وتم اعتمادها في الجانب التطبيقي للدراسة.

ب. مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة

تم استخدام المؤشرات الآتية في الجانب التطبيقي للدراسة:

1. نسب الربحية

يعد مؤشر الربحية أكثر مؤشر شيوعاً واستخداماً وذا أهمية للمحلل المالي، إذ أنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في الحصول على الأرباح، وفي حالة عدم كفاية هذه النسب وعدم أقتناع المحلل المالي لذا يعد مؤشر الربحية مؤشراً خطيراً يدل على توقعه بعدم أيفاء المصرف بالتزاماته تجاه الغير على المدى الطويل (البديري، 2013: 299)، ولغرض الإيجاز في عرض نسب الربحية الأكثر شيوعاً يعرض الجدول (2-1) نسب الربحية المستخدمة في الدراسة:

جدول (2-1) نسب الربحية	
المصدر	المقياس
(Ehrhardt&Brigham,2011: 100)	$ROA = (\text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الموجودات}) * 100$
(Reilly&Brown,2012: 289)	$ROE = (\text{صافي الدخل} / \text{حق الملكية}) * 100$
(Sehrish et.,2012: 189).	$ROD = (\text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الودائع}) * 100$
(سعيد، 2013: 118)	معدل العائد على الأموال المتاحة = $(\text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الودائع} + \text{حق الملكية}) * 100$
(فهد، 2009: 60)	$RAT = (\text{مجموع الإيرادات} / \text{إجمالي الموجودات}) * 100$
(Durrah et al.,2016: 438)	هامش صافي الدخل = $(\text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الإيرادات}) * 100$
(Rose&Hudgins,2008: 167)	هامش الفائدة الصافي = $(\text{دخل الفائدة} - \text{مصاريف الفائدة} / \text{إجمالي الموجودات}) * 100$
(الخالدي، 2008: 155-156)	مضاعف الرافعة المالية LM (مرة) = $\text{الموجودات} / \text{حق الملكية}$
(نبيلة، 2016: 3)	الربح المحاسبي = $\text{الإيراد الكلي} - \text{التكاليف الكلية}$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة آنفاً.

2. نسب السيولة

تم الاستعانة بمجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة حجم السيولة للمصارف وتعتبر أيضاً صمام أمان ضد المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ولغرض الإيجاز في عرض نسب السيولة الأكثر شيوعاً يعرض الجدول (3-1) نسب السيولة المستخدمة في الدراسة:

جدول (1-3) نسب السيولة	
المصدر	المقياس
(طالب، والمشهداني، 2011: 84)	نسبة الرصيد النقدي = (الموجود النقدي / إجمالي الودائع) * 100
(سعيد، 2013: 112)	نسبة السيولة القانونية = (الإحتياطيات الأولية + الإحتياطيات الثانوية / إجمالي الودائع) * 100
(Saud, 2011: 46)	نسبة الإقراض = (القروض والسلف / إجمالي الودائع) * 100
(فهد، 2009: 63)	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = (النقدية/إجمالي الموجودات) * 100
(Vodava, 2011: 1063)	نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات = (القروض/إجمالي الموجودات) * 100
(Lartey et al., 2013: 50)	نسبة الإستثمار المؤقت TIR = (النقدية وما في حكمها (شبه النقدية) / إجمالي الموجودات) * 100
(العلي، 2013: 188)	نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات = (الودائع / إجمالي الموجودات) * 100
(Sangmi&Nazir, 2010: 51)	نسبة الإستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات = (الإستثمارات في الأوراق المالية / إجمالي الموجودات) * 100
(الخرزلي، 2016: 77)	نسبة توظيف الأموال = (الإستثمارات في الأوراق المالية / إجمالي الودائع) * 100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر المذكورة آنفاً.

- الموجود النقدي = النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى
- الإحتياطيات الأولية = مجموع المحفظة النقدية (الموجود النقدي)
- الإحتياطيات الثانوية = الإستثمارات في الأوراق المالية

3. نسب الملاءة

وتعتبر الملاءة المصرفية Solvency عن مدى درجة العلاقة بين سيولة المصرف وربحيته، كما تشير الى مقدرة المصرف على الوفاء بالإلتزامات عند آستحقاقها لذا تتعلق الملاءة بقابلية المصرف على المحافظة على المركز المالي السليم للمصرف وفي ضوء ديونه القصيرة والطويلة الأمد، وضعف الملاءة تنتج بسبب عدم قدرة المصرف على تحويل موجوداته شبه النقدية إلى نقد سائل في الوقت والسرعة المطلوبة أو عدم وجود سيولة كافية لدى المصرف (بتال، 2012: 59)، ولغرض الإيجاز في عرض نسب الملاءة الأكثر شيوعاً يعرض الجدول (1-4) نسب الملاءة المستخدمة في الدراسة:

جدول (1-4) نسب الملاءة	
المصدر	المقياس
(طالب، والمشهداني، 2011: 86)	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات = (رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات) * 100
(فهد، 2009: 65)	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع = (رأس المال الممتلك / إجمالي الودائع) * 100
(سعيد، 2012: 67)	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف = (رأس المال الممتلك / إجمالي القروض والسلف) * 100
(أبو حمد، وقدوري، 2005: 154)	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية = (رأس المال الممتلك / إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية) * 100
(Porter&Norton, 2011: 720)	نسبة الملاءة المصرفية = (إجمالي المطلوبات / إجمالي حقوق الملكية) * 100
(سالم، 2008: 53)	نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة = (رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة) * 100
(المخلافي، 2004: 19-20)	نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة = (رأس المال الحر / الموجودات الخطرة) * 100
	نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة = (رأس المال الحر / الموجودات العاملة) * 100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة آنفاً.

- رأس المال الممتلك = حق الملكية = الموارد الذاتية
- الموجودات الخطرة = إجمالي الموجودات - (الموجود النقدي + الإستثمارات في الأوراق المالية)
- الموجودات العاملة = الإستثمارات في الأوراق المالية + إجمالي القروض والسلف

4. معيار الإنتاجية

تم استخدام مؤشر مالمكويسيت Malmquist، إذ يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً في القطاع المصرفي، وهو مؤشر غير معلمي يستند في تقديره وتطبيقه على تحليل تطويق البيانات (Data Envelopment Analysis) * الذي يعد من أكثر الطرق المستخدمة في تحليل وتقدير الكفاءة والإنتاجية في القطاع المصرفي، والشكل (1-3) يوضح كيفية قياس الإنتاجية المصرفية.

* تم شراء البرنامج من قبل الطالب بإصداره الحديث الأخير الثالث (PIM-DEA VER3.2)، وتم استعماله لاستخراج مؤشرات التغير للإنتاجية المصرفية في الدراسة.

وتم استخدام الإنتاجية الكلية لإستخراج الإنتاجية المصرفية وفق منهج الوساطة (Batchelor,2005:84)

الإئتمان النقدي + الفوائد المستلمة + الإيرادات الأخرى

= الإنتاجية

الودائع + تكاليف الملاكات الوظيفية + الفوائد المدفوعة + المصاريف الأخرى

إذ تم الاعتماد على أربع مراحل أساسية لقياس الإنتاجية المصرفية وهي كالآتي:

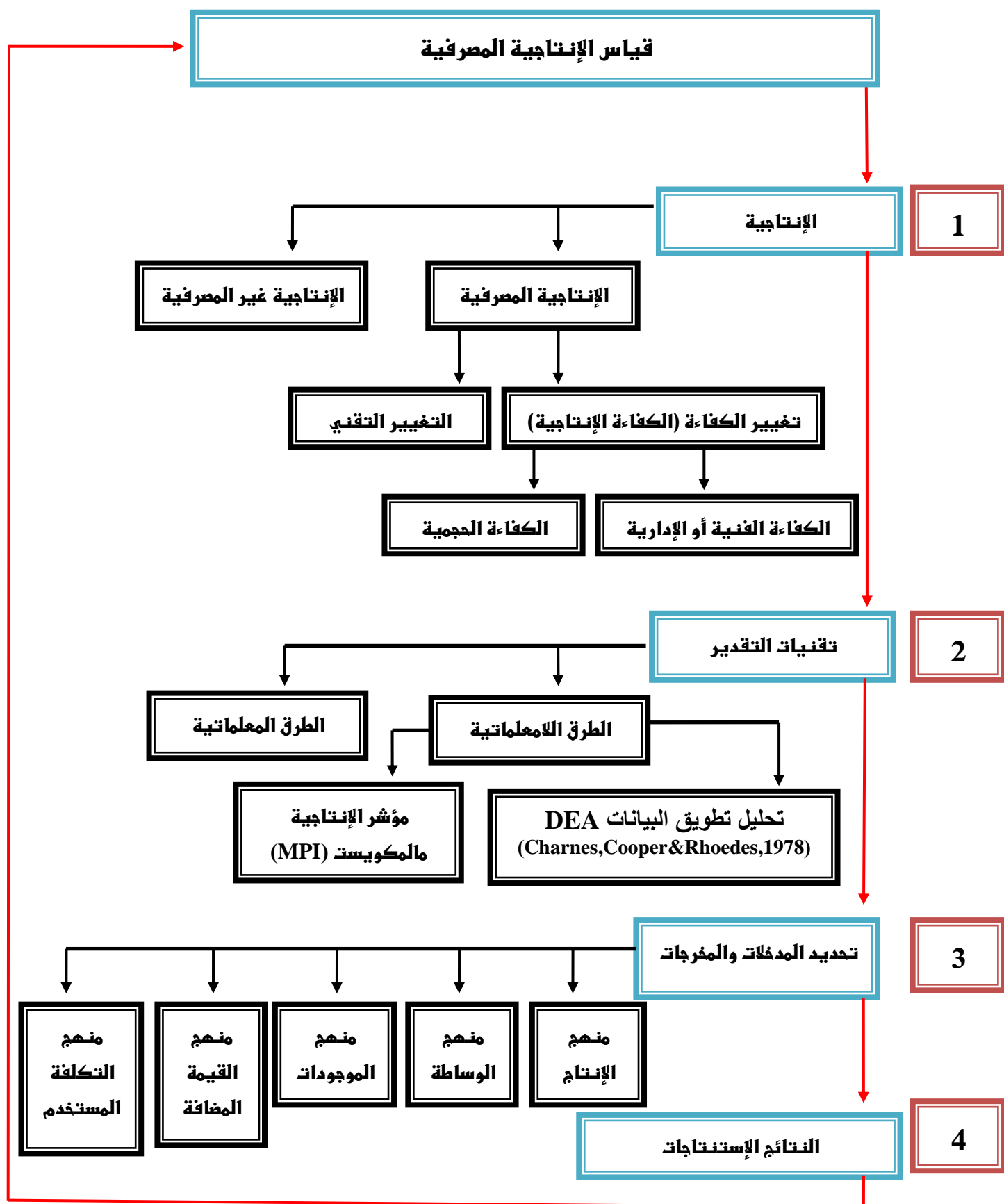
- **تحديد نوع الإنتاجية المراد قياسها:** تتمثل الخطوة الأولى في تحديد نوع الإنتاجية.
- **اختيار تقنيات تقدير الإنتاجية:** تتمثل الخطوة الثانية في اختيار تقنيات التقدير التي تقسم إلى طرق معلمية (Parametric) وطرق لامعلمية (Nonparametric)، وفي هذه الدراسة تم أخذ المنهج غير المعلمي المتمثل بتحليل تطويق البيانات لدراسة وقياس الإنتاجية المصرفية.
- **تحديد مدخلات ومخرجات النموذج:** تم تحديد المدخلات والمخرجات من خلال اتباع أحد المنهجين (منهج الإنتاج أو منهج الوساطة)، وتم تحديد المدخلات والمخرجات المصرفية استناداً إلى منهج الوساطة الذي يعتبر المصارف كوسطاء ماليين بين المدخرين والمقترضين.
- **نتائج الإنتاجية والإستنتاجات:** تم الوصول إلى النتائج المتعلقة بالإنتاجية للمصارف محل الدراسة. وتم توضيح ذلك من خلال الشكل (1-3)

خامساً: البرامج المعتمدة في الدراسة

- أ. جرى استعمال الإصدار الثالث من برنامج إدارة تحسين الأداء Performance Improvement Management Software (PIM-DEA).
- ب. جرى استعمال الإصدار الثاني والعشرين من برنامج تحليل الإحصائيات Statistical Package for Social Sciences (SPSS).
- ج. جرى استعمال برمجة (Matlab 2017) لإستخراج الحدود الدنيا والعليا للربحية والسيولة والملاءة الكلية، وكذلك إستخراج العلاقة فيما بينهما.
- د. جرى استعمال برنامج مايكروسوفت أكسل 2019، وذلك لقياس الوسط الحسابي، والوسط الهندسي* الذي تم استخدامه في تحليل قيم الإنتاجية المصرفية.

* يتميز الوسط الهندسي بالآتي:

- يستخدم الوسط الهندسي لحساب القيمة المتوسطة لعدد من النسب المئوية.
- أن الوسط الهندسي أقل تأثراً من الوسط الحسابي بالقيم المتطرفة أو الشاذة.
- لا يمكن حساب الوسط الهندسي إذا كانت القيم تحتوي على أصفار أو قيم سالبة.



الشكل (1-3) قياس الإنتاجية المصرفية

المصدر: من إعداد الباحث.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة وإسهامات الباحثين نشاطاً معرفياً ومسارات حقيقية للبحث العلمي ولأية دراسة لاحقة، وتمثل دراسات مرجعية تساعد في بناء الإطار النظري والتطبيقي للبحث إذ أن الأفكار الأساسية تتبع من البحوث وتتوسع لتكون بدورها الأسس البنائية له وذلك كون أن هذه الدراسة تطرح أهم المتغيرات والإبعاد الأساسية لبناء أي منظمة ولاسيما المنظمات المالية المتمثلة بالمصارف وغيرها، إذ تناولت الدراسة الأهداف المصرفية الثلاث المتمثلة بمؤشرات (الربحية، السيولة، الملاءة) وأثرها في الإنتاجية المصرفية، وبناء على ذلك قام الباحث بالإطلاع على الكثير من الأدبيات السابقة، وتم اختيار بعضها ممن تقترب مفاصلها من مفاصل هذه الدراسة، وجرى استعراض الدراسات السابقة على وفق المحاور الثلاث الآتية:

أولاً: بعض الدراسات السابقة العربية

1. دراسة (الرشدان، 2002) محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية دراسة مقارنة لمصارف مختارة (1985-1999).

فكرة هذه الدراسة هو قياس الأثر الذي تحدثه المحددات المختلفة على ربحية المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (1985-1999)، وقد تضمنت عينة الدراسة ثلاث مصارف أردنية تجارية وهي: (المصرف العربي، مصرف الأردن، والمصرف الأردني الكويتي).

وقد بينت الدراسة إلى أن التسهيلات الائتمانية تأتي في المرتبة الأولى لدى المصارف التجارية الأردنية وذلك لأهميتها النسبية لأجمالي الموجودات ومن ثم يليها الموجودات النقدية ومن بعدها محفظة الأوراق المالية، وقد أشارت الدراسة إلى أن هناك دور كبير للسياسة النقدية وحالة الركود الإقتصادي بالإضافة إلى السياسة الائتمانية المتحفظة التي تتبعها المصارف التجارية الأردنية التي لها دور في تخفيض توظيفات تلك المصارف بالرغم من الموارد المالية المتوفرة لدى تلك المصارف.

وقد خرجت الدراسة بجملة من الإستنتاجات من أهمها أن أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف كان ضعيف جداً وذلك بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة. وأوصت الدراسة على المصارف التجارية الأردنية العمل على تنويع الإستثمارات وذلك من أجل تقليل المخاطر وزيادة الإيرادات وأن تعمل على تخفيض الفوائد الدائنة والتخفيض من السياسة المتحفظة المتبعة وذلك من أجل التركيز على ودائع التوفير والتقليل على جذب ودائع الأجل بهدف تخفيض تكلفة الودائع التي لديها وذلك في ظل انخفاض الطلب على الائتمان وذلك لان المصارف تركز على الائتمان قصير الأجل.

2. دراسة (عكنان، 2002) السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة 1985-1999.

هدف البحث قياس وتحليل سيولة المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة البحث سبعة مصارف تجارية أردنية، وقد تم تحليل العلاقة أحصائياً بين مؤشرات السيولة والربحية ومن ثم الحكم على كفاءة هذه المصارف بتوظيفها للسيولة، وتناولت هذه الدراسة جميع الجوانب والمفاهيم المتعلقة بالسيولة والربحية المصرفية وبيان أهميتها في المصارف التجارية الأردنية بواسطة تحليل واقع السيولة مع بيان أثرها على الربحية المصرفية. ومن أهم النتائج التي خرج بها البحث هو أن المصارف تعمل على أن تكون كفوءة بتوظيفها للسيولة وأن جميعها قد بينت مستويات سيولة كبيرة مع انخفاض لنسب توظيفاتها لكل من التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المالية، ولعل أهم ما أوصى به البحث أن على البنك المركزي تبني سياسات جديدة وسياسات أخرى تسعى للاندماج من أجل خلق وحدات مصرفية متطورة وحديثة قادرة على منافسة المصارف الأخرى، والعمل على حث المصارف على التوسع في عمليات التمويل متوسط وطويل الأجل وشراء أسهم الشركات المساهمة العامة.

3. دراسة (المخلافي، 2004) تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية.

الغرض من هذه الدراسة تحليل تأثير مؤشرات كفاية رأس المال في كل من مؤشرات المخاطرة والعائد المصرفية وأثرهما في قيمة المصرف، وتضمنت عينة الدراسة مصارف تجارية يمنية بلغ عددها خمسة مصارف، وأمتدت فترة الدراسة من عام 1998 إلى عام 2002. وتم أستعمال تسعة مؤشرات لإستخراج كفاية رأس المال المصرفي المتمثلة بـ(رأس المال إلى الودائع، رأس المال إلى إجمالي الموجودات، رأس المال إلى القروض، رأس المال إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، رأس المال إلى الاستثمارات، رأس المال إلى الإلتزامات العرضية، رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة)، فضلاً عن أستعمال ثلاث مؤشرات لإستخراج المخاطرة المصرفية وهي (المخاطرة الائتمانية، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطرة السيولة)، كما تشير مؤشرات العائد المصرفي إلى قدرة المصارف على توليد العوائد، لذا تم أستعمال تسعة مؤشرات وهي (هامش الفائدة الصافي، وهامش صافي الدخل، ومعدل دوران الموجودات، ومعدل العائد على الموجودات، ومضاعف الرافعة المالية، ومعدل العائد على حق الملكية، ومعدل العائد على الودائع، ومعدل العائد على الأموال المتاحة، ومعدل القوة الايرادية للموارد المتاحة).

وخرجت الدراسة بقبول فرضيتها التي تنص على أن كل من مؤشرات المخاطرة والعائد المصرفية تتأثر بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وينعكس ذلك في قيمة المصرف، كما قد تم تجسيد نتائج تحليل المؤشرات المالية نفسها لمصارف عربية وأجنبية مع نتائج تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة في المصارف اليمنية التجارية لعينة الدراسة.

4. دراسة (زيود وآخرون، 2005) تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي : دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري.

وتهدف الدراسة إلى إعداد المؤشرات والنسب المالية لبيان نقاط القوة والضعف، وذلك إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام، وتحديد مقدار السيولة النقدية المتوافرة بالمصرف لمواجهة كل الالتزامات المترتبة عليه، وتحديد مدى سلامة مركزه المالي، ويعد هدف تقييم الأداء هو تحسين وتطوير الأداء بالمؤسسات المصرفية، وبيان المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف لإمكانية وضع الحلول الكفيلة بعلاجها. وقد توصلت الدراسة إلى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية الخاصة بالقطاع المصرفي، لأن هذه المعايير تسهم في الإفصاح عن كل البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية الضرورية لإعطاء فكرة واضحة عن طبيعة النشاط المصرفي وأهم الخدمات التي يقدمها، والمعلومات التي تفيد المستثمرين والباحثين برسم خططهم المستقبلية حول التعامل مع المصارف، ولإعداد الدراسات القائمة على التطوير المستمر للنشاط المصرفي وللمؤسسات المالية عموماً.

وأوصت الدراسة على الاعتماد على نظام التحليل المالي في القطاع المصرفي بشكل عام، لأنه أحد الأساليب الهامة والضرورية لتقييم كفاءة وفعالية النشاط المصرفي والجهاز الإداري بكامله، فضلاً عن أعداد كوادرات مؤهلة ومدربة ومتخصصة بمجال التحليل المالي للقيام بنشاطها بكفاءة ومصادقية عالية. وتم الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على النسب التي تقيس السيولة المصرفية، والتي تكفل مواجهة الالتزامات التي ترتب على المصرف، والتعرف على مفهوم الإداء.

5. دراسة (الأسدي، 2006) إدارة السيولة في ضوء الكلفة الفرصية للحسابات الموقوفة دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد - شركة عامة.

سعت هذه الدراسة إلى قياس صافي التدفقات النقدية ومحاولة التنبؤ بما ستكون عليه بالمستقبل وتحديد الخسارة المحتملة من بيع الموجودات والأحتفاظ برصيد نقدي يكفي لمواجهة التدفقات النقدية الخارجة، مع تجنب وجود نقدية عاطلة، فقد تم تناول هذه الدراسة من وجهة نظر محاسبية، وتم اختيار مصرف الرشيد عينة الدراسة وذلك لأهميته في دعم الإقتصاد الوطني وكذلك أستعداد المصرف على تقديم البيانات اللازمة، فضلاً عن أقتناع إدارة المصرف بهذه الدراسة، وأمتدت فترة الدراسة من (1998-2002).

وتم صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات منها، كيف يمكن تحديد الرصيد النقدي الملائم مع تجنب وجود نقدية عاطلة، وكيف تتم الموازنة بين السيولة والربحية والأمان بالنسبة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ومن أجل الوصول إلى أهداف البحث تم صياغة الفرضية التالية (وجود خطة تنبؤية قصيرة الأجل للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة تعد وفق أسلوب علمي لجعل مواعيد بين أهداف المصرف في السيولة والربحية والأمان).

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك سيولة عالية منخفضة الكلفة عند تحليل موجودات ومطلوبات المصرف عينة الدراسة، نسبة منها تعبر عن إيداعات مستقرة والنسبة الأخرى متسربة إلى ميزانيات المصارف الأخرى عن طريق الحسابات المتبادلة بشكل مخالف لقانون المصارف، إضافة إلى انخفاض كلف الأموال يعطي المصرف ميزة تنافسية بإستخدام هذه الأموال في قروض وإستثمارات منخفضة العائد نسبياً عن أسعار السوق.

وأوصت الدراسة على ضرورة العمل على تحليل وتصنيف الموجودات والمطلوبات وفق أسس التصنيف المطلوبة عالمياً ووفق مقررات بازل، بالإضافة إلى ضرورة تواجد فريق عمل لدراسة وإيجاد فرص إستثمارية جديدة لإستغلال السيولة وبناء محفظة إستثمارية أكثر تنوعاً، والعمل على متابعتها وتحليلها بشكل مستمر بهدف تقويمها والتخلص من الإستثمارات التي تشكل خطورة محتملة في المستقبل.

6. دراسة (أبو حمد، والصائغ، 2006) دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية.

الغرض من هذه الدراسة بيان مستوى السيولة المصرفية وأمكانية تحقيق التوافق فيما بين السيولة والربحية، وتم استخدام مؤشرات كفاية السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي، الإحتياطي القانوني، والسيولة القانونية ونسبة التوظيف)، ومؤشرات الربحية (معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على الودائع). وتمثلت عينة الدراسة بسبعة مصارف تجارية أردنية من مجموع 16 مصرف في أفق زمني 1995-2002.

وتسعى الدراسة إلى تحليل مفهوم السيولة المصرفية وبيان مكوناتها ونظرياتها، والقيام بتقييم كفاية السيولة المصرفية والربحية المصرفية من خلال مؤشرات المالية، وتوضيح طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية المصرفية، وتكمن مشكلة البحث في صعوبة تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يجب الإحتفاظ بها لدى المصارف التجارية، وتضمن الوفاء بكل الإلتزامات المالية، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح والإستثمارات في نفس الوقت، وتتمثل فرضية البحث في أن بعض المصارف تستطيع التحكم والتأثير بحجم السيولة المصرفية، ومن ثم فإنها تستطيع أن توجد التوافق بين السيولة والربحية إلى حد ما، والبعض الآخر من المصارف لا يستطيع أن يتحكم في حجم السيولة المتوفر لديه، ويكون ذلك أكثر من المستوى المطلوب، ويسبب ذلك ضعف في الإستثمارات، وهناك مصارف أخرى تركز وتهتم بالربحية أكثر من هدف السيولة المصرفية.

وتم التوصل إلى أن معظم المصارف عينة الدراسة لم تتجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدفها السيولة والربحية. وأوصت الدراسة على المصارف الإهتمام بالتطورات الحديثة في العمل المصرفي، ومحاولة المصارف تقديم جميع الخدمات وأبتكار خدمات جديدة بين فترة وأخرى وذلك من أجل تعزيز القوة التنافسية لها.

7. دراسة (أبو زعيتر، 2006) العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004).

يسلط البحث على الأثر الذي تحدثه العوامل (قيد البحث) المؤثرة على ربحية المصارف التجارية خلال الفترة (1997-2004) وذلك من خلال التركيز على العوامل المؤثرة، وقد شملت الدراسة على عينة من المصارف التجارية العاملة في فلسطين وهي كالأتي: القدس، العربي، القاهرة، عمان، الأردن، مصرف فلسطين المحدود، التجاري الفلسطيني، الإستثمار الفلسطيني.

وتم تجميع بيانات عينة الدراسة للمصارف التجارية عن الفترة (1997-2004) وتم تحليلها أحصائياً، إذ تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسة بمعدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والمتغيرات المستقلة الممثلة بـ(نسبة السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، نسبة المديونية، صافي الفوائد، إجمالي الموجودات، حقوق الملكية، عدد الموظفين، عمر المصرف، عدد الفروع)، ولتحقيق هدف البحث تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالإستناد إلى معادلة الانحدار الخطي، وتوصل البحث إلى بعض النتائج أهمها:

- هناك علاقة عكسية بين (نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات) والربحية بمقاييسها (معدل العائد على الموجودات) و (معدل العائد على حقوق الملكية)، فكلما أنخفضت المخصصات الخاصة كلما زادت الربحية والعكس صحيح، وأن انخفاض المخصصات الخاصة يأتي من خلال تحصيل ديون متعثرة سابقاً، وعدم تعثر مدينين آخرين جدد.
- هناك علاقة عكسية بين (نسبة السيولة النقدية) والربحية مقاسة بـ(معدل العائد على الموجودات).
- هناك علاقة طردية بين كل من (صافي الفوائد، حقوق الملكية، عدد الموظفين، عدد الفروع) والربحية بمقاييسها (معدل العائد على الموجودات) و (معدل العائد على حقوق الملكية).
- هناك علاقة طردية بين (عمر المصرف) والربحية مقاسة بـ(معدل العائد على الموجودات).
- هناك علاقة طردية بين كل من (نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، نسبة المديونية، إجمالي الأصول) والربحية مقاسة بـ(معدل العائد على حقوق الملكية).

وأخيراً أوصت الدراسة على المصارف التجارية الفلسطينية البحث عن وسائل تمكنها من زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لديها لما تمثله من مصدر مهم للدخل، وأيضاً العمل على تنويع إستثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل حجم المخاطر، وتطوير وتقديم خدمات مصرفية حديثة يمكنها من خلالها زيادة حجم الإيرادات للمصارف التجارية، والتركيز على جذب ودائع التوفير والتقليل من التركيز على جذب الودائع لأجل من أجل تخفيض تكلفة الودائع في ظل انخفاض الطلب على الائتمان لما لها من أهمية على ربحية المصارف التجارية.

8. دراسة (جميل، وسعيد، 2007) تقييم أداء المصارف التجارية بأستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والإستثمار للفترة 2002-2004.

تعد مؤشرات السيولة والربحية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها تقييم أداء المصارف، وذلك لأن الأرقام المجردة في القوائم المالية لا تعكس بشكل واضح حقيقة المركز المالي، لذا فإن نسب السيولة والربحية تبين العلاقات المهمة الموجودة بين الأرقام التي تظهر في تلك القوائم، وتأتي أهمية التحليل المالي بواسطة نسب السيولة والربحية التي تعد من أكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف. ويهدف البحث إلى التعرف على النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم وأستخدامها في تقييم أداء المصارف عينة البحث. وجاءت مشكلة البحث في ظل تعدد المصارف الأهلية مع وجود المصارف الحكومية يستلزم تقييم الأداء المالي للمصارف للتعرف على نقاط القوة والضعف. ويقوم البحث على فرضية مفادها أن أستخدم نسب السيولة والربحية في تقييم أداء المصارف سيؤدي إلى أكتشاف نقاط الضعف والقوة في أداء المصارف عينة البحث.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أنخفاض في أداء المصارف عينة البحث في عام 2003 عن ما هو في عام 2002 وبشكل كبير، وهذا ماوضحته مؤشرات السيولة والربحية، على الرغم من أن هناك أعفاء ضريبي، فضلاً عن أعفاء المصارف من حصة دائرة العمل والضمان الاجتماعي في عام 2003، ويرجع السبب في ذلك لما تعرض العراق من أحداث عنف ونهب وتخريب مما أدى إلى توقف عمل المصارف لفترة طويلة من الزمن وصاحب ذلك برودة فعل لدى العملاء من عدم أيداع أموالهم في المصارف وعدم التعامل مع المصارف لفترة خوفاً من تكرار ما حدث في 2003، وتحسن أداء المصارف عام 2004 وذلك لعودة ثقة العملاء والزيائن في المصارف.

وأوصت الدراسة على المصارف زيادة الأهتمام بتقييم الأداء المالي للوقوف على نقاط الضعف لمعالجتها، فضلاً عن معرفة نقاط القوة لتطوير الأداء المالي للمصارف بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي يستطيع منافسة المصارف الأخرى، وعلى المصارف التركيز على الأنشطة التي تدر عوائد مصرفية أعلى من غيرها من الأنشطة وتقديم أفضل التسهيلات المصرفية لتشجيع العملاء على الأيداع لدى المصرف، وعلى إدارة المصارف أيضاً التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على أنخفاض مؤشر الربحية، فضلاً عن التركيز على الإستثمارات قصيرة الأجل لما تدره من إيرادات وهذا ما بينته الحسابات الختامية للمصرف عينة البحث خلال فترة المقارنة.

9. دراسة (عبد السادة وآخرون، 2008) تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية.

هدف البحث تقييم الأداء المصرفي للمصارف عينة البحث ومن أجل تحقيق ذلك تم أستخدم نوعين من المؤشرات المالية وهي مؤشرات السيولة التي تمثلت بـ(نسبة السيولة القانونية ، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف).

ومؤشرات الربحية تضمنت (معدل العائد على الإستثمار، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الأموال المتاحة، معدل العائد على الودائع)، وشملت عينة البحث مصرفين عراقيين هما (مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد) ومصرفين أردنيين (مصرف العربي، مصرف الأسكان) وامتدت فترة الدراسة من عام 1997 ولغاية 2001. وجاءت مشكلة الدراسة حول مخاطر نقص أو عدم توفر السيولة الكافية بالوقت المناسب مما يفرض ضغوط مالية على المصارف وبالتالي تلكؤ في أداء المصارف لالتزاماتها المالية، وعليه قام البحث على جملة من الأهداف أهمها تحليل الأداء المصرفي باستخدام مؤشرات السيولة والربحية ولتحقيق أهداف البحث تم صياغة فرضية رئيسة مفادها في التحليل المالي يؤدي أستعمال مؤشرات السيولة والربحية إلى تسهيل عملية تقييم الأداء المصرفي.

وتوصل البحث إلى مجموعة من الأستنتاجات أهمها أن مؤشرات السيولة والربحية المستعملة في تقييم الأداء المصرفي تعطي صورة واضحة وواقعية عن أداء المصرف وتبين قدرته على تلبية التزاماته المالية تجاه الغير، كما تبين ما هي المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المصارف ومن ثم البحث عن الحلول من أجل القضاء على المشاكل التي تواجههم في العمل المصرفي. وأوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على خلق توازن بين مختلف المصادر النقدية وذلك من أجل تقليل المخاطر التي تتعرض لها إستثماراتها، فضلاً عن دراسة وتحليل مخاطر الإستثمار والعمل على توجيه المصارف للإستثمار في الأوراق المالية، إضافة إلى وظيفة المصارف التقليدية والمتمثلة على منح القروض والتسهيلات المصرفية وذلك من أجل ضمان أقصى ما يمكن من العوائد.

10دراسة (الكروي،ومحمد،2008) أثر رأس المال الممتلك في المخاطرة المصرفية - دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للإستثمار.

يعد رأس المال الممتلك من أهم المصادر التي تعتمد عليها المصارف ويعد بمثابة خزين تعود إليه المصارف في حالة الازمات أو حوادث نتيجة العمل المصرفي والمتمثلة بالمخاطر المصرفية المتنوعة لذا يقوم الجهاز المصرفي بمجابهة أي مخاطر يتعرض لها من خلال تنشيطه لمصادر تمويله وتوزيعها وتتنوع إستثماراتها لغرض تقليل درجة المخاطرة فيها.

لذا تم تحليل رأس المال الممتلك بواسطة مؤشرات مالية خاصة بها وهي(نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض، نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة، نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات)، وتم تحليل المخاطرة المصرفية بواسطة مؤشرات مالية خاصة بها وهي (النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف/الموجودات الكلية، الموجودات النقدية والإستثمارات/الموجودات الكلية، القروض/الموجودات الكلية، الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) ثم تناول البحث أستعمال المؤشر الإحصائي (ANOVA) ويضم أختبار (T) و (F) ومعامل التحديد (R2).

وشملت عينة البحث مصرفين لبلدين مختلفين في الأردن والسعودية وهما (الأردني الكويتي والراجحي للإستثمار) كونهما من المصارف ذات سمعة جيدة في مجال عملهما، وأمتدت فترة البحث مابين (2003-2006). وأهم ماتوصل إليه البحث هو (مؤشرين فقط من مؤشرات كفاية رأس المال الممتهك الأربعة لها تأثير معنوي في مصرف الراجحي للإستثمار بينما لا يوجد أي تأثير على نسب المخاطرة في مصرف الأردنني الكويتي بالرغم من تكافؤ المصرفين في مؤشرات كفاية رأس المال مع ارتفاع واضح في نسب المخاطرة المصرفية بشكل عام للمصرف الأول قياساً بالأخير). وأهم ما أوصى به البحث هو (ضرورة الأهتمام برأس المال الممتهك وتنشيط هذا المصدر التمويلي فضلاً عن المصادر الأخرى وتويعها لغرض التقليل من درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف في ظل التطورات البيئية المختلفة).

11 دراسة (سلمان، 2009) إدارة السيولة المصرفية بأستخدام المقاييس الإحصائية دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين.

يهدف هذا البحث إلى أستخدام مقاييس إحصائية لإدارة السيولة المصرفية التي من خلالها يمكن الاسترشاد ببقية فقرات الميزانية العمومية للمصرف وصولاً لتحقيق أهداف إستراتيجية لجميع مصادر وأستخدامات الاموال في المصرف، وتمثلت عينة الدراسة بمصرف الرافدين وذلك لأهمية وقدم هذا المصرف، وحدد للبحث مدة (خمسة أعوام) تبدأ من منتصف عام 2003 حتى منتصف عام 2008، وذلك لتوافر البيانات بشكل تفصيلي لمستويات فقرات السيولة لدى مصرف الرافدين. وتمثلت مشكلة البحث بعدم وجود إستراتيجية مركزة وواضحة في المصرف لإدارة السيولة وعدم أعتداد أي مقاييس إحصائية في تحديد مراكز السيولة، وتمثل فرضية الدراسة بوجود تدفقات نقدية وشبه نقدية داخلية للمصرف تعوض التدفقات الخارجة منه ويمكن الأحتفاظ بسيولة كافية لتحقيق هدف الأمان وتحقيق الربحية. وقد خرج البحث بجملة من الإستنتاجات من أهمها أن لم تكن هناك سياسة لتوزيع تواريخ أستحقاق للإحتياطيات الثانوية والودائع قصيرة الأجل والقروض والسلف والإستثمارات ولم يعتمد المصرف على قاعدة معلومات تساعد في تحديد مواقف السيولة لديه، وكما قدم البحث مجموعة من التوصيات ولعل من أهمها التركيز على ضرورة الأستعانة بالأساليب الإحصائية وخاصة أسلوب السلاسل الزمنية ومعادلة الإنحدار الخطي لتحديد موقف السيولة الفعلي للمصرف والتنبؤ بما سيكون عليه مستقبلاً في تحديد حجم الإرصدة السائلة التي تحقق الربحية.

12 دراسة (الكروي، 2009) تقييم ربحية المصارف بأستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد.

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم ربحية المصارف بأستخدام مؤشرات السيولة لذا يعد موضوع الربحية والسيولة من المواضيع المهمة والتي لازالت تنال أهتمام كبير من قبل الباحثين وذلك لإيجاد طبيعة العلاقة وكيفية تحقيق التوازن بينهما لذا تعد الربحية والسيولة أهداف أساسية لكل مصرف فضلاً عن

هدف آخر متمثل بهدف الأمان (الملاءة) وذلك من أجل تشكيل مثلث الأهداف المصرفية التي لا يمكن لأي مصرف أن يستغني عنه أو عن أي هدف من الأهداف المصرفية الثلاث. وشملت عينة الدراسة مصرفين عراقيين ذو طابع حكومي هما (مصرف الرافدين والرشد)، وأمتدت الحدود الزمانية للبحث من 1997 إلى 2001، إذ تم تقييم ربحية المصارف وذلك باستخدام مؤشرات السيولة وهي (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الإحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) ومؤشرات الربحية لقياس وبيان تأثيرها على مؤشرات السيولة والمتمثلة بـ(معدل العائد على الودائع، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الأموال المتاحة)، وتم صياغة مشكلة البحث ببيان مقدرة المصرف على زيادة وتعظيم أرباحه من نتائج العمليات المالية والمصرفية دون أن يؤدي ذلك إلى الإفراط بالسيولة وبالتالي يؤثر سلباً على سمعة المصرف وعلى ثقة المتعاملين معه، وقام البحث على جملة من الأهداف أهم تلك الأهداف هو تقييم الربحية والسيولة المصرفية وذلك باستعمال المؤشرات الخاصة بهم وبيان تأثير السيولة في نسب الربحية المتحققة للمصرف، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم اختبار الفرضيات وصياغتها وذلك من خلال استعمال المؤشر الإحصائي ANOVA والذي يتضمن اختبار F و T ومعامل التحديد R².

وتوصل الباحث إلى أن نسبة تأثير مؤشرات السيولة كانت ضعيفة وغير معنوية على مؤشرات الربحية لكلا المصرفين عدا مؤشر واحد هو الإحتياطي القانوني (السيولة) لمصرف الرافدين على المؤشرين هما معدل العائد على الودائع ومعدل العائد على حق الملكية (الربحية) إذ كان التأثير معنوي وقوي، وأن أهم ما يوصي الباحث به لكلا المصرفين هو ضرورة تنويع محفظة الإستثمارات المصرفية وذلك لأنخفاض نسبة التوظيف فيهما مما قد يساهم في تعزيز كفاءة المصرف وكسب ثقته أمام جمهوره.

13 دراسة (الفتلاوي وآخرون، 2010) رأس المال الممتلك والودائع ودورهما في تحديد السياسة

الإقراضية للمصرف دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار.

من السياسات الهامة التي يتبناها المصرف هي السياسة الإقراضية وذلك من بعد الدراسة والتحليل لمختلف مقوماته الداخلية ومن بين ذلك رأس المال والودائع لكون لهما أهمية في ممارسة الأنشطة المختلفة الإقراضية والإستثمارية وأن زيادتهما يكون لها أثر ايجابي على المصرف إذا قام بإستثمارها وتوظيفها بالشكل الصحيح، وبالإعتماد على دراسة وتحليل ومن ضمنها خبراء مختصين ومؤشرات مالية ومصرفية لضمان العملية الإقراضية بشكل سليم من دون أن يعرض هذا المصرف إلى مخاطر عديدة ومن هذه المؤشرات هي معدلات العائد الناتج من توظيف هذين الموردين الماليين وبيان دوريهما في تحقيق السياسة الإقراضية الناجحة، وتوصل البحث إلى أهم أستنتاج هام هو (أن كفاءة أداء مصرف الراجحي للاستثمار قياساً بمصرف الأردني الكويتي). وعلى ضوء ذلك جاءت توصية البحث بضرورة أهتمام المصارف بهذين المؤشرين وتنشيطهما دون تقليل من أهمية المؤشرات الأخرى المؤثرة على هذه السياسة وأجراء الدراسة اللازمة لهما وفق مقاييس مالية ومصرفية معتمدة عالمياً وذلك لسمعة هذين المصرفين محلياً وعالمياً ومواكبتها للتطورات المصرفية الحديثة.

14 دراسة (بтал، 2012) قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكتيك تحليل مغلف البيانات.

الغرض من هذه الدراسة هو تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة المصارف العراقية الخاصة للمدة 2007-2009، ودراسة دور الرقابة والإشراف المصرفي التي تبناها البنك المركزي العراقي في تحسين مستويات الكفاءة المصرفية للقطاع المصرفي الخاص بعد عام 2004، ومعرفة العلاقة بين مؤشرات الكفاءة المصرفية وإجراءات الإصلاح المصرفي. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات وفق أنموذج عوائد الحجم المتغيرة وذلك بالتطبيق على بيانات عشرون مصرف خاص عراقي للفترة 2007-2009 وجرى تحليل البيانات والحصول على النتائج بأستعمال برنامج تحليل مغلف البيانات الاصدار الثاني.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أنه تم تحقيق الكفاءة الكاملة وحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة لخمسة مصارف وهي (مصرف بغداد، مصرف الأهلي العراقي، مصرف أيلاف الإسلامي، مصرف المنصور)، بينما حققت ثلاثة مصارف الكفاءة الكاملة وحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة وتلك المصارف هي (مصرف الشمال، مصرف بغداد، ومصرف المنصور) وتم تحقيق ذلك خلال المدة 2007-2009، فضلاً عن أن ثلثي المصارف الخاصة لم تصل الى حجمها الأمثل اقتصادياً، ويمكن بيان ذلك بأن معظم المصارف الخاصة العراقية صغيرة نسبياً، فمعظمها يتركز في بغداد ولا تمتلك إلا فروعاً قليلة في المحافظات، مما انعكس سلبياً على حجم عملياتها. ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة هو أن ضرورة استثمار فائض السيولة لدى المصارف العراقية الخاصة من خلال إنشاء صندوق إقراض طويل الأجل، وضرورة أن يتم تطبيق نظام التصنيف CAMELS بدلاً من CAMEL من قبل البنك المركزي العراقي على المصارف العراقية الخاصة وذلك للأخذ بنظر الاعتبار مخاطر السوق التي يواجهها العمل المصرفي.

15 دراسة (شباد، 2012) قياس تغيرات الإنتاجية بأستعمال مؤشر مالمكويست: دراسة حالة البنوك الإسلامية خلال الفترة 2003-2009.

قام هذا البحث بدراسة تغير مؤشرات الإنتاجية لمجموعة من المصارف الإسلامية، بأستعمال مؤشر مالمكويست للإنتاجية المعتمد على تقنية تحليل تطويق البيانات، وشملت عينة الدراسة 11 مصرف إسلامي خلال الفترة ما بين عام 2003 إلى 2009 وتم تقدير الإنتاجية الكلية من جهة، وتجزئته إلى مكوناته الرئيسية قيم التغير التقني والتغير في الكفاءة الفنية من جهة أخرى لمعرفة المصدر الرئيسي لتغيرات الإنتاجية. ولقد سلطت الدراسة الضوء على مفاهيم الإنتاجية المصرفية وقياسها، كما أن الدراسة تساعد المصارف على تخصيص مواردها بالشكل الأمثل للوصول إلى أستعمال كفوء وحجم عمليات أكثر إنتاجية في القطاع المصرفي.

وقامت الدراسة على تحقيق هدف عام هو معرفة تغيرات الإنتاجية المصرفية خلال سنوات الدراسة وأهم العوامل التي أثرت عليها ارتفاعاً وانخفاضاً، من خلال تحليل مؤشر الماكويست للإنتاجية الذي يمكن من تقسيم مكونات الإنتاجية. وتم التوصل إلى أن المصارف الإسلامية حققت معدلات مرتفعة نسبياً في إنتاجيتها الكلية عبر سنوات الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى نمو التغير التقني وتطوره، وليس إلى تزايد تغيرات الكفاءة. كما ساهمت هذه الدراسة في مساعدة المصارف على تخصيص مواردها بالشكل الأمثل، للوصول إلى استخدام كفوء وحجم عمليات أكثر إنتاجية في القطاع المصرفي الإسلامي

16 دراسة (سلمان، 2013) استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية - بحث تطبيقي في المصارف التجارية -

تعد الربحية المصرفية واحدة من أهم الأهداف التي تسعى المصارف إلى تحقيقها لذا تم البحث في العوامل الرئيسية التي تؤثر في ربحية المصارف التجارية وفق استعمال المؤشرات المالية، وقد حدد البحث بعض العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف التجارية وهي (رأس المال، الموجودات، والمطلوبات). وشملت عينة البحث المصرف العراقي ومصرف الخليج التجاري، وأمتدت الحدود الزمنية للبحث من (2006-2011). وجاءت مشكلة البحث حول مدى إدراك ومعرفة أهمية العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف التجارية مثل (حجم الملكية وحجم الموجودات والمديونية والسيولة النقدية من قبل المختصين في إدارة المصرف).

وعليه قام البحث على جملة من الأهداف أهمها التعرف على أهم العوامل ونسبة تأثيرها في ربحية المصارف التجارية، ولتحقيق أهداف البحث تم صياغة فرضية رئيسة مفادها (تساعد النسب المالية في التعرف على أهم العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية). وتم توصل البحث إلى التأثير الواضح لاستعمال النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، وذلك لما هناك من تأثير لحجم الموجودات، وحجم المديونية، وحجم حقوق الملكية، وحجم التدفقات النقدية وأختلاف نسب تأثيرها. وأوصى البحث على التوسع في الأنشطة الإستثمارية في المشاريع العقارية والصناعية لتحقيق إيرادات أكبر، وتبين أن هناك ضعف في العلاقة بين حجم الموجودات الثابتة والربحية لذا يفضل عدم التوسع في امتلاك الأصول الثابتة غير الضرورية، بالإضافة إلى تحسين الخدمات التي يقدمها المصرف وتطويرها وسرعة إنجاز المعاملات لما لها من تأثير إيجابي في زيادة عدد الزبائن وبالتالي زيادة حجم الودائع وصولاً إلى زيادة الربحية المصرفية.

17 دراسة (زاهر، 2014) أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى إمكانية البحث عن وجود علاقة بين نسب السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية، ونسبة الربحية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2013)، وتم الاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي والمالي من أجل تحقيق أهداف البحث.

وقد تم تحليل البيانات وفق البرنامج الإحصائي SPSS كما تم حساب التغيرات السنوية لكل مؤشر من المؤشرات المدروسة، كذلك متوسط معدل النمو خلال الفترة المدروسة، وذلك لكل مصرف من المصارف المدرجة والمدروسة في سوق دمشق للأوراق المالية. ومن ثم تم دراسة العلاقة بين كل من مؤشرات (السيولة، الكفاية الإدارية، الملاءة المالية) وبين الربحية لمعرفة أثر كل مؤشر في الربحية المصرفية، وذلك باستعمال الإنحدار البسيط، ومن ثم تحديد المؤشرات الأكثر تأثيراً على الربحية باستخدام الإنحدار المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية بين مؤشرات كل من (الكفاية الإدارية، والملاءة المالية) والربحية للمصارف الخاصة، حيث كانت الملاءة المالية هي المؤشر الأكثر تأثيراً في المصارف الخاصة، وهذا ما يؤكد طبيعة عمل المصارف الخاصة قائم على مبدأ العائد والمخاطرة، أما العلاقة ما بين مؤشرات السيولة والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة عكسية. وأوصت الدراسة على عدم الإقتصار على المصارف الخاصة فحسب والعمل على توسيع إطار الأبحاث المستقبلية من حيث الحدود الزمانية والمكانية وحجم العينة، وأوصت كذلك الدراسة على المصارف الخاصة العمل على تنويع استثماراتها والمحافظة على مستوى الكفاية الإدارية للمصارف الخاصة وتحسينها من خلال عقد الدورات التدريبية التي من شأنها تحسين إنتاجية الموظفين، وتقليل المصاريف من خلال إدارة أصول المصرف بشكل أفضل.

18 دراسة (الفتلي، 2014) استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية.

تسعى هذه الدراسة إلى استعمال التحليل المالي لتحليل الربحية وتشخيص أهم وأبرز العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية العراقية، وتم الاعتماد على متغيرات البحث وهي (قيمة الموجودات، حجم المديونية، حقوق الملكية، صافي الربح، حجم التوظيف) وقد تم الاستناد على مؤشرات الربحية، كونها متغيرات مستقلة وبيان أثرها على مستوى الربحية (متغير معتمد) وذلك من أجل تحليلها وتوظيفها بالشكل المناسب مما يؤدي إلى تعظيم ربحية المصارف، بالإضافة إلى المساهمة في تقويم كفاءة القطاع المصرفي الأهلي الذي يشهد تطورات حديثة وسريعة في بيئة تحتدم فيها المنافسة، وشملت عينة الدراسة مصرفين هما (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الائتمان العراقي)، وتمثلت الحدود الزمانية لسنة واحدة وهي سنة 2011 وذلك لكون رأس المال المدفوع (المساهم) واحد والبالغ (100) مليار عراقي لكلا المصرفين للسنة المالية المذكورة وإجراء المقارنة بينهما، وتضمنت مشكلة الدراسة حول الأهمية البالغة لمؤشرات الربحية وذلك في ظل التطورات الحديثة التي يشهدها القطاع المصرفي الأهلي والمنافسة الحادة في ظل العولمة المصرفية.

وقام البحث على جملة من الأهداف أهمها بيان مفهوم التحليل المالي ومعرفة أهم العوامل المؤثرة والأساسية في ربحية المصارف التجارية وتحليل الأداء المصرفي باستخدام مؤشرات الربحية ولتحقيق أهداف البحث تم صياغة فرضية الدراسة والتي تبين إمكانية تحديد عوامل التأثير على مؤشرات ربحية المصارف الأهلية العراقية وذلك باستخدام نسب التحليل المالي ذات العلاقة بها. وتم التوصل إلى أن الاعتماد على النسب المالية يمكن القطاع المصرفي من التنبؤ بالمشاكل التي قد يتعرض لها في المستقبل وذلك من أجل معالجتها وتجنب حدوثها، كما تبين أن النسب المالية التي تم تناولها في البحث حددت العوامل الرئيسية المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية عينة البحث. وأوصت الدراسة إلى ضرورة الإفصاح المالي والشفافية وذلك من أجل إتاحة الفرص أمام المساهمين والزبائن للتعرف على نتائج العمليات المالية والمصرفية التي يقوم بها المصرف لما لها من تأثير على مستوى الربحية، وأوصت كذلك بزيادة الموجودات المتداولة من خلال تنويع مصادر إيراداتها، لما لها من تأثير على الربحية المصرفية، فضلاً عن التوسع في النشاط الاستثماري ولاسيما في مجال المشاريع العقارية والصناعية لتحقيق الربحية الأكثر.

19 دراسة (مرهج وآخرون، 2014) تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام

التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية.

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، والمقارنة بين المصارف التجارية الخاصة والعامة بخصوص العوامل التي تؤثر في ربحيتها وترتيبها حسب أهميتها النسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستناد على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائج الدراسة:

- تتأثر ربحية المصارف التجارية السورية بالعوامل الداخلية والخارجية.
- تبين أن أكثر العوامل تأثيراً على الربحية هي (الظروف الاقتصادية والسياسية، وتوظيف الموارد، والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية)، بينما كان عمر المصرف وعدد موظفي المصرف أقل العوامل تأثيراً.

- لا توجد فروق دالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحيتها.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات وهي:

- على المصارف دراسة ملفات العملاء المقترضين بعناية، والتأكد من قدرة المقترضين في الوفاء بالالتزاماتهم وأخذ الضمانات الكافية لمنع تعثر هؤلاء العملاء وفقد المصرف لجزء من تسهيلاتهم كديون متعثرة وذلك لأن القروض تعتبر المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح في المصارف.
- على المصارف بضرورة العمل على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لما لها من أثر على زيادة صافي الفوائد، وبالتالي زيادة ربحية المصارف التجارية.
- أن زيادة عدد فروع المصارف يزيد من قدرتها على جذب الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية.

20 دراسة (المطيري، 2014) تحليل السيولة المصرفية والعائد ومخاطرة السيولة بحث تطبيقي في مصرف الرشيد - شركة عامة.

هدف البحث إلى قياس وتحليل السيولة المصرفية ومن ثم بيان أثرها في العائد والمخاطرة، وكذلك لمحاولة الربط بين متغيرين لهما أهمية كبيرة في قياس مدى كفاءة إدارة المصارف في مواجهة الالتزامات التي عليها وكيفية توظيف السيولة التي لديها في مجالات مربحة، إضافة إلى مدى استجابة وأهتمام المصرف بنسب السيولة المعيارية، لذا تم استخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، وشملت عينة الدراسة المصارف التجارية باعتبارها مجتمعاً للبحث ومصرف الرشيد شركة عامة كعينة للبحث، للفترة من (2013-2014). وقد جاءت مشكلة البحث من حيث أن المصارف تقع تحت ضغط عدم توفر السيولة أو توجد سيولة غير مستثمرة بشكل كفوء في فرص استثمارية مربحة، وهذا يعد من أحد الأسباب التي تولد إنهميار العديد من المصارف التجارية الخاصة في العراق، وتمثلت فرضية البحث بالآتي (المواءمة بين فجوة السيولة وفجوة الميزانية العمومية، وأ اعتماد المصرف على هيكل أستحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس الفائض والعجز).

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات وبالإستناد الى نتائج التحليل المالي وتحليل الفجوة ومنها، يوجد فائض نقدي في فقرة الأوراق النقدية بالعملة لم يتم توظيفها بشكل جيد، تمثل الودائع المصدر الرئيسي للأموال المتاحة للإستثمار، وبناءً على أسلوب سلم الاستحقاق فقد كان هناك توافق بين توزيع الموجودات والمطلوبات، وبناءً على هذه الإستنتاجات تم وضع عدد من التوصيات منها، ضرورة إجراء تحليل مستمر لتواريخ أستحقاق الموجودات والمطلوبات وجعلها بشكل مجدول ليساعد إدارة المصرف على المواءمة بين هيكل الموجودات والمطلوبات، وضرورة إنشاء سوق مالي لتداول الإحتياجات الثانوية في ما بين المصارف.

21 دراسة (الخرزلي، 2016) تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة.

سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المصارف اللائحة الإرشادية والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي بتطبيق نسبة السيولة التي تتلائم مع البيئة المصرفية في تحقيق الارباح، وتحديد العوامل المؤثرة على حجم السيولة والربحية، وقياس وتحليل نسب السيولة والربحية والمخاطرة من خلال مؤشرات المالية، فضلاً عن تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية والأمان والحد من مخاطرة السيولة. لذا تم استخدام النسب المالية وكالاتي: نسبة التداول (الموجودات المتداولة/المطلوبات المتداولة) = 30% ، نسبة السيولة النقدية (النقد/الودائع)، نسبة الربحية (صافي الدخل/مجموع الموجودات)، نسبة توظيف الأموال (الإستثمارات/مجموع الودائع)، نسبة مخاطرة السيولة (المجموع النقدي/مجموع الموجودات).

وتمثلت عينة الدراسة من المصارف التجارية العراقية الخاصة وهي (مصرف الشرق الأوسط للإستثمار، مصرف التجاري العراقي، مصرف الشمال للتمويل والإستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف بابل التجاري)، وأمتدت فترة الدراسة من عام (2005-2013). وأرتكزت الدراسة على مشكلة رئيسة تمثلت في أن البنك المركزي العراقي يواجه صعوبة في تحديد النسبة المثلى للسيولة للمصارف التجارية العراقية وذلك من حيث الموازنة بالإلتزاماتها تجاه المودعين والمقترضين وتسييل الأموال من جهة وبين المخاطرة التي تتعرض المصارف لها من جهة أخرى. والدراسة تركز على الفرضيات الرئيسة التالية (يملك البنك المركزي العراقي القدرة على التأثير على المصارف التجارية العراقية من خلال تحديد نسبة السيولة المثلى، يتباين هذا التأثير في سيولة المصارف العراقية باختلاف البنود المستخدمة في إحتساب نسبة السيولة، المصارف التجارية العراقية الخاصة عينة البحث تحتفظ بنسب سيولة تتجاوز نسبة السيولة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي).

وخرجت الدراسة بجملة من الإستنتاجات أهمها هو أن الوعي المصرفي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على حجم السيولة المصرفية بشكل خاص وعلى العمل المصرفي بشكل عام، فمن خلال أستطلاع الرأي تم التوصل إلى ضعف الوعي المصرفي لدى المتعاملين مع المصارف التجارية العراقية عينة البحث، فضلاً عن مساهمة رقابة البنك المركزي العراقي في تطوير ونمو المؤشرات المالية وخاصة مؤشر نسبة السيولة وملائمتها للعمل المصرفي. وكما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها التأكيد على المصارف العراقية بضرورة الإلتزام بتطبيق الحد الأدنى لجميع النسب والمؤشرات المالية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وبالخصوص نسبة السيولة (الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة) = 30% ، كذلك ضرورة اعتماد قواعد موحدة للمصارف العراقية في تقييم حجم المخاطر المصرفية والرافعة المالية ويؤخذ بنظر الاعتبار المستوى العام لرأس المال المصرفي.

22دراسة (سعيد، والكروي، 2016) تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية

دراسة مقارنة بين مصرفي JP Morgan Chase & Co و Bank of America الامريكيين.

هدف البحث تقييم السيولة المصرفية لدى المصرفين الامريكيين JP Morgan Chase & Co و Bank of America وبيان مدى تأثير السيولة بمؤشراتها الثلاث وهي (نسبة الأوراق المالية الحكومية / مجموع الموجودات، ونسبة الودائع الأساسية / الأرصدة أو التمويل الكلي، نسبة الموجودات السائلة / الإلتزامات تحت الطلب) ومؤشرات الربحية شملت (نسبة معدل العائد إلى الودائع، هامش صافي الدخل، معدل العائد على الأموال المتاحة) خاصة بعدما تم اختيار مصرفين لديها الخبرة والممارسة في العمل المصرفي لذا تعطي الأهمية في دراسة وتقييم السيولة المصرفية وذلك من خلال مؤشراتها التي تساهم في معرفة أهم النقاط الأساسية التي يقوم عليها كلا المصرفيين ومعرفة درجة تأثيرها بمؤشرات الربحية بعدما تم تبني مؤشرات للربحية حاول بها الباحثين أيجاد شبة العلاقة والتأثير من خلال أساليب أحصائية

أستخدمت لتحقيق أهداف البحث، وتم صياغة فرضية عامة للبحث وهي (عدم وجود تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لمؤشرات السيولة المصرفية على الربحية)، وتم تحليل هذه المؤشرات ومن ثم اختبارها وفق اختباري F,P-Value وبيان الأثر من خلال معامل التحديد R^2 باستخدام تحليل التباين ANOVA وتوصل الباحثين إلى أن هناك تأثير معنوي لمؤشرات السيولة المصرفية على الربحية والتي على أساسها تم رفض فرضية العدم وعدم رفض الفرضية البديلة.

وأوصت الدراسة على ضرورة أعداد دراسات أخرى على المستوى الدولي وبأستخدام مؤشرات ومفاهيم مالية ومصرفية متقدمة كعقود المشتقات وغيرها وذلك من أجل وضوح الرؤيا لدى المصارف العراقية على الأساليب المتبعة في أعداد الميزانية والخدمات المصرفية الحديثة التي يقدموها، وذلك من أجل أن تواكب المصارف التطورات الحديثة للنهوض بالواقع المصرفي هذا من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الميزة التنافسية بين المصارف.

23 دراسة (فخري، وقادر، 2016) مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية.

ركز البحث على بيان أثر رأس المال والسيولة وسعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم على الربحية المصرفية، وتمثلت عينة البحث بخمسة مصارف تجارية عراقية وهي (مصرف الإستثمار العراقي، مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي، فضلاً عن مصرف الرشيد، ومصرف الرافدين) للمدة من (1998-2011)، وتبرز أهمية البحث من خلال تناولها المتغيرات المدروسة وهي عوامل البيئة الخارجية المتمثلة بـ (سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة) وعوامل البيئة الداخلية المتمثلة بـ (السيولة، رأس المال المدفوع)، وذلك من أجل الوصول إلى الطرق السليمة والفعالة في تحديد الانحرافات وبيان كفاءة إدارة المصارف من عدمها.

وتستند الدراسة إلى الفرضيات الآتية:

- يؤثر التغير في عوامل البيئة الخارجية (سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة)، وعوامل البيئة الداخلية (السيولة، رأس المال المدفوع) على مؤشر الربحية (ROA).
- يؤثر التغير في عوامل البيئة الخارجية (سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة)، وعوامل البيئة الداخلية (السيولة، رأس المال المدفوع) على مؤشر الربحية (ROE).

وتوصل البحث إلى جملة من الإستنتاجات من أهمها أن هناك علاقة طردية بين (رأس المال المدفوع، سعر الفائدة) مع مستوى الربحية المصرفية للمؤشرين (ROA، ROE)، وهناك علاقة عكسية بين (معدل التضخم، حجم السيولة) مع مستوى الربحية المصرفية. وأوصى البحث بمجموعة من التوصيات من أهمها على إدارة المصارف أن تقوم بإنشاء وحدات إدارية متخصصة لمتابعة سير العمل المصرفي ومتابعة تذبذبات التضخم وكذلك متابعة حركة أسعار الصرف من أجل تفادي مخاطر الإزمات المالية ومخاطر المتغيرات الخارجية والداخلية.

24 دراسة (نبيلة، 2016) دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر للفترة (2004-2014).

الغرض من هذه الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، ومعرفة المؤشرات التي تستخدم في قياسها، وأقتصرت الدراسة على البنك الجزائري سوسيتي جنيرال، وأمتدت الفترة الزمنية للدراسة من 2004 إلى 2014، ولتحقيق أهداف البحث تم الإستناد على المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بحيثيات الجانب النظري والتطبيقي، وقد تم الإستناد على الإنحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذ تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسه بمعدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والمتغيرات المستقلة مقاسة بـ (نسبة السيولة النقدية، نسبة الودائع، نسبة الرافعة المالية). وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات من أهمها:

- هناك علاقة طردية بين (نسبة الرفع المالي) والربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
- هناك علاقة طردية بين (نسبة السيولة النقدية) والربحية مقاسة بمعدلين العائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على الموجودات (ROA).
- هناك علاقة طردية بين (نسبة هامش الربح) والربحية مقاسة بمعدلين العائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على الموجودات (ROA).

على ضوء إستنتاجات الدراسة يمكن الخروج بجملة من التوصيات من أهمها:

- على المصارف ضرورة القيام بتنويع إستثماراتها وذلك من أجل تقليل المخاطر وزيادة الإيرادات.
- على المصارف الأهتمام بالسيولة النقدية لما لها من تأثير على ربحية المصارف التجارية.
- على المصارف القيام بجذب أكبر قدر ممكن من ودائع التوفير وذلك من أجل تخفيض تكلفة الودائع لديها، خاصة في ظل انخفاض الطلب على الائتمان هذا من جهة، وتركز المصارف على الائتمان قصير الإجل من جهة أخرى.

25 دراسة (نوري، وسعيد، 2017) أستخدم مؤشرات مخاطرة رأس المال في تقييم الربحية المصرفية دراسة تطبيقية - مقارنة بين مصرفي الأردني والقاهرة عمان.

يسعى البحث إلى تسليط الضوء على أهم المخاطر التي تواجهها المصارف والناجمة عن تفريط أو عدم توجيه رأس المال المصرفي في مجالات تتطلب تغطية الإلتزامات المالية تجاه الآخرين وتتمثل بالمخاطرة الرأسمالية وأثرها على الأرباح المتحققة سواء كانت في تغطيتها للقروض أو أي إستثمارات أخرى في حالة عجز المصارف عن أستحصال الأموال اللازمة عند الطلب المفاجئ، وتضمنت عينة البحث مصرفين أردنيين لهما خبرة في مجال العمل المصرفي وهما (مصرف الأردن، والقاهرة) وأمتدت فترة البحث من (2010-2014).

لذا تم أستعمال نوعين من المؤشرات المالية وهي المؤشرات الخاصة بالمخاطرة الرأسمالية والتي تمثلت بـ (نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع، نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض الكلية) ومؤشرات الربحية تضمنت (نسبة معدل العائد إلى الموجودات، نسبة معدل العائد إلى حق الملكية، نسبة معدل العائد إلى الودائع)، وقام البحث على جملة من الأهداف أهم تلك الأهداف هو تحليل وقياس المخاطرة الرأسمالية والربحية المصرفية في المصارف عينة البحث من خلال المؤشرات المالية الخاصة بها، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم اختبار الفرضيات وصياغتها وذلك بواسطة أختباري F,P-Value وبيان الأثر بواسطة معامل التحديد R^2 بأستخدام المؤشر الإحصائي ANOVA.

وتوصل البحث إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين مؤشرات المخاطرة الرأسمالية في الربحية والتي على أساسها تم رفض فرضية البديلة وقبول فرضية العدم. وأهم ما أوصى البحث به ضرورة إعادة النظر في السياسات المتبعة من قبل المصرفين في كيفية التعامل مع رأسمالهما الممتلك من حيث التوظيف الصحيح والمجدي لكي يكون له أيجابية تصب في صالح المساهمين والمودعين على حد سواء.

ثانياً : بعض الدراسات السابقة الأجنبية

1. دراسة (Berger,1995) العلاقة بين رأس المال والربحية في المصارف.

"The Relationship between Capital and Earnings in Banking"

هدفت الدراسة إلى إمكانية البحث عن وجود علاقة بين نسب الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983-1989)، وقد تم أستعمال تحليل الانحدار مابين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية، لدراسة هذه العلاقة، وتم إجراء تحليل ثاني جديد خلال فترة (1992-1995)، وذلك بسبب إجراء بعض التغيرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالمصارف التجارية. وأهم ماتوصلت إليه الدراسة هو أن هناك علاقة طردية وقوية بين مؤشرات الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983-1989)، بينما توجد علاقة عكسية بين مؤشرات الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة (1990-1992). ومن خلال هذه النتائج تبين أن هناك علاقة طردية بين مؤشرات الربحية ورأس المال وذلك عندما كان رأس المال أقل من الحد الأمثل، في حين هناك علاقة عكسية بين مؤشرات الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

2. دراسة (Davis,2003) إدارة السيولة في الأزمات المصرفية

"Liquidity Management in Banking Crises"

جاءت هذه الدراسة بعنوان (إدارة السيولة في الأزمات المصرفية) فقد أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية واشتملت على عينة من المصارف في ولاية Mexico وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- إن مخاطرة السيولة تبرز في المصارف التي تعطي تحول الاستحقاق الذي تتحمله هذه المخاطرة.
- إن الخط الأول للدفاع في المصارف يجب أن يتمثل في سياسة السيولة المناسبة لجانب الموجودات والمطلوبات مدعما بواسطة رأس المال الكافي وأشراف مصرفي كفوء.
- إن المصارف الناجحة والكفوءة تستطيع مواجهة صعوبات السيولة في الأوقات التي تحتاج فيها السيولة إلى دعم شديد وبصورة ضرورية.
- المقرض الأخير هو وسيلة للتعامل مع أزمات السيولة.
- دور المقرض الأخير في فترات غير الأزمات هو تجنب الفشل غير الضروري مع ضمانات مناسبة لميزانية البنك المركزي.
- دور المقرض الأخير في فترات الأزمات هو منع الخوف بأي وسيلة كانت والبنك المركزي هنا يتطلب الدعم الحكومي.

3. دراسة (Batchelor,2005) مقياس إنتاجية المصارف متعددة النظم القابلة للمقارنة : دليل تجريبي في النظام المصرفي الماليزي المزدوج.

"A Comparable Cross - System Bank Productivity Measure: Empirical Evidence from the Malaysian Dual Banking System"

تهدف هذه الدراسة إلى سد الفجوة في أدبيات الأداء المصرفي وفق اقتراح منهجية لقياس وتحليل الإنتاجية المصرفية التي يمكن تطبيقها على القطاع المصرفي التقليدي والإسلامي، وتم تنفيذ هذه المنهجية على نظام مصرفي مزدوج لتقييم الإنتاجية المماثلة للمصارف الإسلامية والتقليدية مقارنة ببعضها البعض في نظام مصرفي عانى من إلغاء القيود التنظيمية والاندماج.

وتبين هذه الدراسة نظرياً أنه في ظل إطار نهج الوساطة لقياس الإنتاجية المصرفية، يمكن وضع كلا المصرفين على قدم المساواة، مما يمكن لمؤشر الإنتاجية Malmquist وفق إطار تحليل تطويق البيانات (DEA) لأستعماله بطريقة قابلة للتطبيق كمقياس للإنتاجية المماثلة للمصارف التقليدية والإسلامية، ثم يتم اختبار هذا النموذج على بيانات المصارف العاملة في النظام المصرفي المزدوج الماليزي مقارنة بمصارف سنغافورة في الفترة بين عامي (1996-2002).

وتم التوصل إلى أن إنتاجية عمليات الصيرفة الإسلامية كانت أكثر إنتاجية من العمليات المصرفية التقليدية منذ عام 1997 بسبب هجرة الأموال الناتجة عن:

- قدرة المصارف الإسلامية وأستعدادها لتقديم معدلات أعلى للعائد بالمقارنة مع معدلات الودائع المنخفضة نسبياً المتاحة في المصارف التقليدية.
- عدم الكفاءة على نطاق واسع بين المصارف التقليدية التي أعقبت الأزمة المالية.

4. دراسة (Kirikal,2005) الإنتاجية، مؤشر Malmquist ودراسة تجريبية على المصارف في استونيا.

"Productivity, the Malmquist Index and the Empirical Study of Banks in Estonia"

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في تغيرات الإنتاجية للصناعة المصرفية، وأمتدت فترة الدراسة ما بين عام (1999-2003)، وساهمت الدراسة في تقديم معلومات مهمة وضرورية للقطاع المصرفي في أختلافات تغير الإنتاجية المصرفية، وفق استعمال أسلوب نهج الوساطة والإنتاج وذلك من أجل تحديد طبيعة الأنشطة المصرفية، وبعد التطور السريع للصناعة المصرفية الاستونية منذ عام 1992، كانت الحاجة إلى مثل هذه البحوث لدراسة تغيرات إنتاجية المصارف، وذلك لأهميتها في القطاع المصرفي والإقتصاد ككل. وقامت الدراسة على فرضيات مفادها (لا توجد علاقة بين مؤشرات الأداء المستخدمة في الدراسة مع مؤشرات الماكويست، ويرتبط حجم المصرف من خلال مجموع موجوداته إيجابياً مع تغير قيم الإنتاجية). وعليه قام البحث على تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها (تحليل تغير إنتاجية المصارف باستخدام مؤشر الإنتاجية Malmquist، والبحث عن أسباب تغير الإنتاجية باستخدام مكونات مؤشر الإنتاجية Malmquist، والمقارنة بين مؤشر الإنتاجية Malmquist مع المعايير القياسية للأداء المستخدمة من قبل المصارف، وأخيراً تحليل الإنتاجية الجزئية للمصارف).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات من أهمها (معدل نمو الإنتاجية السنوية العالية أشار إلى تخلف المصارف خلال فترة الدراسة، وبسبب التكنولوجيا المعاصرة شهدت المصارف تغير عالي في الإنتاجية المصرفية، كما أنه لا يمكن القول بأن حجم المصرف من خلال مجموع الموجودات يرتبط بشكل إيجابي بقيمة التغير في الإنتاجية، كما أنه لا يوجد ارتباط قوي جداً بين مؤشرات Malmquist والمقاييس المعيارية للأداء وبالتالي، كل من هذه المؤشرات مهمة لتحليل أداء المصارف).

5. دراسة (Li,2007) محددات ربحية المصارف وأنعكاسها على تطبيقات إدارة المخاطرة: أدلة من

المملكة المتحدة 1999-2006.

"Determinants of Banks Profitability and its Implication on Risk Management Practices: Panel Evidence from the UK in the Period 1999-2006"

تبحث هذه الدراسة إلى معرفة تأثير العوامل المحددة بالمصارف وعوامل الإقتصاد الكلي على ربحية المصارف مع الإشارة إلى تعزيز إدارة المخاطر في المصارف، وتمثلت عينة الدراسة بـ 123 مصرف ضمن المنطقة الإقليمية للمملكة المتحدة للفترة (1999-2006)، وتم استخدام مؤشر الربحية ومؤشرات السيولة والائتمان ورأس المال وعوامل الإقتصاد الكلي.

وأظهرت النتائج أن تأثير إحتياطات الديون المدومة سلبى على الربحية وذات دلالة أحصائية، وعلاقة السيولة مع الربحية لم تكن ذات دلالة، وقوة رأس المال أحد المحددات الرئيسة للأداء المصرفي، ومتغيرات الإقتصاد الكلي كالتضخم وسعر الفائدة والنتاج المحلي الإجمالي لها تأثير غير معنوي على الأداء، وأهمية العوامل الداخلية على قوة ممارسة إدارة المخاطرة المصرفية.

6. دراسة (Reda,2008) دراسة تجريبية على الكفاءة والإنتاجية في الصناعة المصرفية في مصر.

"Empirical Study on Efficiency and Productivity of the Banking Industry in Egypt"

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير وقياس الكفاءة وتغير إنتاجية المصارف التجارية المصرية، وذلك من خلال استعمال أسلوب تحليل تطويق البيانات (DEA) وهي تقنية غير معلمية ومؤشر الإنتاجية Malmquist، وتمثلت المدة الزمنية للبحث من عام (1995-2003).

ومن أهم إستنتاجات الدراسة الآتي:

- أن نسبة عدم الكفاءة الفنية للمصارف التجارية المصرية هي (22%) بشكل عام.
- أن المصارف صغيرة الحجم تكون أقل كفاءة قياساً بالمصارف كبيرة الحجم.
- أشارت نتائج الإنتاجية لمؤشر Malmquist أن 24 مصرف مصري تدهورت إنتاجيته بنسبة (4%) سنوياً في المتوسط خلال مدة الدراسة.
- أن معظم المصارف المصرية تعمل على طريق غير صحيح، أما المصارف ذات الخبرة شهدت غلة الحجم المتزايد (IRS) في عملياتها، مما يوفر مكاسب كبيرة يمكن الحصول عليها وذلك عن طريق الاندماج المصرفي والنمو الداخلي.

ومن أهم توصيات الدراسة الآتي:

- تعزيز ومراقبة حوكمة الشركات في جميع المصارف.
- اعتماد سياسات متقدمة ومتطورة تساهم في تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي، والسماح لزيادة المنافسة من خلال السماح للداخلين الجدد إلى السوق، مما يؤدي إلى التنافس في القطاع المصرفي.
- توصي الدراسة أيضاً بابتكار خطط وأستراتيجيات تساهم في تحسين الكفاءة الإدارية والإنتاجية وذلك من خلال زيادة الإستثمار في التكنولوجيا وتعزيز المهارات.

7. دراسة (Akhtar,2010) هل المصارف السعودية منتجة وفعالة؟

"Are Saudi Banks Productive and Efficient?"

سلطت هذه الدراسة على تقدير درجات الإنتاجية ومؤشراتها وفق مؤشر Malmquist وتقدير أيضاً الكفاءة المصرفية في المملكة العربية السعودية، ومن ثم الاعتماد على أسلوب نهج الوساطة لتحديد مدخلات ومخرجات القطاع المصرفي. ومن أبرز محددات الدراسة الآتي (هل أن المصارف صغيرة الحجم أكثر كفاءة وإنتاجية من المصارف كبيرة الحجم، وإلى أي مدى تؤثر كفاءة وإنتاجية المصارف في تغيرات أسعار النفط والغاز).

وخلصت الدراسة الآتي:

- تحتاج المصارف إلى توسيع أفاقها الإستثمارية وذلك من أجل التقليل من المخاطر وتحقيق أقصى قدر ممكن من العوائد.
 - يتعين على المصارف اعتماد منظور عالمي من شأنها أن يقودها إلى استراتيجيات إستثمارية متفوقة ومتطورة وتقديم خدمات ذات جودة عالية لعملائها.
 - توفر هذه الدراسة إلى القطاع المصرفي معلومات وفيرة وقيمة للإدارة المصارف وصانعي السياسات العامة، وذلك من أجل إدخال تحسينات في الكفاءة والإنتاجية المصرفية، ومن أجل زيادة القدرة التنافسية في القطاع المصرفي.
8. دراسة (Bansal,2010) تأثير التحرر المالي على إنتاجية وربحية القطاع المصرفي العام في الهند.

"Impact of Liberalization on Productivity and Profitability of Public Sector Banks in India"

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التحرر المالي على مستوى الخدمات المصرفية وذلك من حيث زيادة توقعات الزبائن وزيادة المنافسة بين المصارف وغيرها وأثرها على مصارف القطاع العام أو تقسيم أداء مصارف القطاع العام لكل فرع ولكل موظف في ظل التحرر المالي، وتم استخدام مؤشرات التحرر المالي (أسعار الفائدة والشفافية وغيرها)، ومؤشرات الإنتاجية متمثلة بـ(مؤشرات على مستوى الموظف والفرع)، ومؤشرات الربحية متمثلة بـ(صافي الربح كنسبة من أجمالي الدخل، صافي الربح كنسبة من اجمالي الودائع)، وتمثلت عينة الدراسة بسبعة وعشرون مصرف في الهند للفترة مابين (1996-2007).

وأظهرت نتائج الدراسة عدة نتائج منها الآتي:

- أن في ظل التحرر المالي تحسنت ربحية المصارف ولكن عدد قليل من تلك المصارف تحسنت ظروفها خلال تلك الفترة مع تراجعها في فترات معينة بسبب المنافسة الشديدة مع وجود الفروق بين المصارف في منظماتها المختارة.
- من أجل زيادة الربحية والإنتاجية ينبغي أن ترسم المصارف استراتيجيات جديدة وأستراتيجيات أخرى موجه نحو الدخل وأخرى موجه نحو التكلفة وذلك من وقت لآخر.
- أن أفضل نظام لإدارة المعلومات ومراقبة الائتمان وإدارة النقد يمكن أن يؤدي إلى زيادة أنتاجية المصارف.
- ينبغي على المصارف إجراء التحليل المالي في الوقت المناسب لتقييم الأداء المصرفي وهذا سوف يساعد المصرف وفروعه على تحسين ربحية وإنتاجية المصرف قياساً بالمصارف الأخرى.

9. دراسة (David&Samuel,2011) إدارة السيولة والربحية في المصارف التجارية في نيجيريا.

"Liquidity Management and commercial Banks Profitability in Nigeria"

تمثل الأهداف الرئيسية للبحث في بيان مدى تأثير إدارة السيولة على الربحية في المصارف التجارية وكيف يمكن للمصارف أن تحسن من أوضاع سيولتها وربحياتها، فضلاً عن تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية وذلك من خلال توظيف الأموال، وأن الركائز الأساسية لأي مصرف هما هدف السيولة وهدف الربحية لذا جاءت مشكلة البحث من خلال أن هناك أموال غير مستثمرة في المصارف النيجيرية بالرغم من تعدد المصارف النيجيرية بالإضافة إلى ذلك إهمال المصارف دورها في توظيف الأموال وهذا سيؤدي إلى ضعف مركزها المالي، وتم تطبيق الأساليب الكمية لتحقيق أهداف البحث.

وتشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية، وهذا يعني أن ربحية المصارف تتأثر بشكل كبير بالسيولة المصرفية والعكس صحيح، وتبين أن هناك فائض في السيولة غير مستثمر أدى ذلك إلى ضعف الربحية لدى المصارف النيجيرية وعدم قدرتها على المنافسة مما يفقد ثقة المودعين وبالتالي عدم قدرتها على النمو والاستقرار والتطور. وأوصى البحث على المصارف النيجيرية لكي تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين يجب على المصارف المحافظة على مستوى السيولة بالحجم الأمثل.

10 دراسة (Vodova,2011) سيولة المصارف التجارية التشيكية ومحدداتها.

"Liquidity of Czech Commercial Banks and its Determinants"

سعت هذه الدراسة إلى بيان محددات السيولة المصرفية وذلك في ظل الأزمة المالية العالمية، إذ تم استخدام 4 مؤشرات للسيولة المصرفية (كالقروض إلى الموجودات، القروض إلى الودائع + التمويل القصير الأمد وغير ذلك)، والمتغيرات الخاصة بالمصرف كالقروض المتعثرة والعائد على حق الملكية، ومتغيرات الإقتصاد الكلي تم استخدام بيانات صندوق النقد الدولي كمعدلات التضخم وأسعار الفائدة وغيرها. كما تتنوع عينة الدراسة حسب توافر البيانات الخاصة بالعينة فتراوحت ما بين (14-16) مصرف في التشيك خلال الفترة 2001-2009.

وتبين أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من السيولة المصرفية وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة على القروض وأسعار الفائدة، بينما يوجد تأثير سلبي لمعدل التضخم ودورة الأعمال والأزمة المالية على السيولة، والعلاقة بين حجم المصرف وسيولته غامضة، ومع ذلك، فإن للأزمة المالية، وارتفاع التضخم ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير سلبي على السيولة المصرفية، وقد يكون من المفيد تقسيم المصارف إلى مجموعات وفقاً لحجمها وتقدير محددات السيولة بشكل منفصل عن المصارف الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وكما تبين أن نسبة البطالة، وهوامش الفائدة، وربحية المصارف وسعر الفائدة للسياسة النقدية ليس لها أي أثر ذو دلالة إحصائية على سيولة المصارف التجارية التشيكية.

11دراسة (Islam&Zaman,2013) دراسة تجريبية بشأن تأثير الإنتاجية على الربحية في بعض المصارف التجارية الخاصة المختارة (PCBs) في بنغلاديش.

"An Empirical Study on Effect of Productivity on Profitability in Some Selected Private Commercial Banks (PCBs) in Bangladesh"

الغرض من هذه الدراسة هو دراسة تأثير الإنتاجية على الربحية المصرفية والتي تغطي أغراض محددة مثل محددات أداء الإنتاجية وتحليل أداء الإنتاجية، وأستندت الدراسة على خمسة عشر مصرف تجاري خاص في بنغلاديش، وقد تم جمع هذه البيانات من التقارير السنوية للمصارف المختارة، وقد تم اختيار خمس سنوات مالية تتراوح ما بين (2007-2011).

وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل العوامل المؤثرة في أداء الإنتاجية في المصارف المختارة.
- تحليل أداء الإنتاجية في المصارف التي تم اختيارها خلال فترة الدراسة ما بين (2007-2011).
- دراسة أثر أداء الإنتاجية على أداء الربحية.

ومن أهم ماتوصلت اليه الدراسة هو:

- أن العوامل الهامة التي تؤثر على الإنتاجية المصرفية هي (التغيير في هيكل الودائع، والتغير في هيكل المسؤولية، عدم وجود موظفين من ذوي الخبرة، السياسة المتبعة في المصارف في بنغلاديش، والأفتقار إلى المحاسبة، وعامل البيئة السلبية، وانعدام المسؤولية والمساءلة).
- من تحليل معامل الارتباط ثبت أن هناك علاقة معنوية وقوية بين الإنتاجية والربحية المصرفية.
- العائد على الاستثمار تأثر ب(رأس المال لكل موظف، الودائع لكل موظف، القروض والسلف لكل موظف، إجمالي النفقات لكل موظف، والعائد على الإستثمار) إلى حد 81% وبالتالي، فإنه يمكن إستنتاج أن هذه المتغيرات تحتاج إلى تحسين من أجل تحسين ربحية المصارف المختارة.

12دراسة (Kumar&Agarwal,2013) العلاقة بين إدارة السيولة والربحية في المصارف

الحكومية أو الوطنية والخاصة في الهند.

"Relationship between Liquidity & Profitability Management of Nationalized and Private Banks of Indi"

هدف البحث تقييم الأداء المصرفي للأربعة مصارف مصرفين خاصيين ومصرفيين حكوميين للفترة من 2007-2011 وذلك من خلال مؤشرات السيولة والربحية المصرفية، وتم تقييم سيولة وربحية المصارف وذلك باستخدام مؤشرات السيولة والربحية فضلاً عن الأساليب الإحصائية كالارتباط واختبار T وغيرها.

وتوصل البحث إلى عدم وجود علاقة غير معنوية أو غير دالة بين السيولة والربحية في أغلب الحالات، وتبين كذلك أن المؤسسات المصرفية التي لديها سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة السيولة لن تؤدي فقط إلى تحسين الأرباح بل تقلل من خطر فشل المصارف وتحسن بشكل كبير من فرص بقائها، كما أنه يقدم ميزة استراتيجية خاصة في الاوقات الاقتصادية الصعبة وهذا يمكن الإدارة الفعالة للسيولة المصرفية من جنى أقصى قدر من المنافع بأقل تكلفة ممكنة.

13 دراسة (Lartey et al,2013) العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف الغانية.

"The Relationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana"

ركزت الدراسة على معرفة العلاقة بين السيولة والربحية، وتم استخدام مؤشرات السيولة والربحية المصرفية فضلاً عن تقنيات البيانات المتجمعة Panel Data، وشملت عينة الدراسة سبعة مصارف مدرجة في سوق الأوراق المالية الغانية للفترة من (2005-2010). وتبين أن السيولة والربحية للمصارف المدرجة للفترة من 2005 إلى 2010 أخذت بالانخفاض خلال الفترة المبحوثة، بالإضافة إلى أن هناك علاقة أيجابية ضعيفة جداً بين سيولة وربحية المصارف المدرجة في غانا.

وعلى إدارة المصارف أن تحتفظ بالسيولة بشكل جيد للغاية، وعندما تحتفظ المصارف بالسيولة الكافية ستتحسن ربحيتها، وتساعد السيولة الكافية المصارف على التقليل من مخاطر السيولة والإزمات المالية، ويمكن للمصرف أن يستوعب أي صدمة غير متوقعة محتملة ناجمة عن الحاجة غير المتوقعة إلى انخفاض المطالبات أو زيادة جانب الموجودات في بيان الوضع المالي، ومع ذلك إذا كانت الموجودات السائلة محتفظ بها بشكل مفرط، يمكن أن تتخفف الربحية، فالموجودات السائلة لا تملك عادة قدرة توليد فائدة أو فائدة قد تكون ضئيلة.

14 دراسة (Roman&Danuletiu,2013) التحليل التطبيقي لمحددات ربحية المصارف في رومانيا.

"An Empirical Analysis of the Determinants of Bank Profitability in Romania"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي لها تأثير على ربحية المصارف التجارية الرومانية، وقد تم الاعتماد على مؤشرات الربحية وهي (ROAE, ROAA) والمتغيرات المستقلة متمثلة بالآتي (نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات، نسبة القروض المتعثرة إلى القروض، نسبة المصاريف بدون فائدة إلى الموجودات، نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، كلفة التمويل، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، رسملة السوق، معدل التضخم)، وشملت عينة الدراسة خمسة عشر مصرفاً في رومانيا للفترة من (2003-2011).

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتي أهمها:

- تبين أن نسبة القروض المتعثرة وإدارة الجودة ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لها تأثير كبير على الربحية المصرفية، أما نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ونسبة القروض إلى إجمالي الموجودات وكلفة التمويل لم يكن لها تأثير هام على الربحية المصرفية.
- أما فيما يخص المتغيرات المستقلة الخارجية الأربعة فتبين أن للناتج المحلي الإجمالي كان له تأثير كبير على الربحية المصرفية.
- يمكن تحسين ربحية المصارف وذلك من خلال تحسين إدارة الجودة وزيادة الدخل من غير الفوائد وزيادة حجم وفروع المصارف.

15 دراسة (Sharma et al, 2013) كفاءة وإنتاجية القطاع المصرفي - التحليل النقدي

للمؤلفات وتصميم النموذج المفاهيمي.

"Efficiency and Productivity of Banking Sector - A Critical Analysis of Literature and Design of Conceptual Model"

سعت هذه الدراسة إلى دراسة ومناقشة البحوث والمؤلفات التي تركز على الكفاءة والإنتاجية المصرفية، وذلك باستعمال التقنيات الحدودية المعلمية وغير المعلمية، وتم أستعراض نقدي ل (106) دراسة نشرت في جميع أنحاء العالم من عام (1994-2011)، وتم تطوير إطار مفاهيمي للدراسات لتقييم كفاءة وإنتاجية القطاع المصرفي باستخدام نهج حدودي غير معلمي DEA التحليل التطويقي للبيانات.

كما بينت الدراسة الآتي:

- كيفية توزيع المقالات التي تم أستعراضها من مصادر مختلفة، والسنوات الخاصة بالنشر، والبلدان التي تدرس الإنتاجية المصرفية، فضلاً عن مجالات التركيز في المؤلفات.
- كما بينت مناهج الإنتاجية المصرفية.
- كما بينت مدخلات ومخرجات القطاع المصرفي والمقاييس المعلمية وغير المعلمية الخاصة بالإنتاجية والخاصة بالكفاءة.
- أن المقاييس المعلمية وغير المعلمية تستخدم بدلاً من النسب المالية التقليدية لأنها تبين الأداء على المدى الطويل وتساعد على تحديد الأداء الضعيف في أفضل المؤسسات كما أنها تعالج المدخلات والمخرجات المتعددة.
- أن الكفاءة هي مؤشر للأداء وتم التعرف على تقنيات التحليل الحدودية كتنقية هامة لقياس الأداء في المؤسسات المصرفية.
- أن الربط بين الكفاءة المصرفية، وتغير الإنتاجية وعائد السوق هي مجالات متطورة، وهذا الربط قد يوفر صورة شمولية لأداء الصناعة المصرفية بالنظر في النظام المصرفي بأكمله.

ثالثاً: إسهامات الدراسة أزاء الدراسات السابقة (الفجوة العلمية)

تأسيساً على ما جرى عرضه وتفصيله من دراسات سابقة لبيان نمط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المصارف، تبين للباحث أن هناك نقاط تميز بها الدراسة الحالية عن الدراسات المختارة ضمن المتغيرات الأربعة، تمثلت بالنقاط الآتية:

1. أنها أحتوت المتغيرات الأربعة بتفاصيلها النظرية والتطبيقية من خلال الإستعانة بالإدبيات العلمية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة ومؤشراتها.

2. العمل على إجراء مكعب للأهداف المصرفية الممثلة بمؤشرات (الربحية والسيولة والملاءة).

3. ان اغلب الدراسات التي تم تناولها لم تحتوي متغيرات الدراسة الحالية وبمؤشراتها فضلاً عن استخدام المكعب لبيان أنماط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة مع تبني أهم المعايير الكمية لقياس الإنتاجية المصرفية.

4. من خلال الدراسة المسحية التي قام بها الباحث سواء بالدراسات المختارة والدراسات الأخرى المعتمدة في أعداد الجانب النظري للدراسة الحالية، فلن يجد أي دراسة تحتوي المتغيرات الأربعة، فضلاً عن المؤشرات التي تم استخدامها وأسلوب المكعب الذي تم تبنيه في إيجاد أنماط العلاقة بين الأهداف المصرفية المتمثلة بمؤشرات (الربحية والسيولة والملاءة)، والاسلوب الاحصائي المستخدم في بيان العلاقات والتأثير بين (المتغيرات المستقلة) المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث وهي (الربحية، السيولة، الملاءة) و (المتغير المعتمد) المتمثل بالإنتاجية المصرفية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

للأهداف المصرفية وإنتاجية المصرف

ويتضمن:

- المبحث الأول: الإطار الفكري والفلسفي للربحية المصرفية
- المبحث الثاني: الإطار الفكري والفلسفي للسيولة المصرفية
- المبحث الثالث: الإطار الفكري والفلسفي للملاءة المصرفية
- المبحث الرابع: دراسة تحليلية نظرية لإنتاجية القطاع المصرفي



الفصل الثاني

الإطار النظري

للأهداف المصرفية وإنتاجية المصرف

المقدمة :

تلعب المصارف دوراً كبيراً في تنمية الإقتصاد وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية وتطوير جودة وإنتاجية الخدمة المقدمة من قبل المصارف، وهذا سوف يعزز من قدراتهم التنافسية ويساهم بشكل فاعل في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المصارف، لذا يهدف هذا الفصل إلى دراسة تحليلية نظرية للعناصر الأساسية للدراسة والتي تتضمن من أهداف المصرف الثلاث (الربحية والسيولة والملاءة) وإدارتها ومن ثم معرفة نتيجة العلاقات والتفاعلات بين الأهداف المصرفية وبين متغير آخر الا وهو الإنتاجية المصرفية وذلك ضمن دراسات وأطروحات فلسفية، وفي الأخير يشق منها دراسات لكل متغير على حدة ودورها في القطاع المصرفي.

أن أبعاد هذه الدراسة نجدها تتمثل في فاعلية المنظمة، وتعرف الفاعلية على أنها القيام بالأشياء الصحيحة (Doing Right Things)، أي لها القدرة على تحقيق الأهداف الموضوعة، أي أن المصرف من خلال أدارته الحكيمة للأهداف المصرفية الثلاث المتمثلة بـ (الربحية، السيولة، الملاءة) يمكنه من تحقيق مبتغاه متمثلاً بتطوير وتحسين إنتاجية المصارف، وهو بحد ذاته الهدف الأساسي لأي مصرف لذا فإن النمط الناجح في إدارة هذه الأهداف الثلاثة سيؤدي إلى تحقيق فاعلية المصرف وفي نفس الوقت يعزز قدراتهم التنافسية ويساعد على تطوير جودة وإنتاجية الخدمة المقدمة من قبل المصارف.

وللتعرف على الإطار النظري للأهداف المصرفية وإنتاجية المصارف، قد جاء الفصل في أربعة

مباحث:

المبحث الأول: الإطار الفكري والفلسفي للربحية المصرفية

المبحث الثاني: الإطار الفكري والفلسفي للسيولة المصرفية

المبحث الثالث: الإطار الفكري والفلسفي للملاءة المصرفية

المبحث الرابع: دراسة تحليلية نظرية لإنتاجية القطاع المصرفي

المبحث الأول

الإطار الفكري والفلسفي للربحية المصرفية

أن أحد الأهداف الأساسية التي يسعى إليها المصرف ألا وهو تحقيق الأرباح وتعظيمها، لذا إن تحقيق الربحية يمكن المصارف من البقاء والاستمرارية، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها، لذا تم التركيز على أهم العوامل المالية المؤثرة في ربحية المصارف وتهيئة المناخ المناسب لتعزيز هذه العوامل، مما يساعد ذلك في استمرارية ونجاح وتطور تلك المصارف وتحقيق أهدافها وأيضاً تحقيق التنمية الإقتصادية، وذلك من أجل خلق قطاع مصرفي متطور في تقديم الخدمة المصرفية الحديثة وأيضاً تعبئة المدخرات المحلية، وجذب الأموال من خارج البلد تساهم في رفع كفاية استخدام رؤوس الأموال وتوزيعها في الإقتصاد الوطني.

لذا سيتم في هذا المبحث التطرق إلى المرتكزات الفكرية للربح والربحية المصرفية والعوامل المؤثرة على الربحية المصرفية وأخيراً قياس الربحية المصرفية.

أولاً: المرتكزات الفكرية للربح والربحية المصرفية

أن الهدف الأساسي لكل مشروع استثماري هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح سواء كان مصرف أو غير ذلك، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فكلما كانت الإدارة كفوءة حققت أرباحاً أكثر، كما أن الوظيفة الرئيسة لإدارة المصرف التجاري هو تحقيق الأرباح (أبو حمد، وقودوري، 2005: 233)، وتقوم الربحية المصرفية على تطوير وتوسيع الخدمات المصرفية وفتح فروع جديدة للمصرف، كما تعد مؤشراً لأداء المصارف فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة المصارف، وتقوم المصارف بتعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من مصادر الأموال والودائع وذلك بأقل تكلفة ممكنة، وبعد ذلك يتم توظيفها على شكل استثمارات مالية وتسهيلات ائتمانية لتدر أكبر نسبة من الأرباح وذلك وفق درجة مخاطر منخفضة وسيولة مقبولة، حيث يمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن (الأمين، 2015: 15-16).

لذا فإن كلمة الربحية **Profitability** تتألف من كلمتين هي (سعيد، والكروي، 2016: 115):

- **(الربح) Profit** وتعرف على أنها " الدخل الكلي المتحقق وفق نشاطات الأعمال خلال فترة زمنية معينة ".

- **(القدرة) Ability** تبين " قوة المصرف لكسب الأرباح، وتشير أيضاً إلى قوة إداها التشغيلي والمالي "، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الربحية على أنها " قدرة أداة معينة على تحقيق العائد من أستمعالمها وتعرف كذلك، بأنها الفائض الصافي لعدد كبير من السياسات والقرارات ".

ويجب التمييز بين الربح **Profit** كمقدار يستخرج من قائمة الدخل في منشأة الأعمال وبين الربحية **Profitability** وهي نسبة هذا المقدار إلى عناصر التشغيل داخل المنشأة.

وما يهم إدارة المنشأة والمصرف ليس الربح بمقداره المطلق، وإنما الربحية وذلك لأنها تعد مؤشر مهم في تقييم الأداء وتعطي إجابات نهائية عن كفاءة الأداء التشغيلي لإدارة المصرف، لأن الربحية هي انعكاس وحسيلة للكثير من القرارات والسياسات التشغيلية للإدارة (الزبيدي، 2011: 203).

وهنا يجب الوقوف لمعرفة الإطار العام لمفهوم الربح والربحية المصرفية، لذا ركز الاتجاه الأول على بيان مفهوم الربح وذلك، لأن الربح يعد المحرك والدافع الرئيسي الذي يقوم بدفع المنشأة والمؤسسات إلى الأعمال التجارية لكسب الأرباح، أما الاتجاه الثاني ركز على أهمية الأرباح لدى المصارف التجارية، أما الاتجاه الثالث بين مفهوم الربحية المصرفية، لأنه يعد الهدف الضروري والمهم للمصرف من أجل مواجهة المخاطر المصرفية التي يتعرض لها، كمخاطر السرقة والأختلاس ومخاطر الإستثمار والائتمان ومخاطر التصفية الإجبارية، أما الاتجاه الرابع والأخير ركز على الفروقات بين الربح والربحية المصرفية، وفيما يلي مناقشة كل من الاتجاهات المختلفة:

أ. الاتجاه الأول (مفهوم الربح)

ركز الاتجاه الأول على بيان مفهوم الربح، لأن الربح يمثل الهدف الرئيسي والنهائي للمنشأة، ويعد الدافع الأساسي للمنشأة وراء الأعمال التجارية من أجل كسب الأرباح (Toshniwal, 2016: 1)، والربح يمثل المحرك الذي يدفع جميع المؤسسات والمنظمات نحو الأعمال التجارية، كذلك الربح يمثل فائض الإيرادات على المصروفات المتعلقة بالأعمال المصرفية، والربح يجعل المنظمات والمؤسسات تسعى لكسب ما يكفي من الأرباح من أجل البقاء على قيد الحياة والاستمرار في العمل المصرفي والتوسع فيه (Yusuf, 2016: 24)، لذا يمكن النظر إلى الربح وفق منظورين رئيسيين هما:

- **الربح المحاسبي:** يتمثل مفهوم الربح بمقدار الفرق بين الإيرادات والمصروفات السنوية (الشواورة، 2013: 42)، أي هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال مدة معينة، ويمكن التعبير عن الربح المحاسبي وفق المعادلة الآتية (نبيلة، 2016: 3):

$$P = TR - TC$$

إذ أن:

P : تمثل الربح المحاسبي Accounting profit

TR : تمثل الإيراد الكلي Total Revenue

TC : تمثل التكاليف الكلية Total Cost

ويظهر الربح المحاسبي في القوائم المالية للمنشأة، ولايتعلق الربح بنتيجة الأعمال التي تقوم المنشأة بممارستها، ولكنها تتعلق بحجم الأنشطة الإقتصادية الأخرى، ويتعلق حجم الأرباح المطلق بحجم المبيعات (الإيرادات)، ويزاد مع زيادة المبيعات، وفي حالة البيع بأعلى من الكلفة خصوصاً، ويستعمل الربح لقياس مستوى كفاءة الأداء بالمنشأة، ويستعمل كأداة للتخطيط في المستقبل (الحيالي، 2009: 108).

ويعبر عن الربح المحاسبي بصافي الدخل (Net Income)، ويقصد به (الزيادة الصافية في حقوق الملكية، والناجمة من أعمال المنشأة، ومن أجل تحقيق هدف الربحية يتم بيان صافي الدخل في قائمة الدخل للمنشأة، ويعد الربح أحد مقاييس كفاءة أداء المنشأة، لذا يجب على المحللين الماليين ومستعملي القوائم المالية وخاصة إدارة المصرف وحملة الأسهم، أن يفهموا معنى الدخل المعترف به ويكونوا على دراية به وحذرين أيضاً من نقاط القوة والضعف) (صاحب، 2012: 37)، وكمفهوم تجاري يمثل الربح زيادة الإيرادات على النفقات، أي يعد مؤشر ومقياس مطلق لبيان أداء أي منظمة أو مؤسسة ويشمل كذلك المصارف (Verma et al., 2013: 21)، وهناك مفهوم مالي للربح يمثل بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر (أبو زعيتر، 2006: 69).

• **المفهوم الإقتصادي:** ويتبين مفهوم الربح من الناحية الإقتصادية على أنه عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية (التكاليف الظاهرة Explicit Costs والتكاليف الضمنية Implicit Costs)، وكذلك يعرف الربح الإقتصادي على أنه عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضاف إليها تكاليف الفرص البديلة، ويتبين من ذلك أن الربح الإقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود التكاليف الضمنية (غير الظاهرة) في إجمالي التكاليف، ويمكن التعبير عن الربح الإقتصادي من خلال حساب المعادلة الآتية (أبو حمد، وودوري، 2005: 233-234):

$$P = TR - (TC + OC)$$

إذ أن:

P : تمثل الربح الإقتصادي Economic Profit

TR : تمثل الإيراد الكلي Total Revenue

TC : تمثل التكاليف الكلية Total Cost

OC : تمثل تكلفة الفرصة البديلة (التكاليف الضمنية) Opportunity Cost

بمعنى آخر أن الربح يمثل تقديم خدمة على تكاليفه، وتكلفة الفرصة البديلة من ضمنها، أو يعني الربح الفرق بين الإيرادات المتحققة من جراء عملية البيع (Ibe, 2013: 40)، وأن الخدمات الإنتاجية كلفتها تحتسب على أساس أفضل عائد، كما أنه يمثل كلفة المدخلات المالية من خارج المنشأة، إلا أن المنشأة قد قامت بالتضحية بهذا العائد، وذلك من أجل استثمار المدخلات في مجالات أخرى أكثر ربحية للمنشأة (حسن، 2014: 42-43)، وأن مصطلح الربح الإقتصادي يمكن تفسيره من خلال الصيغتين الآتيتين (كاظم، 2018: 33):

الربح الإقتصادي = حساب الربح - التكاليف الضمنية

الربح الإقتصادي = إجمالي الإيرادات - (التكاليف الصريحة + التكاليف الضمنية)

ب. الاتجاه الثاني ببيان (أهمية الأرباح لدى المطارف التجارية)

1. تعد الأرباح ضرورية لمواجهة المخاطر المصرفية حين يستمر المصرف في عمله، لذا فإن المخاطر المصرفية متعددة منها الآتي (البيديري، 2013: 53):
 - **مخاطر الائتمان والاستثمارات:** وتتمثل هذه المخاطر بعدم رد العملاء للقروض التي منحت لهم، وأيضاً المخاطر المتعلقة بأنخفاض قيمة الإستثمارات المالية ومحفظة الأوراق المالية، بالرغم من فحص طلبات العملاء بدقة لكن ليس من السهل توقع ظروف مفاجئة مثل الحرب وما تأثير ذلك على الإقتصاد القومي وأثره على القروض.
 - **مخاطر مفاجئة:** مثل تلف للملفات والسجلات والتسهيلات المتاحة، بالرغم من احتفاظ المصارف بسجلات مزدوجة في أماكن أخرى أمينة ألا أن إدارة المصرف لن تتجاهل هذه المخاطر.
 - **مخاطر التصفية الإجبارية:** تقوم المصارف ببيع أصولها بخسارة عندما يطلب العملاء أموالهم، ويعد البنك المركزي الملجأ للحماية من هذا التدهور، ألا أن المصارف تتصرف في أوراقها المالية وغيرها من الأصول السائلة في ظروف غير مناسبة لينجم عن ذلك خسائر تجبر المصارف على التصفية الإجبارية (عبد الله، 2011: 36).
 - **مخاطر السرقة والأختلاس:** في كل مصرف هناك أشخاص تواجههم ظروف وضغوط مالية واجتماعية وهي مخاطر محتملة وموجودة في أي مصرف، وأن التأمين على ذلك يقلل من أثاره ألا أنه لا يمكن الغاء احتمال حدوث تلك المخاطر (عبد الله، 2011: 36).
2. تساهم الأرباح في تكوين الإحتياطيات وتعتبر بمثابة أحد وسائل التمويل الذاتي، وتفيد الأرباح بالآتي (الأمين، 2015: 16):
 - الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل.
 - تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عند زيادة رأس المال.
 - إعطاء عائد مقبول للمساهمين على رأسماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.
3. تساعد الأرباح في زيادة الثقة بالمصرف سواء من المساهمين أو المودعين (حسن، 2014: 47).
4. الربح مهم لملاك المشروع حيث تزيد من قيمة أستثماراتهم وثرواتهم في القطاع المصرفي والشركات (أبو زعيتر، 2006: 72).
5. تعد الأرباح مؤشراً مهم في تقييم كفاءة وجودة الإدارة (السعدي، 2014: 53).
6. تساهم الأرباح في إعطاء الجهات الرقابية مؤشرات تبين أن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح أم لا (الأمين، 2015: 16).
7. أن تحقيق الأرباح يعطي دافع قوي للعاملين والإدارة للتوسع في أستعمال رؤوس الأموال ورفع الإنتاجية، وأن عدم تحقيق الأرباح معناه تآكل رأس المال وبالتالي أنخفاضه مما يؤدي في النهاية إلى إفلاس المنشأة (جياس، 2012: 95).

ج. الاتجاه الثالث (مفهوم الربحية المصرفية)

أن أهم هدف لإدارة المصرف هو تحقيق هدف الربحية المصرفية كونه الهدف الذي يرغب المالكون في تحقيقه، إضافة إلى كونه الهدف الضروري والمهم لمقابلة المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف، كمخاطر الإستثمارات والائتمان ومخاطر التصفية الإجبارية ومخاطر السرقة والأختلاس (آل شبيب، 2012: 149)، وأن هدف كسب الأرباح يعد من الأهداف التي تهدف منشآت الأعمال إلى تحقيقها، إذ أن الربح المتحقق يعد مقياس كفاءة الأعمال، وكلما ارتفع حجم الأرباح زادت الكفاءة، لذلك يمكن قياس وتحليل أرباح منشآت الأعمال من خلال دراسة ربحية الإستثمارات التي تحققها الشركة (Barad, 2010: 109)، لذا تعد الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، إذ أن النظام المصرفي السليم يقوم على أكتاف المصارف الربحية التي لها رأس مال كافٍ، لذلك تعرف الربحية على أنها "المؤشر الكاشف لجودة إدارة المصرف وأيضاً مركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل" (حماد، 2005: 477)، وتعد الربحية هدف لمنشآت الأعمال ومقياس للحكم على كفاءة الأعمال على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، لذلك تعبر الربحية عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح (الحسين، 2016: 82)، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والإستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، علماً بأن المقصود بالإستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية (نبيلة، 2016: 4).

وتقوم المصارف التجارية على تحقيق هدف الربحية من خلال قراراتين هما:

● **قرار الإستثمار:** هي مجموعة من القرارات المتعلقة بكيفية أستعمال المصارف للموارد المتوفرة لها أو التي سوف تتوفر لها وهي (الأصول المتداولة والثابتة)، ويظهر أثر قرار الإستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتوفرة لدى المصرف على مختلف أنواع الأصول ويكون ذلك بطريقة متوازنة بين الإستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات، ودون أي مبالغة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة (أبو زعيتر، 2006: 73).

● **قرار التمويل:** وهي القرارات المتعلقة بكيفية أختيار المصادر المتوفرة أو التي سوف يتم الحصول عليها وهي (الخصوم وحقوق الملكية)، ويظهر أثر قرار التمويل في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للمصادر المتوفرة للمصرف على مختلف أنواع الخصوم ويكون ذلك بطريقة متوازنة بين التمويل المناسب في كل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية، ودون أي مبالغة تؤدي إلى زيادة التكاليف، ودون أي نقص يؤدي إلى تخفيض العوائد التشغيلية، وذلك بشرط عدم الإفراط في هدف الربحية الذي قد يؤدي إلى الإفلاس أو الخسارة (الشوارة، 2013: 42).

لذا فإن الربحية لها " تعبير إقتصادي يعبر عن كفاءة الإدارة المصرفية في استثمار الإمكانيات المتوفرة من والخدمات والأعمال التجارية والسيولة، وعادة ما ينسب الربح للأصول أو الموجودات أو في بعض الأحيان ينسب إلى رأس المال، وتارة إلى حقوق الملكية " (كنعان، 2012: 191).

ومن هذا التعريف يمكن تحديد خصائص الربحية بالآتي:

1. الربحية مفهوم إقتصادي يكشف عن النشاط الذي تقوم به المصارف، هل هذا النشاط خاسر أم رابح وما مدى هذا الربح؟ (السعدي، 2014: 50)
2. تعكس الربحية كفاءة الإدارة فإذا كانت الربحية متدنية يعني أن الإدارة غير كفوءة، ومقصرة في تنظيم العمليات المصرفية، أما إذا كانت الربحية مرتفعة يعني أن الإدارة ناجحة، وحققت أهدافها المصرفية (حسن، 2014: 45).
3. الربحية تعكس استثمار الإدارة المصرفية للإمكانيات المتوفرة وهي (كنعان، 2012: 191):
 - توظيف كل ما يتوافر لديها من سيولة مصرفية.
 - زيادة حجم الخدمات فتزداد العمولات.
 - المتاجرة بالقطع الأجنبي.
 - المتاجرة بالأصول المالية في البورصة.
4. تنسب الأرباح للأصول أو رأس المال أو أحياناً لحقوق الملكية وهي تعبر عن كفاءة العمل المصرفي في هذا المصرف، ويتم مقارنة هذه النسب مع بعضها البعض وأن الأفضل هو الذي يحقق النسب الأعلى (السعدي، 2014: 50).

د. وسائل تعظيم الربحية لدى المصارف التجارية

أن هناك عدة طرق يمكن من خلالها تحسين الربحية المصرفية وهي الآتي:

- البحث عن خدمات حديثة ومتطورة وفرص جديدة يقدمها المصرف في قطاعات، أو مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين (المشهورى، 2007: 65).
- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح بها بعض التشريعات المصرفية بزيادتها، إذ أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين المصارف، ألا أن الممارسين غالباً ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل ولاسيما أن أسعار الفائدة لها حد أدنى وحد أعلى ويتوقف السعر على ظروف العمل (البديري، 2013: 56).
- الانتفاع الكامل بالأصول المتاحة والأموال تحت تصرف المصرف، ونجد غالباً ما يتم التركيز فقط على ترشيد الانفاق من أجل تحسين الربحية المصرفية، ولكن يجب التركيز على عدة مداخل منها زيادة الفرص الجديدة وزيادة فئات الفوائد والعمولات، وأستعمال الأصول المتاحة أفضل أستعمال (البديري، 2013: 56-57).
- ترشيد النفقات وضغطها ولاسيما المصروفات العامة (المشهورى، 2007: 65).

هـ. الاتجاه الرابع (الفرق بين الربح والربحية المصرفية)

أن مصطلح الربح والربحية المصرفية يتم استخدامها بشكل متبادل، إلا أنه في المعنى الحقيقي يوجد فرق بين الاثنين، ويمكن تلخيص ذلك بالنقاط الآتية:

1. يشار إلى الربح بمفهوم الإدارة المالية على أنه " اختبار للكفاءة ومقياس للرقابة " وبالنسبة للدائنين (هامش السلامة أو الأمان) وبالنسبة للمالكين (مقياس لقيمة استثماراتهم)، وبالنسبة للبلد أو الدولة (هو مؤشر للتقدم الإقتصادي والدخل القومي المتولد عنه وارتفاع في المستوى المعيشي)، وأخيراً بالنسبة للحكومة (المقياس الخاضع للضريبة وأساس العمل التشريعي)، أي أن الربح لا يدفع إلى تحقيق الربحية، أي بمعنى أن المصارف التي لها المقدار نفسه من الأرباح قد يختلفون من حيث الربحية (Trivedi,2010: 237).
2. هناك مفهوم مطلق للربح، ومفهوم نسبي للربحية المصرفية، مع أنهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض ووجود أدوار مميزة لهما في مجال النشاطات التجارية (Barad,2010: 109).
3. أن للربح مفهوم محاسبي فضلاً عن المفهوم الإقتصادي، إذ أن المفهوم المحاسبي للأرباح ما تم تراكمه، في حين أن المفهوم التحليلي للربحية يتعلق بالتراكم المستقبلي للثروة، ويمثل ربح المؤسسة تقارير عن الكفاءة المالية والتشغيلية في الأعمال، بينما تفسر الربحية الربح لأمد Term Profit فيما يتعلق بالعناصر الأخرى للتأثير على هذه الأرباح من أجل المساعدة في عملية اتخاذ القرار (سعيد، وسعيد، 2016: 115)، وكما وضح ذلك (Bansal) أن الربح لأمد له مفهوم محاسبي ومقياس نسبي، إذ يتم التعبير عنه كنسبة مئوية وهو يصور العلاقة بين القيمة المطلقة للربح مع مختلف العوامل الأخرى، كما يسلط الضوء على المقدرة الإدارية وثقافة العمل والكفاءة التشغيلية للمصرف، ومن ناحية أخرى فإن الربحية لأمد تدل على زيادة الإيرادات على النفقات خلال مدة زمنية معينة، ويعد هو السبب الرئيس لاستمرار وتطور وجود كل مؤسسة تجارية (Bansal,2010:123).
4. أن للربح مفهوم إقتصادي، يدل على زيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة، أي يعني أن الربح الإقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة (أبو حمد، والصائغ، 2006: 11).
5. يسمى الربح أحياناً (بالعائد) Return وفي بعض الأحيان يشار إليها بالهامش Margin، ويعرف هامش الربح بأنه مقياس عام للربحية والذي يساوي الأرباح قبل ضريبة الدخل إلى الدخل التشغيلي الكلي ويتم الأخذ بحسابات الدخل بفائدة وبدون فائدة (Casu et al.,2006: 492)، بالرغم من استعمال مصطلح الهامش بشكل أكثر شيوعاً كنسبة قياس بالمبالغ أو المقدار، ويمكن احتساب الربحية باستعمال المعلومات المستخدمة نفسها لحساب الأرباح ألا أنه بطريقة مختلفة، وكما تعد الربحية أفضل أداة في اختيار أي مشروع قياساً بالربح (نوري، وسعيد، 2017: 247).

6. يتبين من ذلك أن الربح والربحية المصرفية لا يختلفان من حيث المفهوم فقط، وإنما أيضاً في الواقع العملي كمؤشر للكفاءة المالية والتشغيلية للمصارف بشكل خاص ولأي مؤسسة كانت بشكل عام، وأن لمفهوم الربحية حال مفهوم الأرباح بعدما بيناه من حيث المفهوم المحاسبي والإقتصادي فله علاقة مع المفاهيم الأخرى (الكفاءة والمحاسبي والاجتماعي والقيمة المضافة):

- **فمن ناحية الكفاءة:** فأن مصطلح الربحية ليس مرادفاً لمصطلح الكفاءة، حيث أن الربحية (هي مؤشر الكفاءة)، وايضاً دليل ومؤشر إداري لزيادة الكفاءة، وبالرغم أن الربحية تعد معياراً مهم لقياس الكفاءة، إلا أن مدى الربحية لا يمكن اعتباره دليلاً نهائياً في الكفاءة، ففي بعض الأوقات يمكن أن تكون الأرباح المرضية تشير إلى عدم الكفاءة وعلى العكس، فبدرجة مناسبة من الكفاءة يمكن أن يرافقه غياب الأرباح، لذلك يكشف صافي الأرباح ببساطة عن التوازن بين الإيرادات والمصاريف، أن التغيير في الكفاءة التشغيلية هو مجرد أحد العوامل التي تعتمد عليها ربحية مؤسسة والمصارف إلى حد كبير، بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من العوامل الأخرى والتي تؤثر على الربحية (Trivedi,2010: 236).

- **أما بخصوص الربحية كمفهوم محاسبي:** وبعد تحديد مفهوم الربحية كمؤشر ومقياس لتقييم الكفاءة الكلية للمصرف، فأفضل مسار ممكن لتقييم كفاءة العمل يكون في تحليل المدخلات والمخرجات، ويمكن من خلالها قياس الربحية عن طريق ربط المخرجات كنسبة من المدخلات أو مطابقة النتائج مع المصارف الأخرى من القطاع نفسه أو النتائج التي تحققت في مدد مختلفة من العمليات المصرفية (سعيد، وسعيد، 2016: 116).

- **أما بخصوص الربحية الاجتماعية Social Profitability:** إذ لابد من تحقيق عدد كبير من الأهداف الاجتماعية المتمثلة بتوفير فرص العمل وأفضل نوعية للخدمات وتلبية حاجات المجتمع، وأن الأهداف الاجتماعية يمكن أن تكون مربحة وبتكلفة قليلة، في حين ان البعض الآخر يساعد في تعزيز هدف الربحية في حالة توفير خدمات مصرفية بجودة عالية ويتم من خلال ذلك جذب الزبائن، بينما غيرها تكون بالاتجاه المعاكس مما قد يكلف المصرف ويخفض من ربحيته، ألا أنه ينشأ ربحية اجتماعية (نوري، وسعيد، 2017: 248).

- **أما بخصوص مفهوم الربحية بالقيمة المضافة:** تشير الربحية إلى الثروة المتولدة (صافي الثروة المكتسبة) نتيجة لعملياتها المصرفية خلال مدة محددة، وإن توليد الثروة أمر ضروري لكل مؤسسة ويعد هو جوهر البقاء أو نمو الأعمال، وقد تبقى المؤسسة دون تحقيق الأرباح لكنها ستتوقف عن القيام بذلك دون إضافة قيمة، لذلك يصبح المصرف كالمريض بدون أرباح، ومع عدم إضافة القيمة يسبب له الوفاة بمرور الوقت، ويجب تحديد القيمة المضافة على مستوى معين من القدرة التشغيلية والمطالبات حيث أن القيمة المضافة يمكن أن تكشف كفاءة ونقص كفاءة الأعمال التجارية (Barad,2010:111-112).

ثانياً: العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية

إن تطوير وتحديث مستوى الخدمات المصرفية لا يتحقق إلا من خلال تحسين وتنمية ربحيتها، لذا فتمثل الربحية الحجر الأساس لتنمية حقوق المالكين، وهي في الوقت نفسه الوقود الضروري واللازم لمواصلة عملها المصرفي، وإثبات وجودها في بيئة متضاربة ومتشابكة بالعوامل أحياناً، ويكون البقاء فيها للأقوى، وهذه القوة تتبع من مواكبة التطورات الحديثة وإثبات الوجود الذي يتحقق من خلال استخدام الأساليب العلمية المدروسة لذلك فإن الأمر يتطلب إعادة هيكلة المصارف وتحديد المحددات الداخلية والخارجية التي أدت إلى انخفاض ربحيتها لنقاديها ووضع الحلول المناسبة لها (القذافي، 2012: 56).

ويمكن تعريف محددات الربحية: بأنها عبارة عن القيود المؤثرة بشكل رئيسي بقرارات وأهداف إدارة المصرف التي تهتم بتعديل وصياغة وتنفيذ بعض القرارات والتصرفات اللازمة لتحقيق النتائج المطلوبة في تحقيقها على مستوى المؤسسة ككل) ومثل هذه النتائج يمكن صياغتها في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي تحسين الربحية وزيادة القدرة على البقاء في السوق المالي من خلال تعزيز المركز التنافسي وتحقيق معدلات نمو متزايدة (الحسيني، 2009: 47).

حيث تسعى المصارف إلى تحقيق هدف الربحية المصرفية وتعظيمه لكن تواجه المصارف عديد من العوامل التي تتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، سواء كانت عوامل داخلية تتعلق بالمصرف بشكل خاص، أم عوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة (مرهج وآخرون، 2014: 334).

لذا قسمها (2002) Guru et al. إلى قسمين رئيسيين هما:

- **محددات داخلية:** تعكس المحددات الداخلية الاختلافات في سياسات الإدارة المصرفية وقراراتها بخصوص إدارة السيولة ورأسمال ومصادر وأستخدامات إدارة الأموال وإدارة المصاريف، وأن التأثيرات التي تسببها الإدارة على الربحية من الممكن تحليلها من خلال توضيح الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر في تلك المؤسسات، إذ من خلال فقرات الميزانية تتضح سياسات المصرف وقراراته المرتبطة بمصادر وأستخدامات الأموال.
- **محددات خارجية:** يمكن تقسيمها إلى العوامل المرتبطة بالبيئة والعوامل المحددة للمنشأة، أي تكون خارج سيطرة الإدارة (3-4: 2002, Guru et al.).

لذا تتأثر ربحية المصارف بعدد من العوامل من ما هو خارجي أي (خارج سيطرة الإدارة)، وأخرى عوامل داخلية (تحت سيطرة الإدارة)، وإذا ما سلمنا بأن العوامل الخارجية ليست تحت سيطرة الإدارة ولا تستطيع الإدارة التحكم فيها من جهة، وأن جميع المنظمات تتعرض لها في الوقت نفسه، فإن العوامل الداخلية تحتل أهمية كبيرة من خلال تمكن الإدارة من السيطرة عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فهم علاقتها بالربحية يساعد الإدارة على تبني استراتيجيات وسياسات وإجراءات تؤثر على الربحية المصرفية (الساعدي، 2015: 361)، لذا سوف نستخلص في هذه الفقرة من المبحث أهم العوامل المؤثرة في ربحية تلك المصارف.

أ. العوامل الداخلية

تتمثل العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية بالآتي:

1. هيكل رأس المال

تناول الفكر المحاسبي والمالي عدداً من الدراسات التي درست العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية، لذا سيتم استعراض بعض الدراسات والأدبيات والبحوث الأكاديمية بخصوص علاقة رأس المال مع الربحية المصرفية منها الآتي:

- أختبر (Molyneux&Thornton,1992) ربحية المصارف لعدد من البلدان، إذ تم اختبار 18 بلداً أوروبياً لبيانات من سنة 1986 ولغاية 1992، حيث تم اختبار عدد من العوامل (شكل الملكية، ودرجة التركيز المصرفي، ونمو الطلب على النقود، ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول، والفائدة على السندات طويلة الأجل، ونسبة النقد والأوراق المالية إلى الأصول ونسبة المصروفات الإدارية إلى الأصول) إذ توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الربحية والعائد على الملكية ومستوى معدل الفوائد، وأيضاً وجود علاقة إيجابية بين الربحية ودرجة التركيز المصرفي. فضلاً عن ذلك أن المصارف مع مستوى مرتفع من حق الملكية يمكن أن يؤدي إلى تخفيض كلفة رأس المال ويؤثر بشكل إيجابي في الربحية (Molyneux&Thornton,1992: 1175).
- دراسة (أبو فخرة، 1997) سعت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية والمشاركة في جمهورية مصر العربية خلال المدة (1985 إلى 1995)، وبينت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية بشكل عام (صيام، وخريوش، 2002: 135).
- أما (Berger,1995) قام باختبار العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف في الولايات المتحدة خلال المدة 1983 إلى 1989 وللمدة بين 1990 إلى 1992، وذلك بسبب وجود تغيير في بعض الأنظمة والقوانين في تلك المدة، والخاصة بالحد الأمثل لرأس المال المصارف، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وقوية بين رأس المال والربحية خلال المدة الأولى، بينما وجد أن هناك علاقة عكسية في المدة الثانية، ويمكن تفسير ذلك بأن العلاقة تكون موجبة بين رأس المال والربحية عندما يكون رأس المال أقل من الحد الأمثل، في حين تتحول العلاقة إلى العكس وتصبح عكسية عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل (Berger,1995: 1).
- لاحظو كل من (Gul et al.,2011) أن ارتفاع مستوى رأس المال يولد مستوى ربحية أعلى من خلال وجود المزيد من رأس المال، ويمكن للمصرف بسهولة الالتزام بمعايير رأس المال القانوني بحيث يمكن توفير رأس المال الزائد على شكل كقروض (Gul et al.,2011: 72).

- أما دراسة (Havrylchyk et al.,2006: 26) بينت أن هناك علاقة طردية بين رأس المال والربحية المصرفية، إذ تكون أكثر كفاءة المصارف الكبرى، مما ينعكس ذلك على أرباحها.
- وفي تركيا قام كل من Guven&Onur بدراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التركية للمدة من (2002-2007)، وتبين أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة أحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات والربحية (Guven&Onur,2009: 207).
- وأخيراً ناقشت دراستي (Rasiah,2010: 80)، (Vong&Chan,2009: 96)، تأثيرات هيكل رأس المال (الذي يتمثل بحقوق المساهمين والأرباح المحتجزة والإحتياطيات) على ربحية المصارف بسبب تأثيره في المخاطرة والرافعة المالية، كما بينوا بأن موجودات المصرف يمكن تمويلها أما من خلال رأس المال أو المديونية. وكما هو معروف أن هناك مخاطرة عالية عند التمويل بالمديونية مقارنة مع التمويل برأس المال فيما يتعلق ذلك بالسيولة والمخاطرة الائتمانية، مثلاً عند تخلف مصرف عن السداد يؤدي إلى أفلاس المصرف أو نقص في السيولة وهو لايزال ملتزماً بتأدية خدماته تجاه المديونية، ولكن من رؤيا أخرى أن المصرف الذي يمتلك رأس مال كافٍ يصبح مستعد لمواجهة المخاطرة المرتفعة والصدمات التي تنبثق من مخاطرة السيولة ومخاطرة الائتمان (Bentum,2012: 17).

2. السيولة

السيولة Liquidity في معناها المطلق تعني النقدية Cash Money، أما السيولة وفق المعنى الفني تعرف بـ(قابلية المصرف على تحويل الأصل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المالية في مدة أستاذتها أو خلال مدة قصيرة) (عبد الحميد،2002: 230)، وبمعنى آخر تعرف السيولة بقدرة المصرف على مقابلة التزاماته المالية بسرعة وذلك من خلال تحويل أصوله المالية إلى نقد وبسرعة وبدون خسارة في القيمة إذ تستعمل هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان على شكل قروض وسلف لخدمة المجتمع (أبو زعتر،2006: 100).

إذ أن الأهداف الأساسية للمصارف هو توفير السيولة النقدية وشبه النقدية، ، لأنها تحتاج إلى مستويات محددة من السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتها المالية، وبالتالي تساعد السيولة المصارف على التعامل مع عمليات السحب المستمرة للودائع ولكي تتمكن من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية، حيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية عالية الجودة (صباح،2008: 68)، وتمثل السيولة عنصر الأمان والحماية على مستوى المصرف، حيث تمكن المصرف من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب المصرف على تصفية أصوله غير السائلة مع الحفاظ على قدرة جاهزية المصرف على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت (نبيلة،2016: 12).

ولأهمية السيولة فإنها تلزم المصارف بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عند حد أدنى من التزاماتها السائلة لتلبية هذه المتطلبات، وهذا يتطلب الحاجة إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة عن طريق التنبؤ بالطلب على السلف والقروض حتى لا يضطر المصرف إلى تصفية بعض أصوله، وقد ينتج عن ذلك مخاطر ويساعد هذا التقدير على الموازنة بين متطلبات السيولة والربحية (مرهج وآخرون، 2014: 337)، وبالنظر إلى أهمية السيولة فقد فرضت البنوك المركزية الرقابة عليها وتحديد نسبتها وتحديد نوع الأموال السائلة التي يتعين على المصارف الاحتفاظ بها، إذ تحدد السلطات النقدية الحد الأدنى للسيولة التي يجب أن تكون موجودة في المصارف التجارية، ويعتبر البنك المركزي هو الملجأ الأخير للمصارف في حالة تعذر المصارف من تدبير موارد نقدية لمواجهة التزاماتها المالية (أبو زعيتر، 2006: 101)، أن السيولة والربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، لذلك من الضروري الموازنة بين أهداف السيولة والربحية، وبعبارة أخرى، أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الهدف الآخر، تتطلب زيادة الربحية الاستثمار في الأصول الأقل سيولة وإستثمار المزيد من الأموال وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل شبه نقد أو نقد يعني زيادة الأصول التي تحقق عوائد منخفضة أو التي لا تحقق أصلاً عوائد، وهذا يتعارض مع هدف الربحية، وهنا يجب على الإدارة المصرفية إيجاد التوازن بين هدي السيولة والربحية (منصور، وعلوان، 2016: 14-15).

أما مخاطر السيولة التي تواجهها المصارف عندما يتم الحصول على قروض من الأموال المودعة من قبل الجمهور، ومع ذلك، فإن أكبر حجم من القروض المقدمة مع ارتفاع إيرادات الفوائد سيؤدي إلى إمكانية تحقيق الأرباح المصرفية وفي هذه المرحلة، سيواجه المصرف مخاطرة سيولة عالية نتيجة ذلك (Rasiah, 2010: 76)، لأنه لا يوجد ما يكفي من الأصول المتداولة مثل النقد والأوراق المالية القابلة للبيع بسهولة وبسرعة للوفاء بالالتزامات الحالية للمودعين، وخاصة في أوقات الأزمات الإقتصادية (Li, 2007: 16)، وتتعرض المصارف للمخاطر نتيجة لتحويل الودائع قصيرة الأجل إلى ائتمانات طويلة الأجل، مما يعرض المصارف لمخاطر نتيجة عدم توافقها مع الاستحقاق، ويتطلب ذلك التحوط من عجز السيولة لكي لا يقود المصرف إلى مشكلة العسر المالي أو الإفلاس، فضلاً عن ذلك، أن معظم المصارف تمتلك موجودات سائلة يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وهي أيضاً ترتبط بمعدلات عائد منخفض قد تؤدي إلى ربحية منخفضة بامتلاكها للسيولة العالية (Guru et al., 2002: 9).

لذا تنشأ مخاطر السيولة المصرفية من عدم قدرة المصرف على استيعاب العجز في الخصوم أو زيادة الأموال من جانب الموجودات في الميزانية العمومية للمصرف، ويعتبر عاملاً مهماً في ربحية المصارف التجارية (Athanasoglou et al., 2006: 8)، ويتبين من ذلك أن القطاع المصرفي في حاجة إلى إدارة المخاطر، فإن انخفاض مستوى السيولة وضعف جودة الموجودات هما الأسباب الرئيسة وراء فشل المصارف، ففي فترات عدم التأكد يتعين على المصرف تنويع محافظه الإستثمارية وزيادة حيازته من السيولة للحد من المخاطر المصرفية (Athanasoglou et al., 2005: 7).

3. هيكل الودائع المصرفية

بالإضافة إلى رأس المال، تتحدد مصادر التمويل الخارجي بهيكل مطلوبات المصرف، إذ تقوم المصارف بشكل رئيسي بمنح القروض والأوراق المالية للزبائن عن طريق تلقي أو استلام الودائع من الزبائن، وأيضاً من خلال إصدار سندات الدين في سوق رأسمال (Ommeren,2011: 22)، لذا تعتمد المصارف بطبيعتها على الأموال المتحصلة من قبل الجمهور على شكل ودائع من أجل تمويل القروض التي تمنحها للزبائن، وأن أرخص مصدر تمويلي للمصارف هو الودائع لما لها من تأثير على ربحية المصارف إذا كان الطلب على القروض المصرفية عالي جداً، ووجود الكثير من الودائع المصرفية يمكن المصرف من تقديم القروض وتحقيق الأرباح، ألا أن العكس صحيح وفق رأي الباحث (Rasiah,2010) حيث بين في بحثه أن ارتفاع الطلب على القروض المصرفية مع توفر الكثير من الودائع يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الأرباح في المصارف الخاصة إذا كانت الودائع ثابتة أو الودائع لأمد وذلك لأنها تجذب اهتمام كبير من قبل المصارف تجاه المودعين (Bentum,2012: 16)، وتعتمد مساهمة الودائع في جذب الربحية على عدة عوامل، منها مقدرة المصرف على تحويل المطلوبات المتمثلة بالودائع إلى موجودات مدرة للدخل، وذلك يعتمد على جودة ونوعية الائتمان من تلك الموجودات، وأن الاستثمار في الموجودات الأقل جودة ائتمان غالباً مايتحقق النمو لما لها من تأثير سلبي على ربحية المصارف، أما في حالة ارتفاع معدلات النمو سوف يساهم في جذب المنافسين الاضافيين وهذا يقلل الأرباح في السوق لجميع المشاركين، لذا النتيجة وفق هذا المتغير أما أيجابية او سلبية تجاه الربحية في المصارف (Dietrich&Wanzenried,2010: 10-11).

وتمثل الودائع الجزء الكبير من موارد المصارف التجارية، لذا تتكون الودائع من ثلاث أنواع هي:

- **الودائع الجارية Current or Demand Deposits** تحتل الودائع الجارية المرتبة الأولى كمورد مالي للمصارف، لما لها من مميزات منها أن أيداعها لا ترتبط بمدة معينة إذ يمكن سحبها في أي وقت دون إخطار مسبق من المودعين إلى المصرف بعملية السحب كما أنها لا تدر أي عائد على مالكيها (القذافي، 2012: 68).
- **الودائع الثابتة أو لأمد Term or Fixed Deposits** تكون محددة بمدة معينة ولا يمكن سحبها إلا بعد اعطاء إشعار مسبق للمصرف (Rasiah,2010: 78).
- **ودائع التوفير Saving Deposits** تتميز ودائع التوفير بأنها يمكن سحبها في أي وقت يرغب به المودع مع بعض القيود المتعلقة بالمبلغ المسحوب وتوافر السحب لدى المصرف، وأن ما يتم سحبه هو نسبة صغيرة من الوفورات في أي وقت معين، وضروي أن يحتفظ المصرف بنسبة معينة من الموجودات السائلة لسهولة تحويلها إلى نقد وسداد التزامته المالية، وكذلك تقديم القروض للجمهور، لذا تتنافس المصارف على الودائع لكي تتمكن من تقديم المزيد من الأموال

للجمهور، ومع ذلك، فإن هذا النمو المالي يكون مربحاً فقط إذا لم يتحمل المصرف مصروفات إضافية للحصول أو الاحتفاظ بها نقداً (Rasiah,2010: 78)، وأن ودائع لأجل وودائع التوفير بالأخص تركز المصارف عليها، لأن هذه الودائع تمنح المصارف مرونة أكبر في توظيفها في إستثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الأخذ بعين الاعتبار عامل السيولة، وذلك من أجل تحقيق ربحية أكبر، كما تؤثر تكلفة الودائع على الربحية لأنها تمثل العبء الذي يتحمله المصرف في الحصول على الأموال، وتتجاوز تكلفة الودائع لأجل تكلفة الودائع تحت الطلب وودائع التوفير، وتسعى المصارف عادة إلى تقليل الفائدة المدفوعة على هذه الودائع بحد أقصى حد ممكن لزيادة ربحيتها (مرهج وآخرون، 2014: 336). وهنا يجب التفرقة بين نوعين من الودائع:

الجدول (1-2) ودائع يدفع عنها فوائد وأخرى لا يدفع عنها فوائد	
ودائع مكلفة (تدفع عنها فوائد)	ودائع غير مكلفة (لا تدفع عنها فوائد)
<ul style="list-style-type: none"> • حسابات التوفير • الودائع لأجل أو الودائع الزمنية • شهادات الادخار أو الإيداع • الحسابات الجارية (الأرصدة التي تزيد عن حجم معين) 	<ul style="list-style-type: none"> • الحسابات الجارية (الأرصدة التي تقل عن حجم معين) • المبالغ المحتجزة كمودعي تأمينات • حسابات الأمانات

المصدر: (الحمزوي، 2000: 239)

ويتبين من ذلك أن الودائع التي لا تدفع عنها أية فوائد لا تؤثر على الرافعة المالية للمصرف، إذ يحصل الرفع المالي عندما يقوم المصرف بتمويل نشاطاته بديون حاملة للفوائد وبما أن المصارف تستهدف أقصى عائد ممكن للمالكين، لذا على المصارف أن تحدد مستوى الودائع الذي يحقق للمصرف أعظم مستوى للأرباح، وأن تختار المستوى الذي يحقق لها أقصى عائد ممكن لكل نشاط من أنشطتها الرئيسية (القذافي، 2012: 69).

4. الكلفة والكفاءة

أن النفقات غير المباشرة أو تكاليف التشغيل للمصرف تمثل الكلفة والعنصر الرئيسي فيها هو الرواتب، وعادة ما يتم استعمال الكلفة كنسبة من الدخل لإعطاء معلومات كافية عن التكاليف المختلفة للمصرف خلال النظام المصرفي (Kosmidou,2008: 150)، على الرغم من العلاقة العكسية بين النفقات والأرباح، ألا أن هذا لا يكون دائماً والسبب هو أن أكبر مبلغ من النفقات قد يصاحبه زيادة في حجم الأنشطة المصرفية، لذلك فإن الإيرادات تكون عالية، فبعض الدراسات تستخدم مؤشر التكلفة نسبة للدخل وفي حالة أن هذا المؤشر ارتفع سيكون له تأثير سلبي على الأرباح، لذا تعمل المصارف الكفوء بتدنية تكاليفها (Kosmidou et al.,2008: 9-10).

أما دراستي (Roman&Danuletiu,2013: 583)، (Roman&Tomuleasa,2013: 375) تأخذ في الاعتبار تكلفة التمويل، وهي الفائدة على ودائع الزبائن نسبة إلى متوسط الودائع، حيث أنها تمثل قدرة المصرف على جذب الودائع بتكلفة منخفضة وبالتالي يكون لها تأثير إيجابي على ربحية المصارف. أما تعريف الكفاءة وفقاً للشكل الفني (بقدرة المصرف على تعظيم المخرجات عند مستوى معين من المدخلات أو قدرة المصرف على تخفيض المدخلات عند مستوى معين من المخرجات)، وتعتبر نسبة الكفاءة مقياساً لمدى فاعلية المصرف التشغيلية، وقد أكدت بعض الدراسات أن الكفاءة هي أحد العوامل المهمة في تفسير التفاوت في الربحية (Muda et al.,2013: 563)، وهناك مقياس أكثر تطوراً ظهر في الآونة الأخيرة أطلق عليه اسم الكفاءة X (X-efficiency) فهو يقيس مجموعة معينة من الأسعار والكميات المختلفة من المخرجات والمدخلات وفقاً لاستراتيجية معينة من جانب المصرف وكيف يمكن أن يؤثر ذلك في الربحية (Garcia-Herrero et al.,2007: 4)، وهناك دراسة للنظام المصرفي الإسباني، بينها (Berger,1995) توضح طبيعة العلاقة بين الكفاءة والربحية بأن الكفاءة X أو الإدارة المتفوقة Superior في الموارد ترتبط باستمرار بأرباح أعلى (Trujillo-Ponce,2011: 10).

5. القروض المصرفية

تعد القروض المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح، وتعد أيضاً من أهم النشاطات الأساسية للمصارف، وتحاول المصارف الرقابة والسيطرة على مستوى توظيف الودائع في القروض وذلك من خلال متابعة ورقابة نسبة الائتمان لدى المصارف، وعندما يفقد المقرض قدرته على سداد القروض يجعل عملية الائتمان تؤثر بصورة سلبية على الربحية، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة، هي توسع المصارف في منح الائتمان بطرق غير مدروسة مسبقاً وكذلك عدم دراسة ملفات العملاء بتركيز وعناية، لمعرفة مدى قدرته على تسديد الالتزامات المالية (نبيلة،2016: 12)، وبالتالي، تؤثر جودة القروض أيضاً على الربحية، وإذا كان المصرف غير قادر في الحصول على إيرادات الفوائد من المقرضين، فسوف يؤثر ذلك سلباً على الأرباح، ويتم أخذ القروض المتعثرة كعامل يؤثر على إيرادات فوائد المصرف ومن ثم على الربحية ولا تستعمل كمؤشر لجودة القروض (Rasiah,2010: 76).

إذ أن عملية الاستثمار في القروض من أهم مجالات الاستثمار، حيث تقوم المصارف بتوجيه مواردها المالية للاستثمار في القروض، إذ أن زيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد من ربحية المصارف (منصور، وعلوان،2016: 13)، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على الربحية، حيث تزداد الربحية بزيادة هذه النسبة، ويعتبر الدخل المتولد عن القروض المصدر الأساسي لإيرادات المصرف، ويعد قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في القروض المصرفية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها مدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل وحاجة المصرف للسيولة (أبو زعيتر،2006: 99).

6. (إدارة المصرف، حجم وعمر المصرف، عدد فروع المصرف، عدد موظفي المصرف)

تتأثر ربحية المصارف بعدة عوامل منها الآتي:

- **إدارة المصرف:** ربحية المصارف تتأثر بمدى قدرة إدارة المصارف على موازنة العائد والمخاطر وخفض التكاليف وزيادة الإيرادات من خلال الخبرة الإدارية للمصرف، والقدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة (أبو زعتر، 2006: 97)، ويحقق المصرف أهدافه المصرفية من خلال إدارة حكيمة ومناسبة لهيكله المالي بشقيه (إدارة الموارد، وإدارة الاستخدامات)، وفي حالة التوازن المطلوب في الهيكل المالي للمصرف سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها، ويتم تحقيق التوازن من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد مجزية، مع الأخذ بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات (نبيلة، 2016: 11)، وربحية المصارف ماهي إلا ترجمة لمجموعة من القرارات المتخذة من قبل إدارة تلك المصارف، فإدارة المصرف الحكيمة والرشيدة هي التي تقوم باتخاذ القرارات من أجل زيادة ربحية تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان (منصور، وعلوان، 2016: 14).

- **حجم وعمر المصرف:** حجم المصرف يقاس بما يملكه المصرف من حقوق الملكية وموجودات، فكل حجم المصرف (مقاساً بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، حيث أنه معدل كبير في المصارف الصغيرة مقارنة بالمصارف الكبيرة، ولكن لوحظ حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة (أي أن درجة الرافعة المالية أكبر)، مما يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية (مرهج وآخرون، 2014: 336)، وبالتالي فإن حجم موجودات المصارف يزيد من قدرة المصارف على الإستثمار، ومن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحية المصارف (نبيلة، 2016: 12)، وإذا تم قياس حجم المصرف من خلال حقوق الملكية (رأس المال المدفوع والإحتياطات والأرباح المحتجزة)، فإن المصارف ذات حقوق الملكية الكبيرة تكون الأموال المتوفرة لديها كثيرة، وقدرة أكبر على الإستثمار في هذه الأموال، وزيادة حقوق الملكية يزيد من ثقة عملائها، مما قد ينعكس على حجم وودائع العملاء وبالتالي زيادة الرافعة المالية والذي بدوره يمكن أن يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية (منصور، وعلوان، 2016: 14)، وهناك رأي آخر لـ Javaid et al., (2011)

ينص على أن زيادة الربحية لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع إجمالي الموجودات، وهذا نتيجة وفورات الحجم السلبية التي قد تعاني منها بعض المصارف نتيجة لزيادة حجمها، أما في حالة زيادة القروض باعتبارها أحد الموجودات، يمكن أن يساهم ذلك في زيادة ربحية المصرف إلا أن تأثيره غير معنوي (Javaid et al., 2011: 69). لذا فهناك آراء مختلفة للباحثين حول طبيعة

العلاقة بين حجم المصرف والربحية فمنهم من بين أن هذه العلاقة ايجابية أمثال دراسة: (Smirlock,1985)، (Bourke,1989)، (Molyneux&Thornton,1992)، (Akhavain، (1997، et al.)، (أيمن الرشدان،1999)، (Bikker&Hu,2002)، (Goddard et al.2004)، (Pasiouras&Kosmidou,2007)، إذ توصلت نتائج الدراسات المشار إليها أعلاه، إلى أن حجم المصرف له تأثير أيجابي ومهم على الربحية، وأن السبب المتوقع والمحتمل لهذه النتيجة هي وجود وفورات الحجم، مثال على ذلك المصارف المتقدمة والكبيرة تقوم بتنوع منتجاتها المصرفية لكي يتم بالمقابل تخفيض المخاطرة المصرفية وهذا له تأثير أيجابي على الربحية المصرفية (Roman&Tomuleasa,2013: 375). في حين أن باحثين أكاديمين آخرين يرون العكس ومنهم الآتي: (التهامي،1984)، (Samy,2003)، (Dimitry Sologoub,2006)، (Kosmidou,2008)، (Podder,2012). وقد أفترضت الدراسات المذكورة أعلاه أن المصارف الكبيرة لديها وفورات الحجم التي يمكن أن تقلل من تكلفة جمع ومعالجة المعلومات وإنتاج المخرجات أو الخدمات بتكلفة أقل وأكثر كفاءة من المصارف الصغيرة، وبالتالي تحقيق ربحية أعلى إذا تم تقييد مدخلاتها.

أما بخصوص عمر المصرف، هناك تأثير كبير لزيادة عمر المصرف في الربحية المصرفية، فالمصارف التي لها باع طويل وسمعة حسنة تتال على ثقة الزبائن والجمهور ويكون التعامل مع هذه المصارف أكثر من المصارف الجديدة، فالزبائن تطمأن للمصارف التي لها عمر طويل في عمل المصارف وذلك لثقته بأن إدارة هذه المصارف لها خبرة وثقة في التعامل وقادرة على البقاء والاستمرار في مجال الصناعة المصرفية (أبو زعيتر،2006: 101)، لذا فالمصارف التي تم تأسيسها حديثاً ليست مربحة، خاصة في السنوات الأولى من عملياتها المصرفية، لأن تركيزها على زيادة حصتها في السوق بدلاً من تحسين الربحية المصرفية (Aburime,2008: 10).

• **عدد فروع المصرف:** أن الانتشار الجغرافي للمصرف، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة سيزيد من عدد العملاء، فإيصال الخدمات المصرفية للعملاء، وخاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة سيجعل للمصارف هدفاً واسعاً للتوعية العامة وتعامل الجمهور معها للاستفادة من الخدمات المقدمة وخاصة في مجال الإيداع والسحب وأجراء التحويلات المالية، وأن زيادة عدد المتعاملين مع المصرف سيؤدي إلى زيادة حجم التسهيلات وحجم العمليات المصرفية وحجم الودائع وبالتالي سيؤثر ذلك على زيادة الربحية (مرهج وآخرون،2014: 337).

• **عدد موظفي المصرف:** أن الزيادة في عدد العاملين في المصرف ستؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الربحية، فالمصرف الذي يمتلك أعداد كبيرة من الموظفين يعكس إما انتشاراً جغرافياً كبيراً عن طريق زيادة عدد فروع المصرف، أو زيادة الخدمات الفنية والتقنية للمصرف والتي تهدف إلى توفير خدمات أكبر للعملاء (نبيلة،2016: 13).

ب. العوامل الخارجية

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية بالآتي:

1. هيكل الملكية

- للتعرف على التأثير المحتمل لهيكل الملكية على ربحية المصارف، لذا يتم تصنيف المصارف إلى ثلاث مجموعات بناءً على نماذج أختلاف الملكية (Ommeren, 2011: 24):
- يتم إنشاء فئة للمصارف المدرجة في البورصة (التي يسيطر عليها المساهمون).
- يتم تصنيف المصارف في هيكل مشترك أو تعاوني في فئة منفصلة، ويسيطر الأعضاء أو العملاء على هذه المصارف، وعلى الأرجح المهتمون بزيادة قيمة أصحاب المصالح Stakeholders value إلى الحد الأقصى بدلاً من قيمة المساهمين Shareholders value.
- يتم إنشاء مجموعة للمصارف المملوكة للحكومة.

ومن خلال التصنيف أعلاه، يتم تعريف الفئة الأكبر (أي المصارف المملوكة للمساهمين) على أنها الفئة المرجعية Reference Category استناداً إلى الأدبيات النظرية، والتي بينت أن الفرد يتوقع من المصارف التي يتحكم فيها المساهمون تحقيق أكثر كفاءة وأكثر ربحية قياساً بالفئتين السابقتين، ألا أن هذه النتائج تعتمد على منطقة وعينة الدراسة (Ommeren, 2011: 24). وهناك القليل من الأدلة لدعم نظرية أن المصارف أو الشركات المملوكة ملكية خاصة أو المساهمين من الأرباح الاقتصادية مرتفعة نسبياً، وبينت بعض الدراسات أن العلاقة بين المصارف المملوكة للحكومة والربحية المصرفية هي علاقة عكسية أمثال الباحث (Barth et al., 1997: 26)، وبين البعض الآخر هناك علاقة سلبية قوية أمثال (Short, 1979: 212)، وبعضهم بينوا بأن الملكية ليس لها صلة في تفسير الربحية أمثال (Molyneux & Thornton, 1992)، (Bourke, 1989). لذا توصل الباحثون الأكاديميين في الدراسات إلى أن هيكل الملكية يتأثر ليس فقط على منطقة وعينة الدراسة ولكن أيضاً قد تكون ظروف البحث حتمية، لذا يفضل عدم الاعتماد حصراً على النتائج المبينة أعلاه، ولكن استخدامها في تحديد درجة تفسيرها في ربحية المصارف.

2. درجة التركيز

هناك نظريتين لبيان تأثير درجة تركيز القطاع المصرفي على الربحية وهي:

- **فرضية الهيكل-السلوك-الأداء (Structure-Conduct-Performance)** وتسمى أيضاً فرضية قوة السوق مما تعني أن " ربحية المصارف تؤثر على القطاع الأكثر تركيزاً بدافعية فوائد أكبر في القوة السوقية، وينعكس ذلك في الأسعار الموضوعة والتي هي أقل ملائمة للمستهلكين

(أنخفاض أسعار الفائدة على الودائع مقابل معدلات الفائدة الأعلى على القروض) نتيجة المنافسة غير المتاحة في تلك الأسواق (الأرباح الاحتكارية) " (Trujillo-Ponce,2011: 12).

• **نظرية الهيكل الكفوء** وتفسر تلك النظرية العلاقة الموجبة والطرديّة بين التركيز والربحية المصرفية وذلك كنتيجة غير مباشرة من الكفاءة، إذ أن إدارة المصارف بشكل أفضل أو مع هياكل أكثر تدنية للتكاليف (أكثر ربحية) والتي ينظر إليها أكثر حصة في السوق وتؤدي إلى درجة عالية من التركيز، ولذلك، فإن أي زيادة في الربحية لا يمكن أن تكون نتيجة لزيادة قوة السوق بل هي نتيجة غير مباشرة للتحسن في الكفاءة (Trujillo-Ponce,2013: 10).

ويمكن أستخراج درجة التركيز المصرفي من خلال أخذ وزن أعلى خمس مصارف من حيث الموجودات في النظام إلى إجمالي الموجودات المصرفية للنظام ويرمز لها بالرمز (CR5) أي نسبة التركيز للمصارف الخمسة (Roman&Tomuleasa,2013: 376). لذا فهناك آراء مختلفة للباحثين حول طبيعة العلاقة بين التركيز والربحية فمنهم من بين أن هذه العلاقة ايجابية أمثال دراسة: (Smirlock,1985)، (Bourke,1989)، (Staikouras&Wood,2003)، في حين بين باحثون آخرون العكس أي لا توجد علاقة أمثال: (Berger,1995)، (Garcia-Herrero et al.,2007)، (Pasiouras&Kosmidou,2007)، (Athanasoglou et al.,2008).

3. الحصة السوقية

تعد الحصة السوقية من العوامل الخارجية المؤثرة في الربحية، لسببين هما (Rasiah,2010: 83):

- يمكن أن يؤدي توسيع الحصة السوقية إلى خلق إمكانية لزيادة الدخل.
- تفترض فرضية الهيكل الكفوء أن الشركات ذات الكفاءة الاستثنائية والهياكل منخفضة التكلفة تؤدي إلى أرباح فائقة، ثم تفترض أن هذه الشركات تتوسع وتضمن أكبر حصة سوقية فيها، وهناك دراسات حول هذه الفرضية وبيان العلاقة الإيجابية بين الحصة السوقية وربحية المصارف.

وتعد القروض والودائع مخرجات مصرفية، لذلك هناك خيار بين مؤشرات الموجودات والودائع في الحصة السوقية، فإذا تم استخدام الموجودات فإن المكونات الأخيرة تشمل الإستثمار في الأوراق المالية والشركات التابعة، وفي الواقع ليست متجانسة عبر الشركات وقد تكون هي نفسها في جميع المصارف، ويعد مؤشر الودائع مؤشر أكثر حيادية للتعبير عن الحصة السوقية (Guru et al.,2002: 15)، وأستخدم باحثون آخرون أمثال (Vong et al.,2009) لوغاريتم إجمالي الودائع للوصول إلى الحصة السوقية، وأستخدم (Rasiah(2010) إجمالي الودائع لكل مصرف كنسبة من إجمالي الموجودات المصرفية (Bentum,2012: 27).

4. رسملة سوق الأوراق المالية

ترتبط رسملة سوق الأوراق المالية ارتباطاً أيجابياً بهامش صافي الفائدة، ورسملة سوق الأوراق المالية تشير إلى قيمة الأسهم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن أجل زيادة هامش الفائدة، من الضروري المساهمة في سوق أسهم كبيرة حتى يكون لها تأثير إيجابي على الربحية وهذا يمكن أن يكون نتيجة للتأثير المتكامل بين حقوق الملكية والتمويل بالمدىونية (Roman&Danuletiu,2013: 583)، ومن المعروف أن هدف المصارف التجارية من الإستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية، لذا تؤثر الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع (أو انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على الربحية (مرهج وآخرون، 2014: 335).

وهناك تأثير إيجابي وسلبى للرسملة على الربحية، يبرز التأثير الإيجابي عند حصول التطوير في سوق الأوراق المالية وتوفير المعلومات المناسبة، إذ يسمح للمصارف بمراقبة وتحديد المقترضين المحتملين ويمكنها تسجيل نمو في حجم الأعمال وزيادة الهوامش وبالتالي يكون لها تأثير إيجابي على الربحية (Gul et al.,2011: 73)، ولوحظ تأثير سلبي في نسبة الرسملة إلى موجودات المصرف مع الهوامش، وأن الأوراق المالية المتطورة وأسواق الأسهم يمكن أن تكون بديلاً عن التمويل المصرفي (Kosmidou,2008: 153).

لكن الدراسات بينت خلاف ذلك، يمكن أن تكون القيمة السوقية المتزايدة للأسهم مؤشراً على عدم التدخل المالي والنمو في التمويل القائم على السوق، وقد تخفض المصارف هوامش أسعار الفائدة، وبالتالي هذا الأمر سيقفل من ربحية المصارف التجارية، وأن العلاقة بين هذا المتغير والربحية المصرفية ممكن أن تكون علاقة إيجابية لأن هناك العديد من المصارف في سويسرا توفر خدمات حديثة ومتطورة وأنشطة تجارية كخدمة إضافية لعملائها وزبائنهم، وتستفيد بمقابل ذلك المصارف من رسوم الودائع المرتفعة نسبياً لإدارة محافظ عملاتها من خلال حيازاتها للأسهم، وأخيراً أن هذه العلاقة غير محددة ولا تزال بحاجة إلى إجابة (Dietrich&Wanzenried,2010: 14).

5. الظروف الإقتصادية والسياسية

أن مدى استقرار الظروف السياسية والإقتصادية للبلاد تؤثر على ربحية المصارف التجارية، والأوضاع السياسية والإقتصادية غير المستقرة تأثرت من خلالها أعمال المصارف التجارية، فتعطلت عملية نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف، وتقلبات أسعار الصرف الناتجة عن التلاعب في العملات وشركات الصرافة، كل ذلك انعكس سلبياً على إجمالي موجودات المصارف التجارية، وإدارة تلك الموجودات والمطلوبات، والتي كان لها تأثير واضح على توزيع الموارد المالية المختلفة لهذه المصارف وبالتالي تؤثر على ربحيتها (نبيلة، 2016: 12).

6. التشريعات القانونية والضوابط المصرفية

أن أداء المصارف التجارية يتأثر بشكل عام بالتشريعات القانونية والضوابط المصرفية، إذ أن الضوابط والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المصرفية تسعى إلى ضبط الأداء المصرفي لحماية أموال المودعين وسلامته المالية وبالتالي يترتب على المصارف التجارية التزامات إضافية أخرى، تتمثل في قيود على حجم وحركة التسهيلات والأحتفاظ بقدر أكبر من السيولة المصرفية وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها (مرهج وآخرون، 2014: 334).

7. السياسة النقدية

تتأثر سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها بالسياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول، وبالتالي يؤثر ذلك في ربحية المصارف، ويستخدم البنك المركزي العديد من الأدوات لتلك السياسة منها أدوات رقابة كمية أو نوعية أو مباشرة، ويستخدمها لفرض سيطرته على الائتمان المصرفي، وبالتالي السيطرة على عرض النقد للوصول إلى أهدافه المصرفية الموضوعة (أبو زعيتر، 2006: 95)، وتتسم إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي بأنها تقيدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشياً مع الأوضاع والظروف الاقتصادية، لذا أجهت سياسة البنك المركزي نحو تخفيض أسعار إعادة الخصم والفوائد على القروض ومتطلبات الإحتياطي النقدي القانوني لغرض التشجيع على الإستثمار والطلب على القروض ومراقبة الائتمان المصرفي، وتعمل المصارف التجارية على رفع متطلبات الإحتياطي القانوني ورفع سعر إعادة الخصم لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصارف التجارية على توسيع الائتمان وبالتالي تقليل إمكانية تحقيق أرباح عالية (نبيلة، 2016: 10).

8. الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي

ربحية المصارف التجارية تتأثر بالثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي، ويتعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية ولايتعامل مع المصارف الربوية، حيث تتأثر بذلك الحصة السوقية للمصارف التجارية من القروض والودائع نتيجة تعاملهم مع المصارف الإسلامية، وبالتالي يؤثر ذلك على ربحية المصارف التجارية، ويزداد التعامل والثقة في هذه المصارف نتيجة قوة الجهاز المصرفي ومتانته، وتوفر القناعة الكافية لدى الزبائن والجمهور بقوة هذه المصارف، وينعكس ذلك كله على ربحية هذه المصارف، وهناك جهل لأهمية العمل المصرفي لكثير من المتعاملين مع هذه المصارف ويكون لديهم نوايا سيئة من حيث التعامل السلبي مع المصارف بشكل عام، وخاصة في مجال الإحتيال دون سداد قروضهم، وهذا النوع من الإحتيال مليء به معاملات المصارف التجارية ويظهر من خلال زيادة حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة (نبيلة، 2016: 11).

9. المنافسة

ربحية المصارف لتجارية تتأثر في المنافسة ما بين المصارف، بسبب ندرة توفر الموارد المتاحة لهذه المصارف مما يدفعها إلى دفع أسعار فائدة مرتفعة للحصول على هذه الموارد، ويؤثر هذا الأمر في انخفاض هوامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية المصرفية (مرهج وآخرون، 2014: 335).

10 أسعار الفائدة

ترتفع ربحية المصارف التجارية مع ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المصرفية، خاصة عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، أي بعبارة أخرى، أن الربحية المصرفية ترتفع كلما ارتفع هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دوراً كبيراً وفعالاً في التأثير في الإستثمارات المصرفية (منصور، وعلوان، 2016: 13).

ثالثاً: قياس الربحية المصرفية

أن زيادة ثروة الملاك، هو الهدف الأساسي للمصرف التجاري، ومن أجل تحقيق هدف الربحية هنالك عوامل كثيرة يجب التوقف عندها منها، قدرة المصارف على تحقيق الأرباح، وتقاس قدرة المصرف بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية (أبو حمد، ووقدوري، 2005: 348)، وتقاس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المصرف في تحقيق الربح على المبيعات وعلى حقوق الملكية (المساهمين)، وعلى الموجودات لذا تتال نسب الربحية أهتمام كبير من المساهمين لأنها تمثل العائد على أموالهم المستثمرة في المصرف، والربحية تزيد من ثقة المصرف بنفسه أمام المودعين، ويجد المقرضين منفعتهم في حال كانت نتائج أعمال المصرف مرضية، وتعتمد قدرة المصرف على الإقراض وأيضاً على هيكل حقوق الملكية من رأس مال واحتياطيات وأرباح تتأتى من نتائج أعمال المصرف (موارد، والدين، 2014: 34).

تعد نسب الربحية نتيجة لسياسات مختلفة أتخذت في أداء شؤونها المختلفة، لذلك، يوفر التحليل في النسب الأخرى (بأستثناء نسب الربحية) معلومات حول الطريقة التي تتم بها إدارة المصارف، أما نسب الربحية فتعبر عن مدى كفاءة الإدارة في أتخاذ قراراتها الإستثمارية والمالية، وقد يجد المهتمون والمعنيون بأداء المصارف في البلدان التي لا يوجد بها أسواق مالية نشطة وحديثة ومنظمة وذات سيولة عالية، في نسب الربحية أدوات بديلة عن مؤشرات السوق لقياس الأداء المصرفي، إذ يتم استعمال هذه النسب مع النسب الأخرى للتحليل المالي في المصارف للموافقة على ما يروونه مناسباً في المصارف عند التعامل مع المصرف المعني (الربيعي، وراضي، 2011: 146-147).

لذا سنتناول عدد من التعاريف لمصطلح نسب الربحية Profitability Ratios لعدد من الكتاب والباحثين في الجدول (2-2).

الجدول (2-2) تعريف نسب الربحية Profitability Ratios

المصدر	نسب الربحية Profitability Ratios
(الحبيطي، ويحيى، 2002: 153)	هي تلك النسب التي تبين مقدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأرباح، من خلال قيامها بنشاطاتها المتنوعة.
(الحياي، 2004: 77)	تعد نسب الربحية أكثر النسب مصداقية في تحديد مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية (التشغيلية)، لذا تعد نسب الربحية من النسب الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون المتوقعون والحاليون من أجل تحديد مسارات إستثماراتهم.
(الميداني، 2004: 143) (عبد، 2012: 60) (العامري، 2013: 87-88)	يتفق مع هذا التعريف عدد من الكتاب: تقيس هذه النسب قدرة المصرف في توليد الأرباح من المبيعات وحق الملكية والموجودات، والأرباح هي مقياس ومؤشر لفعالية سياسات إدارة المصرف الإستثمارية والتشغيلية والتمويلية.
(حسين، 2006: 276)	تهدف نسب الربحية إلى بيان مقدرة المنشأة في تحقيق الأرباح وتكفي للوفاء بالتزاماتها المالية وتحقيق عائد مرضي للملاك يساعد على بقاء المنشأة في الأجل الطويل.
(الشمري، 2006: 66)	مقاييس الربحية تهتم بالدرجة الأساس في تقييم عائد المصرف المتوقع أو الفعلي.
(كراجة وآخرون، 2006: 198) (عبد العزيز، 2014: 84)	تشير نسب الربحية إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، وتثير نسب الربحية اهتمام المستثمرين والمقرضين والإدارة، فالمقرضون مثلاً يشعرون بالأمان بالنسبة للمؤسسات التي تحقق ربح عالي.
(آل شبيب، 2007: 105)	تقيس نسب الربحية نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الإستثمارية المتخذة من الإدارة العليا وقدرتها على تحقيق الربحية المصرفية.
(فهد، 2009: 58) (سلمان، 2013: 123)	مقياس لقدرة المصرف التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وتركز المصارف على الربح لأنها المحور الفعال في استمرار وتوسع المصارف التجارية، وتعد نسب الربحية من أهم النسب التي يعتمد عليها المحللون الماليون والإدارة لأنها تبين نتائج النسب المالية الأخرى.
(النعمي وآخرون، 2009: 106) (عثمان، 2013: 186)	تقيس نسب الربحية الكفاءة التشغيلية وربحية المنشأة، وفي أي مدى كفاءة المنشأة في تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة.

تبيين نسب الربحية صورة شاملة عن الأداء المالي المنجز فعلاً، (أي الأرقام التي تؤثر على الربح مثل النفقات العامة أو إيرادات المبيعات).	(Atrill,2009: 69)
مؤشر يبين وضع المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ويبين أيضاً نوعية وجودة إدارة المصرف، مما يسمح للمصرف بالمحافظة على بعض المخاطر وتوفير الغطاء ضد المشاكل قصيرة الأجل.	(Greuning&Bratanovic,2009: 101)
وهي المقياس الكلي للأداء المالي، وتبين المحصلة النهائية لجميع الأنشطة والجهود لأداء المصرف.	(طالب،والمشهداني،2011: 80)
نسب الربحية تعكس الأداء الكلي للشركات والمؤسسات، ويعد الربح المحور الأساسي في قيام الكثير من الأنشطة الاقتصادية، ولاتقدر المنشآت جذب أي مستثمر خارجي أم داخلي من دون الربحية.	(الموسوي،2011: 61)
تعد مقياس لمدى فعالية السياسات التشغيلية، والتمويلية والاستثمارية، والقرارات التي تتخذها إدارة المصرف، إذ تعد نسب الربحية ذات أهمية كبيرة وذات مصداقية في فحص وتحديد قابلية المصرف في توليد الأرباح.	(Akotey et al.,2011: 2)
توفر نسب الربحية الكثير من الأدلة المفيدة لفاعلية عمليات المصرف، ونسب الربحية تعبر عن النتيجة الصافية لعدد من السياسات والقرارات.	(Ehrhardt&Brigham,2011: 98)
تركز نسب الربحية على قابلية المصرف على تحقيق الأرباح، وتعكس عادة الأداء التشغيلي والمخاطر المصرفية المرافقة لذلك الأداء.	(العلي،2012: 88)
تمكن مقاييس الربحية المحللين الماليين من تقييم أرباح المصرف فيما يتعلق بمستوى معين من الموجودات والإيرادات، أو الاستثمار في الملكية، ومن دون تحقيق الأرباح لايقدر المصرف على جذب رؤوس الأموال من الخارج، وتعطي إدارة المصرف والمالكيين والدائنين اهتمام كبير لتعزيز الأرباح.	(Gitman&Zutter,2012: 79)
تعد نسب الربحية هدفاً أساسياً وأمراً ضرورياً لكل المصارف من أجل بقائها وأستمرارها في العمل المصرفي وغاية يتطلع اليها المستثمرون، وتتنال نسب الربحية اهتمام من قبل الدائنين عند تعاملهم مع المصرف كما تعد أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في أستعمال الموارد المتاحة.	(فخري،وقادر،2016: 149)
يعتمد المحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية على نسب الربحية في تقييم أداء المنظمة وتسعى الوحدة الاقتصادية ذاتها إلى تحقيق أعلى معدل ممكن لهذه النسب.	(مصطفي،2016: 123)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة.

بناءً على التعريفات السابقة الذكر يشير الباحث إلى تعريف نسب الربحية بالآتي: هي مقياس لبيان نتيجة أعمال المصرف وكفاءة وفاعلية السياسات والقرارات التشغيلية والتمويلية والإستثمارية المتخذة من قبل إدارة المصرف، وتبين أيضاً قابلية المصرف على تحقيق الأرباح من المبيعات والموجودات وحق الملكية، إضافة إلى نشاطاتها المختلفة.

ولتحقيق إدارة جيدة لربحية المصارف، لابد من أن تعتمد على (سعيد، 2013: 116-117):

أ. لزيادة أرباح المصارف يجب أن يعتمد على عوائد مرتفعة وتكاليف منخفضة أو كليهما، لذا يجب على المصارف البحث في الأعمال والمشاريع التي تؤدي إلى زيادة العوائد والعمل على تطويرها، مع الأخذ بنظر الاعتبار تكلفة منخفضة للمشروع، أو أن تكون عوائد أي مشروع إستثماري أو انتمائي أكبر من تكاليفه.

ب. قد لا يشير الربح في بعض الأحيان إلى نجاح المصرف لأن الربح هو مجرد رقم، لذا يجب أن لاتعتمد على الربح فقط وإنما تعتمد على الربحية التي تعني نسبة ذلك الربح إلى أحد عناصر ميزانية المصرف كحق ملكية أو الموجودات أو غيرها.

ج. في ضوء التناقض بين ربحية المصرف وسيولته ومخاطره، يجب على إدارة المصرف أن لاتذهب بعيداً في البحث عن ربحية المصرف فقط، ولكن أيضاً تأخذ في الاعتبار مخاطر المشاريع الائتمانية والإستثمارية التي تدخلها، وبالتالي تهدف إلى تعظيم قيمة المصرف (القيمة السوقية لأسهمها) أو تعظيم ثروة مالكيها.

لذا تتاح أمام إدارة المصرف مجموعة كبيرة من النسب المالية، تستعمل لتحليل وتقييم الهدف الأول (الربحية المصرفية)، ويمكن عن طريق هذه النسب حساب وتحليل وتقييم ربحية المصرف بشكل دقيق، وفيما إذا كانت مقبولة أم لا أو أنها تعوض المخاطرة، أو تضمن تعزيز القيمة السوقية للسهم الواحد أو تعزز قيمة الثروة، وهناك نسب كثيرة تستعمل في تحليل الربحية المصرفية منها الآتي (معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الودائع، معدل العائد على الأموال المتاحة، معدل العائد على الموجودات) (سعيد، 2013: 117)، كما أن الربحية المصرفية تقاس بمجموعة من النسب الأخرى منها (معدل العائد على حق الملكية، ومعدل العائد على الودائع، ومعدل العائد على الأموال المتاحة، ومعدل العائد على الموارد المتاحة، ومعدل القوة الإيرادية الأساسية) (أبو حمد، وقُدوري، 2005: 348).

ولتقييم فاعلية إدارة المصرف في كيفية إدارة ربحيته، لذا هنالك العديد من النسب التي تم وضعها لهذا الغرض، ولغرض الإيجاز في بيان نسب الربحية الأكثر شيوعاً واستعمالاً في تقييم الأداء المصرفي، الذي يبين ويقيس أداء وفاعلية كل مصرف ويميزها عن المصارف الأخرى، لذا يعرض الجدول (2-3) نسب الربحية المستعملة في هذه الدراسة:

جدول (2-3) نسب الربحية	
المصدر	المقياس
(Ehrhardt&Brigham,2011: 100)	$ROA = (\text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الموجودات}) * 100$
(Reilly&Brown,2012: 289)	$ROE = (\text{صافي الدخل} / \text{حق الملكية}) * 100$
(Sehrish et.,2012: 189).	$ROD = (\text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الودائع}) * 100$
(سعيد، 2013: 118)	معدل العائد على الأموال المتاحة = (صافي الدخل / إجمالي الودائع + حق الملكية) * 100
(فهد، 2009: 60)	$RAT = (\text{مجموع الإيرادات} / \text{إجمالي الموجودات}) * 100$
(Durrah et al.,2016: 438)	هامش صافي الدخل = (صافي الدخل / إجمالي الإيرادات) * 100
(Rose&Hudgins,2008: 167)	هامش الفائدة الصافي = (دخل الفائدة - مصاريف الفائدة / إجمالي الموجودات) * 100
(الخالدي، 2008: 155-156)	مضاعف الرافعة المالية LM (مرة) = الموجودات / حق الملكية
(نبيلة، 2016: 3)	الربح المحاسبي = الإيراد الكلي - التكاليف الكلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة آنفاً.

1. معدل العائد على الموجودات (ROA) Rate of Return on Assets

جميع الدراسات استخدمت هذه النسبة لقياس الربحية، وتقيس الأرباح المكتسبة لكل دولار (أو أي عملة أخرى) من الموجودات وفي الوقت نفسه تعكس هذه النسبة كيف يمكن لإدارة المصرف أن تستخدم مواردها الاستثمارية الحقيقية بشكل جيد وتوليد الأرباح بكفاءة، كما ويطلق عليها أيضاً بدرجة استغلال الموجودات، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الموجودات (نوري، وسعيد، 2017: 248)، ويمكن استعمال هذه النسبة في المؤسسات المالية الصغيرة التي تتمتع بحقوق ملكية قليلة، لذا هدف هذه النسبة قياس ربحية الدينار الواحد من الموجودات التي بحوزة المصرف (Badreldin,2009: 2)، وأرتفاع قيمة هذه النسبة يدل على أرتفاع العائد المتحقق، والغرض منها بيان مدى كفاءة إدارة المصرف في تحقيق الأرباح الصافية من توظيف الموجودات في الاستثمارات والقروض (Beccalli,2006: 15)، وتعتبر هذه النسبة عن كيفية تحويل موجودات المصرف إلى أرباح، وانخفاضها يشير إلى انخفاض استعمال كفاءة موجودات المصرف، أما أرتفاع هذه النسبة يشير إلى كفاءة موجودات المصرف وتحسن الأداء المالي للمصرف (Moin,2008: 21)، وهنا يجب الإشارة إلى أن أرتفاع معدل العائد على الموجودات (ROA) يدل على جملة من المؤشرات الآتية (موارد، والدين، 2014: 34-35):

- أستعمال المزيد من الموجودات في إستثمارات وقروض عالية الدخل.
- إعادة بناء محفظة الإستثمارات بموجودات أكثر ربحية.
- زيادة معدلات الفائدة على الإستثمارات والقروض.
- زيادة العمولات ورسوم الخدمة على موجودات أخرى.

2. معدل العائد على حق الملكية (ROE) Rate of Return on Equity

تعد نسبة معدل العائد على حق الملكية من أكثر النسب استعمالاً وشيوعاً في تقييم الأداء المالي المصرفي (Rosenbaum&Pearl,2009: 36)، ويبين معدل العائد على حق الملكية معدل العائد المتحقق عن إستثمار أموال المالكين، ويفصح عن أداء الإدارة، وبالتالي، فإن ارتفاع هذه النسبة هو دليل على أن الإدارة كفوءة في عملها المصرفي، ويمكن أن يكون ارتفاعه علامة على ارتفاع المخاطرة الناجمة من زيادة الرافعة المالية، في حين يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ بالقروض (العامري، 2015: 104)، وتبين هذه النسبة كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، وتعرف أيضاً بأسم صافي الموجودات (الأصول) ناقص المطلوبات (الخصوم)، وعندما تستخدم المؤسسات المصرفية صناديقها الإستثمارية لتحقيق الأرباح، يصبح معدل العائد على حقوق المساهمين جيداً، والنسبة المطلوبة هي ما بين 15-20% (Gilbert&Wheelock,2007: 519).

وأن زيادة ثروة المالكين هي الهدف الرئيسي للمصارف، وتحقيق ذلك الهدف يستند على مقدار الأرباح المتحققة (McMenamin,1999: 340)، وتشير هذه النسبة إلى تعظيم حقوق المساهمين في حالة ارتفاع هذه النسبة، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي حق الملكية (Petersen&Schoeman,2008: 1).

3. معدل العائد على الودائع (ROD) Rate of Return on Deposits

تدل هذه النسبة على فاعلية إدارة المصرف في تحقيق الأرباح من إستثمار وودائع المصرف، وذلك من خلال حساب نسبة الأرباح إلى وودائع المصرف (سعيد، 2013: 117)، وتبين هذه النسبة قدرة المصرف على التنافس في السوق المصرفي للحصول على الأموال، لذا يعد كثر أو التكلفة لجذب الودائع، ويصبح المصرف أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى إستثمارات مربحة، فقيمة دولار واحد من الودائع في الوقت المحدد يصبح أكثر قيمة، وكذلك سيشتري المصرف الكثير من الودائع مقابل تقديم أسعار مرتفعة من خلال تقاسم الأرباح، على الرغم من أن هذا قد يزيد من حجم المصرف، إلا أن العلاقة بين الحجم ومعدل العائد على الودائع (ROD) لاتزال غامضة (Bashir,1999: 11)، وأن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى استغلال المصرف الودائع بالشكل الأمثل في تحقيق الأرباح، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على مجموع الودائع (Sehrish et.,2012: 189).

4. معدل العائد على الأموال المتاحة

تهدف هذه النسبة إلى قياس فاعلية استثمار الأموال المتاحة للمصرف والمتمثلة من ودائعه وحقوق مالكيه (سعيد، 2013: 118)، ويدل ارتفاع معدل العائد على الأموال المتاحة إلى كفاءة الإدارة في استعمال الموارد، أما انخفاضه فيدل على أن الموارد المالية تتزايد بمعدل يزيد على معدل زيادة صافي الأرباح، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على مجموع الودائع وحقوق الملكية (الخالدي، 2008: 155).

5. معدل دوران الموجودات (Rate of Assets Turnover (RAT)

تقيس هذه النسبة قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات، ويدل ارتفاع هذه النسبة على تحقيق المصرف لقدر كبير من الإيرادات في ظل ممتوفر لدى المصرف من موجودات، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة مجموع الإيرادات على مجموع الموجودات (فهد، 2009: 60)، أي تقيس هذه النسبة كفاءة إدارة الموجودات وسياسة إدارة محافظ الموجودات، وهذه النسبة تتأثر بمقدار الموجودات المنتجة للربح، والموجودة ضمن مجموع الموجودات، وعندما ترتفع الموجودات المربحة المتمثلة بالقروض ذات العائد العالي ترتفع نسبة تلك الموجودات وتنخفض بانخفاض كميتها (طالب، والمشهداني، 2011: 82).

6. هامش صافي الدخل (Net Income Margin (NPM)

تقيس نسبة هامش صافي الدخل مقدار صافي الربح المتحقق عن كل دينار من الإيرادات المتحققة، وكلما كبر هامش صافي الدخل دل ذلك على أن موقف الربحية جيد وكفوء، ودل أيضاً على السيطرة الجيدة من قبل إدارة المصرف على التكاليف، وكفاءة المصرف في تخفيض النفقات والضرائب بالمقارنة مع المصارف المنافسة (Durrah et al., 2016: 438)، ويمكن للقائمين على إدارة المصرف معرفة الفاعلية في توليد الأرباح، وسياسات تسعير الخدمات المصرفية، وذلك عن طريق نسبة هامش صافي الدخل (Rose & Hudgins, 2008: 170).

7. هامش الفائدة الصافي (Net Interest Margin

يتم التعبير عن هذه النسبة من حيث النسبة المئوية، ويتم قياسها بالفرق بين دخل الفائدة (Interest Income) ومصاريف الفوائد (Interest Expense)، أي الفرق بين إيرادات الفوائد المستلمة والفوائد المدفوعة) مقسوماً على الموجودات العاملة والمولدة لهذا الدخل Earning Assets وتتضمن هذه الموجودات كل من القروض والاستثمارات (عباس، 2015: 50)، وتعد هذه النسبة مقياس للكفاءة وللربحية، وتدل أيضاً على نجاح إدارة المصرف وقدرة الموظفين على الاحتفاظ بنمو الإيرادات (وتأتي في المقام الأول من الاستثمارات والقروض ورسوم الخدمات)، متقدماً على ارتفاع التكاليف (وتأتي من الفائدة على القروض والودائع الأخرى ورواتب الموظفين والاستحقاقات) (Rose & Hudgins, 2010: 171).

8. مضاعف الرافعة المالية LM (مرة)

تظهر مؤشرات الرافعة المالية قابلية القرارات المالية التي تقوم بإتخاذها الإدارة المصرفية على استعمال موضوع القروض في هيكلها المالي، أي (التمويل بالديون) مقارنة بحقوق الملكية، والتي تزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، مع تعريض المصارف للمخاطر المالية، ترتفع مع كل إضافة في نسب الإقتراض، الأمر الذي يجعل المصارف غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بسداد الأقساط المصرفية ودفع الفوائد، لذلك تستعمل بصورة كبيرة المصارف التجارية آلية الرفع المالي، الأموال ذات التكلفة الثابتة أو منخفضة التكلفة، لرفع العائد على حقوق الملكية إلى المستوى الذي تتنافس به مع العائد لأصحاب رأس المال في الشركات غير المالية (الخالدي، 2008: 155-156).

9. الربح المحاسبي

الربح يتمثل بالفرق بين الإيرادات والمصروفات السنوية (الشواورة، 2013: 42)، أي أن الربح المحاسبي هو عبارة عن ارتفاع الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال مدة محددة (سنة واحدة عادة)، أي يمثل الفرق بين العوائد المتحققة وبين التكاليف التي تقوم المؤسسة بتحملها (داود، وجدوع، 2017: 95)، ويحتسب الربح المحاسبي من خلال المعادلة التالية (نبيلة، 2016: 3):

$$P = TR - TC$$

إذ أن:

P : تمثل الربح المحاسبي Accounting Profit

TR : تمثل الإيراد الكلي Total Revenue

TC : تمثل التكاليف الكلية Total Cost

المبحث الثاني

الإطار الفكري والفلسفي للسيولة المصرفية

تعد السيولة أحد الأهداف الرئيسة للقطاع المصرفي بشكل خاص ولمنشآت الأعمال بشكل عام لأنها بحاجة مستمرة إلى السيولة النقدية لكي تتمكن من مقابلة التزاماتها المالية في مواعيد الاستحقاق، وإذا تم معالجة السيولة النقدية وشبه النقدية بصورة سليمة فإن المصرف سيحقق الأهداف المصرفية الثلاث وهي الربحية والسيولة والملاءة مجتمعة، ولتلبية متطلبات المودعين للأموال اللازمة وتنفيذ السياسات الإستثمارية والائتمانية والخدمية يتطلب التخطيط الجيد للسيولة المصرفية، هذا من جهة ومن جهة أخرى التخطيط الجيد سيجنب المصارف الأزمات المالية، أو هدر فرص الربح الناجمة عن عدم استغلال الفوائض النقدية في التوظيف المناسب لها، وإن هذا سيمنح إدارة المصرف صورة حقيقية للموارد المالية التي بحوزة المصرف في الوقت الحاضر والمتوقعة في المستقبل، وللتأكيد على أهمية السيولة المصرفية وخصوصيتها في العمل المصرفي، جاء هذا المبحث لتغطية الجوانب التالية: مفهوم وأهمية السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها، نظريات السيولة المصرفية، عناصر السيولة المصرفية، وأخيراً كيفية قياس السيولة المصرفية.

أولاً: مفهوم وأهمية السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها

أ. المفهوم

هنالك مفاهيم كثيرة للسيولة المصرفية إلا أن معظم المفاهيم تركز في الأركان الرئيسة للسيولة المصرفية، والتي تعني قابلية تحويل الموجود إلى نقد سائل بسهولة وبسرعة وبتكلفة منخفضة، أو هي قابلية الموجود على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة قياساً بتكلفة الشراء الأصلية، للوفاء بالديون المستحقة في الوقت المحدد دون تأخير (المطيري، 2014: 13)، لذا فالسيولة المصرفية تعبر عن قدرة المؤسسة المصرفية على الاحتفاظ بالأموال النقدية أو الموجودات التي تكون لها القدرة على التحول وبسرعة إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها (ألشمري، 2008: 369)، وذلك للوفاء بالالتزامات المترتبة أو المستحقة على المصارف وبدون تأخير (الحسيني والدوري، 2008: 93). وهناك عدة مفاهيم للسيولة المصرفية منها الآتي:

1. السيولة Liquidity بمفهومها المطلق وتعني النقدية Cash Money أما السيولة بمفهومها الفني

تعني قدرة الموجود على التحويل إلى موجودات سائلة لمقابلة الالتزامات المستحقة حالياً أو بعد مدة قصيرة (عبد الحميد، 2008: 230)، لذا فإن السيولة تعد مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والموجودات ذات القابلية على التحول وبسرعة إلى نقدية وبدون خسارة وبدون التزامات مالية مطلوبة الوفاء بها أو مستحقة (Drehmann&Nikolaou, 2009: 10).

2. السيولة وفق المفهوم الإقتصادي الشامل تعني عرض النقد (M2) الذي يحتوي على ودائع تحت الطلب والنقد (M1)، ويعرف عرض النقد (M1) بعرض النقد الضيق المكون من النقد خارج المصرف ومضاف إليه الودائع الجارية بالعملة الوطنية والأجنبية، أما عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) يمثل عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) مضاف إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الإقتصادية (عقل، 2006: 158).
3. لجنة بازل للإشراف المصرفي تعرف السيولة في القطاع المصرفي بأنها قابلية المصرف في تمويل الزيادة في الأصول والوفاء بالتزاماته نتيجة لأهمية استمرار أي مؤسسة مصرفية في العمل المصرفي (1: 2000، BCBS).
4. تعني السيولة قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات وقدرته على استيعاب النقص في المطلوبات، وعندما يحصل المصرف على أموال كافية يجب أن يكون لديه سيولة كافية، وذلك أما من خلال تحويل الموجودات السائلة إلى نقد وبتكلفة معقولة وبسرعة أو من خلال زيادة المطلوبات (Falconer, 2001: 13).
5. السيولة في القطاع المصرفي تعبر عن قابلية المصارف على تلبية احتياجات المقترضين وأيضاً تلبية طلبات المودعين في سحب ودائعهم في المدة المناسبة، وبدون اضطراب المصرف إلى بيع أوراقه المالية بخسارة كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة عالية (هندي، 2010: 295)، ويعرف كذلك (الدليمي، 1990: 202) و (العلاق، 2001: 11) بأن " السيولة المصرفية تعبر عن قابلية المصرف على الاستجابة السريعة لمنح القروض الجديدة وطلبات الائتمان، وتسديد جميع التزاماته الجارية نقداً، وذلك عن طريق تحويل موجوداته وتعهدهاته إلى نقد عند الطلب وبسرعة دون خسارة عن عملية التحويل "، وتعتمد سيولة أي أموال على سهولة تحويلها إلى نقد وبدون خسارة في تكلفة الشراء الأصلية، وكلما زاد هذا الأمر زاد من سهولة الحصول على السيولة، والتكلفة هنا تعني تكلفة معاملات التحويل وخسائر التحويل (الجنابي وارسلان، 2009: 98)، وهنا يجب التمييز بين قابلية التداول وسيولة الأصل، فقدرة الأصل على التداول فهي إمكانية حصول المصرف على قيمة ذلك الأصل قبل مدة الاستحقاق، أما سيولة الأصل تعني قابلية الأصل على التحول إلى نقد في مدة الاستحقاق وذلك حسب الوضع الطبيعي (عبد الله، والطراد، 2006: 10).
6. مفهوم السيولة يتحدد أما عن طريق نسبة المطلوبات النقدية الكبيرة إلى مجموع الموارد، أو عن طريق نسبة المطلوبات التي تتكون من التزامات قصيرة الأمد (2: 2013، Rose&Marquis)، وتعني السيولة الاحتفاظ بموجودات مالية ونقدية سائلة لمقابلة الاحتياجات النقدية والعاجلة والفورية دون خسارة قيمة هذه الموجودات (أبو حمد، وقُدوري، 2005: 225)، ويستطيع المصرف الحصول عليها وفق الحجم المناسب وبالوقت المحدد (347: 2007، Rose&Marquis).

7. الفرق بين السيولة على مستوى المصرف ككل وعلى مستوى الفرد الواحد، فالأولى تعني قابلية المصرف على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت (أسماعيل، وحنفي، 2009: 167)، أما المفهوم الثاني يختلف عن الأول فالتحويلات بين المصارف لا تؤثر لها على السيولة العامة للمصارف، ولكن تؤثر هذه التحويلات على سيولة المصرف الذي سحب منه الودائع (جلدة، 2011: 90).

8. فالسيولة المصرفية تبين قابلية المصرف على الاحتفاظ بجزء من موجوداته على شكل سائل، وذلك لمقابلة التزامات المصرف المالية ومواجهة السحوبات المتكررة من المودعين لسحب ودائعهم وكذلك الزيادة في السحب من الإعتمادات المفتوحة للعملاء، لذا يقدر المصرف في نفس الوقت استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع الاحتفاظ بجزء من النقود لمقابلة طلبات السحب دون تأخير، ومن دون أن يحدث ارتباك في عمله المصرفي (أحمد، 2013: 303)، وتتمثل التزامات المصرف المالية من عنصرين أساسيين هما تلبية طلبات الائتمان من القروض والتسليفات وتلبية طلبات المودعين في السحب من الودائع (العبيدي، 2010: 76).

أن مفهوم السيولة والسيولة المصرفية لا يختلفان فيما بعضهما كما موضح أعلاه، لكن هناك اختلاف في هدف السيولة، فالسيولة بالمعنى العام هي توفر نقد عند الطلب، أو توفر موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسرعة وبسهولة وبتكلفة مناسبة، وذلك لمقابلة التزاماتها المالية (حنفي وقرياقص، 2000: 55)، وكذلك عرف السيولة مكتب المراقب المالي للعملات في المصارف في واشنطن (Office of the Comptroller of the Currency) على أنها قابلية المصرف على الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة حتى يتمكن من سد الاحتياجات الجانبية المتوقعة وغير المتوقعة من غير أن يؤثر ذلك سلباً على الوضع المالي للمصرف أو على عمليات المصرف اليومية (OCC, 2012: 3).

بناءً على ما سبق لذا فإن السيولة لها ثلاث أبعاد هي (Howells&Bain, 2000: 8):

- الوقت أي قابلية المصرف على تحويل موجوداته إلى نقدية.
- المخاطرة تمثل احتمال هبوط قيمة موجودات المصرف المراد تسهيلها.
- الكلفة تمثل التضحية أو الخسارة المالية في عملية التحويل إلى نقد.

ومن خلال هذه الأبعاد الثلاثة للسيولة، يستطيع المصرف توفير وضمان السيولة الكافية من خلال الاقتراض وبيع الموجودات أو امتلاك المصرف للسيولة المناسبة (Rose, 1999: 347).

ومن العرض السابق يرى الباحث أن للسيولة المصرفية مفاهيم عديدة إلا أنها لا تختلف من حيث الجوهر في أن السيولة تمثل: قابلية المصرف على تحويل موجوداته إلى سيولة نقدية بسهولة وبسرعة وبتكلفة مناسبة، وذلك لمقابلة التزامته تجاه المودعين لتلبية طلباتهم في سحب ودائعهم، وتلبية طلبات الائتمان أي القروض لتلبية حاجات المجتمع، والمؤسسة المصرفية تحتاج إلى السيولة التامة لتفادي الخسارة التي قد تحدث نتيجة قيام المصرف بتصفية ممتلكاته أو بعض من أصوله غير السائلة، لذلك، فإن السيولة تمثل هدف مصرفي تسعى إليه المصارف وعنصر أمان وحماية لها.

أما مفهوم إدارة السيولة يحدد مفهومها بنك التسويات الدولية (BIS) من خلال لجنة النظام المالي العالمي (The Committee on the Global Financial System (CGFS) على أن إدارة السيولة تقوم بإدارة التدفقات النقدية من خلال الميزانية العمومية للمصرف، والتي تتحكم في عدم تطابق تواريخ الاستحقاق أو إدارة الأصول السائلة أو النقد، لذلك، في إستراتيجية إدارة السيولة يضع المصرف قيوداً على مثل هذه الحالة (عدم التطابق ومستوى الأصول السائلة)، ليتم الحفاظ عليها للتأكد من أنه لا يزال قادراً على الوفاء بالتزاماته المالية الفورية ويعكس التوازن المطلوب للمصرف من حيث التكلفة (على سبيل المثال أملاك الأصول السائلة ذات العائد المنخفض أو الحصول على المطلوبات) والمخاطر (المرتبطة بإدارة عدم التطابق) (4: 2010، BIS)، لذلك تعد إدارة السيولة ميزة حيوية تمتاز بها المصارف عن المؤسسات غير المالية الأخرى، والتي تتطلب المواءمة بين سياسة توظيف الأصول المختلفة للمصارف، وبين الاحتياطات المالية المتوسطة والقصيرة الأجل، اعتماداً على مدى ملائمة مصادر وإستخدامات الأموال، وكيفية توزيعها بالشكل الأمثل في أقصر وقت ممكن (الخرزعلي، 2016: 50).

ويصف (Falconer, 2001: 13) " إدارة السيولة بالمهمة الخطيرة، إذ يجب على إدارة السيولة في المصرف في ظل الظروف العادية لا ينبغي أن تهدد الملاءة المالية للمصرف، وفي حالة حدوث الظروف المعاكسة مثل حدوث أزمة في المال وأسواق رأس المال أو انخفاض سمعة المصرف في السوق، لذا قد يعاني المصرف من السيولة، ويؤدي في بعض الأحيان إلى أزمة في السيولة، مما يتطلب من المصرف أستعمال إحتياطات من الموجودات السائلة مع عدم قدرته على أستبدال التزاماته المستحقة لها، ونتيجة لذلك، يبيع المصرف موجوداته الأقل سيولة بسعر البيع الاضطراري (fire sale) الأمر الذي أدى به إلى أزمة سيولة تمتد إلى إضعاف القاعدة الرأسمالية للمصرف"، ولا تقتصر إدارة السيولة على تحويل الموجودات إلى سيولة نقدية، بل لتحويل بنود الإستثمار إلى أموال نقدية حتى يتمكن المصرف من تحقيق الأرباح دون خسائر (الصيرفي، 2006: 26)، والقدرة على تقديم الائتمان والاستجابة لطلبات القروض بشكل وافي من أجل مواجهة جميع الإحتياجات المفاجئة التي تواجهه، بالإضافة إلى قدرة المصرف على إنشاء وخلق فرص وأموال جديدة بغرض توسيع نسبة رأس المال بدلاً من الاقتراض (العلي، 2013: 181)، ومحاولة التخلص من الديون المتعثرة وهذا ضمان أكثر للمصرف من الموجودات التي يتم تسيلها (الخرزعلي، 2016: 51)، وأن أهم إستراتيجية وواجب للمصرف أن يكون قادر على ضمان سيولة مركزه المالي، وأن الملجأ الأخير للسيولة في جميع الأنظمة المصرفية هو البنك المركزي، الذي يقوم بدوره في تعزيز سيولة المصارف عن طريق تفعيل أدوات جديدة مثل الشراء المباشر للسندات الحكومية أو إعادة الشراء، أو تنشيط السوق المصرفي (4: 2014، Garcia, Kawamura).

وبناءً على ماتقدم، فهناك بعدان منفصلان في السيولة المصرفية، البعد الأول يستطيع المصرف التعامل مع ضغوط السيولة من خلال بيع أصول عالية الجودة، والبعد الثاني مركز تدفقاته النقدية وقابلية المصرف على تلبية الإحتياجات قصيرة الأجل من خلال الاقتراض من السوق.

ووفقاً للبعدين المذكورين، يعتمد الأمر على هيكل الميزانية العمومية وعلى مزيج أعماله، وعلى سبيل المثال، ما إذا كان يتلقى الودائع من الجمهور، وملتزم بتوفير التسهيلات من القروض، ولديه مشتقات مالية في عملياته، فهو بمحل التاجر الذي يقدم خدمات الدفع والتسوية للعملاء والمصارف الأخرى أو الذي يحتاج (ويوفر) السيولة في أسواق الأصول (Chaplin et al., 2000: 94)، لذا تقوم إدارة السيولة السليمة بتخفيض المخاطر التي قد تحدث، وذلك لأن إدارة السيولة تعد من أهم الأنشطة التي تقوم بها المصارف، فإن أهمية إدارة السيولة تتجاوز المصرف الواحد، وذلك لأن الافتقار إلى السيولة في أحد المصارف يمكن أن يكون له تداعيات على نطاق المصارف الأخرى، لذا يتطلب تحليل السيولة من الإدارة، ليس فقط قياس حالة السيولة الخاصة بها على أساس مستمر، ولكن أيضاً فحص كيفية تقييم متطلبات التمويل في ظل الظروف المختلفة، بما فيها الظروف العكسية (BCBS, 2000: 1).

وتسعى الطرق الكمية لإدارة السيولة إلى زيادة العوائد إلى الحد الأقصى مع تقليل مخاطر السيولة أو تجنبها، وذلك من خلال قياس التأثير المتوقع لسياسات السيولة والربحية والملاءة المصرفية وذلك من خلال مايلي (داود، 2012: 95):

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والإجراءات المحتملة لمواجهة الفائض أو العجز في التدفقات النقدية الصافية.
- تعظيم الربحية المصرفية من خلال الاختيار الصحيح والمناسب لكل من مصادر التمويل والاستثمارات.
- تحقيق الأمان أو تجنب ضياع رأس المال، وعادة ما ينتج ذلك من الخسائر الرأسمالية الكبيرة.
- وهناك تدابير وإجراءات في إدارة السيولة بحيث تصبح أكثر ملاءمة لها وهي (العلي، 2013: 191):
- سياسة السيولة يتم مراجعتها بشكل دوري من قبل المصرف وذلك لجعلها مناسبة للمتغيرات في مجال العمل المصرفي.
- تطوير النظام الداخلي للمصرف للتحقق من سلامة وكفاية سياسية السيولة الموضوعة وذلك من أجل تنفيذها.
- يحدد البنك المركزي حد أدنى لحجم السيولة التي يجب توفرها خلال مدة زمنية تتناسب مع عمليات وحجم نشاط المصرف.

لذا من الضروري عند قيام المصرف بإدارة السيولة يجب هنا على الأطراف المعنية تسجيل جميع الأنشطة المتعلقة بمعرفة كمية السيولة المتاحة وتوظيفها بمقدار كافٍ لتكون علامة ومؤشر على مواجهة مخاطر مالية حقيقية في المصرف (Rose, 1999: 347)، ومن ناحية أخرى، قد تقوم بعض المصارف الأخرى بمنع الإقراض إلا في حالة رفع أسعار الفائدة أو تقديم المزيد من الضمانات، لذلك يجب على إدارة المصرف البحث في أسباب حدوث مشكلة السيولة من خلال تقييم التدفقات الخارجية والداخلية وما يقابلها من التزامات خارج وداخل ميزانية المصرف (الخرزلي، 2016: 66).

ومما تقدم يتضح لنا أن على كل مصرف من أجل إدارة السيولة بكفاءة وفاعلية، يجب عليه تحديد مصادر الأموال ومصادر الطلب عليها، وتحديد التدفقات النقدية، ومعرفة مواطن الضعف والقوة بين السيولة والربحية والملاءة، وتحديد أسباب حدوث المشاكل والضعف بين السيولة والأهداف المصرفية الأخرى، لذلك تعد إدارة السيولة من أهم الأنشطة الأساسية التي تقوم بها المصارف.

ب. أهمية السيولة المصرفية

تعد السيولة ذات أهمية بشكل خاص للمؤسسات المالية من جهة، وللبنك المركزي من جهة أخرى بالمقارنة مع المؤسسات غير المالية، وذلك بسبب التدفقات الكبيرة من الأرصدة النقدية من وإلى المصرف، وكذلك صعوبة التوسع والتنبؤ بحجم وتوقيت أنسياب الأموال النقدية خارج المصرف، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب (جعفر، 2016: 53)، لذا يجب توفير السيولة لمقابلة الالتزامات المالية تجاه العملاء، ويواجه العملاء إحتياجهم للسيولة أما عن طريق الإقتراض من المصارف أو عن طريق سحب ودائعهم من المصارف، وهذه الطلبات والإحتياجات من العملاء تكون بصورة مستمرة، لذا يجب على المصارف أن تكون دائماً مستعدة لمواجهة مثل هذه المتطلبات (أبو رحمة، 2009: 18-19)، وأن هذا الإستعداد يوفر للمصارف الإيجابيات التالية (الشمري، 2012: 435-436) و (معهد الدراسات المصرفية، 2012: 3) و (أحمد، 2013: 303):

- تعد السيولة مؤشر حيوي وإيجابي للمودعين والسوق المالية والمحللين والإدارة.
- تظهر أمام السوق المالية بمظهر بعيد عن المخاطر وعالي الثقة وقادرة على مواجهة التزاماتها المالية تجاه جميع الأطراف.
- تعزز من ثقة المودعين والمقترضين وحملة الأسهم أيضاً، وتؤكد لهم على إمكانية الإستجابة لمتطلباتهم السريعة في الوقت المحدد.
- تؤكد على مقابلة الالتزامات والتعهدات والوفاء بها تجاه جميع الأطراف.
- تجنب البيع الإضطرابي، وذلك من أجل الوفاء بالتزاماته، بحيث لاتجعله يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة.
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
- وجود السيولة يجنب المصارف اللجوء إلى الإقتراض من البنك المركزي.

لذا تعد السيولة أحد الأهداف الاستراتيجية إلى جانب هدف الربحية لضمان بقاء وأستمرار عمل المصرف (حماد، 2012: 13)، وهناك عدة أدوار للسيولة، فتقوم بمقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، ومواجهة سحب الودائع غير المستقرة، ومواجهة السحب من الودائع لأجل ومن ودائع التوفير، فقد يتم السحب بدون إعطاء خبر للإدارة وذلك ليعطي فرصة للإدارة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب، ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة هذه الظروف على مدى إمكانية المصرف في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات (حنفي وقرياقص، 2000: 55).

وللسيولة أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف التجارية وتظهر هذه الأهمية في مجال مواجهة عمليات السحب المستمرة من الودائع، بحيث تتمكن هذه المصارف من تلبية إحتياجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية حتى تتمكن من تقديم خدمات مالية ومصرفية جيدة ومتطورة، وتظهر أهمية السيولة عن طريق المتغيرات التي تؤثر فيها وهي (أبو رحمة، 2009: 19):

- تواريخ استحقاق أقساط القروض التي يقدمها المصرف لعملائه.
- طبيعة وتركيبية الموجودات السائلة.

وهنا قد يجد المصرف الغير قادر على الاستجابة لمتطلبات العملاء يجد نفسه في وضع تنافسي ضعيف بالمقارنة مع المؤسسات المالية الأخرى وبالتالي يفقد ثقة المودعين (السنهوري، 2013: 136)، بينما قد تمتنع المصارف الأخرى عن إقراضه إلا بمعدل عالي من الفائدة وبمزيد من الضمانات (المطيري، 2014: 16)، ومما يزيد أيضا من أهمية السيولة بالنسبة للمصارف التجارية حيث لا تستطيع إدارة المصرف أن تطلب وقتاً إضافياً من المودعين عندما يطلب سحب ودائعه لأن ذلك سوف يؤدي إلى زعزعة الثقة بين العميل والمصرف، أما المؤسسات غير المالية تكون قادرة على التفاوض مع الدائن عندما يطلب مستحقته، وقد تطلب في بعض الاحيان هذه المؤسسات غير المالية من الدائن مهلة إضافية للسداد مستحقته دون المساس بالثقة أو التأثير السلبي على المركز المالي للمؤسسة غير المالية (الحسيني والدوري، 2000: 94)، ومما تم عرضه يبدو واضحاً أن السيولة المصرفية أمر في غاية الأهمية بالنسبة لحياة المؤسسة المصرفية (الياس، 2005: 10).

ويتضح مما تقدم أن السيولة ذات أهمية كبيرة للقطاع المصرفي، لأنها أداة أساسية في تحسين المنافسة ما بين المصارف، والسيولة تعمل على التصدي للمخاطر التي قد تواجه المصارف، وفي حالة وجود نقص في السيولة أو عدم توفرها بشكل كافٍ يعني انهيار المصرف كمؤسسة مالية.

ج. العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

هناك تغيرات مستمرة وليست ثابتة في سيولة المصرف التجاري وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة فيها منها ما يأتي:

1. عمليات الإيداع والسحب على الودائع

أن عمليات الإيداع (أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية) يؤدي إلى زيادة وتحسين سيولة المصارف التجارية، أما عمليات السحب على الودائع نقداً (أي تحويل الودائع إلى نقود) لإنجاز المعاملات اليومية فإن ذلك يعمل على تخفيض نقدية الصندوق وتخفيض إحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي تخفيض مستوى السيولة (معهد الدراسات المصرفية، 2012: 2)، ومن جانب آخر ودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) تمتاز بدرجة سيولة أعلى من ودائع التوفير والودائع الثابتة وتكون قريبة للإستحقاق، حيث نسبة كبيرة من ودائع المصرف هي ودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) وخاصة لقطاع الأفراد، لأن تتمتع بدرجة عالية من السيولة (الشمري، 2012: 432).

2. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة

من خلال علاقة الجمهور مع الخزينة العامة تتأثر سيولة المصرف التجاري، وأن الزيادة في السيولة تأتي من خلال (العلي، 2013: 193):

- إيداع الزبائن أموالهم لدى المصارف التجارية.
 - إستعادة مبالغ السندات الحكومية التي أشتراها الزبائن مسبقاً.
 - عقد صفقات توريد خدمات و سلع إلى الدولة.
- وتتقلص سيولة المصرف التجاري عندما يقوم الزبائن بالتالي (أبو حمد، وقُدوري، 2005: 226):
- شراء الأوراق المالية الحكومية (سندات وأذونات الخزنة).
 - تسديد الضرائب الحكومية.
 - السحوبات المتكررة للزبائن لودائعهم من المصارف، وأيداعها لدى صناديق التوفير البريدية.

3. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف

في حالة ظهور رصيد حساب المصرف الجاري (دائن) لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى، ففي هذه العملية يتم إضافة موارد نقدية جديدة إلى إحتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصده النقدية، وبالتالي تزداد سيولة المصرف التجاري، فإذا كانت عمليات المقاصة تجري على كل مستوى المصرف التجاري الواحد فأن مستوى السيولة سوف يتأثر نتيجة عمليات المقاصة، أما إذا كانت عمليات المقاصة تجري على كل القطاع المصرفي فأن مستوى السيولة سوف لا يتأثر (الخرعلي، 2016: 53).

4. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف

البنك المركزي له القدرة على التأثير في السيولة المصرفية عن طريق تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من الأموال الورقية والمعدنية، لأن البنك المركزي يعد ممثل للسلطة النقدية، فإذا أعتمد سياسة الحد من عرض العملة، فإنه سيققل من حجم الإحتياطيات النقدية أو الأرصدة النقدية الحاضرة أو يقلل من قابلية منح القروض، عن طريق بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الإحتياطي القانوني ورفع سعر إعادة الخصم، والعكس يحدث إذا ما تم توسيع عرض العملة، مما يزيد من سيولة المصارف التجارية (المطيري، 2014: 18).

5. الوعي المصرفي لدى الجمهور

في الدول المتقدمة يفضل الزبائن التعامل بالصكوك وأدوات الوفاء المتنوعة وبطاقات الائتمان على حساب النقد وبالتالي يزيد من خلق الائتمان، على عكس الدول المتخلفة (النامية) فأن درجة الوعي المصرفي منخفضة حيث تفضل أن تكون أموالهم تحت أيديهم باستمرار، وعدم أستعمال أدوات الوفاء المختلفة أو الصكوك أو بطاقات الائتمان، وبالتالي هذا يشير إلى أن كلما زاد الوعي المصرفي أنخفضت السيولة لدى المصارف التجارية وبالعكس (الشمري، 2008: 372).

6. رصيد رأس المال الممتلك

رصيد رأس المال الممتلك يتأثر بنقصان وزيادة السيولة، إذ كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت السيولة المصرفية وبالتالي قلت قدرة المصرف الإقراضية وقلت قابلية المصرف في تسديد التزاماته التجارية، ويحدث العكس في حالة زيادة رصيد رأس المال الممتلك حيث تزداد معه السيولة المصرفية (الشمرى، 2009: 19).

ثانياً: نظريات السيولة المصرفية

هنالك عدة نظريات مختلفة للإدارة السيولة المصرفية، وتتمثل بالتالي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، نظرية إدارة المطلوبات، وأخيراً نظرية إدارة السيولة المتوازنة، لذا فإن النظريات الثلاث الأولى تركز على جانب الموجودات، أما النظرية الرابعة تركز على جانب المطلوبات:

أ. نظرية القرض التجاري The Commercial Loan Theory

أن أول من وضع نظرية القرض التجاري هو الإسكتلندي الإقتصادي المعروف آدم سميث Adam Smith وتعد نظرية القرض التجاري من النظريات القديمة في السيولة، وتسمى بقروض التصفية الذاتية أو التسديد، وذلك لأن القروض المقدمة من قبل المصرف للمقترض لتمويل معاملاته التجارية، سوف يتم أرجاعها من قبله للمصرف في حال بيع المنتج بسرعة عن طريق الموزعين إلى المستهلكين، لذا يصفها آدم سميث بأنها قروض سائلة وذلك لأن الغرض منها والضمان يكون سائل، وتبين السيولة حقيقة وسيولة السلع إذ أن السلع تشتري وتباع ليس من أجل المدفوعات النقدية ولكن بالاستناد على الائتمان، حيث يعطي المشترون للبائعين ورقة تسمى الكمبيالات أو حوالة، لذا سميت نظرية آدم سميث في السيولة نظرية الكمبيالات الفعلية (Matz, 2011: 301)، وأن الغرض الأساسي من ذلك هو عندما يقترض التجار من المصرف يأخذ المصرف مقابل ذلك كمبيالات تجارية مخصومة من التجار، وكان يعتقد التجار أنها ممارسات آمنة وسائلة للقرض وتدعمها السلع المدرجة في المعاملات، فالبيع الوشيك لهذه السلع سيولد إيرادات يسد من خلالها للمصرف (Roussakis, 1997: 285).

تعمل هذه النظرية على أن سيولة المصرف تتحقق بصورة تلقائية من التصفية الذاتية للقروض، وهنا يجب أن تكون لمدة قصيرة، أو لغاية تمويل رأس المال العامل، إذ يقوم المقترض باسترجاع ما إقترضه من المصرف من أموال بعد اكماله لبيع سلعه في السوق، ويعتقد المقترض أن البيع سيولد عائدات يسد من خلالها للمصرف (الفتلاوي، 2009: 46)، وهذه النظرية تقدم خدمات مصرفية مفيدة للقطاعات التجارية وتكون غالبية الزبائن والعملاء هم من التجار، حيث يحتاج التجار تمويل لمدة قصيرة ولصفاً محددة، ولانقرض المصارف لغرض الإستثمار في بعض الأسهم والسندات أو السلع الإستهلاكية، لان مدة استرجاع المبالغ للمصارف تكون طويلة في مثل هذه المجالات (الدوري، 2014: 20).

ونظرية القرض التجاري توسعت لتشمل قروض رأس المال العامل والتي بعض منها يسدد بصورة تلقائية، وتنتظر هذه النظرية إلى أمد إستحقاق القروض التجارية وتعدّها كمصدر مهم وضروري للسيولة وذلك لمدة إستحقاقها القصيرة، وتتطلب هذه النظرية من المصارف إدارة مخاطر السيولة عن طريق إستثمار المطلوبات قصيرة الأمد بالموجودات قصيرة الأمد (الموسوي، 2015: 64).

وهناك انتقادات لهذه النظرية، إذ تعرضت للعديد من الانتقادات من قبل الكتاب والباحثين وما يؤخذ عليها:

- فشلت هذه النظرية في تحديد وسد طلبات وإحتياجات التنمية الإجتماعية والإقتصادية خاصة في البلدان النامية، لأن هذه النظرية مقيدة إذ أعتمدت على القروض المضمونة وأيضاً اعتمدت على الأمد القصير والتسديد الذاتي، وما يؤخذ على هذه النظرية أنها لاتعتمد على القروض طويلة الأمد إذ تعد النشاط الأساسي للنمو الإقتصادي (Ibe, 2013: 39).
- هذه النظرية لاتقدم القروض اللازمة للفلاحين والصناعيين الذين يحتاجون إلى معدات حديثة ومتطورة، وأيضاً يحتاجون إلى زيادة عدد خطوط الإنتاج، وذلك لأن هذه القروض لها مدة طويلة، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها لمدة قصيرة (الدوري، 2014: 20).
- عادة ما يكون سداد القرض في أي مصرف هو حسيلة وعائد القرض المصرفي الآخر، على سبيل المثال، يدفع المنتج القرض من حسيلة بيع المنتج إلى المستهلك ويقوم الأخير بإقتراض المال ليدفع إلى المنتج، وبالتالي يعتمد دفع أي قرض على السيولة الكلية للنظام المصرفي والقدرة على تحويل القرض من مشارك إلى آخر في النظام المصرفي (Matz, 2011: 301)، وفي أوقات الأزمات والكساد الإقتصادي لايمكن دائماً أكمال الدورة التجارية بنجاح (أبو حمد، والصائع، 2006: 7).
- لم تأخذ هذه النظرية بنظر الاعتبار الثبات النسبي للودائع وعلى مختلف أنواعها، فالودائع الثابتة لا تمنح الحق لصاحبها للسحب منها إلا في ميعاد إستحقاقها، فمواعيد إستحقاقها معروفة وثابتة للمصرف، أما الودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل أن عملية السحب والإيداع لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة، أما بالنسبة لودائع التوفير، فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها إذ أنها في الوضع الطبيعي تكبر وتتمو، يجعلها تتمتع بصفة الثبات النسبي (أبو حمد، وقصري، 2005: 237).

ب. نظرية إمكانية التحويل Possibility of Conversion

تقوم هذه النظرية على إمكانية احتفاظ المصرف بالموجودات التي يمكن بيعها نقداً إلى مصارف أخرى أو بيعها لمستثمرين آخرين دون خسارة وبمدة قصيرة (المطيري، 2014: 33-34)، وتعمل هذه النظرية على أساس تدعيم الإحتياجات الأولية بموجودات يمكن تحويلها إلى موجودات أخرى أكثر سيولة، أي إمكانية التحويل إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال (الحسيني، والدوري، 2000: 100).

ووفق هذه النظرية فسيولة المصرف تعد جيدة وذلك لأن المصرف يمتلك بحوزته موجودات سائلة يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبمدة قصيرة وبأقل خسارة ممكنة، فإذا فشل المقترض في سداد التزاماته المالية المستحقة، حينها يقوم المصرف بتحويل بعض إحتياطياته الثانوية، مثل الأوراق التجارية والمالية إلى نقد بسرعة وبمدة مناسبة وبأقل خسارة ممكنة، ونتيجة لذلك تتوفر سيولة لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الآخرين (أبو حمد،وقدوري،2005: 237)، كما تبين هذه النظرية أن المصرف يصبح في وضع سيولة مناسب إذا كان المصرف يمتلك موجودات ويتطلب تحويلها إلى مصارف أخرى قبل تواريخ إستحقاقها، وأن الهدف من هذه العملية ليس فقط التحويل وإنما تعظيمه إذا كان بإمكانه نقل الموجودات إلى البنك المركزي، وذلك لوصف البنك المركزي بالمقرض والملجأ الأخير (Gomez,2008: 195)، فالمصارف التي تستثمر في الأوراق المالية تحقق سيولة عالية للمصرف وذلك لسهولة تحويلها إلى نقد، وبالتالي نجاح المصرف في سيولته يعتمد على توزيع أمواله في موجودات يسهل تحويلها إلى نقد كالأستثمارات المالية والقروض قصيرة الأمد (سعيد،2013: 110-111)، وتتطلب هذه النظرية من المصرف شراء الموجودات ذات السيولة المرتفعة لحل مشكلة السيولة في المصرف، وأيضاً تلبي إحتياجات السيولة للمصرف عند تحويلها إلى مصارف أخرى (Mishra,2009: 163)، لذا يقوم المصرف بعمليات عديدة منها تقديم قروض قصيرة أو إستثمارات في السوق، وعند مطالبة أصحاب هذه الودائع بسحب أموالهم من المصرف، فأن المركز المالي للمصرف لن يتأثر في حالة كونه يتمتع بمرونة التحويل أو التبديل والقدرة على بيع الأوراق أو إعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تسيل بعض الموجودات، من أجل المحافظة على المركز المالي للمصرف وسيولته (رايس، 2009: 95).

وبناءً على ماتقدم، يجب توفير موجودات متاحة للبيع خلال مدة زمنية مناسبة وبسرعة وبدون خسارة كبيرة، وذلك من أجل توفير سيولة للمصرف، حيث وصفوا مؤيدي هذه النظرية بسيولة الموجود الذي بحوزة المصرف (Matz,2011: 306)، ولكن في حالة حدوث الأزمات المالية تتأثر جميع المصارف بتلك الأزمات، فالمصرف يصبح غير قادر على نقل وتحويل الموجودات إلى المصرف الآخر، وهذه الظروف والأزمات تبين مدى قدرة وقابلية المصرف في تحويل موجوداته إلى البنك المركزي باعتباره المقرض والملجأ الأخير، وهذه الظروف تبين مدى سيولة المصرف (Basu,1991: 317).

من خلال ما تم عرضه يتبين الآتي (Matz,2011: 306):

- هذه النظرية تتطلب توفير سيولة عند الحاجة من أجل أ استمرار عمل المصرف، وهذا يعد معوق أساسي لعمل المصرف في حالة نقصان السيولة.
- عدم خضوع هذه العملية لخسائر غير مقبولة من قبل المصرف، وهذا يعد شرط أساسي من شروط هذه النظرية.
- العمل وفق هذه النظرية مرتبط بعنصر الزمن.
- مدى أقبال المشتري على الموجود الذي بحوزة المصرف.

ج. نظرية الدخل المتوقع Anticipated Income Theory

الفكرة الأساسية لهذه النظرية هي أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض وليس بنقل وتحويل الموجودات إلى الآخرين، إذ أن القروض يمكن تسيلها عن طريق قيام المقترض ببيع السلعة، وهذا يمكن المصرف من منح القروض الطويلة والمتوسطة الأمد، وأيضاً منح القروض قصيرة الأمد، ونتيجة لذلك، فإن القروض تسدد بصورة دورية على مدى عمر القرض من الأرباح المستقبلية للمقترض، وهذا يميز المصرف عن المصارف الأخرى بتوفيره لسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها (أبو حمد، وقُدوري، 2005: 238)، ومما يجعل المصرف بأن يخطط بعناية للسيولة في حالة الاعتماد على دفعات القرض التي يحددها العميل على أساس مستقبل المقترض، ونتيجة لذلك، يعتمد المصرف على الأرباح المتوقعة والجدارة الائتمانية للمقترض كضمانة قصوى للسيولة الكافية (الموسوي، 2015: 65)،

وأن الأمر المهم في هذه النظرية هو أن عملية منح القرض أو الائتمان تتوقف على دراسة المصرف لمقدار الدخل المتوقع من هذه العملية وما مدى جديده هذه العملية، لأن هذه الدراسة والمعرفة المسبقة هي التي تجعل المصرف يقرر بقبول هذه العملية أو رفضها (ناشد، 2010: 246)، أما بالنسبة لمدة القرض طويلة أو قصيرة فلا يعد هذه ضمان كافي للمصرف، فقد تكون هناك قروض لمدة طويلة لمشاريع أو إستثمارات متوقع نجاحها، لذلك تعطي الأولوية لها، وأن عملية منح القروض ليست مقتصرة على القروض التجارية فقط بل يمكن للمصارف منح القروض للمستثمرين والمستهلكين والقروض العقارية ولرجال الأعمال وغيرها (عوض الله، والفولي، 2003: 131).

وفي هذه النظرية تتم التصفية الذاتية للقرض عن طريق الدخل المحتمل للمقترض، وليس كما في النظرية التقليدية حيث يتم بيع موجودات المقترض كائتمان تجاري، وليس كما في نظرية إمكانية التحويل حيث يتم تحويل القرض لأمد أطول لبعض من المقرضين الآخرين (Matz, 2011: 306)، وأن الإقراض المصرفي في نظرية الدخل المتوقع يعمل بنفس طريقة الإقراض في نظرية القروض التجارية في السيولة المصرفية، أي في حالة تم تقدير الدخل المحتمل والمتوقع للمدينين بصورة وبشكل صحيح، فإن المصرف سيكون لديه تدفق الأموال يمكن استعمالها لتلبية إحتياجات وطلبات المودعين و/أو طلبات القروض الأخرى (Roussakis, 1997: 285).

د. نظرية إدارة المطلوبات Liability Management Theory

لقد تأثرت محفظة القروض المصرفية بظهور نظرية جديدة خلال أوائل سنة 1960 وسميت هذه النظرية بـ (نظرية إدارة المطلوبات)، وأصبح المصرف وفق هذه النظرية قادراً على تلبية متطلبات وإحتياجات السيولة عن طريق توليد مطلوبات إضافية، أي بالامكان الذهاب للسوق وشراء الأموال عند ملاحظة الحاجة إلى السيولة (Roussakis, 1997: 289).

وغالباً مايشار إلى إدارة المطلوبات على أنها (السيولة بلا دموع) Liquidity without Tears وهذا المفهوم جذاب ومغري وذلك لوصفة بمنتجات متطورة وجديدة، وشهدت أسواق رأس المال تطورات وتوسعات جديدة، بالإضافة إلى أستعمال الأموال المقترضة بمختلف مصادرها في إدارة السيولة وذلك لسهولة الحصول عليها وشعبيتها وأسعارها الزهيدة التي تتمتع بها بصورة خاصة في المصارف الكبيرة (Matz,2011: 315)، وكما ذكرنا سابقاً أن هذه النظرية تركز على جانب المطلوبات، أي أن المصارف لديها القابلية على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك عن طريق قيام المصرف باستحداث أنواع جديدة من الودائع منها التالي (أبو حمد، والصائغ، 2006: 8):

- شهادات الإيداع القابلة للتداول: وهي شهادات غير شخصية يمكن التصرف بها من قبل صاحبها بالبيع والشراء، والقيمة الاسمية لهذه الشهادات كبيرة، ويحدد المصرف معدل الفائدة وتاريخ الإستحقاق دون تدخل الزبون في ذلك.
- شهادات الإيداع غير القابلة للتداول: وهي شهادات شخصية تصدر وفق إتفاق بين المصرف والزبون، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، والقيمة الاسمية لهذه الشهادات أقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول، ويحدد المصرف معدل الفائدة وتاريخ الإستحقاق.
- ودائع أمر السحب القابلة للتداول.
- ودائع سوق النقد.

لذا تساهم جميع هذه الودائع بشكل كبير في زيادة الموارد المالية للمصرف، أي زيادة السيولة النقدية للمصرف، وكذلك زيادة أرباح المصرف.

وتقوم هذه النظرية على أساس قابلية المصرف على جذب الأموال الجديدة أكثر من الاعتماد على سيولة الموجودات التي بحوزته، وبين مؤيدي هذه النظرية أن المصرف في حالة الحاجة إلى السيولة يقوم ببيع شهادات الأيداع أو الإقتراض، أما معارضي هذه النظرية بينوا صعوبة الحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها من هذا المصدر، ولعدة أسباب أبرزها المصارف ترغب في الإيداع لدى المصارف ذات السمعة الجيدة والأكثر قوة وليس في المصارف التي تعاني من انخفاض وضغط في السيولة المصرفية (Koch&Macdonald,2000: 956).

وقامت الكثير من المصارف في الوقت الحاضر بالتوجه والأهتمام بمجالات إدارة الأموال أو التمويل أو مخاطرة التمويل، والهدف ليس فقط تغير التسمية، ولكن أيضاً لضمان اعتماد المصارف على الأموال المقترضة، لأن من مميزات هذه الإدارة هي تخفيض مخاطر السيولة عن طريق التركيز على تنويع مصادر التمويل الأقل تقلب نسبي، وأن أحد التطورات في إدارة الأموال هو مدى الاستفادة من إدراك هذه المخاطرة التي تركز على هيكل الأمد المحدد في المطلوبات، وتوفير الانخفاض المادي في مخاطرة السيولة (الموسوي، 2015: 66).

هـ. نظرية إدارة السيولة المتوازنة Balance liquidity Management Theory

هذه النظرية تبين المستثمرين الذين يفضلون الإستثمار في الأوراق المالية التي من الممكن تحويلها إلى نقد وبسرعة وبدون خسارة، أما العائد الذي يتم تحقيقه من خلال هذه العملية فيكون منخفض، وتعد كذلك أوراق مالية قصيرة الأمد لذا من الممكن أن تتعرض إلى مخاطر محدودة، ويرى من ذلك أن هناك علاقة طردية بين العائد المتوقع وبين تواريخ الإستحقاق، أما في حالة الرغبة في تحقيق عائد مرتفع فيكون التوجه نحو الإستثمار بالأوراق المالية طويلة الأمد وبالعكس (الشمري، 2012: 441).

وأن الغرض الأساسي لهذه النظرية هو أن بعض الإحتياجات والطلبات المتوقعة للسيولة يتم تخزينها في الموجودات، في حين أن هناك طلبات وإحتياجات أخرى محتفظ بها من خلال إعدادات متقدمة ومتطورة لخطوط ائتمانية من موردي الأموال أو من المصارف المراسلة، وتحتاج الموجودات المتوسطة أو قصيرة الأمد إلى إعداد وتخطيط الأموال اللازمة مع الضمانات لتلبيتها، وذلك من حيث تحويلها إلى نقد إذا لزم الأمر، أو من الممكن تلبية الطلبات والإحتياجات النقدية غير المتوقعة عن طريق القروض في الأمد القريب (Rose&Hudgins, 2008: 353)، فهناك مشاكل في إدارة السيولة، وفي حال قيام المصرف بحل تلك المشاكل، فيرى الآخرين أن هذه المصرف يعمل وفق أسلوب افتراضي وخيالي بعيد عن الواقع، وذلك لأن المصارف تعيش في بيئة غير مستقرة مما يجعل إدارة عملها المصرفي بصعوبة، ويشير مصطلح الإدارة المتوازنة للسيولة على من أين تأتي السيولة، ولكن في الغالب هي مصطلح اجرائي، لذلك تحتاج المصارف إلى المواءمة بين إحتياجات السيولة ومصادرها، ولكي تصبح إدارة السيولة متوازنة يجب تحقيق الهدف الذي تقوم إدارة المصرف بوضعه وذلك لمواجهة الأزمات والتحديات المتكررة (Matz, 2011: 319)، ومن أجل تغطية الحاجة إلى السيولة يجب على إدارة المصارف أن تقوم بالاختيار الملائم عن طريق الاعتماد على (الحصول على الأموال من الأسواق، والغرض الذي يستدعي تغطية الحاجة للسيولة، وفلسفة وإستراتيجية الإدارة، سمات وكلفة مصادر السيولة، والتنبؤ بسعر الفائدة) (Hempel&Simonson, 1999: 268).

مما تقدم يرى الباحث أن الحاجة إلى السيولة تجعل المصرف يقوم بتقديم أفكار وخطط تساهم بشكل أو بآخر بتوفير السيولة لتلبية إحتياجات المصرف وخاصة في أوقات الكساد والأزمات، لذا فإن الغرض الأساسي من وجود وتعدد النظريات الخاصة في إدارة السيولة وذلك من أجل تحقيق الآتي:

- مفهوم السيولة أخذ مكان في العمل المصرفي، وذلك لأن السيولة تعد هدف مصرفي ينطلق منه المصرف لمزاولة أعماله الحالية والمستقبلية.
- وضع حلول ملائمة ومناسبة لإدارة السيولة، ومعالجة مشاكل الفائض والعجز في السيولة ومنع تكرار ذلك.
- الوصول إلى مستوى أمثل للسيولة المصرفية وذلك عن طريق ما يمتلكه المصرف من موجودات ذات سيولة عالية، أو إستثمارها للوصول إلى مستوى ربحية مرتفع.

ثالثاً: عناصر السيولة المصرفية

بعد الاطلاع والتعرف على نظريات إدارة السيولة في المصرف التجاري، يجب معرفة العناصر الأساسية للسيولة المصرفية، وذلك من أجل بيان ما يمتلكه المصرف من موجودات قابلة للتسييل لتحقيق مستوى أمثل للسيولة بما يتناسب مع طبيعة عمل القطاع المصرفي، وتنقسم سيولة المصرف التجاري إلى قسمين أساسيين هما العناصر الداخلية والخارجية للسيولة المصرفية.

❖ العناصر الداخلية للسيولة المصرفية

تتكون العناصر الداخلية للسيولة المصرفية من الإحتياطيات الأولية Primary Reserves أو تسمى بالسيولة الحاضرة Quick Liquidity والإحتياطيات الثانوية Secondary Reserves أو تسمى بالسيولة شبه النقدية Semi-cash Liquidity وفيما يلي شرح مفصل لهذه العناصر:

أ. الإحتياطيات الأولية Primary Reserves

هي عبارة عن موجودات نقدية مملوكة من قبل الإدارة المصرفية أو المالية وهذه الإحتياطيات لاثقق عوائد لها (الحسيني والدوري، 2000: 94)، أو يعبر عنها بالنقدية الحاضرة وتشمل جميع الأموال السائلة المتوفرة للمصرف والواقعة تحت تصرفه (الحاج، والخطيب، 2012: 139)، ويمكن استعمال الإحتياطيات الأولية متى ما تشاء المصارف دون أي جهد أو خسارة تذكر (الشمري، 2012: 437)، فهي تتضمن النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والتي تكون في حيازة المصارف أو كودائع لدى البنك المركزي، والإيداعات لدى المصارف الأخرى المحلية والأجنبية (رمضان، وجودة، 2003: 129)، فضلاً عن الشيكات تحت التحصيل، وهذه الشيكات لاثقق أي عوائد للمصرف بالرغم من شكلها النقدي، ولكن تستعمل من أجل توفير أعلى مستويات السيولة للمصرف (حداد، وهذلول، 2008: 152)، ويتعرض المصرف للخسارة في حال تجميد المصرف للكثير من أمواله في شيكات تحت التحصيل (أبو شاو، ومساعدة، 2011: 199)، وتستعمل أرصدة الإحتياطيات الأولية من أجل الوفاء بعدد من الإحتياجات والمتطلبات أهمها الآتي (سلمان، 2009: 11):

- مواجهة لمطالبات المودعين وبدون إنذار مسبق للسحب اليومي من الودائع الجارية وجزء من ودائع التوفير.
- مواجهة الإلزامات الأجنبية التي يتحملها المصرف بسبب البضائع المشحونة لحساب المستوردين المحليين بموجب الاعتمادات المستندية.
- الحفاظ على الرصيد النقدي لدى البنك المركزي، وذلك لعمل مقاصة الصكوك مع المصارف الأخرى.
- تطبيق قانون الرقابة المصرفية من أجل الاحتفاظ بنسبة من الإحتياطي القانوني المفروض على الودائع، والتي يجب إيداعها لدى البنك المركزي.

ويجب هنا معرفة الفرق بين السيولة على مستوى المصرف الواحد ومكوناتها والسيولة على مستوى القطاع المصرفي ككل ومكوناتها، فسيولة المصرف الواحد تختلف عن سيولة القطاع المصرفي ككل، فالتحويلات بين المصارف لا تأثير لها على السيولة العامة للقطاع المصرفي، ولكن تؤثر هذه التحويلات على سيولة المصرف الذي تم سحب الودائع منه (حنفي، وأبو قحف، 2004: 93-94)، وتتكون الإحتياطيات الأولية على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات هي (النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق، الودائع النقدية لدى البنك المركزي، الودائع النقدية لدى المصارف الأخرى عدا فروع المصرف التجاري نفسه، الصكوك برسم التحصيل) (أبو حمد، وق دوري، 2005: 229)، أما السيولة على مستوى القطاع المصرفي ككل، تعني قابلية القطاع المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت (حنفي، وأبو قحف، 2004: 93)، وتتكون الإحتياطيات الأولية على مستوى القطاع المصرفي ككل من عنصرين هما (النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق، الودائع النقدية لدى البنك المركزي)، وذلك بسبب تقابل جانبي المدين والدائن لهما عند أعداد الميزانية الموحدة لكل المصارف التجارية (السنهوري، 2013: 141)، وتتألف الإحتياطيات الأولية من نوعين هما:

1. الإحتياطيات القانونية

وتتكون من مجموعة من الأموال النقدية وشبه النقدية السائلة التي يقوم المصرف بالاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات والتشريعات التي يحددها البنك المركزي، ولذلك فهي تتألف من النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي (الإحتياطي القانوني) (الخرزلي، 2016: 58)، وأن عملية الاحتفاظ بها يحقق فوائد للمصرف، ومن أهم هذه الفوائد هي (أنها تعد وسيلة وقائية لتدعيم السيولة والمركز التنافسي للمصرف وذلك عن طريق تأدية الالتزامات المستحقة على المصرف في مواعيد الإستحقاق المتفق عليها، تعمل على تعزيز ثقة الزبائن والسلطات الرقابية (البنك المركزي) بقابلية المصرف على المحافظة على أموال المودعين وعدم المبالغة في توظيف أموال الغير في استثمارات معينة ينجم عنها مخاطر معينة) (الحسيني والدوري، 2000: 95)، وتتمثل عيوب الإحتياطيات القانونية (في الحد من قدرة وقابلية المصرف على القيام بالإستثمارات ومنح القروض وبالتالي تنخفض ربحية المصرف، والإحتياطيات القانونية هي نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف من أجل القيام بعملها المصرفي، فكلما قلت هذه الإحتياطيات، أرتفعت قدرة المصرف على الإستثمار والإقراض وبالتالي أرتفع الربحية) (أحمد، 2013: 305).

2. الإحتياطيات العامة

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية السائلة، وبموجب تشريعات السلطة النقدية لا تقدر المصارف بالاحتفاظ بها ولكن تحتفظ المصارف بجزء منها ويستعمل البعض الآخر وفقاً لسياسة المصرف، ويمكن تحديد مكونات هذه الإحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من خلال المعادلة التالية (أبو حمد، وق دوري، 2005: 231):

الإحتياطيات العاملة = النقد في الصندوق + الحساب الجاري لدى البنك المركزي + الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى + الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج + الصكوك برسم التحصيل

أما بالنسبة لمكونات الإحتياطيات العاملة على مستوى القطاع المصرفي ككل تتحدد من خلال المعادلة التالية (الحسيني والدوري، 2000: 95):

الإحتياطيات العاملة = النقد في الصندوق + الودائع النقدية لدى البنك المركزي + الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج - المجمد من الودائع لدى البنك المركزي

والآتي توضيح لفقرات الإحتياطيات العاملة:

- **النقد في الصندوق:** هي الأموال النقدية السائلة الموجودة في خزانة المصرف وتتكون هذه النقود من نقود ورقية محلية وأجنبية، وفي بعض الأحيان يجد المصرف صعوبة في توقع رقم هذا البند (حنفي، 2007: 212)، ومن الممكن الوصول إلى رقم هذا البند ولكن بشكل تقريبي وذلك نتيجة للخبرة السابقة للمصرف تلعب دور في ذلك وأيضاً تحليل السلاسل الزمنية لأيام العمل المصرفي خلال مدد ماضية عديدة ويأخذ المصرف في الحسبان المدد التي تزيد فيها حركة السحب ومواسم الإقتراض والتمويل، ومواسم الإيداع والرواج، والتنبؤ بالحد الأقصى المطلوب إيداعه في صندوق المصرف (ذيب وآخرون، 2012: 34)، وتسعى المصارف التجارية إلى تخفيض هذه الأموال، والسبب وراء ذلك يعود إلى (أن هذا المجموع من الأموال لا يحقق ربح للمصرف، كما أنه قد يتعرض من قبل الموظفين إلى التلاعب به، واحتمال سرقة أو نهبه بعمليات السطو المسلح إضافة إلى تكلفة التأمين على النقود عالية) (عبد الله، 2011: 28).
- **الحساب الجاري لدى البنك المركزي:** هناك حسابين يحتفظ بهما المصرف التجاري لدى البنك المركزي وهي، الحساب المجمد (أي البنك المركزي يقوم بتحديدده بنفسه)، والحساب الآخر يسمى بالحساب الجاري (أي المصرف التجاري يقوم بتحديدده بنفسه)، وهناك أستعمالات متعددة للحساب الجاري أهمها هي (تعزير الرصيد النقدي في صندوق المصرف التجاري، مقاصة الصكوك عن طريق البنك المركزي، تعديل الحساب المجمد بما ينسجم مع تغير مقدار الودائع المعروفة بالقانون، تغطية الاعتمادات المفتوحة للمستوردين عن طريق المصارف) (أبو حمد، وقديري، 2005: 232).
- **الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:** يتم إيداع هذه الأموال من قبل المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى، وذلك لمقاصة الصكوك وتحصيل الديون الأخرى، ويرتفع حجم هذه الودائع عندما تواجه المصارف مشاكل وصعوبة في تشغيل النقد (أبو حمد، والصائغ، 2006: 5).

- **الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:** تعود هذه الأرصدة إلى حوزة المصارف التجارية العاملة في البلد نفسه، ولكن هذه الأرصدة مودعة لدى مصارف أجنبية (رمضان، وجودة، 2003: 129)، ويمكن الاحتفاظ بأرصدة نقدية من قبل المصارف التجارية لدى المراسلين خارج البلاد، ولا تتجاوز نسبة معينة تضعها طبيعة السياسة النقدية والإقتصادية في ذلك البلد من القيم الإجمالية لاعتماداتها المستندية والتزاماتها القائمة الأخرى (أبو حمد، وقدوري، 2005: 233).
- **الصكوك برسم التحصيل:** وهي صكوك يتم تقديمها عن طريق زبائن المصرف وذلك من أجل تحصيل قيمتها وإضافة القيمة إلى حساباتهم في المصرف، وتقوم المصارف بتحديد نسبة من هذه الصكوك لتندرج ضمن نطاق السيولة المصرفية، ولكن بعد استبعاد نسبة من هذه الصكوك التي قد يتم رفضها لسبب ما (الحسيني والدوري، 2000: 95)، والصكوك تتمتع بسيولة عالية في حال تحصيلها من خلال غرفة المقاصة في المدينة نفسها، أما الصكوك التي يتم تحصيلها في مدينة أخرى تعد أقل سيولة (حنفي، وأبو قحف، 2004: 95)، وهذه الصكوك تكون مودعة بالمصارف الأخرى، وقيمتها لم تستلم لحد الآن (Hempel et al., 1994: 151).

ب. الإحتياطيات الثانوية Secondary Reserves

تعد الإحتياطيات الثانوية عبارة عن موجودات شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة وخلال مدة قصيرة وبأدنى خسارة متوقعة، وتتضمن إستثمارات قصيرة الأمد وعلى الأغلب تشمل على محفظة الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة (الحسيني والدوري، 2000: 96)، وتعتبر الإحتياطيات الثانوية مستودع للسيولة المصرفية، لأنها تحتوي على موجودات سائلة ذات مردود وعائد مادي للمصرف، وأيضاً يستفاد منها عند تحويل جزء منها إلى الإحتياطيات الأولية أو بالعكس (أحمد، 2014: 76)، وتحقق الإحتياطيات الثانوية في مجال السيولة المصرفية عدة فوائد منها الآتي (أبو حمد، وقدوري، 2005: 234):

- تقوم الإحتياطيات الثانوية بتدعيم الإحتياطيات الأولية.
 - تقوم الإحتياطيات الثانوية بتحقيق نسبة من أرباح المصرف.
 - استيعاب مافيض من الإحتياطيات الأولية عن متطلبات وإحتياجات المصرف.
- وتقوم الإحتياطيات الثانوية بسد العجز في الإحتياطيات الأولية (أي تعد بمثابة خط الدفاع الثاني)، وتساهم في دعم وتوليد القوة الإيرادية (Earning Power) للمصرف التجاري، وتسمى في بعض الأحيان بـ(الإستثمار الواقعي) (المطيري، 2014: 22)، لذا يمكن التصرف السريع بها سواء بالرهن أو البيع، لكونها تمتاز بقصر أمد إستحقاقها، فضلاً على أنها كلما كانت حكومية أو مضمونة من الحكومة (كأذونات الخزنة والسندات الحكومية)، يصبح المصرف قادراً على التصرف بها وبسهولة (حنفي، وأبو قحف، 2004: 96)، وتتألف الإحتياطيات الثانوية من جزئين هما:

الجزء الأول: هذا الجزء موضوع ومحدد قانونياً، ويسمى بالإحتياطيات القانونية (Legal Reserves)، ويتضمن حولات الخزينة والسندات الحكومية، ويتضح هذا الجزء عندما تحتاج الدولة إلى الأموال لتمويل عجز ميزانيتها بسبب زيادة الإنفاق العام على الإيرادات العامة (أبو حمد، وقُدوري، 2005: 234).

1. حوالات الخزينة

تعد بمثابة سندات قصيرة الأمد تقوم الحكومة بإصدارها على مدار السنة وتباع للمؤسسات المالية الأخرى وللمصارف التجارية كما يسمح به القانون، ويستفاد منها في تمويل العجز الموسمي للموازنة العامة (عبد الله، 2011: 30)، وتمتاز بأن لها سيولة مرتفعة على الرغم من قلة العائد التابع لها، ولا تحتوي على مخاطر الائتمان، ومدة إستحقاقها لاتزيد عن السنة، ويوجد سوق ثانوي يتم التداول بها، لذا تفضل المصارف شراء كميات كبيرة منها (Hempel et al., 1998: 183)، لذا دائماً تصدر من قبل وزارة المالية للإقتراض من القطاع المصرفي أو من الجمهور (المطيري، 2014: 22)، ومن خلال البنك المركزي حيث يضعها البنك في السوق المالي للتداول، وبسعر أقل من سعرها الاسمي، والفائدة التي يحصل عليها حاملها تمثل الفرق بين السعيرين، وفي أي وقت ممكن خصمها لدى البنك المركزي (الحلاق، والعجلوني، 2010: 70)، وتباع هذه الحوالات في السوق المالي بخصم من قيمتها الاسمية، أي أنها لاتحمل سعر فائدة (العامري، 2007: 70)، لذا تقوم المصارف بشراء هذه الحوالات وبخصم من قيمتها الاسمية، ولاتحقق عائد مرتفع مقارنة بالموجودات الأخرى التي يمتلكها المصرف، وتستعمل من قبل المصارف كضمان للاقتراض من البنك المركزي، لأنها تمثل القروض من الجهاز المصرفي للدولة (رمضان، وجودة، 2003: 133).

2. السندات الحكومية

تصدر هذه السندات من الحكومة وذلك من خلال البنك المركزي حيث يتم تداولها في السوق المالية أي سوق رأس المال، وتعد هذه السندات بمثابة أوراق مالية وأدوات دين طويلة الأمد، وتستعمل لتمويل الإنفاق العسكري والحكومي، مثل بناء المستشفيات والجامعات والمدارس والطرق، وتقوم المصارف التجارية بشراء هذه السندات وبمبالغ كبيرة جداً (الرفاعي، وبلعربي، 2002: 45)، وتتميز كذلك هذه السندات بإنخفاض مخاطر عدم الاسترداد لان الحكومة قادرة في أي وقت على السداد، لذا يشتري البنك المركزي هذه السندات من المصارف عند الضرورة وبشكل دائمي (أبو حمد، وقُدوري، 2005: 306)، وتحمل هذه السندات معدل فائدة مرتفع من الأدوات المتوسطة الأمد، وتتراوح مدة إستحقاقها بين سبع سنوات إلى عشر سنوات (علي، والعيسى، 2004: 111).

أما الجزء الثاني: من الإحتياطيات الثانوية، فيتم تحديده وفق سياسة المصرف التجاري نفسه، أي أنها تعتبر مدخرات تستعمل عند الحاجة، مثل جزء منها يتم تحويله إلى احتياطيات أولية أو تحويل جزء من الأخيرة له، وتسعى المصارف التجارية إلى زيادة ربحيتها، ونتيجة لذلك ليس من مصلحة المصرف الاحتفاظ بإحتياطيات أولية فوق متطلبات وإحتياجات المصرف الفعلية (أبو حمد، وقُدوري، 2005: 234).

لذا يمكن استعمال جزء من الأموال في الإستثمارات قصيرة الأمد، مثل شراء الأوراق المالية والأوراق التجارية، وتتميز بأنها ذات سيولة مرتفعة، وتعد كذلك من الإستثمارات المربحة للمصرف (أبو حمد، والصائغ، 2006: 6)، ومنها ما يأتي:

1. الأوراق التجارية المخصصة

وتعد هذه الأوراق من أقدم أدوات الإستثمار قصيرة الأمد، وفي السوق الثانوي يتم تداول هذه الأوراق التجارية المخصصة (أبو موسى، 2004: 104)، ويتم إصدار هذه الأوراق من خلال المصارف الكبيرة والمؤسسات المالية ذات السمعة المالية الجيدة والشركات المساهمة، وفي حال تعرض المصرف إلى مشكلة ونقص في الأموال يضطر المصرف لبيع الأوراق التجارية إلى الشركات والوسطاء الماليين بدلاً من الإقتراض من المصارف الأخرى، لذا يعد نوع من أنواع التمويل المباشر للمصرف (الرفاعي وبلعربي، 2002: 45)، ولهذه الأوراق درجة مخاطرة عالية وسيولة منخفضة، مقارنة بالأوراق المالية الأخرى لأنها غير مضمونة بأي موجود من موجودات الجهة المصدرة لهذه الأوراق التجارية (عبد الخالق، 2010، 228)، والمستثمرون في هذه الأوراق التجارية يعتمدون على الجهة المصدرة وعلى قدرتهم الإيرادية ومن ذلك الكمبيالات (عبد الله، والطراد، 2006: 92)، والجهة المصدرة للأوراق التجارية تقوم بدفع مبلغ محدد إلى المستثمر في وقت وتاريخ محدد، وتصدر لحاملها على أساس الخصم كما في أدونات الخزنة لمدة لا تزيد عن تسعة أشهر، وما يعزز المركز المالي لتلك الورقة التجارية المخصصة، بأن الشركات المصدرة لها تحصل على ائتمان مفتوح، لدى بعض المصارف التجارية التي تقوم بدفع قيمة الورقة التجارية لحاملها في تاريخ الإستحقاق (رمضان، وشبوط، 2012: 55).

2. الأوراق ذات الجدارة الائتمانية العالية والآجال القصيرة

يمكن إدراج الأوراق المالية ذات الفائدة الدورية والآجال الطويلة ضمن الإحتياطات الثانوية، في حالة أنتهاء الجزء الأكبر من أجلها ولم يتبقى إلا مدة قصيرة على مدة الإستحقاق، بشرط إصدارها من قبل شركات ذات جدارة ائتمانية مرتفعة، أو إصدارها من قبل جهة حكومية، وعندما يحين موعد الإستحقاق تنخفض المخاطر لتقلبات أسعار الفائدة، وينخفض الفارق بين سعرها السائد في السوق وقيمتها الاسمية (الشماع، 2004: 209).

❖ العناصر الخارجية للسيولة المصرفية

في الستينات قامت المصارف بتطوير أسلوب إدارة السيولة المصرفية وسمي بإدارة المطلوبات (Liability Management)، إضافة إلى الفوائض الإحتياطية أو ما تسمى بـ (Federal Funds) في الولايات المتحدة، واتفاقيات البيع وإعادة الشراء، والدولار الأوربي، وفوائض السوق ما بين المصارف، ووفق هذا الأسلوب يقدر المصرف أن يخفض مستوى السيولة المخزونة في ميزانية المصرف، واستخدام الفائض الناتج من عملية تخفيض السيولة للإستثمار في قروض مربحة، بما يحقق الموازنة بين العائد والمخاطرة المصرفية (الأسدي، 2006: 32) والأتي شرح لهذه العناصر الخارجية للسيولة المصرفية:

1. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

وهي عقود قصيرة الأمد، إذ يقوم المصرف ببيع هذه الأوراق المالية إلى متعامل آخر لكن بعد الاتفاق على إعادة شرائها خلال سنة واحدة، وبسعر متفق عليه ومحدد سابقاً، والفائدة تتحدد وفق الفرق بين سعر البيع والشراء، وتمتاز عقود إعادة الشراء بأن لها أهمية للمصرف، إذ ممكن أن يستثمر المصرف أموالها الفائضة لهذه العقود بدلاً من ضياع السيولة أو الضرر من مخاطرة سعر الفائدة (الدوري، 2014: 20)، ويتم التعامل بهذه العقود من قبل الجهات المختصة في بيع وشراء الأوراق المالية وهي (المصارف، التجار، السماسرة)، وتعد هذه الاتفاقية وسيلة إقراض وإقراض قصيرة الأمد، وقد يتم التعامل بها لمدة يوم أو لعدة أيام أو لمدة شهر كامل قد تطول هذه الاتفاقية، ويتمثل العائد الناتج من هذه الاتفاقية بالفرق بين سعر البيع الأصلي وسعر إعادة الشراء (خلف، 2006: 290).

2. سوق البورو دولار

وتتمثل الودائع بالدولار أو اليورو أو أي عملة أجنبية أخرى، وتستحق خلال عدة أشهر أو قد تطول مدة الإستحقاق إلى سنتين، حيث تقوم المصارف بالاحتفاظ بها لدى الجهات المختلفة في الخارج سواء فروع المصرف في الخارج أو مصارف أخرى تعمل خارج البلاد كودائع المؤسسات والحكومات والأشخاص، كما تتضمن الودائع تحت الطلب والودائع الليلية، وأن الأموال التي يحصل عليها المصرف من جراء هذه العملية يقوم بإقراضها إلى مصارف أخرى تحتاج إلى السيولة في الأمد القصير، وأن هذه العملية مكلفة جداً للمصارف وذلك لارتفاع أسعار الفائدة المستوفاة عنها (عبد الله، 2011: 31).

3. شهادات الإيداع القابلة للتداول

هي شهادة أو أداة دين قصيرة الأمد صادرة من المصارف التجارية، وتحمل هذه الشهادة معدل فائدة ثابت أو عائم، وشروط التعامل تذكر في هذه الشهادة وأيضاً كيفية حساب الفائدة ودفعها، ويمكن بيعها في السوق الثانوي بالقيمة الاسمية فضلاً عن الفائدة المتحققة لغاية تاريخ بيعها، ومن الممكن أن يقوم المصرف استرداد قيمتها من المصرف المصدر لها وذلك قبل تاريخ الإستحقاق (الدوري، 2014: 19)، وهذه الشهادة لها أهمية بالغة للمصرف وذلك لإنخفاض درجة المخاطرة فيها، وارتفاع مستوى السيولة والعائد عليها مقارنة بحساب التوفير (المطيري، 2014: 25)، وتتميز كذلك بأن حامل هذه الشهادة لديه ودائع لدى المصارف التي قامت بإصدارها بقيمة محددة وتاريخ إستحقاق محدد، وتحمل هذه الشهادة بعض السلبيات في السابق لحاملها، إذ كانت هذه الشهادات لا تسمح لحاملها بإعادتها إلى المصرف الذي قام بإصدارها قبل تاريخ الإستحقاق إلا بدفع غرامة، وكذلك لايسمح لحامل هذه الشهادة ببيعها إلى شخص آخر، ولكن لتشجيع المستثمرين على شرائها من المصارف وكذلك لما تتمتع بدرجة سيولة عالية، لذا سمح ببيعها من شخص إلى آخر أو من جهة إلى أخرى، وتعد هذه الشهادات مصدر مهم وحيوي لزيادة السيولة النقدية، لذا قامت المصارف الكبيرة التجارية في كثير من الدول الصناعية بإصدار هذه الشهادات (الرفاعي وبلعربي، 2002: 43).

4. القبولات المصرفية

وهي عبارة عن أداة دين تصدر من المصارف، لذا فهي تعد " محرر مكتوب يتألف من أمر صادر من المستورد المحلي (الساحب) إلى المصرف (المسحوب عليه) بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو (المصدر الأجنبي) مبلغاً عند الاطلاع أو قابل للتعيين "، والقيمة الاسمية للقبول المصرفي تتحدد وفق قيمة البضاعة وبأجل يساوي أجل دفع قيمة البضاعة من المستورد للمصدر، ويتم قبولها من المصارف والبنك المركزي لذا تتصف بدرجة مخاطر منخفضة (المطيري، 2014: 25)، وتقوم المصارف بكتابة كلمة (مقبولة أو قبلت) عليها، ويطلق عليها الجدارة الائتمانية للمصرف الذي قبلها (ضمن مدة تسديدها) إذ يسدد مبلغها بالكامل إلى حاملها في تاريخ الإستحقاق، وبالتظهير تنتقل ملكية القبولات المصرفية، وتباع بخصم من القيمة الاسمية لها (الشماع، 2004: 207)، ويمكن بيع القبولات في سوق المال (سوق النقد أو السوق الثانوي) أو يقوم المصرف بالاحتفاظ بها لغاية تاريخ الإستحقاق (وهم، 2009: 53)، والمصرف يحصل على عمولة من الجهة المصدرة لها، إضافة إلى إيداع مبالغ نقدية لهذه الجهة لدى المصرف لتغطية الإصدار في حال فشلت في السداد خلال مدة ذلك الإصدار (Mishkin, 1986: 54).

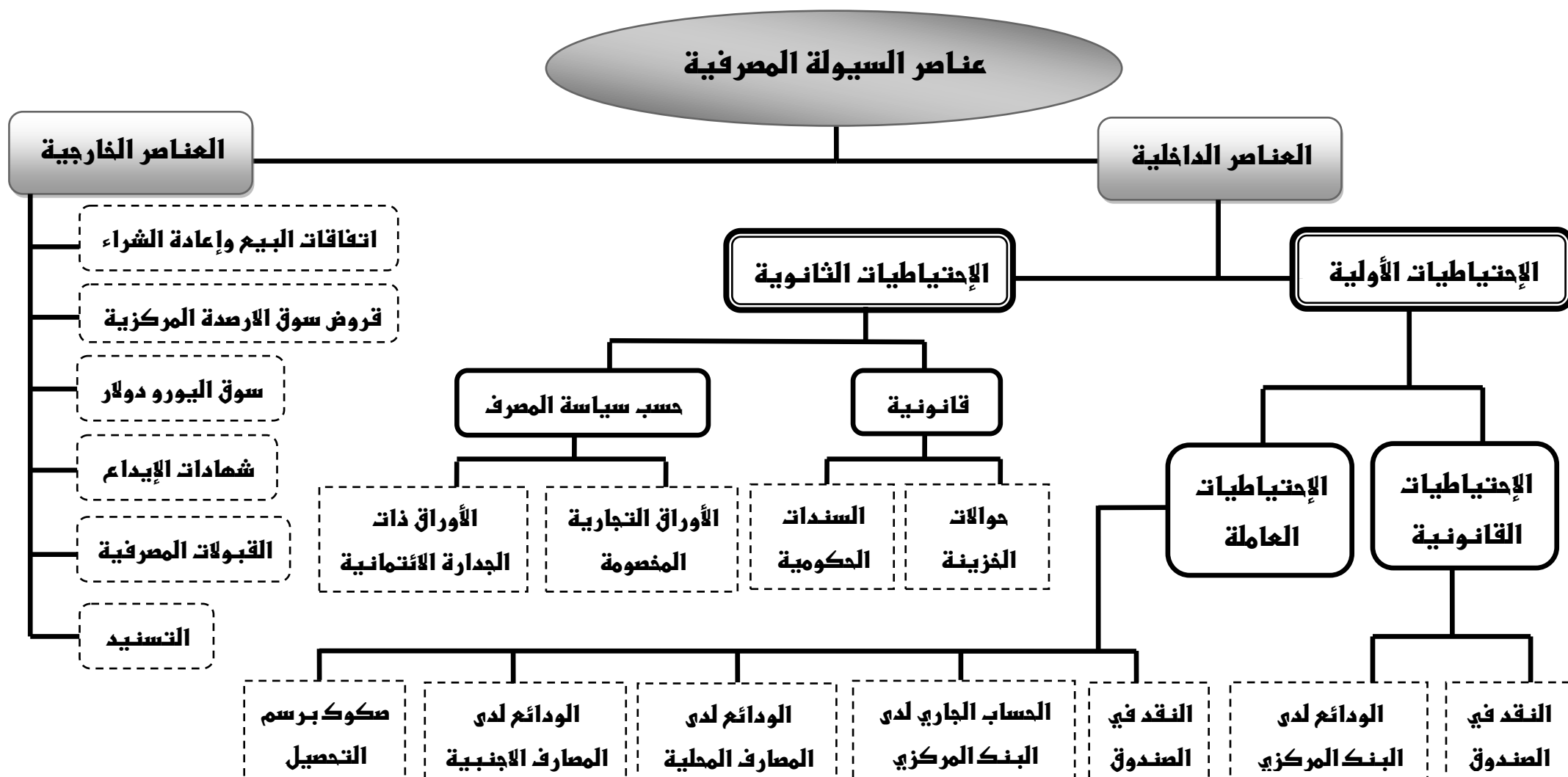
5. التسديد أو التوريق

أن التسديد مصدر تمويلي مهم ورئيسي في السيولة المصرفية، حيث يعد عملية ايجاد أو انشاء أوراق مالية مدعومة بمجموعة من الموجودات غير السائلة مثل (المدينون، بطاقات الائتمان) وغيرها، لذا تسمح للمصارف عن طريقها بتحويل موجودات المصرف غير السائلة إلى سائلة يمكن بيعها في الأسواق المالية (Lessambo, 2013: 238)، لذا يعد التسديد عملية تحويل القروض (الديون) من تجارية إلى مالية، أي التحويل إلى كميالة أو صك أو سند أذني (النجار، 2009: 121)، ويمكن عن طريق التسديد تحويل الموجودات المصرفية خاصة (القروض والرهنات) إلى سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية (العبيدي، 2004: 53).

6. قروض سوق الأرصدة المركزية

وهي عبارة عن قروض يتم عقدها بين المصارف التجارية والبنك المركزي، ولذا يطلق عليها قروض ليوم واحد Over Day أو قروض لليلة واحدة Overnight Lonas أو تسمى قروض فائض الإحتياطي القانوني، ويمكن تجديد مدة هذه القروض يوماً بعد يوم، وذلك عن طريق الودائع التي تمتلكها المصارف لدى البنك المركزي، وهذه الودائع تكون بصورة مرتفعة عن الإحتياطات القانونية للمصرف، والتي تكون المصارف ملزمة بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، مقابل الودائع التي لديها والتي تحددها التشريعات ذات الصلة بذلك، ولايقوم البنك المركزي بمنح القروض للمصارف، وإنما يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين المصارف عن طريق أرصدة المصارف التي لديه (خلف، 2006: 291).

لذا فالشكل الآتي يوضح عناصر السيولة المصرفية وتقسيماتها كما هو مبين في الشكل (1-2).



شكل (1-2) عناصر سيولة المصرف

المصدر: من إعداد الباحث

رابعاً: قياس السيولة المصرفية

تعد نسب السيولة من المؤشرات التحليلية المهمة لإدارة المصرف، إذ يتوجب على المصرف قياس نسب السيولة وتلبية متطلباتها، لكي يتمكن المصرف من إدارتها، ويقوم المصرف كذلك بقياس حاجات السيولة، وهناك مخاطرة كبيرة مصاحبة لهذه العملية في حالة امتلاك المصرف لعدد كبير من مصادر السيولة ذات الأرباح المنخفضة، وذلك لغرض توفير السيولة المناسبة (Hempel et al., 1994: 158)، وقد يتعرض المصرف إلى مشاكل مالية ويشهر إفلاسه وفشله، في حالة عدم توفر السيولة الكافية (3: Heffernan, 2005)، وتشمل هذه المتطلبات من الإلتزامات الفورية ومثال على ذلك (الطلب على القروض، السحب على الودائع)، ويعد المصرف كوسيط مالي كونه مستمر في عمله، لذا تصبح ثقة لدى الدائنين والمودعين بقيمة موجودات المصرف، وبالجهد المقابلة ثقة المصرف بنفسه وبأمواله، ومن الصعب تحليل وقياس حاجات السيولة وقدرتها على الوفاء بمثل هذه المتطلبات، وكذلك من الصعب معرفة درجة حساسية ثقة الدائنين والمودعين تجاه المصرف (253: Hempel & Simonson, 1999)، وفي حالة عدم قدرة المصرف على تلبية الطلبات الكبيرة في السحب على الودائع والطلب على القروض في وقت واحد، تظهر هنا مخاطر السيولة (3: Samad & Hassan, 1999)، وتستعمل نسب السيولة لمعرفة واقع وحجم السيولة التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي، بالارتفاع والانخفاض عن المستوى المحدد للسيولة، لذا يعد مؤشراً سلبياً للمصارف وذلك لعدم قدرتها على الإستثمار، وبالتالي عدم تحقيق الأرباح (العميد، 2009: 19)، وخلال مدة قصيرة تدعم نسب السيولة المثلى للمصرف، إمكانية التعامل مع النسب المالية الأخرى، وذلك بما يتوفر من موجودات قابلة للتسييل ونقد (أبو زيد، 2009: 129)، وكذلك لتسهيل مهمة الرقابة على المصرف، وتسهيل الأعمال اليومية للمصرف ومنح الائتمان المصرفي (الخرزعلي، 2016: 75)، وتقوم البنوك المركزية بالتخطيط والإشراف على عمل المصارف والزامها بتطبيق نسبة السيولة المثلى، وذلك من أجل قياس وتحليل الأداء المصرفي ومن ثم تقييم أداء عمل المصارف، لتصبح قادرة على مواجهة السحوبات على الودائع غير المجدولة، وكذلك أيضاً مواجهة الطلب على القروض (الشهاوي، ومصطفى، 2013: 29)، لذا تقوم المصارف بالنظر إلى مقياس ساكن يسمى بـ(نسب السيولة) ومحتوى ذلك المقياس هو الفصل بين الموجودات التي يسهل تحويلها إلى نقد وبدون خسارة تذكر، وقسم آخر بطيئة التحول تسمى بالعناصر غير السائلة Non Liquid Components، وذلك من أجل قياس مستوى وموقف السيولة Liquidity Position بالنسبة للمصرف، أما المطلوبات وصافي الثروة Net Wealth وهو حق الملكية ويتضمن عنصرين الأول متغير والثاني مستقر، لذا فإن المطلوبات المتغيرة تخضع للتغير والسحب، أما المطلوبات المستقرة تكون بعكسها، وبالتالي فإن إدارة المصرف لديها مهمة صعبة لتحديد المستوى المقبول لديها وينسب محددة مسبقاً (الجميل، 2011: 306).

لذا سنتناول عدد من التعاريف لمصطلح نسب السيولة Liquidity Ratios لعدد من الكتاب والباحثين في الجدول (2-4).

الجدول (2-4) تعريف نسب السيولة Liquidity Ratios

المصدر	نسب السيولة Liquidity Ratios
(صوان، 2001: 36)	أن سيولة اي موجود يمتلكه المصرف هو دليل على مدى السرعة في تحويله إلى نقد وبأقل خسارة ممكنة، لذا تقاس السيولة بقابلية المصرف على سداد مابذمته من التزامات مالية، والمتمثلة في قدرة المصرف على سداد ما يستحق عليه من التزامات وبسرعة، ومواجهة طلبات السحب للمودعين.
(الصياح، والعامري، 2003: 57)	ويقصد بنسب السيولة قدرة المصرف على تحويل موجوداته المتداولة إلى سيولة نقدية وبسرعة، وبعدها يعطي المصرف القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة الأداء وذلك خلال المدة المالية.
(السعيدة، وفريد، 2004: 134)	تسعى نسب السيولة إلى تقييم وتحليل الموجودات والمطلوبات المتداولة، وذلك من أجل بيان مقدرة المصرف على سداد التزاماته الحالية قصيرة الأمد (المتداولة)، وأن هذه الإلتزامات يقوم المصرف بتسديدها من النقدية أو شبه النقدية المتوفرة لديه، لذا يجب على المصرف أن يحتفظ بموجودات سريعة التحول إلى نقدية تزيد وتغوق عن مقدار المطلوبات المتداولة.
(Paramasivan&Subramanian, 2005: 21)	تسمى نسب السيولة بنسب المدى القصير، حيث تساعد نسب السيولة على بيان قدرة المصرف في الوفاء بالتزاماتها الحالية، كما تعبر هذه النسب عن العلاقة بين الموجودات والمطلوبات المتداولة خلال مدة معينة.
(مطر، 2006: 54) (سالم، 2008: 51) (خنفر، والمطارنة، 2009: 129) (هندي، 2011: 173-174)	تقيس قابلية المصرف على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأمد، وذلك لأن لدى المصرف نقدية، أو موجودات أخرى لها القابلية على التحول إلى نقد وبسرعة مع الإلتزامات قصيرة الأمد، والودائع بشكل عام أهمها، أما الموجودات سريعة التحويل إلى نقد، فمن أبرزها فائض الإحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي، والإحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق مالية قصيرة الأمد، والودائع لدى المصارف الأخرى، أي يعني من ذلك أنه يمكن تحويلها إلى نقد فوراً.
(الزبيدي، 2008: 125) (الشماخ، 2010: 69) (عطية، 2011: 184) (طایل، 2012: 143) (الدوري، وسلامة، 2013: 107)	تبين نسب السيولة قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة الأمد عندما يحين تاريخ السداد، ومدى توفر النقد اللازم لمواجهة تلك الإلتزامات، وتبين السيولة كذلك درجة توافر اليسر المالي في الموقف المالي للمصرف.

<p>ويقصد بها قابلية المصرف على مواجهة التزاماته القصيرة الأمد، ويعني ذلك مدى كفاية التدفقات النقدية بحث تمكن المصرف من مقابلة التزاماته المالية، وتجنب عدم الملاءة الفنية، وتعني أن المصرف لديه المال الكافي لتسديد ما عليه من ديون ولكن في حال عدم توفر سيولة هذا المال في وقت محدد قد يتعرض في ذلك الوقت المصرف إلى مخاطر السيولة.</p>	<p>(النعمي، والتميمي، 2008: 85)</p>
<p>لكي يقوم المصرف بسداد التزاماته، يجب أن يتوفر لدى المصرف سيولة نقدية وشبه نقدية، وتوفيرها من الأهداف الأساسية للمؤسسة المصرفية، وتدل نسب السيولة على مبالغ الودائع اللازمة لمقابلة الإحتياجات القانونية النقدية، والأموال النقدية لمقابلة متطلبات المقاصة والمعاملات الجارية.</p>	<p>(خطاب، 2009: 154)</p>
<p>تعتبر نسب السيولة عن قابلية المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأمد، وتستعمل كذلك نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمصرف.</p>	<p>(سعيد، 2009: 21) (حجازي، 2011: 204) (الرمحي، 2013: 390)</p>
<p>تعد نسب السيولة من أهم النسب التي يهتم بها الأشخاص والمحللين الماليين، سواء إدارة المشروع أو الجهات المهتمة بمدى قابلية المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأمد أو طويلة الأمد، مثل (المقرضين، الدائنين، المصارف) وغيرهم.</p>	<p>(الدهراوي، 2011: 207)</p>
<p>مقياس لقابلية الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأمد، أي تبين ما متوفر لدى الشركة من سيولة مناسبة وكافية لمواجهة الطوارئ والخصوم المتداولة.</p>	<p>(السبلاني، 2011: 104)</p>
<p>تقيس نسب السيولة العناصر السائلة أو القريبة إلى السيولة، وذلك من أجل الوقوف على أن المشروع المخطط له من قبل المصرف أو الشركة لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد ما عليه من التزامات مالية.</p>	<p>(العارض، 2013: 59)</p>
<p>تعني السيولة (Liquidity) قابلية المصرف على تحويل الموجود إلى سيولة نقدية وبسعر قريب من السعر الجاري له في السوق وبسرعة مناسبة، أما الموجود السائل (Liquid Asset) يعني الموجود القابل للتحويل إلى سيولة وعلى وفق الشرطين المذكورين في أعلاه.</p>	<p>(الشمري، ونعمة، 2014: 136)</p>
<p>تدل نسب السيولة على التوازن ما بين (الموجودات المتداولة) بصورتها النقدية أو قابليتها للتحويل إلى النقدية، و(المطلوبات المتداولة).</p>	<p>(عويس، 2016: 74)</p>

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر السابقة.

بناءً على التعريفات السابقة الذكر يشير الباحث إلى تعريف نسب السيولة بالآتي: مقدرة المصرف على سداد مابذمته من التزامات مالية، والتي تتمثل بشكل كبير من تلبية طلبات المقترضين، وتلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وذلك لتلبية حاجات المجتمع، أي تبين السيولة قابلية المصرف على دفع جميع التزاماته المالية نقداً، وكذلك منح قروض جديدة، والاستجابة لطلبات الائتمان، أي يتطلب هذا كله أن يقوم المصرف بتوفير نقد سائل، أو الحصول على النقد السائل من خلال تسيل بعض الموجودات، أي تحويل الموجودات إلى نقد سائل وبسهولة وبسرعة.

ويتبين من التعريفات أعلاه أن المصارف التجارية تقوم بالأهتمام بالسيولة أكثر من غيرها وذلك لسببين رئيسيين:

أ. السبب الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبير جداً.

ب. السبب الثاني أن قسم كبير من المطلوبات يتألف من التزامات قصيرة الأمد.

لذا يجب أن تكون المصارف دائماً مستعدة لمقابلة هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يوفر لها إيجابيات، وسبق وأن تم ذكر هذه الإيجابيات في هذا المبحث.

هنالك مجموعة كبيرة من النسب المالية تستعمل لقياس وتحليل وتقييم الهدف الثاني (السيولة المصرفية)، لذا تتاح أمام إدارة المصرف مقاييس كثيرة لتقييم كفاءة المصرف من ناحية السيولة المصرفية، ومنها الآتي (نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرصيد النقدي، ونسبة الإحتياطي القانوني) (البديري، 2013: 41-44)، كما أن السيولة المصرفية تقاس بمجموعة من النسب الأخرى منها (نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الودائع، نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب، نسبة السيولة القانونية، ونسبة السيولة التجارية) (أل شبيب، 2012: 105-108)، كما بين (سعيد، 2012: 138-139) أن السيولة في المصارف تقاس بمجموعة من المؤشرات المالية من أهمها الآتي (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الإحتياطي القانوني، ونسبة السيولة القانونية).

ولتقييم فاعلية إدارة المصرف في كيفية إدارة الهدف الثاني المتمثل بسيولة المصرف، لذا هنالك العديد من النسب التي تم وضعها لهذا الغرض، ومن أجل بيان نسب السيولة الأكثر استعمالاً وشيوعاً في تقييم الأداء المصرفي الذي يبين وقياس أداء وفاعلية كل مصرف ويميزها عن المصارف الأخرى، ولغرض الإيجاز في عرض نسب السيولة ذات الأهمية الكبيرة للمصرف والأكثر شيوعاً، لذا يعرض الجدول (2-5) نسب السيولة المستعملة في هذه الدراسة:

جدول (2-5) نسب السيولة	
المصدر	المقياس
(طالب، والمشهداني، 2011: 84)	نسبة الرصيد النقدي = (الموجود النقدي / إجمالي الودائع) * 100
(سعيد، 2013: 112)	نسبة السيولة القانونية = (الإحتياطيات الأولية + الإحتياطيات الثانوية / إجمالي الودائع) * 100
(Saud, 2011: 46)	نسبة الإقراض = (القروض والسلف / إجمالي الودائع) * 100
(فهد، 2009: 63)	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = (النقدية/إجمالي الموجودات) * 100
(Vodava, 2011: 1063)	نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات = (القروض/إجمالي الموجودات) * 100
(Lartey et al., 2013: 50)	نسبة الإستثمار المؤقت TIR = (النقدية وما في حكمها (شبه النقدية) / إجمالي الموجودات) * 100
(العلي، 2013: 188)	نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات = (الودائع / إجمالي الموجودات) * 100
(Sangmi&Nazir, 2010: 51)	نسبة الإستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات = (الإستثمارات في الأوراق المالية / إجمالي الموجودات) * 100
(الخرزلي، 2016: 77)	نسبة توظيف الأموال = (الإستثمارات في الأوراق المالية / إجمالي الودائع) * 100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر المذكورة آنفاً.

- الموجود النقدي = النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى
- الإحتياطيات الأولية = مجموع المحفظة النقدية (الموجود النقدي)
- الإحتياطيات الثانوية = الإستثمارات في الأوراق المالية

1. نسبة الرصيد النقدي

تبين هذه النسبة قابلية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية، وكذلك الواجب دفعها من قبل المصرف في وقتها المحدد من النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي وكذلك الموجودة لدى المصارف الأخرى، لذا يجب عدم الإفراط في الارتقاع والإنخفاض في هذه النسبة، لأن في حالة الارتقاع سوف ينعكس بصورة سلبية على العوائد المصرفية، وذلك لعدم استغلال تلك الأموال في إستثمارات قد تدر ربح للمصرف، أما في حالة إنخفاض هذه النسبة فيعرض المصرف إلى مشاكل عديدة، أي أن العلاقة بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة طردية، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة الموجود النقدي المتمثل بـ(النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى) على إجمالي الودائع (طالب، والمشهداني، 2011: 84).

2. نسبة السيولة القانونية

تبين نسبة السيولة القانونية قابلية الإحتياطيات الأولية والثانوية للمصرف على مواجهة سحبات الودائع، والوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف، وبالتالي تحسب هذه النسبة من خلال قسمة مجموع الإحتياطيات الأولية والثانوية على إجمالي الودائع (سعيد، 2013: 112)، وتبين هذه النسبة أن كلما أرتفعت هذه النسبة أرتفعت معها السيولة، أي هناك علاقة طردية بينهما (الموسوي، 2015: 67)، وتعد هذه النسبة من أكثر النسب استعمالاً وشيوعاً في مجال تقييم أداء السيولة (اللامي، 2013: 26).

3. نسبة الإقراض

هذه النسبة توضح مدى استعمال المصرف للودائع لتلبية متطلبات وحاجات الزبائن من القروض والسلف الجديدة، وتدل نسبة الإقراض إلى حجم القروض والسلف التي يقوم المصرف بمنحها للمقترضين إلى حجم الودائع المودعة لدى المصارف، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة القروض والسلف على إجمالي الودائع (Saud, 2011: 46)، وكلما زادت نسبة الإقراض دل على قابلية المصرف التجاري في تلبية القروض الجديدة، إلا أنه في ذات الوقت تشير إلى انخفاض قابلية المصرف على الوفاء بالإلتزاماته المالية تجاه المودعين، أي تبين انخفاض السيولة، لذا في حالة طلب القروض الجديدة يجب على المصرف أخذ الحيطة والحذر، حتى لا يصبح المصرف في وضع غير قادر على تأدية التزماته المالية مع الغير (أبو حمد، وقودوري، 2005: 242).

4. نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات

تقيس هذه النسبة نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لدى المصرف، ويدل أرتفاع هذه النسبة إلى أن هناك أرصدة نقدية غير مستغلة من قبل المصرف، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض العائد النهائي المتوقع للمصرف، أما انخفاض هذه النسبة عن معدلاتها المعيارية (النمطية) يعني تعرض المصرف لمخاطر مصرفية كثيرة منها مخاطر التمويل ومخاطر السحب المفاجئ وغيرها من المخاطر، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة النقدية على إجمالي الموجودات (فهد، 2009: 63).

ويتبين أن (نسبة الإحتياطي القانوني، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف)، لها مقام واحد هو الودائع المصرفية، باستثناء نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات، وترتبط هذه النسب الخمسة المذكورة أعلاه بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف ترتبط مع السيولة بعلاقة عكسية، أي تزداد السيولة المصرفية بزيادة كل من (نسبة الإحتياطي القانوني، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات) أما نسبة التوظيف فتتخفف.

5. نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات

تدل نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات إلى النسبة المئوية لموجودات المصرف التي تم توظيفها في القروض غير السائلة، لذلك كلما أرتفعت هذه النسبة كلما كان المصرف أقل سيولة، أي يكون لها تأثير سلبي على مستوى السيولة المصرفية، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة القروض على إجمالي الموجودات (Vodava,2011: 1063).

6. نسبة الاستثمار المؤقت (TIR) Temporary Investment Ratio

توضح هذه النسبة قابلية المصرف التمويلية في الوفاء بالتزاماته سواء كانت من الموجودات (الموجودات الثابتة) والمطلوبات (الودائع وغيرها)، دون الاضطرار إلى تحمل تكاليف الإقتراض من الأطراف الأخرى، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة الموجودات السائلة (النقدية، وشبه النقدية) على إجمالي الموجودات (Lartey et al.,2013: 50).

7. نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات

تبين هذه النسبة مقدار وأهمية الودائع المستخدمة في تمويل موجودات المصرف، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة الودائع على إجمالي الموجودات (العلي،2013: 188).

8. نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات

يوضح هذا المؤشر قابلية المصرف على الاستفادة من هذا النوع من الإستثمار عندما يحتاج المصرف إلى السيولة، لذا يكون الإستثمارات في الأوراق المالية الحكومية أكثر أماناً من الإستثمار في الموجودات الأخرى، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة الإستثمارات في الأوراق المالية على إجمالي الموجودات (Sangmi&Nazir,2010: 51).

9. نسبة توظيف الأموال

تعكس هذه النسبة مدى استخدام المصرف للودائع لتلبية احتياجات زبائن المصرف من الإستثمارات والقروض، وأن أرتفاع هذه النسبة يبين مقدرة المصرف على منح إستثمارات وقروض جديدة، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة الإستثمارات في الأوراق المالية على إجمالي الودائع (الخرعلي،2016: 77).

المبحث الثالث

الإطار الفكري والفلسفي للملاءة المصرفية

يعد رأس المال المصدر التمويلي للمصارف كما أنه عنصر مهم وأمان في العمل المصرفي، بالإضافة إلى دوره امتصاص الخسائر التي قد تحدث، وتوفير قاعدة للنمو المستقبلي، كما يعد رأس المال مصدر إيراد لحملة الأسهم، لذلك يتطلب من المصرف أن يركز على إدارته بصور سليمة وأمنة، لذا فهو خط الدفاع الأول وعنصر أمان ضد كل المخاطر المصرفية التي ممكن أن يتعرض لها المصرف، وهذا ما أكدت عليه المؤسسات المالية ولجنة بازل والأدبيات الإقتصادية والمالية والمصرفية، وتتميز الملاءة (كفاية رأس المال) في المصارف عن غيرها من المؤسسات الإقتصادية، ببيان مدى أهمية رأس مال المصارف لأنه على الرغم من صغر حجمه لكن يبقى صمام أمان ضد المخاطر التي قد تهدد أموال المودعين، وللتعرف على الملاءة (كفاية رأس المال) يجب التعرف على رأس المال المصرفي ووظائفه ومن ثم الملاءة المصرفية، لذا جاء هذا المبحث لتغطية الجوانب التالية: مفهوم وأهمية رأس المال، وظائف رأس المال، مكونات رأس المال، وأخيراً مفهوم الملاءة المصرفية وكيفية قياسها.

أولاً: مفهوم وأهمية رأس المال

أ. مفهوم رأس المال

يعد رأس المال خط الدفاع الأول وعنصر أمان وحماية لأموال المودعين، ويقوم المصرف بالحفاظ عليها من أي خسائر أو مخاطر قد يتعرض لها، وذلك في حالة هبوط قيمة أي فترة من فترات الموجودات وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الهبوط، ويقوم بدوره الثانوي في تمويل الموجودات الثابتة إلى حد ما، وذلك لأن الأهمية النسبية تكون قليلة نسبياً للموجودات الثابتة بالمقارنة مع حجم موجودات المصرف (المالكي، 2013: 17)، لذا فهناك عدة مفاهيم لرأس المال، وبطرق كثيرة منها الآتي:

1. رأس المال الإقتصادي (Economic Capital): يعبر عن رأس المال الإقتصادي على أنه

مبلغ رأس المال المطلوب لغرض تعديل المخاطر، أو مردود رأس المال المعدل على أساس المخاطر RAROC (Risk-Adjusted Return On Capital) (المخلافي، 2004: 6)، كما يعتبر رأس المال الإقتصادي بأنه المبلغ المخصص لغرض تغطية الخسائر غير المتوقعة من قبل كل مصرف، لذا فإن الهدف الأساسي من رأس المال الإقتصادي هو توفير الثقة للمساهمين، ويعتمد على هدفين أساسيين هما (العامري، 2012: 67):

- الهدف الأول تحديد المخاطر الواجب تغطيتها.
- الهدف الثاني القياس الموضوعي للمخاطر الفعلية كافة.

كما عرف رأس المال الإقتصادي كل من:

- عرف رأس المال الإقتصادي من قبل (Bagchi,2004:162) على أنه الإحتياطي المالي المتوفر في المشروع وذلك من أجل امتصاص الخسائر غير المتوقعة، لذا يعد رأس المال الإقتصادي بأنه مقدار رأس المال الذي يحتاجه المصرف، وذلك من أجل استمرار عمل المصرف ودعم ومساندة مخاطر الخسائر غير المتوقعة التي قد يتعرض لها في قيمة محفظتها المادية والمالية (العامري،2012: 68).

- كما عرف كذلك من قبل (العامري،2012: 68) على أنه حجم الأموال الخاصة التي تسمح بتغطية المخاطر الفعلية التي قد يتعرض لها المصرف.

- لذا يعد رأس المال الإقتصادي بأنه إحتياطي مقابل الصدمات القوية التي قد يتعرض لها المصرف، لذا يجب أن يسيطر على جميع أنواع المخاطر (المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية والمخاطر السوقية) (Rachev&Truck,2004: 4).

2. **رأس المال الدفترى (Book Capital):** فهو رأس المال الذي يثبت في الميزانية العمومية (الحكيم،2008: 29).

3. **رأس مال السوق (Market Capital):** هو المتمثل بعدد الأسهم القائمة مضروباً بالسعر الجاري في السوق (المالكي،2013: 17).

4. **رأس المال الزائد (Excess Capital):** يبين مبلغ التدفق النقدي الذي يزيد عما هو مطلوب لتعزيز نمو الموجودات ودفع أرباح الأسهم (Teresa,1997: 3).

ويمكن تعريف رأس المال على أنه الفرق بين الموجودات المنقولة وغير المنقولة مطروحاً منها المطلوبات (سعيد،2007: 5)، ويعرف رأس المال بمفهومه العام عرف على أنه (الأسهم المدفوعة، الفائض، الأرباح غير الموزعة، إحتياطيات المصرف)، وتسمى بـ(حق الملكية)، ويضاف إليها (المخصصات) التي يقوم المصرف بمنحها، وذلك لمواجهة الخسائر المتوقعة في أنشطة وعمليات المصرف الخاصة بالإقراض والإستثمار المصرفي (الحكيم،2008: 29)، وهناك من يرى أن لرأس المال مفهومين (المالكي،2013: 17-18):

- **المفهوم الضيق:** المتمثل بالأسهم المدفوعة مضافاً إليها الأرباح المحتجزة.
- **المفهوم الواسع (الحديث):** الذي يحتوي أيضاً على مصادر أخرى غير حق الملكية، كالأسهم الممتازة، وأدوات الدين طويل الأمد.

وهناك مفهومان لرأس المال المصرفي الأول محدد برأس المال المدفوع، والثاني يمتد إلى جميع حقوق المساهمين المعلن عنها وغير المعلن عنها (بني لام،والعبيدي،2016: 188)، ويمثل رأس المال المدفوع الجوهر الأول في بداية نشاط موارد أي منظمة إقتصادية، وذلك من أجل تشكيل الأصول الثابتة والتمويل المباشر للنشاط المصرفي (الساعدي،2012: 41).

أما وفق المفهوم المالي فهناك مفهومان لرأس المال هما (الساعدي، 2012: 41):

- **المفهوم المالي:** ويعرف بـ(حقوق الملكية والمطلوبات طويلة الأمد).
- **المفهوم المحاسبي:** ويعرف بـ(القيمة المستحقة للموجودات مطروحاً منه القيمة المستحقة للمطلوبات) ويأخذ الكلفة التاريخية بنظر الاعتبار في هذا المفهوم.

لذا يعد رأس المال المصرفي من أهم عناصر ومصادر أموال المصرف الداخلية وأيضاً أهم عنصر في موارد أو مطلوبات المصرف، لما له من دور ووظائف كثيرة في إنشاء المصرف وخلال مدة عمله ونشاطه، لذا يعد رأس المال نقطة بداية حياة المصرف عند إنشاء المصرف، ويعد أداة حماية وأمان لأموال المودعين خلال مدة عمل ونشاط المصرف، وغير ذلك من الوظائف الأخرى.

ولكن في حال تحديد هيكل رأس المال قد يظهر أختلاف، لذا هنالك من يعبر عن رأس المال المصرفي بأنه عبارة عن الأموال التي تعود للمساهمين ملكيتها (الأموال المملوكة) وتتمثل هذه الأموال المملوكة بالآتي (يونس، 2015: 23):

- **رأس المال المدفوع:** هو تلك الأموال التي يستلمها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء العمل بالمشروع.
- **الإحتياطيات:** هي تلك المبالغ التي يتم خصمها من الأرباح، وقد تكون قانونية أو اختيارية.
- **الأرباح المحتجزة:** هو ذلك الفائض المتراكم من عدة سنوات سابقة تم الاحتفاظ به، ولم يتم توزيعه على المساهمين لغرض زيادة رأس المال أو التمويل.

ويرى آخرون أن رأس المال المصرفي عبارة عن الأموال طويلة الأمد أو الدائمة، إذ إضافة للأموال المملوكة للمساهمين يشمل رأس المال، الإقتراض متوسط وطويل الأمد المقدمة من قبل المساهمين أو من غيرهم، وتبين ذلك في مقررات لجنة بازل (1) من خلال تقسيمها لرأس المال المصرفي إلى قسمين رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي (ناصر، 2006: 153)، إذ يحتوي رأس المال الأساسي على (حقوق المساهمين، الإحتياطيات العامة، الإحتياطيات المعلنة، والإحتياطيات القانونية والأرباح المحتجزة)، أما رأس المال التكميلي يحتوي على (إحتياطيات إعادة تقييم الأصول، إحتياطيات غير معلنة، مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض، إضافة إلى ذلك الإقتراض متوسط وطويل الأمد المقدم من قبل المساهمين أو مقدم من قبل آخرين "القروض المساندة")، لذا يتبين مما تقدم أن رأس المال المصرفي يتحدد من جانبين، الجانب الأول يبين (رأس المال من حيث الملكية)، إذ أن أي مورد من موارد المصرف تعود ملكيته للمساهمين يعد رأس المال، أما الجانب الآخر يبين (رأس المال من حيث المدة)، إذ كلما كانت الموارد التي يطلبها المصرف من المساهمين أو من آخرين لمدة متوسطة أو طويلة الأمد، سواء عند بداية عمله أو أثناء عمله يعد رأس المال (يونس، 2015: 24).

حيث يقصد برأس المال المصرفي (مقدار الأموال المتاحة للمصرف التي تغطي الخسائر التي قد تحدث وتحميه من الأزمات) (Laurine&Pierre,2013: 131) لذا يعد رأس المال القيمة التي تتجاوز بها أصوله إجمالي ديونه (David,2010: 12)، ويعبر عن رأس المال بمقدار السيولة المطلوبة لمقابلة الصعوبات والأزمات المستقبلية (Khasawneh&Obeidat,2016: 185) ويساند رأس المال موجودات المصرف طويلة الأمد حيث يعمل على دعمها، ويتحمل أيضاً الخسائر عند وقوعها، إذ يعد بمثابة تمويل طويل الأمد ويأتي من خلال حق الملكية والديون (Al Mamun,2013: 15)، ويسمى رأس المال بصافي القيمة أو حقوق المساهمين، لذا فهو يمثل الفرق بين موجودات المصرف ومطلوباته، ونتيجة لذلك يصبح المصرف ذو كفاية في حالة إذا كان الفرق إيجابياً بين موجودات المصرف ومطلوباته والعكس صحيح (Moosa,2008: 31)، ويعد رأس المال المصرفي بمثابة صمام أمان وحماية ضد الخسائر المتوقع حدوثها، ويدل رأس المال المصرفي إلى المال الذي يقدمه المالكون من أجل الحصول على عوائد مستقبلية، ولكن في حالة إفلاس المصرف، من المرجح أن يتحملوا مخاطر عدم استرداد أموالهم، ويقوم المصرف بتمويل رأس ماله عند تأسيسه وخلال فترة حياته وهو أيضاً يعد ضمان للغير، وكذلك ضمان ملاءة المصرف (قارون، 2013: 50).

ومن خلال التعاريف أعلاه يمكن أن نعرف رأس المال المصرفي على أنه (الأموال التي يشارك بها ملاك المصرف والمساهمين فيه من أجل القيام بالأعمال المصرفية المختلفة والمتنوعة، وتحقيق أفضل عائد لها، وزيادة قدرة المصرف التنافسية، ويعد أيضاً كصمام أمان وحماية لأموال المودعين)، وهناك الكثير من المالبين والمصرفيين والإقتصاديين أجمعوا وبينوا أن رأس المال هو (عبارة عن موجودات المصرف الصافية وتشمل الإستثمارات إضافة إلى المكاسب والأرباح).

كما أنه من الضروري قبل البدء بمعرفة أهمية ووظائف رأس المال والملاءة المصرفية وكيفية قياسها يجب معرفة بعض المفاهيم التالية الخاصة برأس المال.

الجدول (2-6) بعض المفاهيم الخاصة برأس المال

تمثل الموجودات الرأسمالية من رأس المال المستثمر مع الفائض الذي يمثل أرباحاً مكتسبة (الشمري، 2008: 170).	الموجودات الرأسمالية
هو رأس المال المثبت في عقد الشركة والذي تطرح أسهمه للاكتتاب العام (كراجة وآخرون، 2006: 124)، أو هو عبارة عن القيمة الاسمية للأسهم التي يقوم المصرف بإصدارها ليقوم بتمييزها عن القيمة الدفترية (Book value)، والقيمة السوقية (Market value) (الشمري، 2008: 170).	رأس المال الاسمي أو المصرح به (Nominal Capital)
يمثل المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم، ويكون الملاك مسؤولين في حالة حل المصرف (الشمري، 2012: 194).	رأس المال الإحتياطي Reserve Capital

هو عبارة عن المدفوعات النقدية أو العينية التي يقوم حملة الاسهم بدفعها إلى المصرف لغرض الحصول على أسهم رأسمالية (الساعدي، 2012: 42).	رأس المال المكتتب به Contributed Capital
يمثل الموجودات المتداولة مطروحاً منها المطلوبات المتداولة، أو هو رأس المال الذي يتم تشغيله للحصول على الأرباح (آل شبيب، 2007: 219).	رأس المال العامل (موجودات متداولة) Operating Assets
هو عبارة عن رأس المال غير المتخصص أو هو الذي يقبل التوظيف بسهولة وبأقل تضحية ممكنة، مثال على ذلك (النقد والأسهم والسندات وغيرها من الموجودات المتداولة) (الشمري، 2008: 170).	رؤوس أموال متداولة Floating Capital
هو القيمة النقدية المدفوعة أو المسددة من ثمن الأسهم المباعة، إذ يمكن تسديد قيمة الأسهم المكتتبه على أقساط أو دفعة واحدة (الساعدي، 2012: 42).	رأس المال المدفوع Paid-in Capital
وهو عبارة عن مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال الإضافي ورأس المال المساعد مطروحاً من مجموعها الإستثمارات في المصارف وشركات مالية تابعة إذا لم تدمج بياناتهم المالية وكذلك طرح الإستثمارات في رؤوس الأموال للمصرف والشركات المالية الأخرى (علي، 2006: 44).	رأس المال التنظيمي Regulatory Capital
هو عبارة عن المبالغ التي تستثمر من قبل حملة الأسهم للحماية من المخاطر، ويستعمل للحصول على الأرباح المستقبلية (Matten, 1999: 332).	رأس المال الإقتصادي Economic Capital
هو عدد الأسهم المتداولة مضروباً في السعر الجاري للسهم الواحد في السوق (الحكيم، 2008: 29).	رأس المال السوقي Market Capital
أن مساندة ودعم الموارد الذاتية للمصارف لا يتحقق إلا من خلال دعم الموارد الرأسمالية (المخصصات)، ولهذا فأن نسبة رأسمال المصرف إلى مجموع موارد المصرف تبقى محور مهم وتركيز الإداريين والمسؤولين في المصارف، وفي الأنظمة المالية والنقدية المختلفة (الشمري، 2012: 194).	رأس المال وهيكلية الموجودات/والمطلوبات

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر السابقة.

ب. أهمية رأس المال

في السنوات الأخيرة زادت أهمية رأس المال وكفايته، وما مقدار رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به المصارف لتصبح قادرة على مزواله عملها المصرفي مع الحفاظ على أموال المودعين، لذا أن العدد الكبير من الخسائر وحالات الفشل التي تعرضت لها المصارف، ومشاكل القروض أيضاً زادت أننباه المصارف على أهمية رأس المال (Koch, 1995: 187)، وفي المدة الأخيرة تزايدت أهمية رأس المال نتيجة التغيرات والتطورات التي مرت بها الصناعة المصرفية وكما بين ذلك (الساعدي، 2012: 50) من خلال:

- زيادة فتح فروع المصرف في مختلف دول العالم، وكذلك الانتشار العالمي للمصارف الكبرى والعالمية، والتطور في تقديم الخدمات المصرفية.
- أنفتاح الأسواق المالية مما أدى إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية في مجال الخدمات المصرفية، مثل مؤسسات الادخار والتأمين، وهذا يتطلب من المصارف زيادة رؤوس الأموال لمواجهة المنافسة.
- المصارف تحررت من الإجراءات والقيود المفروضة على حرية تدفقات الأموال والاستثمارات.
- تعد القروض المصدر الضروري والمهم للمصرف للحصول على الأرباح، لذا كلما زاد رأس المال كلما زادت قدرة المصرف على تقديم القروض لزيادة الأرباح المصرفية، مع التركيز على قابلية المصرف في إدارة وإسترجاع هذه القروض.
- مقررات لجنة بازل والأثار التي تركتها على العمل المصرفي بشكل عام.
- السلطات التشريعية والتنظيمية تولي اهتمام كبير لرأس المال.

ومن أجل معرفة أهمية رأس المال هناك سؤال لا بد منه هو، لماذا تحتفظ المصارف برأس المال حيث تجميع الودائع هو نشاطها الأساسي وليس رأس المال؟ حيث يعتقد بعض إداريين المصارف أن الاعتماد على الودائع المصرفية عليها فقط دون رأس المال، يعمل ذلك على دفع أقل الأجور إلى المودعين وكذلك يعمل على تخفيض الأرباح المدفوعة إلى المساهمين، وهذه العملية لا تنجز في حالة تم التمويل برأس المال، وقد يتبين في الحقيقة أن رأس المال أكثر تكلفة من الديون، وهناك آثار سلبية على القطاع المصرفي في حالة الاعتماد فقط على الدين (الودائع) (دغيم، 2017: 17)، حيث تفشل المصارف في وقت مفاجئ، في حالة سحب المودع لودائعه من المصرف وبدون أي أشعار مسبق، إذ أن جميع ديون المصارف من الودائع التي يمكن سحبها في أي وقت وبصورة مفاجئة من قبل المودع، وتقرر إدارة المصارف تأجيل دفع العوائد إلى حملة الأسهم أو إلغاء دفع العوائد والاحتفاظ بالإحتياطيات، وتعد المصارف على أنها ذات رافعة مالية مرتفعة، إذ بمجرد إشاعة بأن المصرف لا يمتلك السيولة الكافية (رأس المال) لتسديد التزامته المالية المترتبة عليه سوف يعلن أفلاسه بمجرد تلك الإشاعة، بالإضافة إلى ذلك أن الرافعة المالية المرتفعة ستصبح مصدراً للمخاطرة النظامية، حيث فشل المصارف سينتقل من مصرف إلى مصرف آخر ولاسيما في النظام المالي المترابط (Kcharem, 2014: 28).

لذا يمكن بيان أهمية رأس المال في المصارف التجارية في النقاط التالية:

1. يعد رأس المال من المتطلبات الرئيسية لأي وظيفة تشغيلية، ولأجل سلامة النظام المالي والمصرفي فأن السلطات الرقابية أو البنوك المركزية لاتمنح أي ترخيص أو أجازة ممارسة العمل المصرفي، ما لم يتوفر لدى المصرف حد أدنى من رأس المال، وذلك لان رأس المال ضروري في (الشمرى، 2012: 196-197):

- يمثل رأس المال صمام أمان وحماية ودرع حصين للمصرف من ناحية المودعين في حالة انخفاض الأموال.
 - يعد مصدر مهم وفاعل لتمويل إستثمارات المصرف (الموجودات الثابتة والأجهزة والمكائن) لتشغيل المصرف.
 - دعم الثقة بالمصرف من ناحية الدائنين والمقرضين.
 - كما لرأس المال أهمية كبرى في تحمل وتغطية الخسائر الناجمة عن العمليات التشغيلية.
 - ألزمت لجنة بازل المصارف بأن لا تقل كفاية رأس المال في المصارف عن 8% ويعد ذلك ضرورياً لمواجهة الخسائر المحتملة أو المتوقعة الحدوث في العمل المصرفي.
2. هناك علاقة وثيقة بين رأس المال والمخاطرة، وهذه العلاقة تدفع المصارف إلى وضع استراتيجيات لتحقيق الاستقرار فيها ولضمان استقرار النظام المالي المصرفي، لذا فإن الهدف الأساسي للمصارف هو زيادة العائد على حقوق المساهمين، وذلك من خلال الدخول في أنشطة عالية المخاطر حيث كلما زادت المخاطر، زادت الأرباح وبالتالي الحاجة إلى حجم أكبر من رأس المال لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل ومواجهة هذه المخاطر (حشاد، 2005: 129-130).
3. يلعب دور مهم رأس المال في عملية المبادلة بين المخاطر والعائد، إذ أن كلما ارتفع رأس المال سيؤدي إلى انخفاض مستوى المخاطر في الأعمال المصرفية، وذلك عن طريق مساهمته في الحماية من التقلبات في الأرباح وتقييد فرص النمو، فهو يقلل من احتمال فشل المصرف ويقلل العوائد المتوقعة لأن تكلفة حقوق الملكية أكثر من الديون، لذلك تركز إدارة رأس المال على الحدود المثلى لرأس المال، فالمصارف ذات رأس المال الضخم، تقوم بإقراض الجهات الأخرى بمبالغ كبيرة وبأسعار فائدة منخفضة، وأيضاً لها القدرة على النمو والتوسع والاستحواذ على المصارف الصغيرة (حماد، 2003: 56).
4. رأس المال مهم وضروري لمواصلة العمل المصرفي، في بيئة تتسم بالغموض وعدم التأكد، مع تطور الأعمال المصرفية والخدمة المصرفية المتقدمة، والعولمة والدخول بقوة في السوق والمنافسة الداخلية والخارجية (الساعدي، 2012: 52).
5. كما يعد رأس المال عنصر حيوي ومهم للمودعين لما يوفر لهم من حماية لأي خسائر قد تحدث في انخفاض أسعار الأوراق المالية أو الفشل في تحصيل القروض (الشمري، 2008: 174).
6. رأس المال بمثابة قيد تنظيمي يعمل على التوسع غير المبرر في الموجودات المصرفية، إذ يعمل على تنظيم الإستثمارات والقروض المصرفية، وذلك لأن أعمال وأنشطة الإستثمار والإقراض مقيدة بمقدار رأس المال الممتلك (المزوري، 2005: 11-12).
7. مساندة ودعم مركز المصرف المالي في الحصول على فرص أكبر للإقراض من البنك المركزي وذلك عند الحاجة (Matten, 1999: 18).

ثانياً: وظائف رأس المال

تسعى البنوك المركزية إلى وجود قطاع مصرفي مستقر ومتطور وقوي، لذا فهي تركز على موضوع كفاية رأس المال لما لها من دور وأهمية في أمتصاص الخسائر غير العادية وغير المتوقعة، وبالتالي فإن لرأس المال وظائف متعددة هي:

أ. وظيفة الحماية لأموال المودعين

ينبغي على المصارف التجارية أن تعزز ثقة المودعين والجهات الرقابية فيها، وذلك من خلال بيان قابلية المصارف على الوقوف أمام المشاكل والأزمات التي تتعرض لها المصارف اثناء سير العمل المصرفي، حتى لا تؤدي المشاكل والأزمات إلى قيام المودعين بسحب ودائعهم من المصرف، لذا يجب أن يكون رأس مال المصرف قوي وكافي بحيث يساعده على تجنب المخاطر ويساعده أيضاً على استمرار عمله المصرفي لأن المودعين والجهات الرقابية يعتقدون أن قوة المصرف تعتمد على رأس المال الكبير، وعليه يستطيع المصرف الذي يمتلك رأس مال كبير أن يواجه الأزمات والخسائر في حال حدوثها، إذ يستطيع أن يسد الخسائر من أرباحه دون أن يؤدي ذلك إلى تدافع المودعين إلى المصرف وسحب ودائعهم منه (أبو حمد، وقدوري، 2005: 144)، لذا يساعد رأس المال في استمرار وبقاء المصرف حتى في حالة تحقيق الخسائر، فرأس المال المناسب والملائم يزيد من ثقة المودعين في المصرف وبالتالي يقلل من حالات السحب المفاجئة أو غير المتوقعة من المصرف (داود، 2012: 109)، ويعد عنصر حيوي ومهم من عناصر توفير الحماية لأموال المودعين من أي خسائر قد تظهر في حالة الفشل في تحصيل القروض أو انخفاض أسعار الأوراق المالية (فتاح، 2007: 40).

ب. الوظيفة التشغيلية

أهمية هذه الوظيفة تظهر من خلال الدور الذي تقوم به المصارف التجارية في تنمية وتطوير المجتمع، لذا يجب أن يكون المصرف التجاري قادراً على ممارسة عمله المصرفي، وأن يكون رأس المال كافي لمقابلة ذلك خاصة في بداية عمل المصرف، حيث يوجد العديد من القوانين والإجراءات للرقابة على عمل هذه المصارف التجارية، وتوجب على المصارف حد أدنى من رأس المال كشرط لمزاولة العمل المصرفي والحصول على الترخيص، ولا شك أن ارتفاع رأس المال سيؤدي إلى ارتفاع القروض والسلف وتنمية وتطوير المجتمع (حنفي، 2007: 303).

ج. تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستعملها المصرف

تمول هذه المصارف عن طريق رأس المال المدفوع وليس عن طريق الودائع، لأنها تمثل موجودات ثابتة لا تتحول إلى نقدية إلا في حالة تصفية المصرف، والبند الوحيد الذي لا يتم أدائه إلى عند تصفية المصرف هو رأس المال (الراوي، 2003: 291).

د. وظيفة الضمان – لدائني المصرف

تعد محور تركيز المسؤولين في المصارف نسبة رأس المال إلى مجموع موارد المصرف، لذا فإن رأس المال المصرفي لابد أن يكون ضماناً لمن يمنح المصرف ديناً (البديري، 2013: 61).

هـ. التوظيف في بداية حياة المصرف

المصرف الجديد عند أفتتاحه لأول مرة أن كل ما يملكه هو رأس مال المصرف، ولهذا السبب أن المصرف الجديد يصعب عليه في بداية نشأته أن يحصل على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال، وما قد يرد إليه من ودائع، لذلك فإن رأس المال يلعب دور مهم ورئيسي في تمويل النشاط الإستثماري والنشاط الإقراضي للمصرف خلال المدة الأولى من نشأته (الفتلاوي، 2010: 136).

ويضيف (الشمري، 2012: 196) نقاط أخرى مختصرة لوظائف رأس المال، وهي:

- شراء الموجودات الثابتة ودفع الرواتب عند بداية العمل المصرفي ومنح القروض والتسهيلات المختلفة لحين جذب واستقطاب الودائع المصرفية.
- وظيفة رأس المال دعم وإسناد المصارف في حالة الخسائر، لذلك يلاحظ أنه في حالة الإعسار المالي فإنه يقلل من خسارة المودعين، وله وظيفة مهمة أخرى هي تقوية الموقف المالي للمصرف وإسناده ودعمه في حالة مواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن ممارسة الأعمال المصرفية المختلفة والمتنوعة.
- رأس المال في الحالات الطارئة يساعد ويدعم السلطات والجهات الرقابية، وأيضاً يدعم ثقة العملاء بقدرة المصرف على تسديد التزامته في أوقات الأزمات.
- يوفر رأس المال الأطمئنان والثقة والسمعة الجيدة بالقطاع المصرفي، ويقلل أيضاً من المخاطر الأخلاقية Moral Hazard في المصارف.
- وفي الأخير، أن كلما ارتفعت نسبة مساهمة أي شخص ومالك من المساهمين فإن قوة التصويت يتم تحديدها وفق عدد أسهم المالك التي بحوزته، وفي حالة الفوز بمجلس إدارة المصرف.

ثالثاً: مكونات رأس المال

يمكن تقسيم رأس المال إلى قسمين رئيسيين هما: رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)، ورأس المال المساند أو التكميلي (الشريحة الثانية)، وظهر رأس مال جديد في عام 1996 سمي بـ(رأس مال الشريحة الثالثة)، ولكن بموجب متطلبات لجنة بازل III تم الغائه (Lindé&Wallgren, 2012: 5)، وبعد أن تم التعرف على مفهوم رأس المال وأهميته ووظائفه سيتم شرح مكونات رأس المال المصرفي بالتفصيل، وكما يأتي:

أ. رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) Core Capital Tier1 (CCT1)

يعد رأس المال الأساسي من أهم مكونات رأس المال، ويعد كذلك خط الدفاع الأول عن المخاطر المالية التي يتعرض لها المصرف، ويمكن تعريفه على أنه (المبلغ الذي من خلاله تفوق موجودات المصرف مبلغ التزاماته المالية) (دغيم، 2017: 18)، ويتألف رأس المال الأساسي من رأس المال المدفوع (الأسمي) والاحتياطيات المعلنة أو المفصح عنها (Datey, Tiwari, 2014: 897)، ومن أجل القيام بحساب الصافي لرأس المال الأساسي لذا يطرح منه (الشهرة، والاستثمارات في المؤسسات المالية والمصرفية التابعة، والاستثمارات في المصارف الأخرى) (دغيم، 2017: 18) و (Tarullo, 2008: 73)، ويحسب رأس المال الأساسي من خلال المعادلة التالية (Bunea et al., 2009: 8):

$$CCT1 = PC + DR$$

إذ أن:

CCT1: رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)

PC: رأس المال المدفوع Paid Capital

DR: الإحتياطيات المعلنة أو المفصح عنها Disclosed Reserves

❖ **رأس المال المدفوع Paid-up Capital**

يعرف على أنه (المبالغ التي يدفعها ملاك المصرف عند تأسيسه، مقابل الأسهم المكتتب بها، بالإضافة إلى الدفعات اللاحقة للتأسيس) (سعيد، 2007: 9)، ويعد جزء من رأس المال الذي تطالب به المصارف من قبل الجهات الرقابية، ويقوم بدفعه المساهمون في حالة خسارة المصرف أو تصفيته بعد تسديد كافة الالتزامات المالية والديون المترتبة على المصرف تجاه دائنيه (فتاح، 2007: 32)، وفي حالة إذا كان المصرف (حكومي) فتقوم الدولة بدفع رأس المال عند التأسيس، والدفعات اللاحقة للتأسيس من أجل زيادة رأس المال، أما في حالة كون المصرف (شركة مساهمة) فإن قانون الشركات يسمح بالقيام بالدفعة الأولى، ومن ثم بعدها ثلاث دفعات سنوية لاحقة، كل منها (25%) من القيمة الاسمية للأسهم، وخلال عمر المصرف يمكن أن يقوم المساهمون بإتخاذ قرار زيادة رأس المال (الشماع، 2002: 198)، ولا يشكل إلا نسبة بسيطة رأس المال المدفوع من إجمالي الأموال التي يحصل عليها المصرف، ولكن من الضروري العناية به، لأنه يزيد من ثقة المصرف في السوق، وأيضاً زيادة ثقة المتعاملين والمودعين مع المصرف، ويحدد رأس المال قيمة الضمانات الذي يستند عليه العملاء ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمرون فيها أموالهم (آل علي، 2002: 49)، ويتألف رأس المال المدفوع من:

- المستوى الأول يتكون من حقوق المساهمين الدائمة وتشمل الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة

بالكامل (Sarwar et al., 2015: 78).

- المستوى الثاني يتكون من الأسهم الممتازة الدائمة غير تراكمية الأرباح (Basel, 1998: 4).

1. الأسهم العادية Common Stock

تمثل الأسهم العادية مستند ملكية في الشركة وفي يد إدارتها (خضير، 2005: 39)، وللشهم العادي قيمة أسمية ودفترية وسوقية، إذ أن (الحكيم، 2008: 30):

- القيمة الأسمية تتمثل بالقيمة المدونة على قسيمة الأسهم، وفي عقد التأسيس يكون منصوص عليها عادة.
- القيمة الدفترية تتمثل في قيمة حقوق الملكية، التي لا تحتوي على الأسهم الممتازة، ولكن تحتوي على الأرباح المحتجزة والإحتياطيات، مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة.
- القيمة السوقية تتمثل بالقيمة التي يباع بها السهم في سوق المال، وقد تكون هذه القيمة أعلى أو أدنى من القيمة الأسمية أو القيمة الدفترية.

وعلى أساس القيمة الحقيقية للسهم سيتعامل معها في السوق، وتستند على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات التي يتوقع المستثمر بالحصول عليها، أي تستند على العائد الذي يتوقع تولده نتيجة لامتلاكه (المالكي، 2013: 18)، ويعد إصدار الأسهم العادية هو المصدر الأكثر تكلفة للتمويل، بسبب الحاجة إلى تحمل نفقات الإصدار والمخاطر للإيرادات التي يتحملها المساهمون مقارنة بالدائنين، وفي حالة إذا كان المساهمون غير مستعدين لشراء جميع الأسهم الجديدة، فإن سيطرتهم على المصرف سوف تخضع لعامل أنهاك المصرف، وفي مقابل ذلك تخفيض الرفع المالي، غير أن إصدار الأسهم الجديدة يؤدي إلى تعزيز قدرة المصرف على الإقتراض في المستقبل (Wall&Peterson, 1987: 584)، وتصدر الأسهم العادية وفق حالتين هي (المخلافي، 2004: 7):

- الحالة الأولى: عندما يتم تأسيس مصرف جديد، إذ تباع أسهمه الرأسمالية إلى مجموعة من المستثمرين المهتمين بذلك.
- الحالة الثانية: عندما تقرر إدارة المصرف زيادة رأس المال، إذ يتم إصدار أسهم جديدة للاكتتاب.

وقام (سعيد، 2007: 9-10) و (الساعدي، 2012: 45-46)، بتحديد مزايا الأسهم العادية بالآتي:

- حامل السهم العادي يمتلك بعض الحقوق من أهمها (حضور إجتماعات الجمعية العمومية للمصارف، والحق في التصويت، والأولوية في الاكتتاب، ونقل ملكية الأسهم، والمشاركة بموجودات المصرف عن التصفية، وأخيراً الحق في الأرباح الموزعة).
- تستطيع الشركة احتجاز الأرباح بما يحقق مصلحتها، وذلك لأن الأسهم العادية ليس لها تكاليف ثابتة مقارنة بالسندات والأسهم الممتازة.
- إصدار الأسهم العادية يؤدي إلى تقليل نسبة القروض إلى حقوق الملكية، وبالتالي تعزيز قدرة المصرف على الإقتراض في المستقبل.
- ليس لها تاريخ إستحقاق، والشركة غير ملزمة قانوناً بإجراء توزيعات لحملة هذه الأسهم.

- تتمتع الأسهم العادية بمرونة عالية أكثر من السندات والأسهم الممتازة، وسهولة تسويقها مقارنة مع أدوات الدين الأخرى.

وللأسهم العادية الحق في الاحتفاظ بالأرباح والأصول المتبقية بعد الوفاء بمتطلبات أخرى، لأنها تمثل التزامات قائمة على حق الملكية (Mason, 1981: 207)، ولكن في ذات الوقت تتصف بعدم الاستقرار في عوائدها، أي تعتمد على إدارة المصرف في حالة دفع مقسوم الأرباح في الحال أم لا (Rose, 1991: 445)، أي ليس لها مدة إستحقاق محددة، لذا تكون مستعدة لتحمل المخاطر النهائية للمصرف، ويمكن أن تكون الأموال التي يتم جمعها من إصدار الأسهم العادية في كلتا الحالتين قادرة على استيعاب الخسائر المتوقعة حدوثها (المالكي، 2013: 19).

وهناك بعض العيوب للأسهم العادية حددها (النعمي، والتيمي، 2009: 36):

- أن العائد الذي يطلبه حملة الأسهم يكون مرتفع، نتيجة للمخاطر التي تتعرض لها الأموال المستثمرة، لذا كلفة الإصدار تكون مرتفعة.
- التأثير على سلطة المالكين القدامى بسبب زيادة عدد المساهمين.
- تقليل نصيب الأسهم العادية من الأرباح وذلك لتوزيع الربح المتحقق على عدد أسهم أكثر.
- أن أرباح الأسهم لاتعد من التكاليف التي تخصم قبل التحاسب الضريبي، إذ تخضع الأرباح الموزعة الى الضريبة.

2. الأسهم الممتازة Preferred Stock

هي مستند ملكية له قيمة أسمية ودفترية وسوقية، ويعد هذا النوع من الأسهم ذو طبيعة هجينة (Hybrid) أي تجمع بين مميزات الأسهم العادية والسندات، وتعد الأسهم الممتازة إحدى مكونات رأس المال المدفوع (الموسوي، 2013: 40)، ولها مقسوم أرباح ثابت، والأولوية في الحصول على الأرباح، وأن العائد الثابت أو المعد مسبقاً للأسهم الممتازة له آثار مترتبة على استخدام المصرف للمديونية، وبمعنى آخر، إذا كان المصرف قادراً على تحقيق عائد من الموجودات - نسبة الصافي من الأرباح إلى مجموع الموجودات - يتعدى نسبة مقسوم الأرباح إلى القيمة الاسمية للأسهم الممتازة، فإن الفائض سيصبح من حصة الأسهم العادية (الحكيم، 2008: 31)، أي ارتفاع عوائد إستثمار الأموال عن معدل الفائدة المدفوعة للأسهم الممتازة، وبالتالي لاينتج عنه تدهور في قيمة الأسهم العادية، كما هو الحال في إصدار الأسهم الجديدة (Mason, 1981: 206)، لذا تمثل الأسهم الممتازة مستند ملكية ليس لها تاريخ إستحقاق معين (Levy & Sarnat, 1988: 333)، وقد يتم استدعائها في وقت لاحق، على الرغم من أن ليس لها تاريخ إستحقاق محدد (Reilly & Brown, 2002: 88)، لذا يحتوي الكثير منها على إحتياطات استرداد، والتي يسمح من خلالها لإدارة المصرف بخفض كمية الأسهم القائمة، من خلال استردادها وإعادة شرائها بسعر محدد مسبقاً، وغالباً ما تكون أعلى من قيمتها الاسمية (المالكي، 2013: 19).

وفي بعض الجوانب تشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية فهي (تمثل مستند ملكية ليس لها تاريخ إستحقاق معين، ولا يحق لحامل السهم الممتاز المطالبة بنصيبهم من الأرباح ما لم تقرر الإدارة إجراء التوزيعات، وأن مسؤولية حامل السهم الممتاز مقيد وفق مقدار مساهمته)، وفي حالة التصفية، يمتاز حامل السهم الممتاز بالأولوية في الحصول على مساهمته في الشركة قبل حامل السهم العادي، ومع ذلك فإن مدة الأسهم الممتازة غير محدودة، والشركة لاتلزم بشراء أسهم ممتازة من قبل حملتها، إلا إذا نصت شروط الإصدار على غير ذلك (فتاح، 2007: 34).

وهناك ثلاث أختلافات أساسية بين الأسهم الممتازة والعادية، بالرغم من أوجه التشابه بينها (الحناوي، 2000: 309):

- لا يكون لحملة الأسهم الممتازة غالباً الحق الدائم في التصويت.
- حملة الأسهم الممتازة لهم الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة قبل حملة الأسهم العادية.
- أن مقدار العائد الذي يمكن لحملة الأسهم الممتازة الحصول عليه، هنالك حد أقصى له.

ويتم إصدار الأسهم الممتازة لعدة أسباب منها الآتي (أبو رحمة، 2009: 33-34):

- المتاجرة بالملكية لرفع عائد الإستثمار للأسهم العادية.
- زيادة موارد الأموال المتاحة للشركة حيث يفضل العديد من المستثمرين الأسهم الممتازة على الأسهم العادية من أجل الحصول على عائد محدد.
- رغبة الشركة في استخدام أموال الآخرين دون تدخلها في الإدارة، حيث لا يحق لحامل السهم الممتاز في كثير من الأحيان حق التصويت، وتفضل الشركات إصدار الأسهم الممتازة بدلاً من السندات لتجنب تحمل فوائد السندات وأعباء مالية ثابتة، وبغض النظر عن تحقق الربح أم لا، لا يمكن التوقف عن دفع عوائد الأسهم الممتازة دون اعتبارها مقصورة في دفع التزاماتها.

وأشار (الساعدي، 2012: 46) إلى عيوب الأسهم الممتازة:

- ارتفاع تكاليف الأسهم الممتازة بالمقارنة مع السندات، وذلك لان أرباحها الموزعة لاتحمل صفة الميزة الضريبية.
- إذا نص عقد الشركة على الأرباح المتراكمة، يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف هذا النوع من الأسهم.

❖ الإحتياطيات المعلنة أو المفصم عنها Disclosed Reserves

بعد المكون الأول رأس المال المدفوع تعد الإحتياطيات المعلنة المكون الثاني، ويتم خصم الإحتياطيات من الأرباح لمقابلة الطوارئ التي يتم تحديدها بشكل نهائي، وبالتالي هي بمثابة ضمان إضافي للدائنين والمودعين الآخرين، والقيام بمساعدة المصرف في إدارة أعماله المصرفية، وتتألف الإحتياطيات المعلنة من:

1. الإحتياطي القانوني (الإجباري)

يفرض القانون الاحتفاظ بهذه الإحتياطيات، بنسبة من صافي الربح السنوي، وذلك من أجل تعزيز المركز المالي للمصرف، وزيادة قابلية المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الغير، والغاية من الاحتفاظ بالإحتياطي القانوني هو التأثير على حجم الائتمان الممنوح بالزيادة أو النقصان من قبل السلطة النقدية (البنك المركزي)، لذا عندما يقوم البنك المركزي بتنفيذ الأنشطة الإقتصادية، يقوم بتخفيض الإحتياطيات القانونية، وذلك لغرض زيادة الإحتياطيات النقدية لدى المصارف، بحيث يشجعهم على توسيع قروضهم وإستثماراتهم، أما في حالة زيادة الإحتياطيات القانونية يجبرها على تقليص قابلية المصرف في خلق الائتمان، مما يؤدي ذلك إلى التراجع بسبب النقص في إحتياطياتها النقدية، ويحدث هذا في أوقات التوسع الإقتصادي المفرط، والذي يراقبه البنك المركزي عن كثب، ويحاول تخفيضه حتى لا تكون له عواقب وخيمة (المخلافي، 2004: 9)، وكذلك الهدف من الاحتفاظ به هو تكوين وسادة مالية واقية تمتص الخسائر التي قد تواجه المصرف والتي تنتج عن عملياته المصرفية، كالخسائر الناتجة عن عمليات الإقراض وخسائر الموجودات (Reed&Gill, 1989: 167).

2. الإحتياطي الخاص (الاختياري)

هو عبارة عن إحتياطي يقوم المصرف بخصمه من صافي الأرباح بنسبة معينة ثلاثه في العمل المصرفي، دون نص قانوني يفرضه، وإنما فقط بسبب شعور المصرف بأنه يجب الحفاظ على الأموال الكافية للتعامل مع الأزمات وحالات الطوارئ (سعيد، 2007: 12)، ويقوم المصرف بتكوين هذه الإحتياطيات، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الآتية (الحكيم، 2008: 32):

- تعزيز الوضع المالي للمصرف.
- مواجهة ومقابلة المتعاملين والجمهور، وذلك عن طريق تلبية طلباتهم واحتياجاتهم.
- مقابلة ومواجهة الخسائر في قيم موجودات المصرف التي بحوزته، والتي تزيد عن قيمة الإحتياطي القانوني.

لذا الغرض من تكوين الإحتياطي الخاص (الاختياري) تختلف قد يمول التوسع المتوقع في المستقبل، أو يقوم بسداد التزاماته المالية وديونه طويلة الأمد، ومقابلة النقص الحاصل في حجم الأرباح من أجل الحفاظ على مستوى معين من الأرباح الموزعة، ويحق للهيئة العامة توزيع كل أو أي جزء من الإحتياطي الخاص (الاختياري) كأرباح للمساهمين إذا لم يستخدم لهذه الأغراض (سعيد، 2007: 13)، ويعتمد مقدار هذا الإحتياطي على تقدير إدارة المصرف في المستقبل إلى الحاجة إليه، ويحتفظ بهذا الإحتياطي لتغطية النفقات المستقبلية المتوقعة، مثل (اندثار المباني والأثاث والمكائن وغيرها) (آل علي، 2002: 50).

3. الأرباح المحتجزة

وتعرف الأرباح المحتجزة على أنها جزء من حقوق الملكية، حيث يقوم المصرف بالحصول عليها من خلال ممارسة أعماله المصرفية المربحة، وتعد الأرباح المحتجزة أهم مصدر من مصادر التمويل الذاتي (الرفيعي، واللامى، 2015: 62)، أي هي الأرباح غير الموزعة والتي تصف على أنها العوائد الصافية للمصرف، تعويضاً على دفع الحصص للمساهمين في المصرف (Ross, 2000: 445)، وتعد الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل بالملكية، وتخفض تكلفة الأرباح المحتجزة عن تكلفة إصدار الأسهم العادية (العامري، 2001: 11)، وتتضمن الأرباح المحتجزة من (الأرباح المرحلة وأرباح العام الحالي)، وتستند على السياسة التي يقوم مجلس إدارة المصرف بإقرارها، ويترتب عليها احتجاز جزء من الأرباح الصافية للمصرف كاستراتيجية تسعى إلى تنمية الموارد الذاتية، وتتناسب هذه السياسة مع مصلحة كبار المالكين للمصرف، لأن هذا الاحتجاز يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم العادية، وهذه السياسة تتناسب مع توجهات البنك المركزي لأنها تزيد من معدلات حماية ودائع العملاء وتعزز من سيولة المصرف (آل شبيب، 2012: 145).

ومن خلال احتجاز الأرباح يحقق المصرف عدة مزايا منها (وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخلياً، ومن خلالها يقوم الملاك بتحقيق بعض المزايا الضريبية عن طريق احتجاز الأرباح، إذ لا يدفع الملاك ضرائب على الأرباح الرأسمالية، وفق بعض التشريعات المالية المعدة للنشاط الاستثماري، كما يحدث ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية (بني لام، والعبيدي، 2016: 189)، بالإضافة إلى أن احتجاز الأرباح قد يؤدي إلى زيادة القيمة الدفترية للأسهم العادية (McCarty, 1982: 46)، وكذلك زيادة القوة الاستثمارية للقطاع المصرفي ككل والمصرف المختص، على أساس أنها لاتخضع لمتطلبات الإحتياطي القانوني (المالكي، 2013: 21)، وهناك بعض العيوب رغم المزايا التي تم ذكرها، قد تضر احتجاز الأرباح صغار المالكين لأن الأرباح الموزعة تشكل لهم مصدراً مهم من مصادر الدخل، ويفضلون حصصهم الحالية على الفوائد المستقبلية المحتملة (Reed & Gill, 1989: 166).

4. فائض رأس المال

أن بيع أسهم المصرف بعلاوة أو بخصم (وهنا يطرح منه رصيد الفائض)، ينشأ منه فائض رأس المال، لذا يمثل الفرق جزء من حق الملكية ويتم وضعه في حساب الفائض، ولا يقبل بتوزيع الأرباح من فائض رأس المال، لأنه يعتبر توزيعاً لأصل رأس المال (الشماع، 2002: 198).

5. حصة الأقلية (Minority Interests) في رؤوس أموال الشركات التابعة

والتي تتجاوز الملكية فيها عن (50%) والموحدة ميزانياتها، وذلك في حالة عدم امتلاك الشركات التابعة بالكامل (المالكي، 2013: 22).

ب. رأس المال المساند (SCT2) Supplementary Capital Tier2

ويعرف رأس المال المساند على أنه (الأموال التي تسند رأس المال الأساس، ولا تكون مستمدة من أعمال ونشاط المصرف الإعتيادي وأنما من موارد أخرى نقدية وغير نقدية) (دغيم، 2017: 19)، ويمكن حساب رأس المال المساند من خلال المعادلة التالية (Casu et al., 2006: 182):

$$SCT2 = UR + RR + GA + VCI + DS$$

إذ أن:

SCT2 = رأس المال المساند (الشريحة الثانية) Supplementary Capital Tier2

UR = الإحتياطيات غير المعلنة Undisclosed Reserves

RR = إحتياطيات إعادة التقييم Revaluation Reserves

GA = المخصصات العامة General Allocation

VCI = الأدوات الرأسمالية المتنوعة Various Capital Instruments

DS = الدين المساند Debt Supportive

وسيتم تناول مكونات رأس المال المساند بالتفصيل:

1. الإحتياطيات غير المعلنة Undisclosed Reserves

لا تظهر الإحتياطيات غير المعلنة في الحسابات الختامية عند القيام بنشرها على الجمهور، ولكن بعدة أشكال تظهر، وبحسب موافقة التطبيقات المحاسبية المعتمدة في البلد ووفق الأنظمة القانونية، ويجب الموافقة عليها من قبل الجهات الرقابية المصرفية (Basel, 2006: 14)، وهي تتألف من ذلك الجزء من الأرباح الصافية بعد الضريبة، ضمن الأرباح المحتجزة على شكل فضلة، وتقبل بعض البلدان لقطاعها المصرفي أن تحتفظ بمثل هذه الإحتياطيات، ولكن دون الإفصاح عنها (الحكيم، 2008: 33)، وعلى الرغم من عدم الإفصاح عن هذه الإحتياطيات في الميزانية العمومية، فإنه يجب أن يكون لها نفس الجودة والخصائص التي يمتاز بها إحتياطي رأس المال المعلن، ولايجوز أن يخضع هذا الإحتياطي إلى أي خصومات منه لأية مخصصات أو لمقابلة خسائر أي التزامات، بل يجب أن يكون متوفر ومتاح للمصرف لمقابلة الخسائر غير المتوقعة في المستقبل، وتختلف الإحتياطيات المعلنة عن الإحتياطيات السرية (Hidden Reserves)، إذ تمثل الإحتياطيات السرية الإحتياطيات التي لا تظهر في الميزانية العمومية، والتي تنشئها المصارف عندما تخفض من قيمة موجودات المصرف وعندما تتجاهل بعض الموجودات بالكامل، كما قد يحدث ذلك عندما لا تظهر المصارف في كثير من الأحيان ضمن موجوداتها الأثاث والأدوات (المخلافي، 2004: 12).

2. إحتياطيات إعادة التقييم Revaluation Reserves

هي الإحتياطيات التي تظهر نتيجة تقييم موجودات المصرف العقارات والمباني وأدوات الإستثمار التي بحوزة المصرف، وتظهر بقيمتها الجارية أو الحالية بدلاً من قيمتها الدفترية، ويتم خصم بنسبة (55%) بسبب إحتتمالات خضوع هذه الفروقات إلى الضريبة عند تحقق عملية البيع لموجودات المصرف (Gallati,2003: 58)، وتنشأ إحتياطيات إعادة التقييم من مصدرين رئيسيين، هما (المالكي، 2013: 22-23):

- إعادة تقييم الموجودات الثابتة الرسمية والمعلن عنها، خاصة المباني المصرفية التي تظهر في الميزانية العمومية.
- إعادة تقييم الأسهم التي تحتفظ بها الشركات الأخرى، والتي أصبحت قيمتها في السوق أكثر من كلفتها الدفترية، وهذا التحسن في القيمة ينعكس على جزء محدود ضمن إحتياطيات إعادة التقييم.

3. المخصصات العامة General Allocation

هي الأموال الي تنشأ لمقابلة ومواجهة أي خسائر محتملة الوقوع في المستقبل، ويتم أحسابها ضمن مكونات رأس المال المساند في حالة إذا كانت غير مخصصة لمقابلة ومواجهة خسائر وديون محددة (Aspal&Nazneen,2014: 34).

4. الأدوات الرأسمالية المتنوعة Various Capital Instruments

يمثل هذا البند الأدوات الرأسمالية التي تشمل فئات متنوعة من أدوات الدين والأسهم، ويجب أن تكون غير مضمونة ومدفوعة بالكامل، وغير قابلة للاسترداد إلا بموافقة السلطات النقدية وليس بموافقة حاملها، ومتاحة لمواجهة وتغطية الخسائر التي قد تحدث، وكذلك غير قابلة للإطفاء، وكما يمكن تأجيل دفع الفوائد المستحقة عليها (دغيم، 2017: 19).

5. الدين المساند Debt Supportive

هي عبارة عن ديون غير قابلة لاستيعاب الخسائر التي قد تتحقق، إلا في حالة تصفية المصرف، وتطرح هذه الديون على شكل سندات ذات أجل معين ومحدد، لكي تصبح ضمن مكونات رأس المال المساند، ويشترط في هذه الديون أن لاتزيد مدة أجلها عن (5) أعوام، وعلى أن يخصم نسبة (20%) من قيمتها عن كل عام من الأعوام الخمس الأخيرة، وأن لاتتفوق قيمتها (50%) من قيمة رأس المال الأساسي، وذلك لأنها غير مؤهلة لمقابلة خسائر المصرف الذي يقوم بممارسة أعماله المصرفية، ولكن تستعمل عند التصفية، ومن مميزات الدين المساند أن ترتيب سدادها يأتي بعد سداد حقوق المودعين، وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به وذلك في حالة إعلان إفلاس المصرف، وتتضمن الديون المساندة الأسهم الممتازة ذات الأمد المحدد والقابلة للاسترداد (المخلافي، 2004: 13-14).

ومما تقدم يمكن توضيح أهم الفروق والاختلافات بين رأس المال الأساسي ورأس المال المساند (Moosa,2008: 33-34)، (Lindé&Wallgren,2012: 5)، (دغيم،2017: 20):

- رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (CCT1) يشمل (رأس المال المدفوع، والإحتياطيات المعلنة أو المفصح عنها)، أما رأس المال المساند الشريحة الثانية (SCT2) يشمل (الإحتياطيات غير المعلنة، إحتياطيات إعادة التقييم، المخصصات العامة، الأدوات الرأسمالية المتنوعة، والدين المساند).
- يمثل رأس المال الأساسي خط الدفاع الأول ضد المخاطر المالية التي تواجه المصرف، يمثل رأس المال المساند خط الدفاع الثاني ضد المخاطر المالية التي تواجه المصرف.
- لايمكن بدون رأس المال الأساسي حساب نسبة كفاية رأس المال ويشكل نواة رأس المال، أما رأس المال المساند يمكن حساب نسبة كفاية رأس المال بدونه.
- رأس المال الأساسي له حد معين يساوي (4%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر، أما رأس المال المساند لايتجاوز (100%) من رأس المال الأساسي.
- يمثل رأس المال الأساسي الموارد الأساسية للمصرف والمستمدة من أعمال وأنشطة المصرف الاعتيادية، أما رأس المال المساند يمثل مجموع الموارد التي تعزز وتساند رأس المال الأساسي ولا تكون مستمدة من أعمال وأنشطة المصرف الاعتيادية وإنما من موارد أخرى نقدية وغير نقدية.

ج. رأس المال الشريحة الثالثة Capital Tier3

خلال عام 1996 تم تعريف رأس المال الشريحة الثالثة وذلك لتغطية مخاطر السوق، وحدد بنسبة (250%) من رأس المال الأساسي لغرض مقابلة المخاطر السوقية، ويتألف من الدين قصير الأمد الثانوي، والذي يجب أن يكون مسدد بالكامل ومضمون وثانوي، وذلك من أجل إستحقاق لا يقل عن مدة سنتين، وعلى أن لايتجاوز رأس المال الأساسي بنسبة (50%) (Sikdar&Makkad,2014: 37).

د. رأس المال الإجمالي Total Capital (TC)

يشمل رأس المال الإجمالي مجموع (رأس المال الأساسي، رأس المال المساند، ورأس المال الشريحة الثالثة)، ويمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية (Jabbour,2013: 6):

$$TC = CCT1 + SCT2 + Tier3$$

إذ أن:

$$TC = \text{إجمالي رأس المال Total Capital}$$

$$CCT1 = \text{رأس المال الأساس (الشريحة الأولى) Core Capital Tier1}$$

$$SCT2 = \text{رأس المال المساند (الشريحة الثانية) Supplementary Capital Tier2}$$

$$Tier3 = \text{رأس المال الشريحة الثالثة Capital Tier3}$$

رابعاً: مفهوم كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وكيفية قياسها

أن كفاية رأس المال والملاءة المصرفية هما مسميان لمسمى واحد حيث يتفقان من خلال الأهداف التي يتم تقديمها للمودعين، وذلك من أجل تعزيز ثقة المودعين في المصرف وقدرته على أستيغاب وأمتصاص الخسائر غير المتوقعة، وأداء وظائفه المتنوعة والمختلفة منها حماية الدائنين والحصول على الموجودات الثابتة، وحماية الودائع المصرفية بجميع أنواعها، وتمثيل المالكين في إدارة المصرف ... ألخ (فتاح، 2007: 42)، لذا يعد مفهوم كفاية رأس المال والملاءة المصرفية وجهين لعملة واحدة، لذا تعرف كفاية رأس المال Capital Adequacy على أنها القابلية والمقدرة المالية النهائية في الوفاء بالالتزامات التي على المصرف أو المؤسسة المالية، كما وضع مفهوم كفاية رأس المال اتحاد المصارف العربية على أنها (الملاءة أو المتانة) إذ تم تمييزها عن مفهوم الكفاءة، حيث أن المقصود بكفاية رأس المال ليس كفاءته وإنما تدل على قوة ومتانة الجهاز المصرفي (المولى، 2004: 8)، لذا يشير مفهوم كفاية رأس المال إلى الأساليب المستعملة من قبل مالكي المصرف وإدارته وذلك من أجل تحقيق التوازن بين حجم رأس المال والمخاطر المتوقعة من قبل المصرف، ومن الجانب الفني فإن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يمكن أن يواجه ويقابل المخاطر المصرفية، ويؤدي ذلك إلى جذب الودائع ومن ثم تحسين ربحية المصرف ومن ثم نموه (الزعاوي، 2008: 50)، لذا يتم أخذ الحيطة والحذر من المخاطر التي قد تواجه المصارف من جراء عملياتها التشغيلية (عمرن، 2015: 10)، إذ تعد كفاية رأس المال المصرفي (خط حماية) يحمي المصرف من التعرض للخسائر الناتجة عن الأعمال المصرفية، سواء كانت داخل أو خارج الميزانية العمومية للمصرف (Bunea et al., 2009: 7)، ومنذ عام 1914 كان فكرة سائدة في قياس كفاية رأس المال هو وجود علاقة بين حقوق المساهمين لرأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والإحتياطي بالإضافة إلى مجموعة من العناصر الأخرى وبين إجمالي الودائع، حيث كانت نسبة حقوق المساهمين إلى الودائع هي أول معيار لقياس كفاية رأس المال (Goodhart, 2011: 199)، وتعرف كفاية رأس المال على أنها وسيلة للتحكم في مستويات المخاطر التي تتعرض لها المصارف عند قيام المصارف بالأعمال المصرفية، وتعتمد المصارف على نسبة (8%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر كحد أدنى لقياس كفاية رأس المال على وفق متطلبات لجنة بازل (Moosa, 2008: 31)، ومن خلال تقديم المصارف للخدمة المصرفية فإن ذلك يعرضه إلى المخاطر لذا يجب حساب وتنظيم كفاية رأس المال بصورة علمية ودقيقة لتعزيز الاستقرار وللمحد من الخسائر والاختناقات التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، وتدعيم ثقة المودعين والحفاظ على حقوقهم بشكل يشجعهم على الاستمرار في التعامل مع المصرف (Fatima, 2014: 771)، لذا غالبية الجهات الرقابية في المصارف تهتم برأس المال وذلك لأن مهمتها هي منع الخوف والذعر لدى المستفيدين من خدمات المصرف (posner, 2014: 2).

وتقوم المصارف الخاصة غالباً بزيادة رؤوس أموالها لتوسيع استثماراتها بحيث تتمكن من إقناع المالكين بأنهم يستطيعون التوسع والنمو في القطاع المصرفي، وحيث أن في المؤسسات المالية عموماً والمصارف خصوصاً يتكون هيكل رأس المال في الغالب من خلال التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة بالإضافة إلى تكلفة رأس المال، وكثيراً ما يستخدم مصطلح كفاية رأس المال في الأعمال المصرفية في القوانين والتشريعات السارية للعمل المصرفي وفي الإتفاقيات الدولية التي تنظم عمل المصارف سواء على المستوى الدولي أو المحلي (كاظم، 2018: 49-50)، وتمثل كفاية رأس المال مقياساً لمبلغ رأس مال المصرف والذي يعبر عنه كنسبة مئوية من مخاطر الائتمان المرجحة بالمخاطر، وهو مقياس دولي يوصي بالحد الأدنى من رأس مال المصرف، وتم تحديث نسب الملاءة المصرفية وذلك ليصبح قادراً على أستيغاب الخسائر والأزمات بمستوى معقول قبل أن يصبح معسراً (Matthews, 1996: 135)، فمتطلبات كفاية رأس المال تساعد إدارة المصارف في تحديد ما إذا كان لدى المصرف رأس مال كاف للتعامل مع المخاطر والخسائر غير المتوقعة (Caruana&Narain, 2008: 24).

وتشير الملاءة المصرفية Solvency إلى قابلية المصرف على الوفاء بالإلتزامات المالية عند موعد الأستحقاق، كما تعبر عن درجة العلاقة بين ربحية وسيولة المصرف لذا تشير السيولة إلى مدى قابلية المصرف في الإيفاء بالتزاماته المالية عند الطلب، أما الملاءة المصرفية فتتعلق بقابلية المصرف على المحافظة على المركز المالي السليم للمصرف وفي ضوء ديونه القصيرة والطويلة الأمد، وضعف الملاءة المصرفية تنتج بسبب عدم قدرة المصرف على تحويل موجوداته شبه النقدية إلى نقد سائل في الوقت والسرعة المطلوبة أو عدم وجود سيولة كافية لدى المصرف (بتال، 2012: 59)، وهذا ناتج عن عدم قابلية المصرف على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، وهي حالة تدعى (بالعسر المالي)، لذا يعد رأس المال هو حجر الزاوية في قياس الملاءة المصرفية، وبالإضافة إلى وظيفته لشراء المباني والمعدات اللازمة لعمل المصرف، أيضاً يجب أن يكون المصرف قادر على مواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة والأزمات والخسائر غير المتوقعة (Porter&Norton, 2011: 720).

وتعد كفاية رأس المال بمثابة صمام أمان لحماية المودعين وتعزيز الاستقرار والكفاءة في القطاع المصرفي، وإن أهمية كفاية رأس المال هي أيضاً واحدة من أهم الأدوات المستخدمة لتحديد ملاءة المصارف وقدرتها على تحمل الخسائر المحتمل حدوثها أو العسر المالي، حيث كلما أنخفض احتمال الإعسار المالي للمصرف، أرتفعت تبعاً لذلك درجة الملاءة المالية للمصرف (آدم، 2014: 11).

لذا فإن رأس المال يلعب دور رئيسي ومهم في دعم ثقة المودعين بالمصرف وتحقيق مستوى الأمان للمودعين، حيث كلما زادت الثقة والأمان للمودعين كلما تمكن المصرف من جذب المزيد من الودائع الكافية لإستيغاب أية خسارة غير متوقعة وتأمين حسن سير عمل المصرف، وأن السمة التي تميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة هي كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) أو سلامة المصرف والمتحققة عن ما يمتلكه المصرف التجاري من رأس المال (حسين، 2016: 49).

لذا سنتناول عدد من التعاريف لمصطلح نسب الملاءة Solvency Ratios لعدد من الكتاب والباحثين في الجدول (2-7).

الجدول (2-7) تعريف نسب الملاءة Solvency Ratios	
المصدر	نسب الملاءة Solvency Ratios
(الجبوري، 2007: 11)	تدل هذه النسب على مدى كفاية رأس المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي من المتوقع حدوثها، وبيان مدى تأثيرها على أموال الدائنين والمودعين.
(فتاح، 2007: 42)	تنشأ هذه السمة من مقدرة المصرف في تعزيز ثقة المودعين لديه، ليتمكن من جلب المزيد من الأموال لتأمين حاجات إدارة الائتمان في سد طلبات العملاء.
(Porter&Norton, 2011: 720)	يتم اعتماد نسبة أجمالي المطلوبات إلى أجمالي حقوق الملكية في قياس الملاءة المصرفية، ويعد رأس المال بمثابة حجر الزاوية في تحليل الملاءة المصرفية، وإضافة إلى وظيفة المصرف في شراء المعدات والمباني اللازمة لعمل المصرف، حتماً أن يكون المصرف قادر على مواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة والأزمات والخسائر المفاجئة.
(أحمد، 2013: 308)	يمثل مقدر رأس المال المناسب الذي يستطيع المصرف عن طريقه أداء وظائفه وأعماله جميعها بصورة مناسبة دون أن يتعرض للتصفية أو الخسارة.
(Aspal&Nazneen, 2014: 33)	تقوم السلطات الرقابية بوضع هذه النسبة وذلك لغرض الحكم على صحة النظام المصرفي، وكذلك معرفة مدى قدرة تحمل المصرف للخسائر أثناء الأزمات المالية، وارتفاع النسبة يشير إلى أن المصارف أكثر قوة في حماية إستثماراتها المالية وتسديد التزاماتها.
(الدوري، 2014: 60)	تسعى نسبة الملاءة إلى وضع الحدود في العلاقات بين الموجودات ورأس المال الممتلك في نهاية المدة المالية، لذا يعد رأس المال بمثابة جدار واقٍ من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، وأيضاً لحماية أموال المودعين.
(سعيد، 2014: 8)	قابلية رأس مال المصرف المؤهل على أمتصاص مخاطر الموجودات الممولة من أمواله الذاتية ومن الأموال المضمونة من قبله في جميع الأوقات.
(الشمري، 2016: 145)	أن الهدف من قياس ملاءة رأس المال هو تحديد قدرة المصرف على أستيعاب الخسائر من الموجودات (الإستثمارات) أو الموجودات التي قام بإستثمار الأموال فيها وليس قدرة المصرف على تغطية الودائع.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر السابقة.

بناءً على التعريفات السابقة الذكر يشير الباحث إلى تعريف نسب الملاءة بالآتي: أن الهدف من قياس الملاءة المصرفية هو تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر المالية التي يتوقعها المصرف وحجم رأس مال المصرف، ويجب أن يكون رأس المال كافياً لدعم وتعزيز ثقة المودعين في المصرف وتحقيق أهدافه ومواجهة المخاطر المصرفية، وذلك عن طريق رأس المال القادر على أستيغاب الخسائر غير المتوقعة، وبذلك يصبح المصرف قادر على مواصلة أعماله ونشاطاته المختلفة.

ولتقييم فاعلية إدارة المصرف في كيفية إدارة الهدف الثالث المتمثل بملاءة المصرف، لذا هنالك العديد من النسب التي تم وضعها لهذا الغرض، ومن أجل بيان نسب الملاءة الأكثر أستيغاباً وشيوعاً في تقييم الأداء المصرفي الذي يبين ويقيس أداء وفاعلية كل مصرف ويميزها عن المصارف الأخرى، ولغرض الإيجاز في عرض نسب الملاءة ذات الأهمية الكبيرة للمصرف والأكثر شيوعاً، لذا يعرض الجدول (2-8) نسب الملاءة المستعملة في هذه الدراسة:

جدول (2-8) نسب الملاءة	
المصدر	المقياس
(طالب، والمشهداني، 2011: 86)	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات = (رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات) * 100
(فهد، 2009: 65)	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع = (رأس المال الممتلك / إجمالي الودائع) * 100
(سعيد، 2012: 67)	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف = (رأس المال الممتلك / إجمالي القروض والسلف) * 100
(أبو حمد، وقديري، 2005: 154)	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية = (رأس المال الممتلك / إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية) * 100
(Porter & Norton, 2011: 720)	نسبة الملاءة المصرفية = (إجمالي المطلوبات / إجمالي حقوق الملكية) * 100
(سالم، 2008: 53)	نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة = (رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة) * 100
(المخلافي، 2004: 19-20)	نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة = (رأس المال الحر / الموجودات الخطرة) * 100
	نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة = (رأس المال الحر / الموجودات العاملة) * 100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر المذكورة انفاً.

- رأس المال الممتلك = حق الملكية = الموارد الذاتية
- الموجودات الخطرة = إجمالي الموجودات - الموجود النقدي - الإستثمارات في الأوراق المالية
- الموجودات العاملة = الإستثمارات في الأوراق المالية + إجمالي القروض والسلف

1. نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات

تبين هذه النسبة مدى إعتداد المصرف على حقوق الملكية في تمويل إجمالي الموجودات، وتحقيق الزيادة في هذه النسبة رغبة البنك المركزي في حماية أموال المودعين، إلا أن الزيادة في هذه النسبة بمقدار أكثر من المطلوب يؤدي إلى انخفاض نسبة العائد إلى حق الملكية، وهذا يتعارض مع رغبات المالكين، وفي الوقت نفسه يحاول المصرف الحفاظ على هذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات (طالب، والمشهداني، 2011: 86).

2. نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع

توضح هذه النسبة مدى قابلية المصرف في الإعتماد على حقوق الملكية كمصدر للتمويل، وأيضاً توضح قابلية المصرف في رد الودائع من أمواله الخاصة، والزيادة في هذه النسبة تعني حماية أموال المودعين والعكس صحيح، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة رأس المال الممتلك على إجمالي الودائع (فهد، 2009: 65).

3. نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف

تبين هذه النسبة قوة ومتانة رأس المال الخاص بكل مصرف، وذلك لمقابلة الخسائر المتحققة من القروض والسلف المقدمة إلى العملاء من قبل المصرف، وعلى وجه الخصوص مخاطر الائتمان المحتمل عدم إستعادة القروض أو فوائدها، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة رأس المال الممتلك على إجمالي القروض والسلف (سعيد، 2012: 67).

4. نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية

تعكس هذه النسبة مقدار هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة رأس المال الممتلك على إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية (أبو حمد، ووقدوري، 2005: 154).

5. نسبة الملاءة المصرفية

تبين هذه النسبة مقدار حقوق الملكية والمطلوبات المستخدمة في تمويل موجودات المصرف، كما توضح هذه النسبة مدى قابلية أستعمال ديون المصرف وقابلية التزامه تجاه الغير والمساهمين، لذا في حالة كانت هذه النسبة عالية، فإن الإلتزامات المترتبة على المصرف سوف تتجاوز حقوق المساهمين، وبالتالي ينتج عن ذلك مشكلة العسر المالي للمصرف، وتحسب من خلال قسمة إجمالي المطلوبات على إجمالي حقوق الملكية (Porter&Norton, 2011: 720).

6. نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة

تعكس هذه النسبة مدى قابلية رأس المال في مقابلة المخاطر الناتجة عن احتمال عدم الوفاء بالتزامته في الموجودات الخطرة (طالب، والمشهداني، 2011: 88)، وتصنف موجودات المصرف إلى موجودات خطرة وعديمة الخطورة، والمقصود بالموجودات الخطرة جميع الموجودات مطروح منها النقد في الصندوق ولدى المصارف ولدى البنك المركزي والسندات الحكومية والأوراق المالية، وتحسب من خلال قسمة رأس المال الممتلك على الموجودات الخطرة (سالم، 2008: 53).

7. نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة

يتم احتساب رأس المال الحر عن طريق طرح رأس المال من الموجودات الثابتة ليصبح حراً، أي يكون قابلاً للبيع وذلك من أجل مواجهة الخسائر غير المتوقعة، لذا المنطق المعتمد على هذه النسبة، هو في حالة كون نسبة محددة من رأسمال المصرف مستثمرة في الموجودات الثابتة، حيث لا يمكن بسهولة الحصول عليها، لذا لا تكون متوفرة بالفعل لدعم السيولة، أو حتى للوفاء بالديون التي قد تتجاوزها في وقت لاحق، وتحسب من خلال قسمة رأس المال الحر على الموجودات الخطرة (المخلافي، 2004: 19-20).

8. نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة

الموجودات العاملة هي إحتياطات ثانوية وقروض، وتسمى (الموجودات المربحة) وذلك بوصفها موجودات تحقق عائد للمصرف، وتشير هذه النسبة إلى كفاية رأس المال الحر لمقابلة مخاطر الإستثمار والإقراض بمختلف أنواعها، وتحسب من خلال قسمة رأس المال الحر على الموجودات العاملة (المخلافي، 2004: 19).

المبحث الرابع

دراسة تحليلية نظرية لإنتاجية القطاع المصرفي

حظيت الإنتاجية بأهتمام كبير وواضح في الأبحاث والدراسات والأدبيات والمؤلفات الإدارية والإقتصادية والمالية وذلك لأهميتها الواضحة في جميع النواحي الإقتصادية والأجتماعية، لذا كان هنالك أهتمام كبير من قبل الباحثين من أجل دراسة الإنتاجية وذلك لتحديد وقياس مدى أستفادة الموارد المادية والبشرية وصولاً إلى الكفاءة في مختلف نشاطات التنمية الأجتماعية والإقتصادية، لذا يهدف هذا المبحث لبيان مقدار تغيرات الإنتاجية المصرفية خلال سنوات الدراسة، ومعرفة أبرز العوامل التي أثرت عليها أرتفاعاً وأنخفاضاً، وذلك عن طريق مؤشر مالمكويست لقياس الإنتاجية المصرفية، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى الأجزاء التالية: الجزء الأول يبين مفهوم الإنتاجية المصرفية، والجزء الثاني يقدم مقياس الإنتاجية مالمكويست (MPI)، والجزء الثالث يبين مناهج قياس الإنتاجية المصرفية.

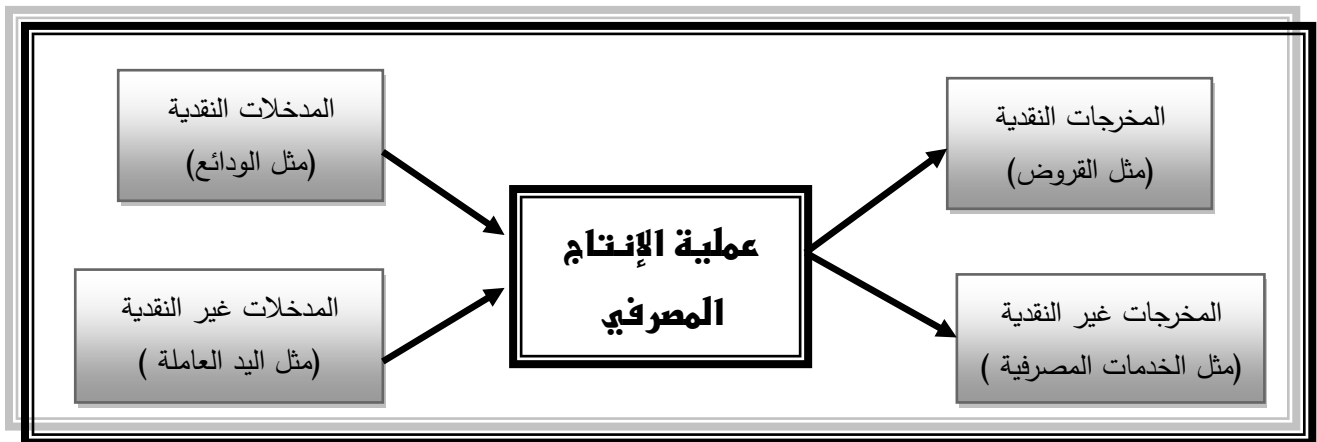
أولاً: مفهوم الإنتاجية المصرفية

هنالك أهتمام بارز بمصطلح الإنتاجية في الأدب الإقتصادي والإداري لما لها من أهمية واضحة في مختلف النواحي الثقافية والأجتماعية والإقتصادية، حيث يعد مقياس الإنتاجية مقياس مهم وحيوي حيث يستعمل لوصف أداء وبيان مستوى وحدة الإنتاج من حيث أستعمالها لموارد المدخلات في توليد المخرجات بصورة كفوءة ومنتجة، أي تعرف على أنها نسبة المخرجات التي تقوم بإنتاجها إلى عناصر المدخلات التي تقوم بأستعمالها (هنية، 2005: 1)، لذا تعد الإنتاجية مقياس مهم وحيوي تستند عليه الدول بصورة عامة، ومنظمات الأعمال على وجه الخصوص، وذلك لأن الإنتاجية تبين مدى قدرة المنظمة على أستعمال الموارد المتوفرة وإستثمارها بطرق كفوءة ومنتجة، حيث في حالة تحسن الإنتاجية فإنه يدل على قابلية المنظمات على توظيف الموارد المالية والمادية والبشرية بطريقة كفوءة ومنظمة (عريقات وآخرون، 2012: 53)، وتستعمل الإنتاجية في التعرف على قابلية النظم الإنتاجية على المنافسة العالمية أو على الأقل مقابلة المنافسة العالمية في السوق المحلية، لذا هنالك علاقة وثيقة وبارزة بين تكلفة الإنتاج والإنتاجية، فنسبة أنخفاض الإنتاجية يعني بالمقابل أرتفاع نسبة تكلفة الإنتاج (الصدقي، 2016: 31)، فالإنتاجية أمر مهم في المنافسة والتقدم في جميع أنحاء العالم، وتعد الإنتاجية في الواقع آلية لتحسين نوعية أو جودة الحياة المادية، وليس غاية في حد ذاتها (Bansal, 2010: 98)، وتشير الإنتاجية إلى تدعيم وتعزيز عملية الإنتاج، حيث أن هذا التدعيم يسعى إلى بيان نتيجة أو مقارنة كفوءة وجيدة بين المدخلات والمخرجات، لذا في حالة تقليل المدخلات في حين أن المخرجات ثابتة يعني تحسين القابلية الإنتاجية للمصرف، كما في حالة زيادة المخرجات وفق معدلات أكبر من زيادة المدخلات ذلك يعني زيادة القابلية الإنتاجية، وكذلك في حالة زيادة المخرجات في حين أن المدخلات تكون ثابتة وبالتالي ينتج عن ذلك زيادة في الإنتاجية للقطاع المصرفي (عبيدات، 2011: 29-30).

لذا لازالت تحظى مؤشرات الإنتاجية بالأهمية العالمية، حيث تعد من أهم وأبرز المؤشرات في تحديد مدى قابلية المنظمات والشركات على استخدام الموارد بكفاءة عالية، وذلك عن طريق تحقيق وأنجاز واحد أو أكثر أو جميع الحالات الآتية (زيادة نسبة المخرجات ومع خفض نسبة المدخلات، زيادة نسبة المخرجات مع بقاء نسبة المدخلات على حالها، زيادة نسبة المخرجات بمقدار ونسبة أكبر من زيادة المدخلات، تحقيق نفس نسبة المخرجات ولكن بمدخلات أدنى) (نجم، 2013: 35).

أن الإنتاجية في القطاع المصرفي مؤشر مهم وبارز من قبل وجهات نظر (الإدارة، العملاء، المساهمين، أصحاب المصالح)، لذا فالإنتاجية مؤشر ومقياس مهم لرصد وتحليل وقياس أداء المصارف (Kirikal, 2005: 14)، حيث توجد مشاكل وخلافات على بيان ماهية المخرجات المصرفية، لذا هناك اتفاق تقريباً يدل على أن التزامات المصرف لها بعض الصفات والخصائص كمدخلات وذلك لأنها تقوم بتوفير المواد الخام من الأموال القابلة للإستثمار، أما موجودات المصرف لها بعض الصفات والخصائص كمخرجات وذلك لأنها تستعمل في نهاية المطاف المال الذي يولد أكبر جانب من الإيرادات المباشرة التي تتلقاها المصارف (Berger&Humphrey, 1992: 247).

حيث أن عملية تحويل المدخلات المتعددة إلى مخرجات متعددة هي تمثل عملية الأداء المصرفي، ولكن نظراً لطبيعة عملية الإنتاج المصرفي المتكاملة، ووظائف الوسطاء الماليين، لذا هنالك صعوبات في تحديد وتعيين ماهية المدخلات والمخرجات للقطاع المصرفي، مثال على ذلك، في الشركات المالية ينظر إلى النشاط الإنتاجي على أنه تحويل المدخلات غير المالية إلى مخرجات مالية، فالعوامل الرئيسية في جانب المدخلات من الخدمات المالية واضحة وبارزة وتتميز باليد العاملة ورأس المال، ومن ناحية أخرى، يمكن النظر إلى الودائع على أنها مدخلات ومخرجات، وليس فقط المدخلات غير النقدية ولكن أيضاً المدخلات النقدية، فضلاً عن المخرجات النقدية وغير النقدية التي تشارك في عملية الإنتاج المصرفي (Kenjegalieva, 2007: 32-33)، والشكل (2-2) يوضح ذلك.



الشكل (2-2) عملية الإنتاج المصرفي

Source: Kenjegalieva, Karligash A., A non-parametric efficiency and productivity analysis of transition banking, Thesis PhD, Loughborough University, 2007: 33.

والجدول (2-9) يوضح بعض التعريفات والاتجاهات المتقاربة مع بعض الاختلافات لعدد من الكتاب والباحثين لتعريف الإنتاجية.

الجدول (2-9) تعريف الإنتاجية Productivity	
المصدر	الإنتاجية Productivity
(Batchelor,2005: 73)	وتعرف الإنتاجية على أنها نسبة المخرجات إلى المدخلات أو هي معدل تحويل المدخلات إلى المخرجات.
(Chotalia,2007: 225)	الإنتاجية يعبر عنها بالعلاقة بين المخرجات من الخدمات والسلع، والمدخلات من الموارد المادية والبشرية، أي هي نسبة المخرجات إلى المدخلات.
(Bansal,2010: 98)	هي عبارة عن خدمات وسلع منتجة لكل وحدة من وحدات العمل، رأس المال أو الأثنين معاً.
(الحسين،2011: 117)	تبين الإنتاجية قابلية المنظمة على زيادة حجم المخرجات (أي الإنتاج المنجز)، من خلال الاستعمال الفعال للموارد المتاحة من (مواد، يد عاملة، معلومات، رأسمال) أي المدخلات خلال مدة زمنية معينة ومحددة مسبقاً.
(شياد،2012: 158)	يعبر عنها بالعلاقة بين المخرجات والمدخلات ومحددة بنسبة مئوية وهي مقدار وكمية الإنتاج منسوبة لعنصر من عناصر الإنتاج، بمفهوم آخر مقدار وكمية الإنتاج من استعمال عنصر إنتاجي، وبالأخص العمل ورأس المال.
(عريقات وآخرون،2012: 54)	تعرف الإنتاجية على أنها: <ul style="list-style-type: none"> • القابلية على تكوين النتائج (المخرجات) بأستعمال عناصر محددة. • حسن أستعمال أو أستغلال الموارد. • كمية الإنتاج منسوبة إلى كل عنصر من عناصر الإنتاج. • نسبة المخرجات إلى المدخلات.
(الغريري،2013: 43)	هي مؤشر الكفاءة في أستغلال الموارد المادية والبشرية المتوفرة والمستعملة في إنتاج السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة ومحددة.
(علي،2015: 19)	تعد الإنتاجية عبارة عن قيمة المخرجات من خدمات وسلع مقسومة على قيمة المدخلات من الموارد المادية والبشرية، أو أنها القابلية على تكوين النتائج بأستعمال عناصر إنتاج معينة ومحددة.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر السابقة.

ومما تقدم يرى الباحث أن هناك جملة من النقاط في التعريفات تتفق على أن الإنتاجية هي (العلاقة بين المخرجات والمدخلات، قابلية المنظمة على تكوين النتائج أي المخرجات بأستعمال عناصر إنتاج محددة، أو هي مؤشر الكفاءة في أستغلال الموارد المادية والبشرية المتوفرة والمستعملة في إنتاج السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة ومحددة، أو هي نسبة المخرجات إلى المدخلات). وتأسيساً على التحليل السابق لتعريف الإنتاجية فإنه يمكن عد: الإنتاجية مؤشر للكفاءة في أستغلال الموارد المادية والبشرية وذلك من خلال الجهد المبذول للعامل في تحقيق كمية الإنتاج من السلع والخدمات وأيضاً حسن أستعمال الإمكانيات والموارد الأخرى المتوفرة وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة خلال مدة زمنية محددة، ومعبّر عن ذلك بنسبة المخرجات إلى المدخلات.

ثانياً: مقياس الإنتاجية مالمكويست (MPI)

أ. مفهوم وتعريف مقياس الإنتاجية مالمكويست

توجد العديد من المقاييس المتنوعة التي أستعملت لتحليل وقياس الإنتاجية المصرفية، ومن أهم هذه المقاييس وأكثرها شيوعاً هو مقياس الإنتاجية مالمكويست، كونه يعد من أكثر وأشهر المقاييس المستعملة في البحوث الأكاديمية، حيث يعمل على ربط حركة الإنتاجية بين مدتين زمنيتين متقاربتين والعمل على تحديد مكان محدد ومتماثل لكل وحدة، ويتميز هذا المقياس بعدم أفترض معادلة إنتاجية محددة ومعينة للبيانات المستعملة، (إذ يقوم بتعيين الحد الأمثل والأفضل للكفاءة من المشاهدات التي تكررت كفاءتها في العينة المستعملة)، وأيضاً لاجابة لمعرفة أسعار المنتجات أو معرفة المعلومات عن تكاليف عناصر الإنتاج بهدف تحليل كفاءة الإداء والإنتاجية المصرفية، وتبنى (Caves et al.,1982) مقياس مالمكويست لتقييم التغير الحاصل في حركة الإنتاجية بين وحدات مختلفة، وقد تم تحديث مقياس المدخلات والمخرجات معتمداً على الإنتاجية وذلك من خلال مقياس مالمكويست، إذ أن مستوى إنتاجية مصرف معين يتم قياسه من خلال العلاقة بين المدخلات المستعملة والمخرجات المنجزة (Sola&Prior,2001: 225)، ويستعمل مقياس الإنتاجية مالمكويست لقياس نمو الإنتاجية بين مدتين زمنيتين، لذا تعد عملية حساب الإنتاجية الكلية (TFP) من العمليات الصعبة، لأن نسب عوامل الإنتاج لا تبقى ثابتة على مر الزمن، وأيضاً مقدار مساهمتها في المخرجات من الصعب أن يتم كشفها، والتغير الحاصل في الإنتاجية الكلية يمكن أن يرجع إلى التغير الحاصل في الكفاءة الفنية النسبية لوحدة الإنتاج، أو يمكن أن يكون السبب راجع إلى التقدم التكنولوجي (Kuussaari,1993: 25-26)، ويعتبر مقياس الإنتاجية مالمكويست أقل تقييداً، لأنه يسمح بتحديد التغيرات في الإنتاجية بين مدتين زمنيتين وبالنظر إلى عينة البيانات، حيث يقوم بتحليل تغيرات الإنتاجية إلى عنصرين هما (Batchelor,2005: 78):

- التغير التقني (التحولات في الحدود).
- تغير الكفاءة الفنية (تأثير التداركية).

فضلاً عن ذلك قد تم توسيع تحليل مؤشر الإنتاجية مالمكويسيت من قبل (Fare et al)، وذلك لإشتقاق العنصر الثالث ليشمل آثار التغيير في الكفاءة الحجمية Scale efficiency، ونتيجة لذلك فإن توفير عينة البيانات المناسبة يعطي مقياس الإنتاجية Malmquist (وهو وصف أكثر ثراءً للتغيير في إنتاجية المصرف) (Batchelor,2005: 78).

والجدول (10-2) يوضح بعض التعريفات والاتجاهات المتقاربة مع بعض الاختلافات لعدد من الكتاب والباحثين لتعريف مقياس الإنتاجية مالمكويسيت.

الجدول (10-2) تعريف مقياس الإنتاجية مالمكويسيت (MPI)	
مقياس الإنتاجية مالمكويسيت (MPI)	المصدر
يستعمل مقياس مالمكويسيت لتحديد مقدار النمو والاختلافات في الإنتاجية بين مصرفين أو مصرف واحد خلال مدتين زمنيتين.	(Kirikal,2005: 14)
هو نتاج التغيير التقني (تأثير التحول الحدودي) effect frontier- shift، وتغير الكفاءة الفنية (تأثير التداركية) catch-up effect	(Reda,2008: 69)
يستخدم MPI كمقياس الموجه نحو المخرجات للتغيير في الإنتاجية الكلية (إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج)، والتعامل مع قضية تعظيم المخرجات مع الحفاظ على كميات المدخلات ثابتة.	(Akhtar,2010: 101)
يستعمل مقياس مالمكويسيت كنسبة لأثنتين من دوال المسافة التي تخص فترة زمنية مختلفة، وأن مستوى إنتاجية مصرف معين يتم قياسه من خلال العلاقة بين المدخلات المستعملة والمخرجات المنجزة.	(Al-Muharrami,2010: 70)
يعد مقياس مالمكويسيت واحداً من أشهر وأهم المقاييس المستعملة في قياس الإنتاجية عبر سنوات مختلفة، وأيضاً في حالة تعدد المدخلات والمخرجات.	(شياد،2012: 164)
يمثل مؤشر Malmquist نمو إجمالي الإنتاجية في المصرف (DMU)، مما يعكس التقدم أو الانخفاض مع مرور الوقت في كل مصرف مع الأخذ في الاعتبار إطار المدخلات والمخرجات المتعددة.	(Munteanu et al.,2013: 42)
هو أسلوب أكثر شيوعاً لتقييم تغيير الإنتاجية الكلية، والذي يمكن تحليله إلى مزيد من التغيير التكنولوجي، وتغير الكفاءة الفنية، وتغير الكفاءة الحجمية.	(Sharma et al.,2013: 203)
هو المقياس الذي يحسب التغيرات في الإنتاجية بين نقطتين عن طريق تقدير نسبة المسافات لكل نقطة نسبية للتكنولوجيا العامة.	(Thayaparan&Pratheepan, 2014: 61)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة.

ب. توضيح مقياس الإنتاجية مالمكويست بيانياً

يبين (Cooper et al., 2011: 139-140) مقياس الإنتاجية مالمكويست بيانياً، وذلك عن طريق وصف المصرف A الذي يستعمل نوع واحد من المدخلات (x) مثل (الودائع) لإنتاج نوع واحد من المخرجات (y) مثل (الائتمان النقدي)، ويمكن قياس التغير في الإنتاجية للمصرف وذلك عن طريق دراسة كفاءة كل مصرف في مدتين زمنيتين $t, t+1$ وكذلك التغير التكنولوجي $t, t+1$ والشكل (2-3) يبين ذلك بيانياً ويوضح مفهوم وشرح مقاييس مالمكويست، ويمكن أيضاً للفرد حساب مقياس الإنتاجية مالمكويست، عن طريق:

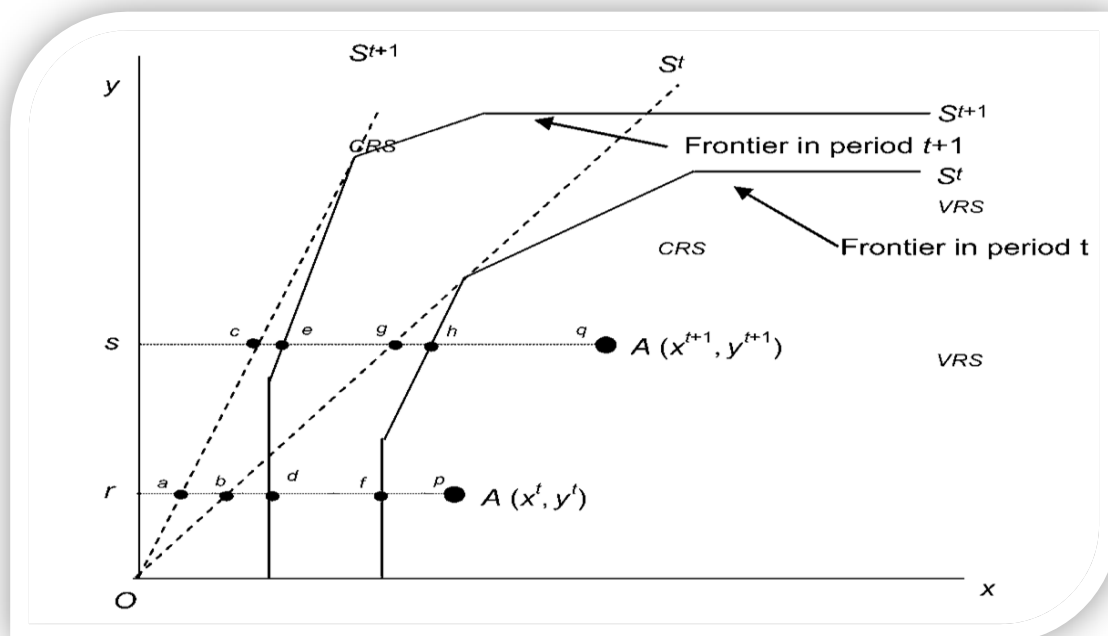
- تكنولوجيا عوائد الحجم المتغيرة (VRS): يتم حسابها وتقديرها عن طريق أسلوب تحليل تطويق

البيانات (DEA) في المدة t ويتم تمثيلها بواسطة الحدود S^t_{VRS}

- تكنولوجيا عوائد الحجم الثابتة (CRS): في حين تكنولوجيا CRS وضحت من خلال الخط

S^t_{CRS}

فالمصرف A يستهلك مدخلات X^T وينتج مخرجات Y^T في المدة t ، والمصرف A ينتقل إلى نقطة (X^{t+1}, Y^{t+1}) في المدة $t+1$ ، وتقدر تكنولوجيا عوائد الحجم المتغيرة (VRS) في المدة $t+1$ بواسطة S^{t+1}_{VRS} بينما تقدر تكنولوجيا عوائد الحجم الثابتة (CRS) بواسطة الخط S^{t+1}_{CRS} .



الشكل (2-3) تمثيل بياني لتغير الإنتاجية بواسطة مدخل واحد ومخرج واحد

Source: Jacobs, Rowena, Smith, Peter C. & Street, Andrew, Measuring Efficiency in Health Care: Analytic Techniques and Health Policy, Cambridge university press, 2006: 4.

ويتم أستعمال دالة المسافة ليعرف عن مقياس مالمكويست، حيث يتم قياس عدم الكفاءة من خلال المسافة من نقطة الأصل O وتكون على نمط شعاع لحساب عدم الكفاءة، وتمثل المسافة FP مقدار عدم الكفاءة الفنية للمصرف A نسبة إلى تكنولوجيا عوائد الحجم المتغيرة (VRS) في المدة t وبأستعمال نموذج التوجه نحو المدخلات، فالمدخلات التي تمثل (الودائع مثلاً) يمكن نسبياً أن يتم تخفيضها دون أن يتم تخفيض المخرجات التي تمثل (الائتمان النقدي مثلاً)، وبصيغة النسبة المئوية يتم التعبير عن ذلك نسبة RF/RP ، وتم أستعمال أسلوب تحليل تطويق البيانات (DEA) لتحديد وتقدير الحدود الإجمالية للمصارف S^t بالإعتماد على بيانات عينة البحث لجميع المصارف، وثم يقارن كل مصرف بهذه الحدود، ومع مرور الوقت، وعلى حساب التغير التكنولوجي، يتم أيضاً نقل الحدود الإجمالية إلى S^{t+1} ونتيجة لذلك يتم قياس التغير في الإنتاجية المدى الأقرب للمصرف إلى حدود الصناعة (تغير الكفاءة)، فضلاً عن مقدار التحولات داخل حدود الصناعة، وبالنظر إلى أستعمال المدخلات لكل مصرف (التغير التقني)، وهكذا يتم بناء مقياس الإنتاجية Malmquist من خلال قياس تغير المصرف A من النقطة (X^t, Y^t) إلى النقطة (X^{t+1}, Y^{t+1}) التي يتم قياسها بواسطة تكنولوجيا عوائد الحجم المتغيرة (VRS) وتكنولوجيا عوائد الحجم الثابتة (CRS) وبأستعمال دالة المسافة، وتعرف دالة المسافة على أنها تجعل من الممكن وصف المدخلات والمخرجات المتعددة لتكنولوجيا الإنتاج والتي لا تتطلب افتراض تقليل التكاليف أو تعظيم الربح (Kirikal, 2005: 24).

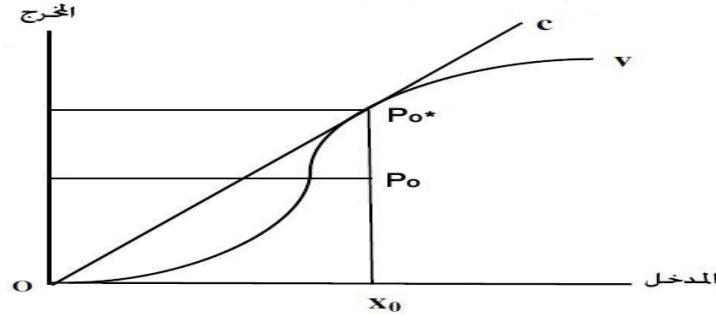
ج. مكونات مقياس الإنتاجية مالمكويست

يتكون مقياس الإنتاجية مالمكويست من عدة أنواع والمتمثلة بالكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية والتغير التقني، وفيما يأتي توضيح لهذه المكونات:

1. الكفاءة الفنية Technical Efficiency

ويقصد بها مدى مقدرة المصرف على تحقيق أعظم خدمة في ظل مجموعة من الموارد المتاحة (Coelli et al., 2003: 11)، وأيضاً جرى تعريف الكفاءة الفنية على أنها إنتاج أكثر كمية ممكنة من المخرجات بأستعمال كمية معينة من المدخلات (Amadou Nchare, 2007: 7)، أي هي النسبة بين المدخلات الحقيقية وأقل المدخلات عند تعيين مستوى المخرجات بثبات، أو النسبة بين المخرجات المنجزة فعلاً والمخرجات المثلى عند تعيين مستوى المدخلات بثبات (Francesco Porcelli, 2009: 3)، أي تعبر الكفاءة الفنية عن مدى قابلية وكفاءة المصرف في تشغيل موارده المتاحة وعملياته المالية والخدمية (سلامي، 2014: 4)، وتتراوح درجة الكفاءة بين الصفر والواحد، إذ إن العدد واحد يدل على أن الكفاءة تامة في أستعمال موارد المصرف (البلداوي، وداود، 2012: 174)، بينما تعني عدم الكفاءة الفنية على أن المصرف يقوم بإنتاج أدنى مستوى من المخرجات بأستعمال موارد معينة، أي تقوم المصارف بأستعمال توليفة من الموارد بكلفة باهضة الثمن لإنتاج مجموعة معينة من الخدمات (قريشي، وعرابية، 2011: 12).

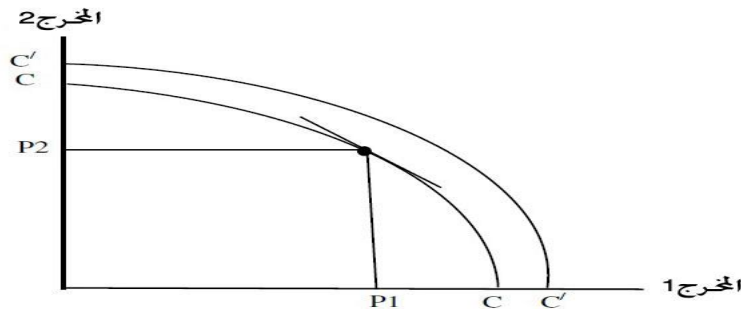
ومن خلال الشكل (2-4) سيتم توضيح مفهوم الكفاءة الفنية، حيث وفق هذه الطريقة نفترض أن المصرف يستعمل عنصر إنتاجي واحد ويحقق منتج واحد، كذلك نفترض أن المصرف يعمل عند عوائد الحجم الثابتة (CRS) Constant Returns To Scale وأن خط OC يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج Production Possibility Curve وأي نقطة على هذا المنحنى تقع تمثل الكفاءة الفنية التامة للمصرف، وأن النقاط الموجودة تحت المنحنى تمثل حالة عدم الكفاءة، حيث تمثل النقطة P0 مصرف غير فعال وغير كفوء في حين أن النقطة P0* تمثل حالة مصرف ذو كفاءة فنية (بتال، 2012: 9).



الشكل (2-4) الكفاءة الفنية لمنتج واحد

Source: Jacobs, Rowena, Smith, Peter C. & Street, Andrew, **Measuring Efficiency in Health Care: Analytic Techniques and Health Policy**, Cambridge university press, 2006: 5.

ويمكن توظيف الشكل (2-5) لتوضيح في حالة افتراض أن المصرف يحقق منتجين اثنين ويستعمل فقط عامل إنتاج واحد فقط، لذا عند مستوى فني محدد، يعطي منحنى الكلفة المتساوي CC التوافقات المحتملة للمخرجات التي يمكن إنجازها في حدود العنصر الإنتاجي، ومنحنى الكلفة المتساوي يمثل مقدار التوافقات المتنوعة والمختلفة من رأس المال والعمل للمؤسسة المصرفية، والذي يمكن شراؤهما في ضوء الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية، وفي حالة زيادة استعمال عنصر الإنتاج (أي في حالة مستوى أعلى من التكاليف) لذا يتحرك منحنى الكلفة المتساوي إلى $C \setminus C$ ، وتمثل هذه المنحنيات شكل حدود الإنتاج المحتملة عند مستويات معينة من عنصر الإنتاج، وكل مصرف يقع بين المنحنيين يصبح مصرف غير كفوء فنياً (الخرجي، وبتال، 2012: 192).



الشكل (2-5) الكفاءة الفنية لمنتجين

Source: Jacobs, Rowena, Smith, Peter C. & Street, Andrew, **Measuring Efficiency in Health Care: Analytic Techniques and Health Policy**, Cambridge university press, 2006: 6.

2. الكفاءة الحجمية Scale Efficiency

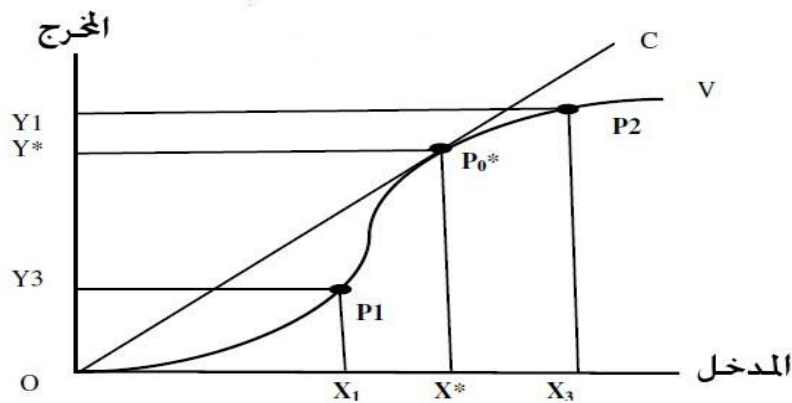
تعرف على أنها مدى قابلية التغير في الإنتاج نتيجة لتغير عنصر الإنتاج في وقت واحد، أو أنها تقيس مقدار الدرجة التي من الممكن من خلالها أن يقوم المصرف بالتوسع طبقاً لمقدار حجم عملياته المصرفية (بتال، 2012: 11)، ومن خلال قسمة مجموع كفاءة إنموذج على إنموذج تحتسب الكفاءة الحجمية (جواد، 2013: 27)، ويرتبط مقياس الكفاءة الحجمية بمبدأ غلة الحجم، ويعبر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات في عملية الإنتاج، وتعرف غلة الحجم على أنها مقياس للتغير النسبي في المخرجات الناتج عن التغير النسبي في المدخلات (بن ختو، وقرشي، 2011: 140)، وتعمل الوحدة الإقتصادية عند غلة الحجم المتزايدة أو المتناقصة أو الثابتة، ومن ثم معرفة الحجم الأمثل للوحدة الإقتصادية (سلامي، 2014: 4) والأتي شرح لهذه المبادئ (بن ختو، وقرشي، 2011: 140-141):

- **غلة الحجم المتزايدة:** تصبح لدينا هذه الحالة عندما تكون هذه النسبة أكبر من الواحد فنقول عن العملية الإنتاجية أنها تتصف بغلة الحجم المتزايدة.
- **غلة الحجم المتناقصة:** تصبح لدينا هذه الحالة عندما تكون هذه النسبة أقل من الواحد فنقول عن العملية الإنتاجية أنها تتصف بغلة الحجم المتناقصة.
- **غلة الحجم الثابتة:** تصبح لدينا هذه الحالة عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد فنقول عن العملية الإنتاجية أنها تتصف بغلة الحجم الثابتة.
- **أما مبدأ الحد الأدنى الكفوء:** هو المستوى الأمثل للإنتاج (المخرجات) الذي تصل فيه التكاليف المتوسطة إلى الحد الأدنى في المدى البعيد، وفي هذا المستوى يصبح التغير النسبي في الإنتاج (المخرجات) يساوي التغير النسبي في المدخلات، أي غلة الحجم ثابتة ومن ثم وفورات الحجم تساوي الصفر، وفي هذا المستوى من الإنتاج يتساوى مؤشر الكفاءة الحجمية ومؤشر الكفاءة الفنية ويحققا درجة الواحد، وبالتالي تحقيق مبدأ الأستغلال الأمثل للموارد.

ويستخرج من العلاقة الآتية مؤشر الكفاءة الحجمية (Cooper et al., 2002: 137):

الكفاءة الحجمية = مؤشر الكفاءة الفنية لعائد الحجم الثابت / مؤشر الكفاءة الفنية لعائد الحجم المتغير

ولتوضيح الكفاءة الحجمية نستعين بالشكل (2-6)، على افتراض أن لدينا عنصر إنتاج واحد مع منتج واحد، فإن منحنى OV يمثل منحنى الإنتاج المحتمل، وأيضاً يمثل الحالات الثلاث لغلة الحجم المتمثلة بعوائد الحجم المتزايدة والمتناقصة والثابتة، وأعلى مستوى من الإنتاج عند النقطة P_0^* وفي هذه النقطة تعظم نسبة الإنتاج إلى العنصر الإنتاجي، ويمثلان أعلى وأسفل هذه النقاط (P_2, P_1) حالة عدم الكفاءة الحجمية للإنتاج، وتمثل حالة عائد الحجم المتزايدة النقطة P_1 أما حالة عائد الحجم المتناقصة تمثلها النقطة P_2 (بتال، 2012: 11).

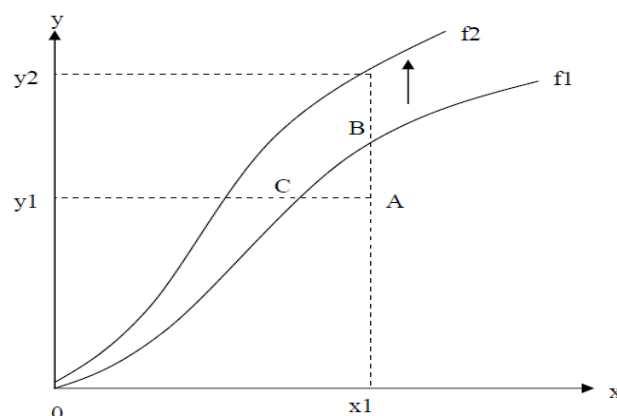


الشكل (2-6) الكفاءة الحجمية

Source: Ahuja, H. L., Advanced Economic Theory : Microeconomic Analysis, S. Chand & Company LTD, New Delhi, 2009: 444.

3. التغير التقني Technical Change

يعرف التغير التقني على أنه التحرك في منحى الحد الأقصى للكفاءة، ويتم تمثيل هذا التغير من خلال التحولات في حدود الإنتاج، إذ يتضمن عنصر الزمن ضمن العملية الإنتاجية، ويتم تمثيله بواسطة التغير التقني، ويركز التغير التقني على التقدم والتطور في تكنولوجيا الإنتاج، والتي يمكن أن يتم تمثيلها من خلال التحول التصاعدي في حدود الإنتاج (Thayaparan&Pratheepan, 2014: 61)، ويعد التغير التقني مصدراً إضافياً لتغير الإنتاجية ومع مرور الوقت يحدث ذلك، ومن خلال الشكل (2-7) يمكن توضيح مفهوم التغير التقني، إذ يتمثل التغير التقني من خلال التحول التصاعدي في حدود الإنتاج من F1 إلى F2، حيث النقطة B، يرتبط نفس مستوى المدخلات X1 مع ارتفاع مستوى المخرجات Y2 (Coelli et al., 2005: 4-5).



الشكل (2-7) التغير التقني

Source: Batchelor, A Comparable Cross-System Bank Productivity Measure: Empirical Evidence From The Malaysian Dual Banking System, Thesis PhD, Edith Cowan University, Valli Boobal, 2005: 114.

د. كتابة معادلة مقياس الإنتاجية مالمكويست

من خلال المعادلة الآتية يمكن حساب مقياس الإنتاجية مالمكويست (Kirikal,2005: 26) (jreisat,2012: 165):

$$M(y_t, x_t, y_{t+1}, x_{t+1}) = \left[\frac{d_{t+1}(Y_{t+1}, X_{t+1})}{d_t(Y_t, X_t)} X \frac{d_t(Y_{t+1}, X_{t+1})}{d_{t+1}(Y_{t+1}, X_{t+1})} \right]^{1/2} \quad (1)$$

إذ إن :

M: قيمة مقياس الإنتاجية مالمكويست، **d**: قيمة دالة المسافة، **t**: المدة الزمنية الأولى (السابقة)، **t+1**: المدة الزمنية الثانية (اللاحقة)، لذا هناك ثلاث حالات هي (Reda,2008: 71):

- قيمة مقياس الإنتاجية مالمكويست أكبر من الواحد ($M > 1$): فهذا يدل على زيادة الإنتاجية في المدة الزمنية الثانية (اللاحقة) $t+1$ مما كان عليه في المدة الزمنية الأولى (السابقة) t .
- قيمة مقياس الإنتاجية مالمكويست أصغر من الواحد ($M < 1$): فهذا يدل على انخفاض الإنتاجية في المدة الزمنية الثانية (اللاحقة) $t+1$ مما كان عليه في المدة الزمنية الأولى (السابقة) t .
- قيمة مقياس الإنتاجية مالمكويست تساوي الواحد ($M = 1$): فهذا يدل على الثبات (stagnation) في الإنتاجية في المدة الزمنية الثانية (اللاحقة) $t+1$ مما كان عليه في المدة الزمنية الأولى (السابقة) t .

ويمكن كتابة معادلة هذا المقياس كالاتي، وأيضاً وفق الكاتب (Fare et al.,1993):
مؤشر تغير الإنتاجية الكلية = (التغير التقني) x (تغير الكفاءة) لذا تنقسم إلى عنصرين: هما التغير التقني وتغير الكفاءة الفنية وكما مبين في أدناه (Thayaparan&Pratheepan,2014: 62):

$$\text{Technological change index} = \left[\frac{D^{t+1}(y_{t+1}, x_{t+1})}{D^t(y^{t+1}, x^{t+1})} \times \frac{D^{t+1}(y^t, x^t)}{D^t(y^t, x^t)} \right]^{1/2} \quad (2)$$

$$\text{Technical efficiency change index} = \left[\frac{D^{t+1}(CRS)(y_{t+1}, x_{t+1})}{D^t(CRS)(y^t, x^t)} \right] \quad (3)$$

وتنقسم تغير الكفاءة إلى: التغير في صافي الكفاءة الفنية وتغير الكفاءة الحجمية

$$\text{Pure technical efficiency change index} = \left[\frac{D^{t+1}(VRS)(y_{t+1}, x_{t+1})}{D^t(VRS)(y^t, x^t)} \right] \quad (4)$$

$$\text{Scale efficiency change index} = \left[\frac{D^{t+1}(CRS)(y_{t+1}, x_{t+1})}{D^t(CRS)(y^t, x^t)} \right] / \left[\frac{D^{t+1}(VRS)(y_{t+1}, x_{t+1})}{D^t(VRS)(y^t, x^t)} \right] \quad (5)$$

لذا، **تغير الإنتاجية الكلية = التغير التكنولوجي * تغير الكفاءة الفنية * تغير الكفاءة الحجمية**

$$\text{Total factor productivity change index} = \frac{D^t(y^t, x^t)}{D^{t+1}(y^{t+1}, x^{t+1})} \times \left[\frac{D^{t+1}(y_{t+1}, x_{t+1})}{D^t(y^{t+1}, x^{t+1})} \times \frac{D^{t+1}(y^t, x^t)}{D^t(y^t, x^t)} \right]^{1/2} \quad (6)$$

هـ. إيجابيات وسلبيات مقياس الإنتاجية مالمكويست

• يتميز مقياس الإنتاجية مالمكويست بالآتي:

1. هذا المقياس لا يتطلب افتراضات على السلوك الإقتصادي للوحدات الإنتاجية كتقليص التكاليف أو تعظيم الأرباح (شياذ، 2012: 168).
 2. يعد من أهم وأشهر المقاييس المستعملة في قياس التغير في الكفاءة والإنتاجية في الآونة الأخيرة، إذ يمكن ربط حركة الإنتاجية بين مدتين زمنيتين (النعمي، 2014: 80-81).
 3. لا يحتاج هذا المقياس معرفة معلومات وأسعار المخرجات والمدخلات (شياذ، 2012: 168).
 4. هذا المقياس لا يحتاج بيانات كثيرة عن المصارف، ويتميز كذلك بعدم افتراضه معادلة إنتاجية محددة للبيانات المستعملة (النعمي، 2014: 80-81).
 5. في حالة توفرت معطيات بانل Panel Data فيسمح ذلك بتقسيم تغيرات الإنتاجية إلى قسمين هما (تغير الكفاءة الفنية، والتغير التقني) (شياذ، 2012: 168).
 6. يستعمل مقياس الإنتاجية مالمكويست حزمة من البيانات لتحليل نمو الإنتاجية وذلك عن طريق تغير الكفاءة الفنية والتغير التقني، ونتيجة لهذا التغير فإنه بطريقة طبيعية يقود ذلك إلى تحديد عملية التداركية والابتكار على التوالي (Suri, 2011: 98).
- إما السلبية الوحيدة لمقياس الإنتاجية مالمكويست هي: ضرورة حساب دالة المسافة distance function وتعرف الدالة على أنها تجعل من الممكن وصف المدخلات والمخرجات المتعددة لتكنولوجيا الإنتاج ولا تتطلب افتراض تقليل التكاليف أو تعظيم الربح (Kirikal, 2005: 24).

ثالثاً: مناهج قياس الإنتاجية المصرفية

المصرف هو مؤسسة متعددة المدخلات والمخرجات، لذا يوجد التباس في تحديد عناصر المخرجات، لأن طبيعة عمل المصارف معقد، وفي الأساس يعود ذلك إلى طبيعة الخدمات غير الملموسة المقدمة من قبل المصارف، لذا ظهرت هنالك مشكلة في ضبط وتحديد متغيرات المصرف المحددة لكفاءة وإنتاجية المصارف، وتكمن صعوبه في قياسها وذلك لأن إنتاجية المصرف صعبة القياس، لذا يتطلب استخدام الودائع والأصول الأخرى من قبل المصرف، من أجل توفير خدمات مصرفية بأدنى المخاطر لعملاء المصرف، وكذلك يلعب المصرف دوراً مهماً وأساسياً في الوساطة بين المقرضين والمقترضين، ويقدم خدمات غير نقدية مثل حماية الأشياء ذات القيمة الثمينة، وخدمات المحاسبة وإدارة المحافظ الإستثمارية (شياذ، 2012: 179).

لذا نجد نقاش عميق وموسع بين الكتاب والباحثين والأدبيات حول تحديد المدخلات والمخرجات المصرفية، فهناك عدم اتفاق في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف، وتدل البحوث والدراسات والأدبيات المصرفية إلى مجموعة كبيرة من المناهج المختلفة، لذا اختلف الباحثين حول تحديد هذه المناهج، لذا قدمت الأدبيات والبحوث المصرفية منهجين رئيسية في قياس وتحديد الأنشطة المصرفية هي منهج الإنتاج Production Approach ومنهج الوساطة Intermediation Approach.

أ. منهج الإنتاج: (Production Approach)

قام بتطوير وتوسيع هذه المنهج من قبل (Benston) سنة 1965، إذ أن وفق هذه المنهج يعرف المصرف على أنه مؤسسة تقوم بإنتاج خدمات مصرفية يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

- القسم الأول يتمثل في الموارد من الودائع (الودائع لأجل والودائع الإيداعية).
- أما القسم الثاني يتمثل في الاستخدامات من قروض وأوراق تجارية.

أما من وجهة نظر التكاليف فإن جميع الخدمات هي عبارة عن مخرجات مصرفية، وتأخذ وحدة القياس عموماً في الاعتبار القروض الاستثنائية وعدد الحسابات المصرفية، وبالنسبة للبناء المنطقي، فإن مصاريف الفوائد لا محالة تصبح خارج نطاق التحليل ولا تأخذ في الاعتبار سوى التكاليف التشغيلية للمصرف (بورقة، 2011: 175).

لذا يعد المصرف منتج للخدمات، أما بالنسبة للمدخلات فتشمل الأتي (العمل، ورأس المال)، أما المخرجات تشمل الخدمات المقدمة لعملاء المصرف، والقياس الأمثل لها تتمثل بعدد حسابات القروض والإيداع (منصوري، وعكاشة، 2010: 3-4)، ويوافق ذلك الرأي الباحث (Dumon, 2012: 24) على عد (العمل، ورأس المال) كمدخلات مصرفية، ويستعمل القروض والودائع كمخرجات عملية الإنتاج المصرفي، ويستعمل هذا المنهج في العموم وذلك للتحليل والتفسير والتحقق من النظم المالية ككل، ومن خلال ذلك يتم النظر إلى المصارف وأعمالها مؤسسات تقوم بإنتاج الخدمات المصرفية المقدمة لأصحاب الحسابات account holders (شياد، 2012: 7)، وتقوم هذه المؤسسات المالية بإجراء المعاملات وتقديم المستندات للعملاء، وعلى سبيل المثال (طلبات الحصول على القروض أو تقارير الائتمان أو الشيكات أو أدوات الدفع الأخرى أو وثائق التأمين أو استثمار المطالبات)، وفي ظل هذا النهج، فإن أفضل مقياس لتحديد المخرجات هو عدد ونوع المعاملات أو المستندات المقدمة خلال مدة زمنية معينة، ووفقاً لمنهج الإنتاج، يجب تضمين المدخلات المادية فقط مثل العمالة ورأس المال والتكاليف، حيث لا يلزم سوى المدخلات المادية لتنفيذ المعاملات ومعالجة المستندات المالية (Berger & Humphrey, 1997: 197). أن إنتاج الخدمات تعد هي الوظيفة الرئيسة لعمل المصارف ويركز على ذلك منهج الإنتاج، وهذه الخدمات تشمل الآتي (Kuussaari, 1993: 29):

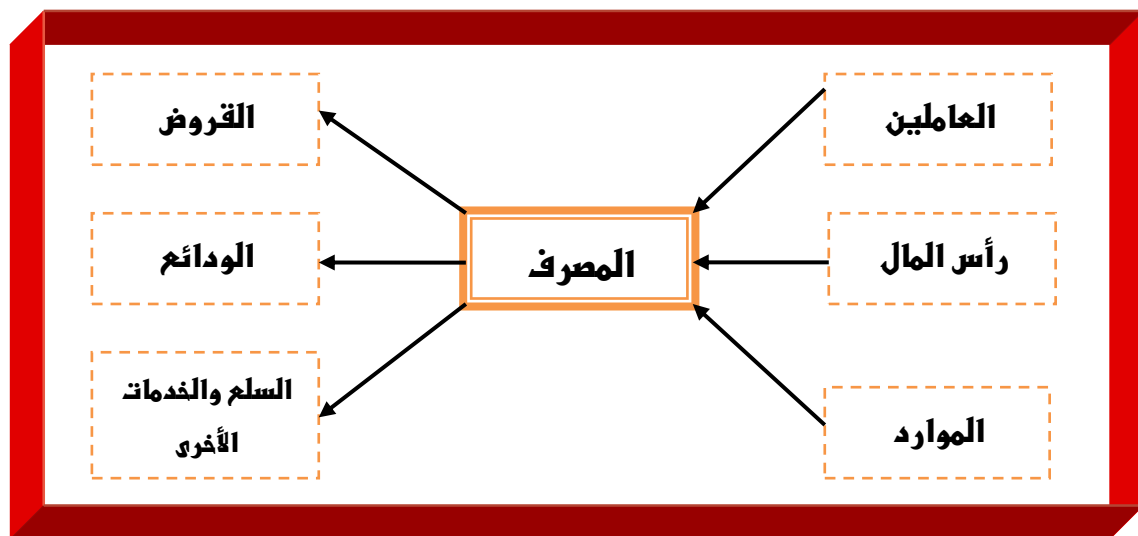
- خدمات الدفع التي عادة تتضمن حسابات الودائع والفرص الادخارية المختلفة التي يقوم المصرف بتقديمها لعملائه وللشركات.
- والخدمات الأخرى التي تتعلق بتقديم القروض للجمهور وللشركات.

ومن خلال ذلك تقوم المصارف بالرقابة عليها وتقييم مخاطر الإستثمار، وتراعي عمليات الدفع وكذلك تراعي عملية تحصيل الدفعات والفائدة للأموال التي تقوم بإستثمارها، كما توفر مزايا أخرى متنوعة إذ تقدم فوائد المحفظة الإستثمارية بكفاءة لصغار المدخرين، والمخرجات عادة يتم تمثيلها بأنواع مختلفة من القروض وحسابات الودائع أو القيم النقدية لكليهما، ويمكن أيضاً أن تضم المخرجات عدد المعاملات أو قيمة التخصيصات من خدمات متنوعة مثل عمليات السداد أو الوساطة للأسهم أو الأوراق المالية الأخرى (Kuussaari,1993: 29).

وأن منهج الإنتاج يعد المصارف مراكز لإنتاج الخدمات لكل من المودعين والمقترضين، لذا تستفيد المصارف من العوامل التقليدية لعمالة الإنتاج ورأس المال لتوليد القروض والودائع، ويعرف هذا النهج أيضاً بأسم النهج المصرفي التقليدي للخدمات (Batchelor,2005: 84).

لذا يعد منهج الإنتاج منهج (منتج ومثمر) مثل بقية المنتجين في سوق الإنتاج، لذلك فإن المدخلات هي كيانات مادية مثل (العمل، ورأس المال)، أما فيما يتعلق بالودائع، جادل مؤيدو هذا المنهج بأنه يجب معاملة جميع الودائع على أنها مخرجات لأنها مرتبطة بالسيولة وحفظ الأمانات والتي تدخل في القيمة المضافة (Al-Muharrami,2010: 64).

والشكل (2-8) يوضح العلاقة بين المدخلات والمخرجات على وفق منهج الإنتاج:



الشكل (2-8) العلاقة بين المدخلات - المخرجات على وفق منهج الإنتاج

Source: Kirikal, Ly, Productivity, the Malmquist Index and the Empirical Study of Banks in Estonia, thesis published, Department of Economics, Tallinn University of Technology, 2005: 24.

يوضح الشكل (2-8) أن منهج الإنتاج يركز على إنتاج المصرف للخدمات للجمهور والأفراد والشركات والمؤسسات، من خلال استعمال اليد العاملة عدد ونفقات الموظفين، واستعمال رؤوس الأموال (الأصول الثابتة والأصول الأخرى)، وباقي الموارد التي يمتلكها لإنتاج وتقديم الخدمات المختلفة والتي تشمل أنواع مختلفة من القروض وفئات متعددة من الودائع والخدمات المصرفية (حسين، 2016: 30).

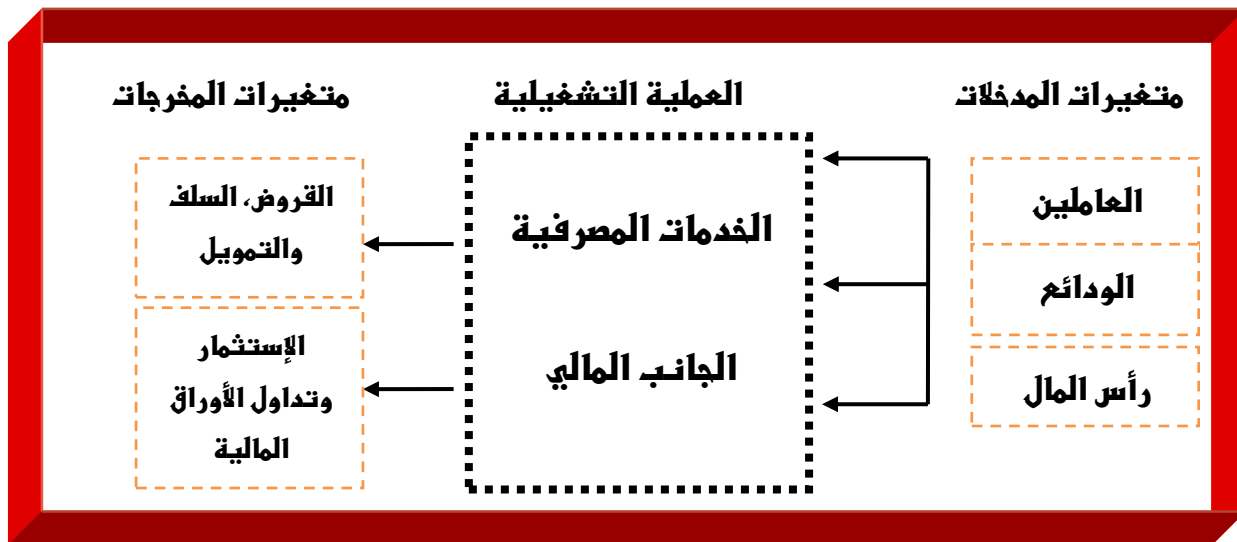
ب. منهج الوساطة: (Intermediation Approach)

وفق منهج الوساطة يقوم المصرف بنقل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، ويعد المصرف كوسيط مالي بينهما (شياد، 2012: 181)، لذا يقوم المصرف بجمع الودائع والخصوم الأخرى ويستخدمها في أصول مربحة مثل السندات والقروض والاستثمارات الأخرى، ويتم قياس إنتاجية المصرف من خلال المجمعات المالية للمصرف المقيمة بوحدات النقد، وهي: القروض والودائع وبقية الاستثمارات المالية، وفي ظل منهج الوساطة، تعد الودائع مدخلات مثل العمل ورأس المال (منصوري، وعكاشة، 2010: 4)، لذا تعد الوظيفة الرئيسة للمصرف هي الوساطة المالية، ووفق هذه الوظيفة يجب أن تشمل التكاليف الكلية (التكاليف التشغيلية فضلاً عن تكاليف الفائدة)، ووفق منهج الوساطة يتم قياس وتحليل إنتاجية أحد المصارف من خلال حجم الأموال المودعة لدى الوسيط في أنواع مختلفة ومتنوعة من القروض والأوراق المالية (Kuussaari, 1993: 30)، ويدرك هذا المنهج أن الوساطة هي النشاط الأساسي للمصارف غير المنتجة لخدمات الودائع والقروض، وبدلاً من ذلك، يتم قياس وتحليل المخرجات بقيمة الاستثمارات والقروض، ويتم قياس وتحليل التكاليف الكلية من خلال تكاليف الفائدة إضافة إلى ذلك التكاليف التشغيلية التي تشمل (تكلفة مدخلات عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال)، لذا جميع الدراسات والبحوث تستعمل منهج الوساطة في قياس وتحليل الإنتاجية المصرفية وذلك بسبب قلة المشاكل المتعلقة بالبيانات مقارنة مع منهج الإنتاج (Heffernan, 2005: 476)،

ووفق هذا المنهج يقوم المصرف بتحويل الموجودات المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، إذ يعد المصرف وفق ذلك وسيط مالي، ويسمى أيضاً (منهج الخدمات المصرفية غير التقليدية)، الذي ينظر إلى المصرف كونه وسيط مالي بين وحدات الفائض والعجز، وتم العثور على هذا المنهج ليصبح أكثر ملاءمة للمصارف التي تشمل مصاريف الفائدة، والتي تعد مساهمة كبيرة جداً في التكاليف بالنسبة للمصارف (Batchelor, 2005: 84)، وتعرف الأنشطة المصرفية وفق منهج الوساطة بشكل أكثر شمولاً من منهج الإنتاج في ضوء حقيقة أن عملية الإنتاج المصرفي تتبع من تحويل الخصائص المختلفة للقروض والودائع، إذ تعد القروض غير سائلة وقليلة المخاطر، أما من ناحية أخرى تعد الودائع سائلة ومخاطرها أقل (Kenjegalieva, 2007: 34)، كما يمثل منهج الوساطة الأنشطة المصرفية أيضاً في عملية تحويل الأموال المقترضة من المودعين إلى المقترضين، ووفق منهج الوساطة يتم قياس المدخلات من خلال الأموال المقترضة من الأسواق المالية والودائع التي تجميعها، في حين يتم قياس المخرجات من خلال الاستثمارات وحجم القروض المستحقة (Reda, 2008: 69).

وفي عام 1977 طور (Sealy & Lindley) منهج الوساطة في إطار فرضية مفادها أن عملية الإنتاج في مؤسسة مالية تتطلب وساطة مالية، حيث تقوم المصارف بجمع رأس المال ومن ثم استعمال هذه الأموال من خلال الوساطة في عملية منح القروض، وتشمل المدخلات كل من (الودائع، العمل، رأس المال)، أما المخرجات تشمل (القروض والخدمات الأخرى)، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تشمل (التكاليف المالية والتكاليف التشغيلية)، لذا هنالك أختلاف بين منهج الوساطة عن منهج الإنتاج حيث إن متغيرات المدخلات تشمل كل من (الودائع، العمل، رأس المال)، فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار المصاريف المالية في عملية التحليل والقياس (بورقبة، 2011، 175-176).

ويوضح الشكل (2-9) أن منهج الوساطة يركز على أن الوظيفة الرئيسة للمصارف هو كوسيط بين المدخزين والمقترضين، لذا يبين هذا الشكل العلاقة بين المدخلات والمخرجات في القطاع المصرفي.



الشكل (2-9) العلاقة بين المدخلات - المخرجات على وفق منهج الوساطة

Source: Mokhtar et al, A Conceptual Framework For and Survey of Banking Efficiency Study, Unitar E-Journal, Vol. 2, No.2, 2006: 7.

لذا جرى قياس الإنتاجية المصرفية على وفق منهج الوساطة، لأن منهج الوساطة أكثر ملاءمة عند تقييم كفاءة المؤسسة المالية ككل، وعلى الرغم من أنه من الأفضل استعمال كلتا الطريقتين في حساب الإنتاجية لأغراض القياس والتحليل والمقارنة، إلا أن منهج الإنتاج يحتاج إلى معلومات لا يتم نشرها غالباً، لذا نادراً ما يتم استعمال هذا المنهج، لذا تم استعمال الإنتاجية الكلية للإستخراج الإنتاجية المصرفية وعلى وفق منهج الوساطة (Batchelor, 2005: 84).

الإئتمان النقدي + الفوائد المستلمة + الإيرادات الأخرى

= الإنتاجية

الودائع + تكاليف الملاكات الوظيفية + الفوائد المدفوعة + المصاريف الأخرى

والجدول (2-11) و (2-12) يوضحان المزايا والعيوب لمنهج الإنتاج والوساطة.

الجدول (2-11) مزايا مناهج قياس الإنتاجية المصرفية

منهج الوساطة (Intermediation Approach)	منهج الإنتاج (Production Approach)	الخصائص
<ul style="list-style-type: none"> • يعد منهج الوساطة أكثر ملاءمة لتقييم المؤسسات المالية بالكامل لأن هذا المنهج يشمل مصاريف الفائدة، والتي غالباً ما تمثل نصف إلى ثلثي إجمالي التكاليف المصرفية (Berger&Humphrey,1997: 197). • قد يكون منهج الوساطة أفضل في قياس وتقييم ربحية المؤسسة المالية، لأن هناك حاجة إلى خفض التكاليف الإجمالية، وليس فقط تكاليف الإنتاج، لتحقيق أكبر نسبة من الأرباح (Berger&Humphrey,1997: 197). • تعرف الأنشطة المصرفية وفق منهج الوساطة بشكل أكثر شمولاً من منهج الإنتاج في ضوء حقيقة أن عملية الإنتاج المصرفي تنبع من تحويل الخصائص المختلفة للقروض والودائع (Kenjegalieva,2007: 34). • جميع الدراسات تستعمل منهج الوساطة في قياس الإنتاجية، وذلك لقلة المشاكل المتعلقة بالبيانات مقارنة مع منهج الإنتاج (Heffernan,2005: 476). • يتجنب منهج الوساطة مشكلة كيفية وضع وزن لجميع الخدمات المصرفية في حساب المخرجات (Munteanu et al.,2013: 41). • يركز منهج الوساطة على البعد المالي للعمليات المصرفية، حيث يمثل المصرف وسيط مالي بين المودعين والمقترضين (النعيمي، 2014: 70). 	<ul style="list-style-type: none"> • يعد منهج الإنتاج أفضل إلى حد ما في تقييم كفاءة فروع المؤسسات المالية، لأن الفروع تتعامل في المقام الأول مع المستندات الخاصة بعملاء المؤسسة ككل، وعادة ما يكون لمدراء الفروع تأثير على قرارات التمويل والإستثمار المصرفي (Berger&Humphrey,1997: 197). • تستفيد المصارف من عوامل الإنتاج التقليدية مثل (اليد العاملة ورأس المال) من أجل توليد القروض والودائع (Batchelor,2005: 84). • يعد منهج الإنتاج أكثر ملاءمة لتحليل وقياس الكفاءة النسبية في فروع المصارف، خاصةً عندما تكون هناك اختلافات في نمط نشاط المعاملات بين الفروع (Kenjegalieva,2007: 34). 	<p>المزايا</p>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة.

الجدول (2-12) عيوب مناهج قياس الإنتاجية المصرفية

الخصائص	منهج الإنتاج (Production Approach)	منهج الوساطة (Intermediation Approach)
العيوب	<ul style="list-style-type: none"> • تتطلب عملية الإنتاج المصرفي المادي الانسجام، وهو أمر مشكوك فيه للغاية لأن توزيع بنود الميزانية العمومية والمعاملات الأساسية ليست متماثلة، مثال على ذلك معظم حسابات الودائع صغيرة في القيمة النقدية، ولكن تتم معالجة عدد كبير من المعاملات من خلال هذه الحسابات، لذلك هنالك عدد من المشاكل لتحديد كيفية إرتباط تكاليف المصرف بعدد من بنود الميزانية العمومية (Kuussaari,1993: 29). • هناك سؤال حول كيفية وضع وزن لجميع الخدمات المصرفية في حساب المخرجات (Heffernan,2005: 474). • وفق منهج الإنتاج يتم قياس المخرجات بشكل أدق من خلال عدد ونوع المعاملات أو المستندات التي تتم معالجتها خلال مدة زمنية معينة، وهذه البيانات عادة ما تكون شخصية وغير متوفرة (Kirikal,2005: 23). • يتجاهل منهج الإنتاج تكاليف الفائدة التي ستكون مهمة، وعلى سبيل المثال الزيادة في عدد الفروع التي ستكون مصحوبة في انخفاض معدلات الودائع (Munteanu et al.,2013: 41). 	<p>يعد العيب الرئيسي في منهج الوساطة بأنه ليس مثالي ولا يجسد تماماً الدور المزدوج للمؤسسات المالية، على سبيل المثال (Berger&Humphrey,1997: 197):</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقديم خدمات معالجة للوثائق والصفقات. • كونها وسطاء ماليين الذين يقومون بتحويل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر السابقة.

خلاصة الفصل الثاني

أن الأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) يوجد بينهما تعارض، لذا تحدث مشكلة حقيقية للإدارة المصرفية، ونتيجة لذلك تقوم الإدارة الجيدة بتحقيق الانسجام والموائمة بين هدفي الربحية والسيولة، وذلك عن طريق الاحتفاظ بمقدار كبير من السيولة في خزائن المصرف مما يؤدي ذلك إلى انخفاض هدف الربحية المصرفية، وفي ذات الوقت يقوم المصرف بتوجيه أمواله إلى إستثمارات عالية المخاطر لغرض زيادة مقدار الربحية، ونتيجة لذلك يكون المصرف قد تسبب في تعريض أمواله إلى الخطر مما قد يقود ذلك في المقابل أيضاً عن خسائر رأسمالية كبيرة، والأمر ذاته يقود المصرف إلى التضحية بالهدف الثالث إلا وهو تحقيق الأمان لأموال المودعين، ومن أجل عدم التعارض بين الأهداف المصرفية الثلاث وتحقيق التوازن بينها نجد أن هدف الربحية يقوم بخدمة المساهمين، أما الهدف الثاني والثالث (السيولة، الملاءة) يقومان بخدمة المودعين، لذا هذا الأمر يستوجب تدخل تنظيمي لحل وحسم هذه المسألة عن طريق ما تقوم بإصداره السلطات النقدية من تعليمات وضوابط في هذا الخصوص، لذا سيتم تحليل المصارف العراقية الخاصة ضمن الأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة).

أما المتغير الرابع المتمثل بالإنتاجية المصرفية نالت اهتمام كبير وواضح من قبل الباحثين والكتاب من أجل دراسة الإنتاجية المصرفية وتحديد مدى أستفادة الموارد المادية والبشرية وصولاً إلى الكفاءة في مختلف نشاطات التنمية الاجتماعية والإقتصادية، لذا تبرز أهمية الإنتاجية في جميع النواحي الإقتصادية والاجتماعية، لذا سوف يتم بيان تغيرات الإنتاجية المصرفية خلال سنوات الدراسة، وكذلك معرفة العوامل المؤثرة على الإنتاجية، وذلك عن طريق مؤشر مالمكويسيت لقياس الإنتاجية المصرفية، لذا تعتمد الرسالة على واحد من أهم المؤشرات المستعملة في قياس وتحليل الإنتاجية المصرفية، وهو مؤشر Malmquist، وهو أحد الأساليب الأكثر استعمالاً وشيوعاً في القطاع المصرفي، وهو أسلوب غير معلمي يعتمد على تقييم وتحليل تطويق البيانات (Data Envelopment Analysis) الذي يعد من أبرز وأكثر الطرائق المستعملة في تحليل وتقييم الكفاءة والإنتاجية في القطاع المصرفي.

لذلك يتطلب الأمر من المصارف العراقية وإداراتها أن تأخذ في خطتها وتوجهاتها الاستراتيجية أعلاه لتحقيق الأهداف الموضوعية، وتحقيق هدف أسمى وهو الربحية، وعدم نسيان متطلبات السيولة والملاءة وتحقيق الهدف النهائي والأسمى إلا وهو البقاء والنمو، أي تحقيق الإنتاجية والربحية الأمثل للمصارف والتوسع في حصتها في السوق، والمساهمة في تنمية إقتصاد البلد والبنية التحتية للمؤسسات والمصارف والقطاعات المختلفة.

الفصل الثالث

تحليل فاعلية المصارف بمنظار (الربحية والسيولة والملاءة) وأثرها في إنتاجية المصرف

ويتضمن:

- المبحث الأول: تحليل نسب الربحية المصرفية
- المبحث الثاني: تحليل نسب السيولة المصرفية
- المبحث الثالث: تحليل نسب الملاءة المصرفية
- المبحث الرابع: بناء العلاقة بين المتغيرات الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة)
- المبحث الخامس: تحليل الإنتاجية المصرفية وتوظيفها في مكعب الأنماط
- المبحث السادس: تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة وفق علاقات الارتباط والانحدار



الفصل الثالث

تحليل فاعلية المصارف بمنظار (الربحية والسيولة والملاءة) وأثرها

في إنتاجية المصرف

المقدمة :

يسعى هذا الفصل إلى إجراء تحليل مفصل لكل متغيرات الدراسة، إذ سيتم متابعة ماتم طرحه في الفصلين السابقين وذلك لمعرفة صلابة وقوة هذا النموذج، وذلك من خلال قياس فاعلية المصارف المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة)، ومعرفة أهم النسب المالية المؤثرة في بناء هذا النموذج وبيان أثرها في إنتاجية المصرف، وذلك بعد عمل اختبارات معينة سواء بطريقة التحليل العاملي الاستكشافي لرؤية أهم النسب المؤثرة بالمتغير واستبعاد الأقل تأثيراً واحتساب في ضوءها المتغير المستقل الجديد كأسلوب المحاكاة قبل إجراء التحليلات اللازمة لكل المؤشرات على المتغير المعتمد، أو الأساليب الإحصائية المعروفة بعلاقات الارتباط والانحدار لإظهار قوة تأثير وأثر هذه المتغيرات (النسب المالية الأكثر تأثيراً) في إنتاجية المصرف والتي تم حسابها وفق الإصدار الثالث من برنامج تحليل تطويق البيانات (PIM-DEA VER3.2)، وتم استخدام النموذجين الآتين (نموذج-CRS Malmquist لعوائد الحجم الثابتة لقياس الإنتاجية الكلية بالمقياس ذو التوجه للمدخلات، ونموذج VRS-Malmquist لعوائد الحجم المتغيرة لقياس الإنتاجية الكلية بالمقياس ذو التوجه للمدخلات).

لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ست مباحث حيث تنسجم مع متغيرات الدراسة وطبيعتها، إذ استندت المباحث الأربعة الأولى على المتغيرات الثلاثة المستقلة (الفاعلية المصرفية) والمتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة)، والتي تم من خلالها تشكيل مكعب الأنماط أو محفظة الأنماط لهذه المتغيرات الثلاثة، وبعد ما تم تقسيم هذه المشاهدات إلى نمط عالي وواطئ معتمدة على المتوسط العام للمشاهدات لعينة الدراسة، أما المبحث الخامس بفرعيه تم تناول فيه تحليل الإنتاجية المصرفية وتوظيفها في مكعب الأنماط، وفي المبحث الأخير السادس تم دراسة علاقة الارتباط وعلاقة التأثير بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول

تحليل نسب الربحية المصرفية

يتناول هذا المبحث تحليل نسب الربحية المصرفية التي تم شرحها في الجانب النظري، وتم أخذ نسب معينة تتناسب مع البيانات المتوفرة وحجم عينة الدراسة المتكونة من أربعة عشر مصرفاً من المصارف الأهلية المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية ولل سنوات من 2012-2017، لذا سيتم أسلوب التحليل والقياس وفق الصياغة الآتية:

أولاً: معدل العائد على الموجودات = (صافي الدخل / إجمالي الموجودات) * 100

ثانياً: معدل العائد على حق الملكية = (صافي الدخل / حق الملكية) * 100

ثالثاً: معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل / إجمالي الودائع) * 100

رابعاً: معدل العائد على الأموال المتاحة = (صافي الدخل / الودائع + حق الملكية) * 100

خامساً: معدل دوران الموجودات = (مجموع الإيرادات / إجمالي الموجودات) * 100

سادساً: هامش صافي الدخل = (صافي الدخل / إجمالي الإيرادات) * 100

سابعاً: هامش الفائدة الصافي = (دخل الفائدة - مصاريف الفائدة / الموجودات) * 100

ثامناً: مضاعف الرافعة المالية LM (مرة) = الموجودات / حق الملكية

تاسعاً: الربح المحاسبي = الإيراد الكلي - التكاليف الكلية

عاشراً: التحليل العاملي الاستكشافي

وفيما يلي تحليل لكل من هذه المقاييس:

أولاً: معدل العائد على الموجودات (ROA) Rate of Return on Assets

تم قياس معدل (ROA) في جميع الدراسات المصرفية وذلك لقياس ربحية المصارف، ويقاس هذا المعدل مقدار الأرباح المكتسبة لكل وحدة نقدية (الدينار كوحدة نقدية في العراق) أو أي عملة أخرى من الموجودات وفي الوقت نفسه يعكس هذا المعدل كيف يمكن لإدارة المصرف أن تستخدم مواردها الإستثمارية الحقيقية بشكل جيد وتوليد الأرباح بكفاءة، لذا يوضح الجدول (3-1) حركة واتجاه معدل العائد على الموجودات للأربعة عشر مصرفاً (عينة الدراسة) ولمدة ستة سنوات من 2012-2017 وبما يعادل (84 مشاهدة)، يتضح مايلي:

الجدول (3-1) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة العائد على الموجودات %

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات أسم المصرف	ت
1.70	0.84	2.23	0.86	1.80	2.17	2.28	بغداد	1
2.54	2.05	2.01	1.95	2.33	2.56	4.33	التجاري العراقي	2
3.57	0.80	1.98	3.78	6.24	5.73	2.86	الإستثمار العراقي	3
2.35	0.98	2.41	0.98	0.63	2.95	6.13	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
3.64	0.14	0.19	3.93	4.85	4.88	7.87	المتحد للإستثمار	5
2.86	1.72	4.91	0.78	1.45	2.98	5.31	الأهلي العراقي	6
2.21	1.41	1.11	2.25	2.56	3.59	2.36	الإئتمان العراقي	7
1.81	1.60	2.57	1.49	1.84	1.46	1.89	بابل	8
0.76	0.12	1.26	1.15	0.65	0.69	0.68	سومر التجاري	9
4.01	0.80	0.87	1.72	5.24	7.10	8.35	الخليج التجاري	10
2.52	1.40	1.11	-0.09	0.62	8.10	3.96	الموصل للتنمية والإستثمار	11
0.31	-2.66	-3.74	-0.65	1.59	3.04	4.28	الشمال للتمويل والإستثمار	12
2.43	1.34	1.54	2.25	2.33	3.76	3.36	المنصور للإستثمار	13
2.71	0.24	-0.13	0.04	2.66	9.81	3.65	الإتحاد العراقي	14
4.01	2.05	4.91	3.93	6.24	9.81	8.35	الحد الأعلى	
0.31	-2.66	-3.74	-0.65	0.62	0.69	0.68	الحد الأدنى	
2.39	0.77	1.31	1.46	2.49	4.20	4.09	المتوسط	
1.03	1.15	1.90	1.33	1.76	2.62	2.20	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (2) الخاص بمتغيرات الربحية للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-1) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (2.39)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (4.01) كحد أعلى في مصرف الخليج التجاري لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية معدل العائد على الموجودات، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (0.31) في مصرف الشمال للتمويل والإستثمار والذي يعد من أقل المصارف عائداً على موجوداته، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (3.7) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للملاحظات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على أن المصارف ذات المعدل المرتفع لها أفضلية وقابلية على توليد الأرباح من إستثمارها الحقيقي في موجودات المصرف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (1.03).

- ومن جانب آخر يبين الجدول (3-1) اتجاه العائد على الموجودات بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (4.20) كحد أعلى في عام 2013 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (0.77) كحد أدنى في عام 2017 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (3.43) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.
- وبالنسبة لأعلى مستويات نسبة العائد على الموجودات عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-1) يبين أن أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الاتحاد العراقي عام 2013 بنسبة (9.81) أما مصرف الشمال للتمويل والإستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2016 بنسبة (-3.74)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (13.55) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

ثانياً: معدل العائد على حق الملكية (ROE) Rate of Return on Equity

يعد معدل العائد على حق الملكية من أكثر النسب استعمالاً وشيوعاً في تقييم الأداء المالي، ويعكس معدل العائد على حق الملكية معدل العائد المتوقع عن إستثمار أموال المالكين، ويكشف عن أداء إدارة المصارف، ولذلك فإن ارتفاع هذا المعدل هو مؤشر إيجابي إذ يقوم بتشجيع المالكين على بقاء إستثماراتهم وزيادتها، أما في حالة انخفاض هذا المعدل يدل ذلك على أن المؤشر سلبي تجاه المالكين ولايشجعهم على البقاء في إستثماراتهم، لذا تستعمل مؤسسات القطاع المصرفي صناديقها الإستثمارية وذلك من أجل تحقيق الأرباح، وتعد نسبة العائد على حق الملكية جيدة في حال كانت النسبة تتراوح ما بين (15-20%)، ويوضح ذلك الجدول (3-2):

- يتضح من الجدول (3-2) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (7.22)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (11.99) كحد أعلى في مصرف الخليج التجاري لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية العائد على حق مالكيه، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (1.13) في مصرف سومر التجاري والذي يعد من أقل المصارف عائداً على حقوق مالكيه، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (10.86) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على أن المصارف ذات المعدل المرتفع لها أفضلية وقابلية على توليد الأرباح من إستثمارها الحقيقي لصناديقها قياساً بالمصارف الأخرى، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (2.94).

- ومن جانب آخر يبين الجدول (2-3) اتجاه العائد على حق الملكية بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (15.65) كحد أعلى في عام 2012 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (1.93) كحد أدنى في عام 2017 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (13.72) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.
- وبالنسبة لأعلى مستويات نسبة العائد على حق الملكية عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول أدناه يشير أعلى مشاهدة في مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار عام 2012 بنسبة (32.17) أما مصرف الشمال سجل أدنى مشاهدة عام 2016 بنسبة (-6.78)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (38.95) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (2-3) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة العائد على حق الملكية %													
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات	ت	أسم المصرف				
9.86	3.59	9.48	4.94	11.23	13.62	16.27	بغداد	1					
4.70	3.72	3.02	2.96	3.68	4.60	10.21	التجاري العراقي	2					
9.50	1.71	4.29	7.42	12.28	20.53	10.75	الإستثمار العراقي	3					
9.35	2.75	5.99	2.39	1.40	11.41	32.17	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4					
8.29	0.27	0.39	7.10	8.31	12.01	21.68	المتحد للإستثمار	5					
7.04	3.73	10.95	1.60	3.40	9.43	13.12	الأهلي العراقي	6					
5.80	2.20	1.93	4.61	5.52	11.73	8.78	الإنتمان العراقي	7					
3.23	1.96	3.52	2.18	3.021	3.19	5.50	بابل	8					
1.13	0.18	1.66	1.62	1.04	1.10	1.17	سومر التجاري	9					
11.99	1.57	2.19	4.33	12.36	20.74	30.74	الخليج التجاري	10					
5.73	2.22	1.54	-0.13	0.83	20.70	9.20	الموصل للتنمية والإستثمار	11					
6.87	-3.76	-6.78	-1.68	7.10	14.86	31.50	الشمال للتمويل والإستثمار	12					
7.55	6.36	5.90	8.38	7.31	11.51	5.82	المنصور للإستثمار	13					
10.05	0.50	-0.31	0.11	6.86	30.95	22.16	الإتحاد العراقي	14					
11.99	6.36	10.95	8.38	12.36	30.95	32.17	الحد الأعلى						
1.13	-3.76	-6.78	-1.68	0.83	1.10	1.17	الحد الأدنى						
7.22	1.93	3.13	3.27	6.02	13.31	15.65	المتوسط						
2.94	2.32	4.33	3.00	4.02	7.99	10.34	الانحراف المعياري						

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (2) الخاص بمتغيرات الربحية للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

ثالثاً: معدل العائد على الودائع (ROD) Rate of Return on Deposits

يعد معدل العائد على الودائع من المقاييس المهمة للربحية المصرفية، وكذلك توضح قوة وكفاءة إدارة المصرف في استثمار الودائع بمختلف أنواعها الجارية والثابتة والتوفير، والجدول (3-3) يشير إلى اتجاه العائد المتحقق على الودائع للمصارف عينة الدراسة:

الجدول (3-3) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة العائد على الودائع %									
ت	الاسم المصرف	السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
1	بغداد		2.89	3.00	2.20	1.48	3.24	1.21	2.34
2	التجاري العراقي		11.48	8.85	8.64	8.96	7.00	8.00	8.82
3	الإستثمار العراقي		4.68	9.68	13.57	8.02	4.61	1.87	7.07
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار		8.74	4.57	1.20	2.86	6.29	2.11	4.30
5	المتحد للإستثمار		33.88	26.91	14.15	9.97	1.87	0.83	14.60
6	الأهلي العراقي		11.17	5.94	2.65	1.56	16.82	5.50	7.27
7	الإئتمان العراقي		3.94	5.76	5.14	8.59	3.03	4.44	5.15
8	بابل		3.03	2.93	5.10	5.33	14.63	11.47	7.08
9	سومر التجاري		1.80	2.22	2.00	4.62	6.54	0.44	2.94
10	الخليج التجاري		15.22	13.27	9.39	3.40	1.63	1.79	7.45
11	الموصل للتنمية والإستثمار		8.57	18.32	3.04	-0.38	3.25	5.43	6.37
12	الشمال للتمويل والإستثمار		6.68	4.71	2.20	-1.26	-11.73	-13.22	-2.10
13	المنصور للإستثمار		10.23	6.21	3.62	3.21	2.17	1.76	4.53
14	الإتحاد العراقي		6.04	25.49	4.97	0.08	-0.43	0.83	6.16
الحد الأعلى			33.88	26.91	14.15	9.97	16.82	11.47	14.60
الحد الأدنى			1.80	2.22	1.20	-1.26	-11.73	-13.22	-2.10
المتوسط			9.17	9.85	5.56	4.03	4.21	2.32	5.86
الانحراف المعياري			8.10	8.19	4.26	3.68	6.68	5.49	3.74

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (2) الخاص بمتغيرات الربحية للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-3) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (5.86)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (14.60) كحد أعلى في مصرف المتحد للاستثمار لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة العائد على الودائع، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (-2.10) في مصرف الشمال للتمويل والاستثمار والذي يعد من أقل المصارف عائداً على ودائعه، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (16.7) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للملاحظات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (3.74).

- ومن جانب آخر يبين الجدول (3-3) اتجاه العائد على الودائع بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (9.85) كحد أعلى في عام 2013 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (2.32) كحد أدنى في عام 2017 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (7.53) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.
- وبالنسبة لأعلى مستويات نسبة العائد على الودائع عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-3) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف المتحد للإستثمار عام 2012 بنسبة (33.88) أما مصرف الشمال للتمويل والإستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2017 بنسبة (-13.22)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (47.1) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

رابعاً: معدل العائد على الأموال المتاحة

يبين معدل العائد على الأموال المتاحة كيف يقوم المصرف بأستغلال الأموال التي بحوزته والمتاحة للتوظيف والمتمثلة بمجموع الودائع وحقوق المالكين، إذ يدل ارتفاع هذه النسبة على أن إدارة المصرف كفوءة في أستغلال الموارد، أما في حالة انخفاض هذه النسبة يدل ذلك على أن الموارد المالية ترتفع بمعدل يزيد على معدل زيادة صافي الأرباح، والجدول (3-4) يوضح حركة معدل العائد على الأموال المتاحة للمصارف عينة الدراسة:

- يتضح من الجدول (3-4) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (2.82)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (5.24) كحد أعلى في مصرف المتحد للإستثمار لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة العائد على الأموال المتاحة، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (0.47) في مصرف الشمال للتمويل والإستثمار والذي يعد من أقل المصارف عائداً على الأموال المتاحة، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (4.77) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (1.32).
- يبين الجدول (3-4) اتجاه العائد على الأموال المتاحة بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (5.20) كحد أعلى في عام 2013 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (0.89) كحد أدنى في عام 2017 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (4.31) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها

بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.

- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة العائد على الأموال المتاحة عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-4) يشير إلى أن أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الإتحاد العراقي عام 2013 بنسبة (13.98) أما مصرف الشمال للتمويل والإستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2016 بنسبة (-4.30)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (18.28) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (3-4) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة العائد على الأموال المتاحة %								
ت	الاسم المصرف	السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المتوسط								
1	بغداد	2.45	2.46	1.84	1.14	2.41	0.90	1.87
2	التجاري العراقي	5.40	3.03	2.58	2.22	2.11	2.54	2.98
3	الإستثمار العراقي	3.26	6.58	6.45	3.85	2.22	0.89	3.88
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	6.87	3.26	0.64	1.30	3.07	1.19	2.72
5	المتحد للإستثمار	13.22	8.30	5.23	4.15	0.32	0.21	5.24
6	الأهلي العراقي	6.03	3.64	1.49	0.79	6.63	2.22	3.47
7	الإنتمان العراقي	2.72	3.86	2.66	3.00	1.18	1.47	2.48
8	بابل	1.95	1.53	1.90	1.55	2.84	1.68	1.91
9	سومر التجاري	0.71	0.74	0.69	1.20	1.32	0.13	0.80
10	الخليج التجاري	10.18	8.09	5.34	1.90	0.93	0.84	4.55
11	الموصل للتنمية والإستثمار	4.44	9.72	0.65	-0.10	1.05	1.57	2.89
12	الشمال للتمويل والإستثمار	5.51	3.58	1.68	-0.72	-4.30	-2.93	0.47
13	المنصور للإستثمار	3.71	4.04	2.42	2.32	1.59	1.38	2.58
14	الإتحاد العراقي	4.75	13.98	2.88	0.05	-0.18	0.31	3.63
الحد الأعلى		13.22	13.98	6.45	4.15	6.63	2.54	5.24
الحد الأدنى		0.71	0.74	0.64	-0.72	-4.30	-2.93	0.47
المتوسط		5.09	5.20	2.60	1.62	1.51	0.89	2.82
الانحراف المعياري		3.33	3.67	1.84	1.42	2.33	1.31	1.32

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (2) الخاص بمتغيرات الربحية للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

خامساً: معدل دوران الموجودات (Rate of Assets Turnover (RAT)

يقيس معدل دوران الموجودات قدرة وكفاءة موجودات المصرف على قابليتها في تحقيق الإيرادات، وتشير الزيادة في هذه النسبة إلى أن المصرف قد حقق قدراً كبيراً من الإيرادات في ظل مامتوفر من موجودات لدى المصرف، لذا يوضح الجدول (3-5) حركة وأتجاه معدل دوران الموجودات (RAT).

الجدول (3-5) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة معدل دوران الموجودات %							
ت	السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسم المصرف	المتوسط						
1	بغداد	4.82	4.76	4.04	5.06	6.85	5.52
2	التجاري العراقي	7.95	6.35	4.29	4.73	4.45	5.23
3	الإستثمار العراقي	6.46	8.83	10.73	7.41	4.73	3.71
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	9.61	6.77	5.30	6.48	6.39	4.97
5	المتحد للإستثمار	13.89	9.99	8.78	7.72	3.66	3.18
6	الأهلي العراقي	8.62	6.49	6.07	6.94	8.55	7.30
7	الإنتمان العراقي	6.93	7.61	4.29	3.77	3.25	3.19
8	بابل	5.80	6.87	6.49	6.59	6.96	6.13
9	سومر التجاري	8.37	14.20	3.68	3.72	4.09	3.84
10	الخليج التجاري	13.26	11.03	9.97	7.98	4.54	5.26
11	الموصل للتنمية والإستثمار	5.49	10.35	3.29	1.98	2.49	2.73
12	الشمال للتمويل والإستثمار	8.32	8.11	6.32	5.71	5.70	2.54
13	المنصور للإستثمار	5.29	4.81	3.79	3.54	2.36	2.05
14	الإتحاد العراقي	6.85	19.61	12.73	12.29	4.31	3.62
9.90	الحد الأعلى	13.89	19.61	12.73	12.29	8.55	7.30
3.64	الحد الأدنى	4.82	4.76	3.29	1.98	2.36	2.05
6.41	المتوسط	7.98	8.98	6.41	5.99	4.88	4.23
1.69	الانحراف المعياري	2.76	4.00	3.00	2.55	1.80	1.52

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (2) الخاص بمتغيرات الربحية للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-5) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (6.41)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (9.90) كحد أعلى في مصرف الإتحاد العراقي لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية معدل دوران الموجودات، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (3.64) في مصرف المنصور للإستثمار والذي يعد من أقل المصارف معدلاً لدوران الموجودات، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (6.26) وتعد هذه النسبة منخفضة بنسبة قليلة عن المتوسط العام للملاحظات، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (1.69).
- ومن جانب آخر يبين الجدول (3-5) اتجاه معدل دوران الموجودات بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (8.98) كحد أعلى في عام 2013 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (4.23) كحد أدنى في عام 2017 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (4.75) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم

مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.

- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة معدل دوران الموجودات عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-5) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الإتحاد العراقي عام 2013 بنسبة (19.61) أما مصرف الموصل للتنمية والاستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2015 بنسبة (1.98)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (17.63) وهي بحد ذاته تعد نسبة منخفضة قليلاً مقارنة بباقي المشاهدات والمدين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

سادساً: هامش صافي الدخل (Net Income Margin (NPM)

هامش صافي الدخل يقيس صافي الربح المحقق لكل دينار من الإيراد المحقق، إذ كلما زاد هامش صافي الدخل كان وضع الربحية أفضل، ويشير أيضاً إلى سيطرة إدارة المصرف على التكاليف وكفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب مقارنة مع المصارف المنافسة، لذا يوضح الجدول (3-6) حركة وأتجاه معدل هامش صافي الدخل للأربعة عشر مصرفاً (عينة الدراسة) ولمدة ستة سنوات من 2012-2017 وبما يعادل (84 مشاهدة)، لذا يتضح مايلي:

- يتضح من الجدول (3-6) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84 = 14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (34.42)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (66.14) كحد أعلى في مصرف المنصور للاستثمار لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة هامش صافي الدخل، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (-11.22) في مصرف الشمال للتمويل والاستثمار والذي يعد من أقل المصارف مقداراً لنسبة هامش صافي الدخل، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (77.36) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (17.98).

- ومن جانب آخر يبين الجدول (3-6) أتجاه نسبة هامش صافي الدخل بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (50.43) كحد أعلى في عام 2012 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (16.49) كحد أدنى في عام 2017 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (33.94) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.

- وبالنسبة لأعلى مستويات نسبة هامش صافي الدخل عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول أدناه يشير أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار عام 2013 بنسبة (78.24) أما مصرف الشمال سجل أدنى مشاهدة في عام 2016 بنسبة (-104.36)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (182.6) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (3-6) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة هامش صافي الدخل %								
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات أسم المصرف	ت
33.66	15.17	32.60	16.93	44.48	45.53	47.25	بغداد	1
45.77	39.16	45.04	41.28	54.32	40.32	54.49	التجاري العراقي	2
47.00	21.67	41.95	51.02	58.11	64.89	44.33	الاستثمار العراقي	3
31.94	19.66	37.66	15.14	11.84	43.49	63.83	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
36.88	4.40	5.27	50.90	55.20	48.86	56.65	المتحد للإستثمار	5
37.28	23.53	57.49	11.20	23.97	45.91	61.59	الأهلي العراقي	6
46.49	44.36	34.12	59.62	59.73	47.11	34.01	الإئتمان العراقي	7
27.96	26.13	36.92	22.54	28.37	21.30	32.48	بابل	8
15.89	3.12	30.77	30.96	17.52	4.83	8.13	سومر التجاري	9
39.30	15.24	19.10	21.50	52.52	64.43	62.98	الخليج التجاري	10
43.45	51.26	44.76	-4.60	18.96	78.24	72.07	الموصل للتنمية والإستثمار	11
-11.22	-104.36	-65.63	-11.39	25.10	37.51	51.45	الشمال للتمويل والإستثمار	12
66.14	65.07	65.05	63.52	61.50	78.16	63.55	المنصور للإستثمار	13
21.34	6.50	-2.97	0.35	20.87	50.05	53.23	الإتحاد العراقي	14
66.14	65.07	65.05	63.52	61.50	78.24	72.07	الحد الأعلى	
-11.22	-104.36	-65.63	-11.39	11.84	4.83	8.13	الحد الأدنى	
34.42	16.49	27.30	26.36	38.04	47.90	50.43	المتوسط	
17.98	39.29	32.30	23.99	18.52	19.93	16.63	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (2) الخاص بمتغيرات الربحية للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

سابعاً: هامش الفائدة الصافي Net Interest Margin

يتم قياس هذه النسبة من خلال الفرق بين دخل الفائدة (إيرادات الفوائد المستلمة) ومصاريف الفوائد (الفوائد المدفوعة)، مقسوماً على إجمالي الموجودات، وتعد هذه النسبة مؤشر مهم لقياس الربحية والكفاءة المصرفية، وتشير هذه النسبة إلى نجاح إدارة مصرف وقدرة وكفاءة الموظفين على الاحتفاظ بنمو الإيرادات، لذا يوضح ذلك الجدول (3-7):

الجدول (3-7) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة هامش الفائدة الصافي %

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات	ت
1.80	1.18	1.96	1.84	1.88	1.96	1.98	بغداد	1
2.68	4.14	3.70	0.50	1.21	3.13	3.41	التجاري العراقي	2
3.34	0.05	0.05	5.52	8.73	2.99	2.67	الإستثمار العراقي	3
2.01	0.11	0.28	4.46	3.18	2.60	1.42	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
4.36	0.56	3.15	7.36	7.56	3.93	3.61	المتحد للإستثمار	5
2.12	0.55	1.51	5.03	3.87	0.08	1.67	الأهلي العراقي	6
1.54	2.46	2.53	0.76	0.93	1.82	0.72	الإنتمان العراقي	7
1.91	2.61	0.45	2.88	3.51	0.34	1.64	بابل	8
3.29	0.16	0.24	2.52	1.70	12.28	2.81	سومر التجاري	9
3.18	0.79	2.20	3.11	5.87	3.38	3.70	الخليج التجاري	10
1.72	1.20	1.37	1.59	2.19	2.08	1.90	الموصل للتنمية والإستثمار	11
0.88	-0.51	-1.25	1.81	3.24	1.14	0.82	الشمال للتمويل والإستثمار	12
1.86	1.86	2.04	0.54	0.84	3.10	2.76	المنصور للإستثمار	13
1.58	-0.54	0.72	2.26	5.22	1.43	0.37	الإتحاد العراقي	14
4.36	4.14	3.70	7.36	8.73	12.28	3.70	الحد الأعلى	
0.88	-0.54	-1.25	0.50	0.84	0.08	0.37	الحد الأدنى	
2.30	1.04	1.35	2.87	3.57	2.88	2.11	المتوسط	
0.94	1.33	1.35	2.04	2.47	2.93	1.08	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (2) الخاص بمتغيرات الربحية للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-7) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (2.30)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (4.36) كحد أعلى في مصرف المتحد للإستثمار لذا يعد من أفضل المصارف لنسبة هامش الفائدة الصافي، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (0.88) في مصرف الشمال للتمويل والإستثمار والذي يعد من أقل المصارف لنسبة هامش الفائدة الصافي، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (3.48) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (0.94).
- ومن جانب آخر يبين الجدول (3-7) نسبة هامش الفائدة الصافي بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (3.57) كحد أعلى في عام 2014 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (1.04) كحد أدنى في عام 2017 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (2.53) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم

مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.

- وبالنسبة لأعلى مستويات نسبة هامش الفائدة الصافي عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (7-3) يشير أعلى مشاهدة في مصرف سومر التجاري عام 2013 بنسبة (12.28) أما مصرف الشمال للتمويل والإستثمار سجل أدنى مشاهدة عام 2016 بنسبة (-1.25)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (13.53) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

ثامناً: مضاعف الرافعة المالية LM (مرة)

توضح نسبة الرافعة المالية مدى قابلية القرارات المالية التي تتخذها إدارة المصرف في استعمال موضوع القروض في هيكلها المالي، مما يعني ذلك التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، لذا يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي يعرض المصارف للمخاطر، والجدول (8-3) يوضح ذلك:

- يتضح من الجدول (8-3) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (2.72) مرة، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (5.66) مرة كحد أعلى في مصرف بغداد لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة مضاعف الرافعة المالية، أما الحد الأدنى بلغ (1.52) مرة في مصرف سومر التجاري والذي يعد من أقل المصارف لنسبة مضاعف الرافعة المالية، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (4.14) مرة وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (1.08) مرة.
- ومن جانب آخر يبين الجدول (8-3) اتجاه مضاعف الرافعة المالية بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين (3.80) مرة كحد أعلى في عام 2012 وهي من أفضل السنوات، وبلغ بمقدار (2.21) مرة كحد أدنى في عام 2016 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (1.59) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.
- وبالنسبة لأعلى مستويات نسبة مضاعف الرافعة المالية عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (8-3) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الشمال للتمويل والإستثمار عام 2012 وبلغ (7.36) مرة، أما مصرف بابل سجل أدنى مشاهدة في عام 2017 وبلغ (1.22) مرة، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (6.14) وهي بحد ذاته تعد نسبة منخفضة قليلاً مقارنة بباقي المشاهدات والمدين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (3-8) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط مضاعف الرافعة المالية

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات	ت
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	أسم المصرف	
5.66	4.28	4.24	5.77	6.25	6.28	7.14	بغداد	1
1.76	1.82	1.50	1.51	1.58	1.80	2.36	التجاري العراقي	2
2.59	2.13	2.16	1.96	1.97	3.58	3.75	الإستثمار العراقي	3
3.18	2.81	2.49	2.44	2.22	3.87	5.25	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
2.12	1.96	2.01	1.81	1.71	2.46	2.75	المتحد للإستثمار	5
2.41	2.17	2.23	2.06	2.34	3.16	2.47	الأهلي العراقي	6
2.41	1.55	1.74	2.05	2.15	3.27	3.72	الإنتمان العراقي	7
1.80	1.22	1.37	1.47	1.64	2.18	2.92	بابل	8
1.52	1.47	1.32	1.40	1.61	1.61	1.73	سومر التجاري	9
2.66	1.95	2.52	2.52	2.36	2.92	3.68	الخليج التجاري	10
1.76	1.58	1.39	1.39	1.32	2.56	2.32	الموصل للتنمية والإستثمار	11
3.76	1.42	1.81	2.58	4.48	4.88	7.36	الشمال للتمويل والإستثمار	12
3.38	4.76	3.84	3.73	3.13	3.06	1.73	المنصور للإستثمار	13
3.12	2.14	2.38	2.42	2.58	3.15	6.07	الإتحاد العراقي	14
5.66	4.76	4.24	5.77	6.25	6.28	7.36	الحد الأعلى	
1.52	1.22	1.32	1.39	1.32	1.61	1.73	الحد الأدنى	
2.72	2.23	2.21	2.37	2.52	3.20	3.80	المتوسط	
1.08	1.05	0.88	1.16	1.34	1.22	1.91	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (2) الخاص بمتغيرات الربحية للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

تاسعاً: الربح المحاسبي

يتم حساب الربح المحاسبي من خلال إيجاد الفرق بين الإيرادات والمصروفات السنوية، لذا يوضح الجدول (3-9) حركة وأتجاه الربح المحاسبي للأربعة عشر مصرفاً (عينة الدراسة) ولمدة ستة سنوات من 2012-2017 وبما يعادل (84 مشاهدة)، ومن خلال ذلك يلاحظ مايلي:

- يتضح من الجدول (3-9) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (14328)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (24446) كحد أعلى في مصرف الخليج التجاري لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية الربح المحاسبي، أما الحد الأدنى بلغ (1961) في مصرف سومر التجاري والذي يعد من أقل المصارف من ناحية الربح المحاسبي، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (22485) مرة وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للملاحظات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (6280).

- ومن جانب آخر يبين الجدول (3-9) حركة الربح المحاسبي بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين (24337) كحد أعلى في عام 2013 وهي من أفضل السنوات، ومقدار (5139) كحد أدنى في عام 2017 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (19198) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.
- أما بالنسبة لأعلى مستويات الربح المحاسبي عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-9) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الشمال للتمويل والإستثمار عام 2012 بمقدار (58831)، كما سجل مصرف الشمال للتمويل والإستثمار أدنى مشاهدة في عام 2016 بمقدار (-22704)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (81535) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (3-9) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط الربح المحاسبي								
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات	ت
20681	9455	26802	13262	32845	24334	17389	بغداد	1
9245	9924	8500	8109	10461	6849	11628	التجاري العراقي	2
18218	4775	12056	20864	34841	28354	8416	الإستثمار العراقي	3
14922	7155	16461	6621	4290	12923	42082	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
21140	869	1246	22831	26333	28215	47348	المتحد للإستثمار	5
13099	10401	28533	4166	8956	12236	14300	الأهلي العراقي	6
11590	6735	5598	13913	16016	18016	9263	الإنتمان العراقي	7
5229	5059	9068	5328	5745	2448	3724	بابل	8
1961	470	4426	4259	2715	-95	-9	سومر التجاري	9
24446	5041	6956	13913	42753	48145	29867	الخليج التجاري	10
11807	5824	4054	-332	2170	43051	16075	الموصل للتنمية والإستثمار	11
13273	-12575	-22704	-5532	23746	37872	58831	الشمال للتمويل والإستثمار	12
19726	17509	16967	24203	20595	27292	11792	المنصور للإستثمار	13
15255	1310	-803	274	18635	51080	21033	الإتحاد العراقي	14
24446	17509	28533	24203	42753	51080	58831	الحد الأعلى	
1961	-12575	-22704	-5532	2170	-95	-9	الحد الأدنى	
14328	5139	8369	9420	17864	24337	20839	المتوسط	
6280	6782	12539	9061	12982	16534	17407	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (2) الخاص بمتغيرات الربحية للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

عاشراً: التحليل العاملي الاستكشافي

- يستخدم هذا النوع من التحليل في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة، وبالتالي فإن التحليل العاملي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصنف إليها المتغيرات ولاختبار الاختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة.
- وتوجد عدد من الافتراضات كشرط لقبول نتائج التحليل العاملي الاستكشافي وهي:
- لا تقل قيمة (KMO) عن 60% والذي يقيس كفاية حجم العينة في التحليل.
 - لا تقل قيمة اختبار بارتل (Bartlett's Test of Sphericity) عن الواحد.
 - تكون قيمة الاشتراكات الأولية للبؤد (Communities) أكثر من 50%.
 - أن لا يقل تشبع الفقرة عن 50% مع مراعاة عدم وجود قيم تزيد عن 50% لتلك الفقرة في العوامل الأخرى، وأهمال المتغيرات التي تظهر نسب التشبع لها سالبة.
 - تعتمد العوامل التي تكون قيم الجذور الكامنة (Eigen Values) لها أكثر من الواحد.

وتم استخدام طريقة المركبات الرئيسية (Principal components) قبل التدوير والطريقة المتعامدة (Varimax) بعد التدوير، وللحكم على أهمية المتغيرات داخل العوامل تم استخدام التحميلات (نسب التشبع) الأكبر من (0.50)، لذا سيتم التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير (الربحية المصرفية) الذي يتكون من (9) نسب مالية تم تحليلها في أعلاه، والجدول الآتي يبين هذه النسب المستعملة في الدراسة، وقد كانت النتائج كما يأتي:

الجدول (3-10) متغيرات نسب الربحية المصرفية	
النسب	ت
معدل العائد على الموجودات = (صافي الدخل / إجمالي الموجودات) * 100	1
معدل العائد على حق الملكية = (صافي الدخل / حق الملكية) * 100	2
معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل / إجمالي الودائع) * 100	3
معدل العائد على الأموال المتاحة = (صافي الدخل / الودائع + حق الملكية) * 100	4
معدل دوران الموجودات = (مجموع الإيرادات / إجمالي الموجودات) * 100	5
هامش صافي الدخل = (صافي الدخل / إجمالي الإيرادات) * 100	6
هامش الفائدة الصافي = (دخل الفائدة - مصاريف الفائدة / الموجودات) * 100	7
مضاعف الرافعة المالية LM (مرة) = الموجودات / حق الملكية	8
الربح المحاسبي = الإيراد الكلي - التكاليف الكلية	9

المصدر: من إعداد الباحث.

- بما أن النسب الثمان نسب مئوية عدا الربح المحاسبي (أرقام مجردة) لذا قد تم تحويل الأرقام إلى نسبة مئوية ليتوافق مع النسب الثمان الباقية، حيث تم اعتماد (النسبة المئوية) لكل سنة إلى مجموع السنوات، والملحق (5) يوضح ذلك.

ولمعرفة أهمية كل متغير من هذه المتغيرات على المتغير الرئيسي (الربحية المصرفية) وأيهما الأكثر تأثيراً، وسنحذف المتغير الذي لم يظهر له تأثير وكما يأتي:

أ. في البداية تم اختبار (KMO and Bartlett's) للحكم على مدى كفاية العينة واختبار مصفوفة الارتباط هل هي مصفوفة أحادية أم لا حيث يشترط في التحليل العاملي بأن مصفوفة الارتباطات لا تكون مصفوفة أحادية حيث من الجدول الآتي:

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	0.571
Approx. Chi-Square	142.278
Bartlett's Test of Sphericity	df
	36
	Sig.
	.000

نلاحظ أن قيمة (Kaiser-Meyer) بلغت (0.571) وهي أكبر من قيمة الحد الأدنى لهذا الاختبار والبالغة (0.50) وهذا يعني بإمكاننا الحكم بكفاية حجم العينة في هذا التحليل، أما بالنسبة إلى اختبار بارتلت (لأثبت بأن مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة غير أحادية) فيجب اختبار الفرضية التالية:

فرضية العدم: مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة أحادية

الفرضية البديلة: مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة أحادية

ومن خلال قيمة بارتلت والبالغة (142.278) وبمستوى دلالة (0.000) وهو أصغر بكثير من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والقائلة بأن مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة أحادية، كما نلاحظ من الجدول الآتي والذي يبين قيم الاشتراكات بأن جميع قيم الاشتراكات لجميع المتغيرات هي أكبر من (50%).

Communalities

	Initial	Extraction
VAR00001	1.000	.959
VAR00002	1.000	.976
VAR00003	1.000	.904
VAR00004	1.000	.973
VAR00005	1.000	.941
VAR00006	1.000	.945
VAR00007	1.000	.654
VAR00008	1.000	.889
VAR00009	1.000	.936

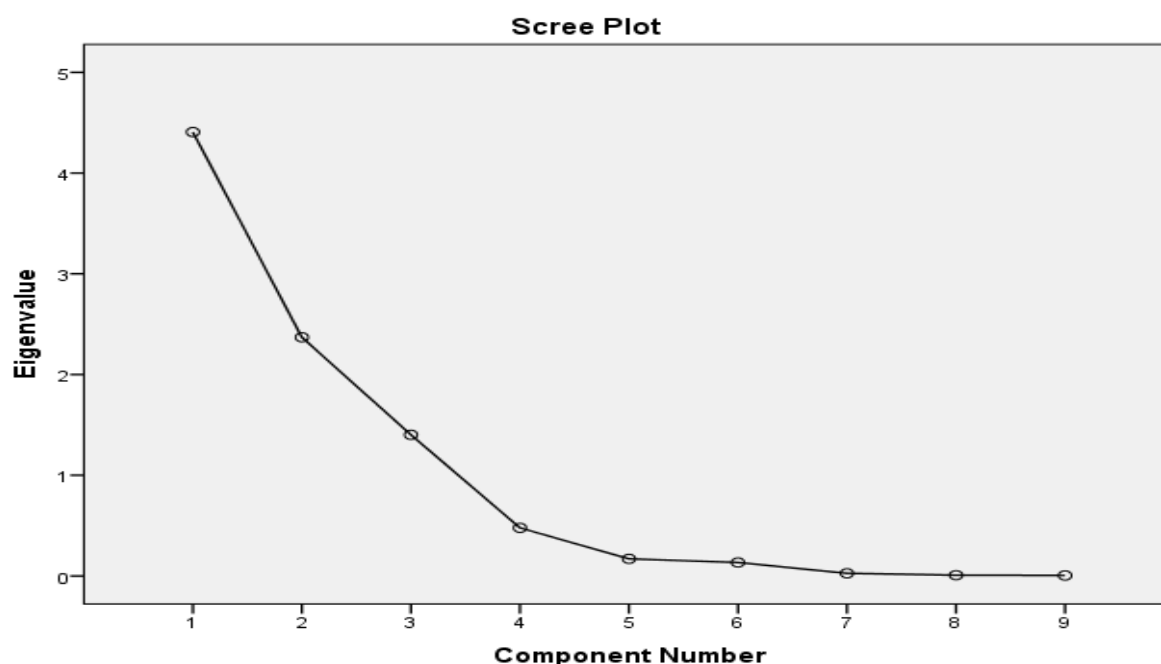
Extraction Method: Principal Component Analysis.

ب. جدول التباين الكلي المفسر: يوضح ذلك الجدول أدناه:

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.407	48.968	48.968	4.407	48.968	48.968	3.938	43.752	43.752
2	2.369	26.326	75.295	2.369	26.326	75.295	2.833	31.477	75.228
3	1.401	15.572	90.867	1.401	15.572	90.867	1.407	15.638	90.867
4	.478	5.308	96.175						
5	.170	1.893	98.067						
6	.134	1.489	99.556						
7	.027	.296	99.852						
8	.008	.089	99.941						
9	.005	.059	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.



من خلال الجدول والشكل السابق والذي يوضحان عدد العوامل التي تمتلك الجذور المميزة الأكبر من الواحد حيث ظهرت ثلاثة عوامل موزعة عليها الفقرات الخاصة بالبحث ونسبة (90.867%) وهي نسبة مقبولة حيث أن النسبة المتبقية والبالغة (9.133%) تعود لمتغيرات أخرى قد تكون متغيرات لم يتم أخذها بنظر الاعتبار وهي مهمة أو قد تكون متغيرات غير مسيطر عليها، ومن ملاحظة التباينات لكل عامل قبل التدوير أختلفت عنها من بعد التدوير وخاصة العامل الأول حيث كانت نسبته قبل التدوير (48.968%) في حين بعد التدوير أصبحت نسبته (43.752) وهذا الاختلاف يعني بأن الفرق يوزع على بقية العوامل لبعد التدوير وبذلك نستطيع القول بأن نتائج بعد التدوير كانت الأفضل.

ج. جدول مصفوفة المكونات: سوف يتم عرض المتغيرات المؤثرة في كل عامل وسيتم عرض نتائج قبل وبعد التدوير وكما في الجداول الآتية:

يبين الجدول (3-11) نسب التشبع في متغيرات الربحية قبل التدوير

	Component		
	1	2	3
VAR00004	.985		
VAR00001	.974		
VAR00003	.821		
VAR00007	.655		
VAR00008		.927	
VAR00002	.616	.767	
VAR00009	.673	.685	
VAR00005			.848
VAR00006	.561		-.781-

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. 3 components extracted.

يبين الجدول (3-12) نسب التشبع في متغيرات الربحية بعد التدوير

	Component		
	1	2	3
VAR00003	.949		
VAR00004	.887		
VAR00001	.864		
VAR00007	.793		
VAR00002		.960	
VAR00009		.930	
VAR00008	-.572-	.749	
VAR00005			.848
VAR00006	.527		-.793-

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.

a. Rotation converged in 7 iterations.

ونلاحظ من الجدول (3-12) لنتائج بعد التدوير بأن جميع المتغيرات قد توزعت على ثلاث

عوامل وكل حسب أهميته حيث يمتلك أكثر تشبعاً يعتبر الأكثر أهمية وكما يأتي:

1. ضم العامل الأول الفقرات وحسب أهميتها وبنسبة تباين (43.752%) من نسبة التباين الكلي البالغ (90.867%) وكما يأتي:

- معدل العائد على الودائع وبنسبة تشبع (0.949).
- معدل العائد على الأموال المتاحة وبنسبة تشبع (0.887).
- معدل العائد على الموجودات وبنسبة تشبع (0.864).
- هامش الفائدة الصافي وبنسبة تشبع (0.793).
- هامش صافي الدخل وبنسبة تشبع (0.527).

2. ضم العامل الثاني الفقرات وحسب أهميتها وبنسبة تباين (31.477%) من نسبة التباين الكلي البالغ (90.867%) وكما يأتي:

- معدل العائد على حق الملكية وبنسبة تشبع (0.960).
- الربح المحاسبي وبنسبة تشبع (0.930).
- مضاعف الرافعة المالية LM وبنسبة تشبع (0.749).

3. ضم العامل الثالث الفقرات وحسب أهميتها وبنسبة تباين (15.638%) من نسبة التباين الكلي البالغ (90.867%) وكما يأتي:

- معدل دوران الموجودات وبنسبة تشبع (0.848).

لذا نستنتج من ذلك بأن جميع هذه الفقرات هي تمثل متغير الربحية المصرفية.

المبحث الثاني

تحليل نسب السيولة المصرفية

يتناول هذا المبحث تحليل نسب السيولة المصرفية التي تم شرحها في الجانب النظري، وتم أخذ نسب معينة تتناسب مع البيانات المتوفرة وحجم عينة الدراسة المتكونة من أربعة عشر مصرفاً من المصارف الأهلية المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية وللسنوات من 2012-2017، لذا سيتم أسلوب التحليل والقياس وفق الصياغة الآتية:

أولاً: نسبة الرصيد النقدي = (الموجود النقدي / إجمالي الودائع) * 100

ثانياً: نسبة السيولة القانونية = (الإحتياطيات الأولية + الإحتياطيات الثانوية / إجمالي الودائع) * 100

ثالثاً: نسبة الإقراض = (إجمالي القروض والسلف / إجمالي الودائع) * 100

رابعاً: نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = (النقدية / إجمالي الموجودات) * 100

خامساً: نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات = (القروض / إجمالي الموجودات) * 100

سادساً: نسبة الإستثمار المؤقت = (النقدية وما في حكمها / شبه النقدية) / إجمالي الموجودات * 100

سابعاً: نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات = (الودائع / إجمالي الموجودات) * 100

ثامناً: نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات = (الإستثمارات في الأوراق المالية / إجمالي الموجودات) * 100

تاسعاً: نسبة توظيف الأموال = (الإستثمارات في الأوراق المالية / إجمالي الودائع) * 100

عاشراً: التحليل العاملي الاستكشافي

وفيما يلي تحليل لكل من هذه المقاييس:

أولاً: نسبة الرصيد النقدي

تبين هذه النسبة مدى قابلية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه من جراء عملية سحب الودائع الجارية والثابتة والتوفير والواجب دفعها في موعدها المحدد، وأن العلاقة بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة تعد علاقة طردية، لذلك على المصارف أن لاتقوم بالإفراط في الارتفاع والانخفاض في هذه النسبة، لأن الارتفاع سيؤثر سلبياً على عوائد المصارف وذلك بسبب عدم استغلال تلك الأموال في الإستثمارات التي قد تولد أرباحاً للمصارف، ولكن في حالة انخفاض هذه النسبة، يعرض المصارف إلى العديد من المشاكل، لذا يوضح الجدول (3-13) حركة وأتجاه نسبة الرصيد النقدي.

الجدول (3-13) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة الرصيد النقدي %

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات أسم المصرف	ت
86.56	83.66	98.82	97.05	66.53	93.68	79.64	بغداد	1
133.00	100.87	96.74	160.62	111.18	208.46	120.14	التجاري العراقي	2
123.23	150.86	163.16	138.94	138.45	76.68	71.31	الاستثمار العراقي	3
111.22	125.27	125.82	140.42	97.67	94.86	83.26	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	4
70.32	55.38	80.36	51.65	19.09	82.61	132.82	المتحد للاستثمار	5
168.26	231.01	246.51	116.40	121.09	137.00	157.52	الأهلي العراقي	6
110.79	107.91	91.79	182.08	64.70	83.76	134.47	الإنتمان العراقي	7
91.24	109.82	135.02	76.61	52.78	62.27	110.96	بابل	8
220.20	247.08	317.00	224.05	182.87	205.56	144.63	سومر التجاري	9
77.54	78.93	71.99	59.81	80.21	107.11	67.17	الخليج التجاري	10
133.60	152.11	130.20	155.73	128.80	136.25	98.51	الموصل للتنمية والاستثمار	11
73.80	74.23	62.15	51.47	76.00	87.40	91.57	الشمال للتمويل والاستثمار	12
100.04	85.01	116.38	31.56	48.89	107.43	210.97	المنصور للاستثمار	13
81.75	86.83	81.62	26.78	79.46	148.72	67.06	الإتحاد العراقي	14
220.20	247.08	317.00	224.05	182.87	208.46	210.97	الحد الأعلى	
70.32	55.38	62.15	26.78	19.09	62.27	67.06	الحد الأدنى	
112.97	120.64	129.83	108.08	90.55	116.56	112.15	المتوسط	
41.52	57.31	71.35	60.97	42.65	45.56	41.23	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (3) الخاص بمتغيرات السيولة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-13) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (112.97)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (220.20) كحد أعلى في مصرف سومر التجاري لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة الرصيد النقدي، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (70.32) في مصرف المتحد للاستثمار والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة الرصيد النقدي، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (149.88) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للملاحظات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على أن المصارف ذات المعدل المرتفع سيؤثر سلبياً على عوائدها، وذلك بسبب عدم حسن استغلال تلك الأموال في الإستثمارات التي قد تولد نسبة من الأرباح إلى المصرف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (41.52).
- ومن جانب آخر يبين الجدول (3-13) اتجاه نسبة الرصيد النقدي بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (129.83) كحد أعلى في عام 2016 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (90.55) كحد أدنى في عام 2014 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه

النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (39.28) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.

- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة الرصيد النقدي عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-13) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف سومر التجاري عام 2016 بنسبة (317.00) أما مصرف المتحد للإستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2014 بنسبة (19.09)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (297.91) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدى على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

ثانياً: نسبة السيولة القانونية

هذه النسبة هي واحدة من أكثر النسب استعمالاً على نطاق واسع في تقييم أداء السيولة، وتوضح نسبة السيولة القانونية قدرة الإحتياطي الأولي والثانوي للمصرف في مقابلة عمليات سحب الودائع والوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف، أي هناك علاقة طردية بين نسبة السيولة القانونية والسيولة، إذ ترتفع هذه النسبة كلما أرتفعت السيولة، والجدول (3-14) يشير إلى اتجاه وحركة السيولة القانونية للمصارف عينة الدراسة، ويتضح من ذلك مايلي:

- يتضح من الجدول (3-14) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84 = 14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (143.20)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (296.01) كحد أعلى في مصرف التجاري العراقي لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة السيولة القانونية، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (78.22) في مصرف المتحد للإستثمار والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة السيولة القانونية، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (217.79) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (67.33).

- ومن جانب آخر يبين الجدول (3-14) اتجاه نسبة السيولة القانونية بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (160.61) كحد أعلى في عام 2017 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (128.43) كحد أدنى في عام 2014 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (32.18) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.

- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة السيولة القانونية عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-14) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف التجاري العراقي عام 2015 بنسبة (416.02) أما مصرف المتحد للإستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2014 بنسبة (24.88)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (391.14) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (3-14) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة السيولة القانونية %								
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات أسم المصرف	ت
113.08	118.61	110.59	125.90	97.04	123.42	102.91	بغداد	1
296.01	356.70	96.91	416.02	342.68	326.90	236.85	التجاري العراقي	2
128.71	159.57	169.08	153.14	139.93	77.99	72.57	الإستثمار العراقي	3
116.41	125.27	126.14	158.80	105.17	98.41	84.67	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
78.67	64.44	94.65	53.65	24.88	92.85	141.56	المتحد للإستثمار	5
171.32	231.11	246.60	117.35	125.42	148.73	158.71	الأهلي العراقي	6
242.93	307.73	267.23	371.31	195.80	155.60	159.90	الإنتمان العراقي	7
94.47	113.24	137.45	78.30	54.27	68.38	115.16	بابل	8
221.14	247.08	317.00	225.96	183.61	207.12	146.04	سومر التجاري	9
94.71	92.30	91.41	100.65	97.33	111.83	74.76	الخليج التجاري	10
139.06	155.54	130.66	161.89	136.61	142.64	107.02	الموصل للتنمية والإستثمار	11
78.22	74.23	62.15	66.71	81.18	92.55	92.49	الشمال للتمويل والإستثمار	12
148.29	115.78	121.28	124.31	134.55	154.41	239.43	المنصور للإستثمار	13
81.77	86.88	81.65	26.80	79.48	148.75	67.07	الإتحاد العراقي	14
296.01	356.70	317.00	416.02	342.68	326.90	239.43	الحد الأعلى	
78.22	64.44	62.15	26.80	24.88	68.38	67.07	الحد الأدنى	
143.20	160.61	146.63	155.77	128.43	139.26	128.51	المتوسط	
67.33	90.57	76.64	113.19	77.00	65.80	55.97	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (3) الخاص بمتغيرات السيولة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

ثالثاً: نسبة الإقراض

توضح هذه النسبة استخدام المصرف للودائع لتلبية احتياجات العملاء من خلال منح القروض والسلفيات الجديدة، وكلما أرتفعت نسبة الإقراض، زادت قدرة المصرف في تلبية القروض الجديدة، ولكن في الوقت نفسه تشير إلى ضعف قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، والجدول (3-15) يشير إلى اتجاه وحركة نسبة الإقراض للمصارف عينة الدراسة:

الجدول (3-15) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة الإقراض %								
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات أسم المصرف	ت
16.61	22.58	17.77	19.76	10.91	15.26	13.37	بغداد	1
5.96	1.11	24.07	6.96	2.61	0.61	0.39	التجاري العراقي	2
48.17	57.64	53.60	30.60	38.80	46.89	61.46	الإستثمار العراقي	3
93.86	40.33	53.93	391.16	29.11	24.38	24.26	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
211.27	418.99	673.15	28.71	46.28	59.99	40.48	المتحد للإستثمار	5
51.83	71.61	73.98	61.27	40.68	32.46	30.98	الأهلي العراقي	6
0.17	0	0.001	0.004	0.04	0.04	0.92	الإنتمان العراقي	7
134.72	193.07	237.80	147.26	146.94	67.00	16.23	بابل	8
96.44	91.33	144.17	111.95	92.20	86.58	52.38	سومر التجاري	9
38.43	85.85	37.55	24.03	18.72	31.78	32.66	الخليج التجاري	10
109.30	192.83	164.11	89.58	120.68	35.27	53.35	الموصل للتنمية والإستثمار	11
76.87	272.91	149.59	8.54	5.14	15.31	9.75	الشمال للتمويل والإستثمار	12
14.27	11.45	7.15	7.60	9.98	12.84	36.60	المنصور للإستثمار	13
120.80	226.99	226.07	110.52	73.49	55.43	32.27	الإتحاد العراقي	14
211.27	418.99	673.15	391.16	146.94	86.58	61.46	الحد الأعلى	
0.17	0	0.001	0.004	0.04	0.04	0.39	الحد الأدنى	
72.76	120.48	133.07	74.14	45.40	34.56	28.94	المتوسط	
59.62	123.80	174.66	102.72	46.37	25.82	19.25	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (3) الخاص بمتغيرات السيولة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-15) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (72.76)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (211.27) كحد أعلى في مصرف المتحد للإستثمار لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة الإقراض، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (0.17) في مصرف الإنتمان العراقي والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة الإقراض، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (211.1) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على أن المصارف ذات المعدل المرتفع تقوم بزيادة قابلية المصارف في تلبية القروض الجديدة، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (59.62).
- ومن جانب آخر يبين الجدول (3-15) اتجاه نسبة الإقراض بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (133.07) كحد أعلى في عام 2016 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (28.94) كحد أدنى في عام 2012 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (104.13) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم

مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.

- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة الإقراض عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-15) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف المتحد للإستثمار عام 2016 بنسبة (673.15) أما مصرف الائتمان العراقي سجل أدنى مشاهدة في عام 2014 بنسبة (0) إذ لا توجد لدى هذا المصرف قروض وسلف، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (673.15) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

رابعاً: نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات

تقيس هذه النسبة مقدار نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في المصرف، ويدل ارتفاع هذه النسبة إلى أن هناك أرصدة نقدية غير مستغلة من قبل المصرف، مما يشير على هذه الزيادة أن هناك أرصدة نقدية لا يستخدمها المصرف، وهذا يؤدي إلى انخفاض في العائد النهائي المتوقع للمصرف، أما في حالة انخفاض معدل هذه النسبة يدل ذلك على أن المصرف سيواجه العديد من المخاطر المصرفية بما في ذلك مخاطر التمويل ومخاطر السحب المفاجئ، لذا يوضح الجدول (3-16) حركة واتجاه نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للأربعة عشر مصرفاً (عينة الدراسة) ولمدة ستة سنوات من 2012-2017 وبما يعادل (84 مشاهدة)، ومن خلال ذلك يتضح مايلي:

- يتضح من الجدول (3-16) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84 = 14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (45.95)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (68.74) كحد أعلى في مصرف الأهلي العراقي لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (15.06) في مصرف المتحد للإستثمار والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (53.68) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (14.71).

- ويبين الجدول (3-16) اتجاه نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات بين السنوات مجال الدراسة، وتبين أن المتوسط كان يتراوح ما بين نسبة (55.07) كحد أعلى في عام 2012 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (38.47) كحد أدنى في عام 2015 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (16.6) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.

- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول أدناه يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف المنصور للإستثمار عام 2016 بنسبة (82.32) أما مصرف المتحد للإستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2014 بنسبة (6.54)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (75.78) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (3-16) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات %								
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات	ت
61.20	57.97	68.16	56.20	54.30	67.78	62.81	بغداد	1
37.36	25.79	27.74	35.04	29.96	60.30	45.33	التجاري العراقي	2
58.88	64.93	70.18	65.50	63.63	45.38	43.65	الإستثمار العراقي	3
54.20	58.04	48.13	48.19	51.20	61.18	58.46	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
15.06	9.37	8.28	20.34	6.54	14.99	30.85	المتحد للإستثمار	5
68.74	72.19	71.99	58.13	66.50	68.73	74.88	الأهلي العراقي	6
46.77	34.36	33.61	47.70	32.26	52.16	80.50	الإنتمان العراقي	7
29.93	15.35	23.72	21.35	19.06	31.12	68.98	بابل	8
60.12	66.78	60.97	55.87	59.00	63.42	54.67	سومر التجاري	9
40.47	35.34	38.35	30.18	44.72	57.34	36.87	الخليج التجاري	10
42.16	39.26	44.62	36.86	26.44	60.26	45.51	الموصل للتنمية والإستثمار	11
38.52	14.90	19.81	26.50	54.80	56.45	58.66	الشمال للتمويل والإستثمار	12
55.81	64.66	82.32	22.10	31.47	65.02	69.27	المنصور للإستثمار	13
34.05	24.74	24.59	14.68	42.53	57.26	40.48	الإتحاد العراقي	14
68.74	72.19	82.32	65.50	66.50	68.73	80.50	الحد الأعلى	
15.06	9.37	8.28	14.68	6.54	14.99	30.85	الحد الأدنى	
45.95	41.69	44.46	38.47	41.60	54.39	55.07	المتوسط	
14.71	21.94	23.00	16.63	17.84	14.93	15.10	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (3) الخاص بمتغيرات السيولة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2017-2012.

خامساً: نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات

توضح هذه النسبة الموجودات المصرفية التي يمكن من استخدامها في القروض، ويتأثر ارتفاعها سلبياً على سيولة المصرف، لأنه يقلل من السيولة في المصرف، وكذلك يصعب الحصول على التمويل في حالة عدم سداد القرض في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل ومخاطر مصرفية متنوعة لها انعكاسات سلبية على أنشطة المصرف، لذا يوضح الجدول (3-17) حركة وأتجاه نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات للأربعة عشر مصرفاً (عينة الدراسة) ولمدة ستة سنوات من 2017-2012.

الجدول (3-17) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات %

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات	ت
11.64	15.64	12.26	11.44	8.91	11.04	10.54	بغداد	1
1.62	0.28	6.90	1.52	0.70	0.18	0.15	التجاري العراقي	2
24.25	24.81	23.06	14.43	17.83	27.75	37.62	الإستثمار العراقي	3
36.93	18.69	20.63	134.22	15.26	15.73	17.03	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
31.28	70.88	69.35	11.30	15.85	10.88	9.40	المتحد للإستثمار	5
21.32	22.38	21.60	30.60	22.34	16.28	14.73	الأهلي العراقي	6
0.10	0	0	0.001	0.02	0.03	0.55	الإئتمان العراقي	7
34.40	26.98	41.78	41.03	53.05	33.48	10.09	بابل	8
26.10	24.69	27.73	27.91	29.75	26.71	19.80	سومر التجاري	9
19.33	38.44	20.00	12.13	10.44	17.01	17.93	الخليج التجاري	10
32.04	49.77	56.24	21.20	24.77	15.60	24.65	الموصل للتنمية والإستثمار	11
21.12	54.79	47.69	4.39	3.71	9.89	6.25	الشمال للتمويل والإستثمار	12
7.55	8.71	5.06	5.33	6.43	7.77	12.02	المنصور للإستثمار	13
45.58	64.67	68.10	60.56	39.33	21.34	19.48	الإتحاد العراقي	14
45.58	70.88	69.35	134.22	53.05	33.48	37.62	الحد الأعلى	
0.10	0	0	0.001	0.02	0.03	0.15	الحد الأدنى	
22.38	30.05	30.03	26.86	17.74	15.26	14.30	المتوسط	
13.47	22.60	22.91	35.18	15.19	9.77	9.78	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (3) الخاص بمتغيرات السيولة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-17) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (22.38)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (45.58) كحد أعلى في مصرف الإتحاد العراقي لذا يعد من أفضل المصارف، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (0.10) في مصرف الإئتمان العراقي والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (45.48) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للملاحظات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (13.47).
- ويبين الجدول (3-17) اتجاه نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (30.05) كحد أعلى في عام 2017 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (14.30) كحد أدنى في عام 2012 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه

النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (15.75) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة.

- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-17) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار عام 2015 بنسبة (134.22) أما مصرف الإئتمان العراقي سجل أدنى مشاهدة في عام 2016 وعام 2017 بنسبة (0) إذ لا توجد لديه قروض مصرفية في تلك السنوات، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (134.22) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

سادساً: نسبة الإستثمار المؤقت (TIR) Temporary Investment Ratio

تبين هذه النسبة مدى قابلية المصرف التمويلية على الوفاء بالتزاماته سواء كانت من الموجودات أي (الموجودات الثابتة) والمطلوبات (الودائع وغيرها)، دون حاجة المصرف إلى تحمل تكاليف الإقتراض من الأطراف الأخرى، والجدول (3-18) يشير إلى اتجاه نسبة الإستثمار المؤقت للمصارف عينة الدراسة:

الجدول (3-18) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة الإستثمار المؤقت %								
ت	السنو	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
1	بغداد	81.16	89.30	79.20	72.91	76.27	82.19	80.17
2	التجاري العراقي	89.36	94.57	92.34	90.75	27.78	91.19	81.00
3	الإستثمار العراقي	44.41	46.15	64.30	72.20	72.73	68.68	61.41
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	59.45	63.48	55.14	54.49	48.25	58.04	56.48
5	المتحد للإستثمار	32.88	16.85	8.52	21.13	9.75	10.90	16.67
6	الأهلي العراقي	75.45	74.61	68.88	58.61	72.01	72.22	70.30
7	الإئتمان العراقي	95.72	96.89	97.64	97.28	97.86	97.99	97.23
8	بابل	71.59	34.17	19.59	21.82	24.15	15.82	31.19
9	سومر التجاري	55.21	63.90	59.24	56.34	60.97	66.78	60.41
10	الخليج التجاري	41.04	59.87	54.27	50.79	48.69	41.33	49.33
11	الموصل للتنمية والإستثمار	49.44	63.08	28.04	38.31	44.78	40.14	43.97
12	الشمال للتمويل والإستثمار	59.25	59.78	58.53	34.34	19.81	14.90	41.10
13	المنصور للإستثمار	78.61	93.45	86.60	87.05	85.79	88.06	86.59
14	الإتحاد العراقي	40.49	57.27	42.54	14.69	24.60	24.75	34.06
	الحد الأعلى	95.72	96.89	97.64	97.28	97.86	97.99	97.23
	الحد الأدنى	32.88	16.85	8.52	14.69	9.75	10.90	16.67
	المتوسط	62.43	65.24	58.20	55.05	50.96	55.21	57.85
	الانحراف المعياري	19.76	23.42	26.69	26.78	27.37	30.42	23.38

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (3) الخاص بمتغيرات السيولة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-18) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (57.85)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (97.23) كحد أعلى في مصرف الإئتمان العراقي لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة الإستثمار المؤقت، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (16.67) في مصرف المتحد للإستثمار والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة الإستثمار المؤقت، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (80.56) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للملاحظات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (23.38).
- ويبين الجدول (3-18) اتجاه نسبة الإستثمار المؤقت بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (65.24) كحد أعلى في عام 2013 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (50.96) كحد أدنى في عام 2016 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (14.28) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.
- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة الإستثمار المؤقت عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-18) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الإئتمان العراقي عام 2017 بنسبة (97.99) أما مصرف المتحد للإستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2014 بنسبة (8.52)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (89.47) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

سابعاً: نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات

توضح هذه النسبة مقدار ومدى أهمية الودائع المستعملة في عملية تمويل الموجودات المصرفية، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة الودائع على إجمالي الموجودات، لذا يبين الجدول (3-19) حركة واتجاه نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات للأربعة عشر مصرفاً (عينة الدراسة) ولمدة ستة سنوات من 2012-2017 وبما يعادل (84 مشاهدة)، ومن خلال ذلك يتضح مايلي:

- يتضح من الجدول (3-19) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (44.14)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (71.50) كحد أعلى في مصرف بغداد لذا يعد من أفضل المصارف، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (23.70) في مصرف المتحد للإستثمار والذي يعد من أقل المصارف، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (47.8) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للملاحظات أم بقية متوسطات

المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (13.60).

- ويبين الجدول (3-19) اتجاه نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (52.64) كحد أعلى في عام 2012 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (35.75) كحد أدنى في عام 2016 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (16.89) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة.
- وبالنسبة لأعلى مستويات نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-19) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف بغداد عام 2014 بنسبة (81.62) أما مصرف المتحد للإستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2016 بنسبة (10.30)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (71.32) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (3-19) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات %								
ت	السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
1	بغداد	78.86	72.36	81.62	57.91	68.97	69.30	71.50
2	التجاري العراقي	37.73	28.93	26.95	21.81	28.67	25.57	28.28
3	الإستثمار العراقي	61.21	59.18	45.96	47.14	43.02	43.04	49.93
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	70.21	64.50	52.43	34.31	38.25	46.34	51.01
5	المتحد للإستثمار	23.23	18.14	34.25	39.38	10.30	16.92	23.70
6	الأهلي العراقي	47.54	50.17	54.92	49.94	29.20	31.25	43.84
7	الإنتمان العراقي	59.86	62.27	49.87	26.20	36.62	31.84	44.44
8	بابل	62.17	49.97	36.10	27.86	17.57	13.97	34.61
9	سومر التجاري	37.80	30.85	32.26	24.93	19.23	27.03	28.68
10	الخليج التجاري	54.89	53.54	55.75	50.46	53.27	44.78	52.12
11	الموصل للتنمية والإستثمار	46.20	44.22	20.53	23.67	34.27	25.81	32.45
12	الشمال للتمويل والإستثمار	64.06	64.59	72.10	51.48	31.88	20.08	50.70
13	المنصور للإستثمار	32.83	60.52	64.36	70.03	70.74	76.05	62.42
14	الإتحاد العراقي	60.37	38.50	53.52	54.80	30.12	28.49	44.30
	الحد الأعلى	78.86	72.36	81.62	70.03	70.74	76.05	71.50
	الحد الأدنى	23.23	18.14	20.53	21.81	10.30	13.97	23.70
	المتوسط	52.64	49.84	48.62	41.42	36.58	35.75	44.14
	الانحراف المعياري	15.63	15.87	17.35	15.19	17.71	18.48	13.60

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (3) الخاص بمتغيرات السيولة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

ثامناً: نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات

تبين هذه النسبة حجم الإستثمار بالأوراق المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الأمان نسبة إلى إجمالي الموجودات، مما يدل ذلك على قدرة المصرف على الأستفادة من هذا النوع من الإستثمار عند الحاجة إلى السيولة المصرفية، ويوضح الجدول (3-20) ذلك:

الجدول (3-20) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات %								
ت	السنو	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
1	بغداد	18.35	21.52	24.90	16.70	8.11	24.22	18.97
2	التجاري العراقي	44.03	34.26	62.38	55.71	0.05	65.41	43.64
3	الإستثمار العراقي	0.77	0.78	0.68	6.69	2.55	3.75	2.54
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	0.99	2.29	3.93	6.31	0.12	0	2.27
5	المتحد للإستثمار	2.03	1.86	1.99	0.79	1.47	1.53	1.61
6	الأهلي العراقي	0.57	5.88	2.38	0.47	0.03	0.03	1.56
7	الإئتمان العراقي	15.22	44.73	65.38	49.58	64.25	63.63	50.47
8	بابل	2.61	3.05	0.54	0.47	0.43	0.48	1.26
9	سومر التجاري	0.54	0.48	0.24	0.48	0	0	0.29
10	الخليج التجاري	4.17	2.53	9.54	20.61	10.34	5.99	8.86
11	الموصل للتنمية والإستثمار	3.93	2.83	1.60	1.46	0.16	0.89	1.81
12	الشمال للتمويل والإستثمار	0.59	3.33	3.73	7.85	0	0	2.58
13	المنصور للإستثمار	9.35	28.44	55.13	64.94	3.47	23.40	30.79
14	الإتحاد العراقي	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
	الحد الأعلى	44.03	44.73	65.38	64.94	64.25	65.41	50.47
	الحد الأدنى	0.01	0.01	0.01	0.01	0	0	0.01
	المتوسط	7.37	10.86	16.60	16.58	6.50	13.52	11.90
	الانحراف المعياري	12.03	14.87	24.96	22.85	16.94	23.13	17.28

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (3) الخاص بمتغيرات السيولة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-20) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (11.90)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (50.47) كحد أعلى في مصرف الإئتمان العراقي لذا يعد من أفضل المصارف، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (0.01) في مصرف الإتحاد العراقي والذي يعد من أقل المصارف، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (50.46) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للملاحظات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على أن المصارف ذات المعدل المرتفع تقوم بالإستثمار في الأوراق المالية الحكومية وذلك من أجل الحماية والضمان، وفي الوقت نفسه توفير نسبة من السيولة، والانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات بلغ (17.28).

- ويبين الجدول (3-20) اتجاه نسبة الإستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات بين السنوات مجال الدراسة، وأن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (16.60) كحد أعلى في عام 2014 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (6.50) كحد أدنى في عام 2016 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (10.1) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.
- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة الإستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-20) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف التجاري العراقي عام 2017 بنسبة (65.41) أما مصرف سومر التجاري ومصرف الشمال للتمويل والإستثمار سجلوا أدنى مشاهدة في عام 2016 بنسبة (0)، وعام 2017 كذلك سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار ومصرف سومر التجاري ومصرف الشمال للتمويل والإستثمار بنسبة (0) إذ لا توجد لدى هذه المصارف إستثمارات في الأوراق المالية في تلك السنوات، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (65.41) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

تاسعاً: نسبة توظيف الأموال

- تعكس هذه النسبة مدى استخدام المصرف للدائع لتلبية احتياجات زبائن المصرف من الإستثمارات والقروض، وأن ارتفاع هذه النسبة يبين مقدرة المصرف على منح إستثمارات وقروض جديدة، ومن خلال ذلك يتبين الآتي:
- يتضح من الجدول (3-21) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ مشاهدة) بلغ (30.23)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (163.01) كحد أعلى في مصرف التجاري العراقي لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة توظيف الأموال، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (0.03) في مصرف الإتحاد العراقي والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة توظيف الأموال، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (162.98) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على أن المصارف ذات المعدل المرتفع تصبح لديها القابلية على منح إستثمارات جديدة، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (51.71).

- ومن جانب آخر يبين الجدول (3-21) اتجاه نسبة توظيف الأموال بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (47.69) كحد أعلى في عام 2015 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (16.37) كحد أدنى في عام 2012 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (31.32) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة.
- وبالنسبة لأعلى مستويات نسبة توظيف الأموال عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول أدناه يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف التجاري العراقي عام 2017 بنسبة (255.83) أما مصرف سومر التجاري ومصرف الشمال للتمويل والاستثمار سجلوا أدنى مشاهدة في عام 2016 بنسبة (0)، وعام 2017 كذلك سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف سومر التجاري ومصرف الشمال للتمويل والاستثمار بنسبة (0) إذ لا توجد لدى هذه المصارف إستثمارات في تلك السنوات، والمدى لهذه المشاهدات بلغ (255.83) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمديين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (3-21) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة توظيف الأموال %								
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات أسم المصرف	ت
26.51	34.95	11.76	28.85	30.51	29.74	23.27	بغداد	1
163.01	255.83	0.16	255.40	231.50	118.44	116.71	التجاري العراقي	2
5.48	8.71	5.92	14.20	1.48	1.31	1.25	الاستثمار العراقي	3
5.19	0	0.32	18.38	7.50	3.55	1.41	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	4
8.36	9.06	14.29	2.00	5.80	10.24	8.74	المتحد للاستثمار	5
3.07	0.09	0.09	0.95	4.34	11.72	1.20	الأهلي العراقي	6
132.14	199.82	175.44	189.23	131.11	71.83	25.43	الإنتمان العراقي	7
3.22	3.42	2.43	1.69	1.48	6.11	4.20	بابل	8
0.94	0	0	1.91	0.74	1.56	1.42	سومر التجاري	9
17.18	13.38	19.42	40.84	17.12	4.72	7.60	الخليج التجاري	10
5.46	3.43	0.47	6.16	7.81	6.40	8.51	الموصل للتنمية والاستثمار	11
4.42	0	0	15.25	5.17	5.15	0.93	الشمال للتمويل والاستثمار	12
48.25	30.77	4.90	92.74	85.66	46.99	28.46	المنصور للاستثمار	13
0.03	0.04	0.04	0.02	0.02	0.03	0.01	الإتحاد العراقي	14
163.01	255.83	175.44	255.40	231.50	118.44	116.71	الحد الأعلى	
0.03	0	0	0.02	0.02	0.03	0.01	الحد الأدنى	
30.23	39.96	16.80	47.69	37.87	22.70	16.37	المتوسط	
51.71	81.12	46.09	78.99	67.63	34.48	30.51	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (3) الخاص بمتغيرات السيولة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

عاشراً: التحليل العاملي الاستكشافي

سيتم التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير (السيولة المصرفية) الذي يتكون من (9) نسب مالية تم تحليلها في أعلاه، والجدول الآتي يبين هذه النسب المستعملة في الدراسة، وقد كانت النتائج كما يأتي:

الجدول (3-22) متغيرات نسب السيولة المصرفية	
النسب	ت
نسبة الرصيد النقدي = (الموجود النقدي / إجمالي الودائع)*100	1
نسبة السيولة القانونية = (الإحتياطيات الأولية + الإحتياطيات الثانوية / إجمالي الودائع)*100	2
نسبة الإقراض = (إجمالي القروض والسلف / إجمالي الودائع)*100	3
نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = (النقدية / إجمالي الموجودات)*100	4
نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات = (القروض / إجمالي الموجودات)*100	5
نسبة الإستثمار المؤقت = (النقدية وما في حكمها / (شبه النقدية) / إجمالي الموجودات)*100	6
نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات = (الودائع / إجمالي الموجودات)*100	7
نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات = (الإستثمارات في الأوراق المالية / إجمالي الموجودات)*100	8
نسبة توظيف الأموال = (الإستثمارات في الأوراق المالية / إجمالي الودائع)*100	9

المصدر: من إعداد الباحث.

ولمعرفة أهمية كل متغير من هذه المتغيرات على المتغير الرئيسي (السيولة المصرفية) وأيهما الأكثر تأثيراً وسنحذف المتغير الذي لم يظهر له تأثير وكما يأتي:

أ. في البداية تم اختبار (KMO and Bartlett's) للحكم على مدى كفاية العينة واختبار مصفوفة الارتباط هل هي مصفوفة أحادية أم لا حيث يشترط في التحليل العاملي بأن مصفوفة الارتباطات لا تكون مصفوفة أحادية حيث من الجدول الآتي:

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	70.57
Approx. Chi-Square	433.454
Bartlett's Test of Sphericity	df
	36
	Sig.
	.000

نلاحظ أن قيمة (Kaiser-Meyer) بلغت (0.577) وهي أكبر من قيمة الحد الأدنى لهذا الاختبار والبالغة (0.50) وهذا يعني بإمكاننا الحكم بكفاية حجم العينة في هذا التحليل، أما بالنسبة إلى اختبار بارتلت (لإثبات بأن مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة غير أحادية) فيجب اختبار الفرضية التالية:

فرضية العدم : مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة أحادية

الفرضية البديلة: مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة أحادية

ومن خلال قيمة بارتلت والبالغة (433.454) وبمستوى دلالة (0.000) وهو أصغر بكثير من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

كما نلاحظ من الجدول الآتي والذي يبين قيم الاشتراكات بأن جميع قيم الاشتراكات لجميع المتغيرات هي أكبر من (50%).

Communalities

	Initial	Extraction
VAR00001	1.000	.993
VAR00002	1.000	.993
VAR00003	1.000	.933
VAR00004	1.000	.991
VAR00005	1.000	.880
VAR00006	1.000	.980
VAR00007	1.000	.989
VAR00008	1.000	.974
VAR00009	1.000	.978

Extraction Method: Principal Component Analysis.

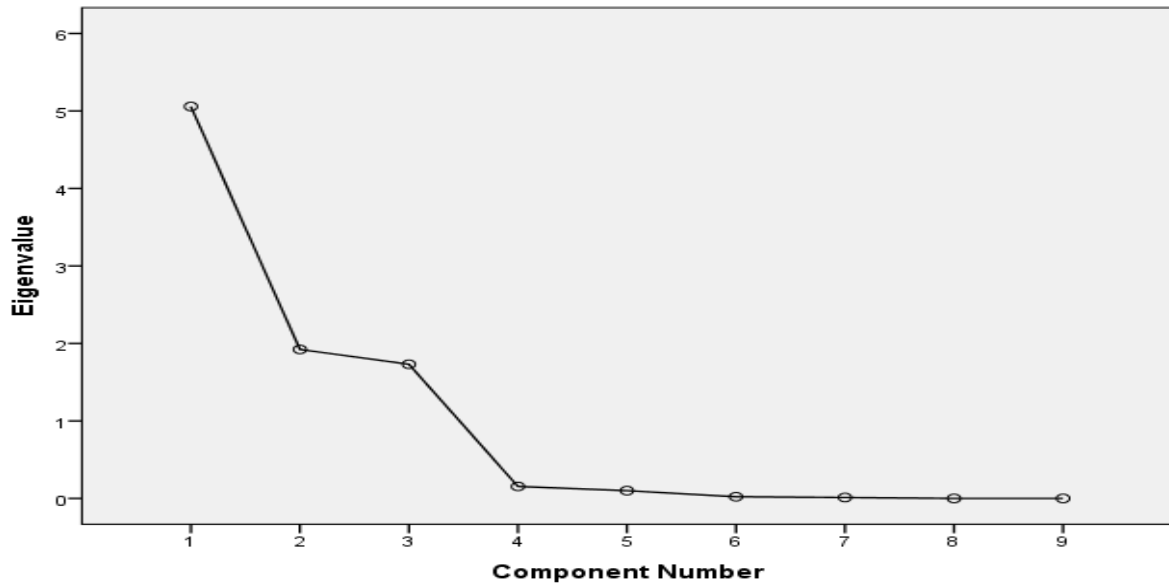
ب. جدول التباين الكلي المفسر: يوضح ذلك الجدول أدناه:

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	5.058	56.198	56.198	5.058	56.198	56.198	4.284	47.598	47.598
2	1.923	21.364	77.562	1.923	21.364	77.562	2.408	26.758	74.356
3	1.731	19.234	96.796	1.731	19.234	96.796	2.020	22.440	96.796
4	.154	1.715	98.511						
5	.100	1.114	99.626						
6	.022	.241	99.867						
7	.012	.133	100.000						
8	1.071E-008	1.190E-007	100.000						
9	4.010E-009	4.455E-008	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Scree Plot



من خلال الجدول والشكل السابق والذي يوضحان عدد العوامل التي تمتلك الجذور المميزة الأكبر من الواحد حيث ظهرت ثلاثة عوامل موزعة عليها الفقرات الخاصة بالبحث ونسبة (96.796%) وهي نسبة مقبولة حيث أن النسبة المتبقية والبالغة (3.204%) تعود لمتغيرات أخرى قد تكون متغيرات لم يتم أخذها بنظر الاعتبار وهي مهمة أو قد تكون متغيرات غير مسيطر عليها، ومن ملاحظة التباينات لكل عامل قبل التدوير أختلفت عنها من بعد التدوير وخاصة العامل الأول حيث كانت نسبته قبل التدوير (56.198%) في حين بعد التدوير أصبحت نسبته (47.598) وهذا الاختلاف يعني بأن الفرق يوزع على بقية العوامل لبعد التدوير وبذلك نستطيع القول بأن نتائج بعد التدوير كانت الأفضل.

ج. جدول مصفوفة المكونات: سوف يتم عرض المتغيرات المؤثرة في كل عامل وسيتم عرض نتائج قبل وبعد التدوير وكما في الجداول الآتية:

يبين الجدول (3-23) نسب التشبع في متغيرات السيولة قبل التدوير

	Component		
	1	2	3
VAR00006	.963		
VAR00005	-.908-		
VAR00003	-.901-		
VAR00008	.876		
VAR00009	.810	-.504-	
VAR00002	.807		
VAR00007		.874	
VAR00004	.501	.678	.529
VAR00001			.946

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. 3 components extracted.

يبين الجدول (3-24) نسب التشبع في متغيرات السيولة بعد التدوير

	Component		
	1	2	3
VAR00009	.981		
VAR00008	.979		
VAR00005	-.884-		
VAR00002	.763		.632
VAR00006	.732	.577	
VAR00003	-.681-	-.668-	
VAR00007		.934	
VAR00004		.789	.607
VAR00001			.996

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.

a. Rotation converged in 7 iterations.

ونلاحظ من الجدول (3-24) لنتائج بعد التدوير بأن المتغيرات قد توزعت على الثلاث عوامل وكل حسب أهميته حيث الذي يمتلك أكثر تشبعاً يعتبر الأكثر أهمية وكما يأتي:

1. ضم العامل الأول الفقرات وحسب أهميتها ونسبة تباين (47.598%) من نسبة التباين الكلي البالغ (96.796%) وكما يأتي:

- نسبة توظيف الأموال ونسبة تشبع (0.981).
- نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات ونسبة تشبع (0.979).
- نسبة السيولة القانونية ونسبة تشبع (0.763).
- نسبة الإستثمار المؤقت ونسبة تشبع (0.732).

2. ضم العامل الثاني الفقرات وحسب أهميتها ونسبة تباين (26.758%) من نسبة التباين الكلي البالغ (96.796%) وكما يأتي:

- نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات ونسبة تشبع (0.934).
- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات ونسبة تشبع (0.789).

3. ضم العامل الثالث الفقرات وحسب أهميتها ونسبة تباين (22.440%) من نسبة التباين الكلي البالغ (96.796%) وكما يأتي:

- نسبة الرصيد النقدي ونسبة تشبع (0.996).

كما نلاحظ أن (نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات ونسبة الإقراض) ظهرت بإشارات سالبة في العوامل لذا ستهمل وهذا يعني لا يوجد لها تأثير على السيولة المصرفية.

وعليه نستنتج من ذلك بأن المتغيرات التي تؤثر في السيولة المصرفية وكل حسب أهميتها هي:

- نسبة توظيف الأموال
- نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات
- نسبة السيولة القانونية
- نسبة الإستثمار المؤقت
- نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات
- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات
- نسبة الرصيد النقدي

المبحث الثالث

تحليل نسب الملاءة المصرفية

يتناول هذا المبحث تحليل نسب الملاءة المصرفية التي تم شرحها في الجانب النظري، وتم أخذ نسب معينة تتناسب مع البيانات المتوفرة وحجم عينة الدراسة المتكونة من أربعة عشر مصرفاً من المصارف الأهلية المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية وللسنوات من 2012-2017، لذا سيتم أسلوب التحليل والقياس وفق الصياغة الآتية:

أولاً: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات = (رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات) * 100

ثانياً: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع = (رأس المال الممتلك / إجمالي الودائع) * 100

ثالثاً: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف = (رأس المال الممتلك / إجمالي القروض والسلف) * 100

رابعاً: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية = (رأس المال الممتلك / إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية) * 100

خامساً: نسبة الملاءة المصرفية = (إجمالي المطلوبات / إجمالي حقوق الملكية) * 100
سادساً: نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة = (رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة) * 100

سابعاً: نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة = (رأس المال الحر / الموجودات الخطرة) * 100

ثامناً: نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة = (رأس المال الحر / الموجودات العاملة) * 100

تاسعاً: التحليل العملي الاستكشافي

وفيما يلي تحليل لكل من هذه المقاييس:

أولاً: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات

توضح هذه النسبة العلاقة بين إجمالي الموجودات ورأس المال الممتلك، ويتم الاعتماد على موجودات المصرف لمواجهة أي خسائر مفاجئة وغير متوقعة قد يتكبدها المصرف بغض النظر عن درجة مخاطر الموجودات المصرفية، لذا يوضح الجدول (3-25) حركة وأتجاه نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات للأربعة عشر مصرفاً (عينة الدراسة) ولمدة ستة سنوات من 2012-2017 وبما يعادل (84 مشاهدة)، ومن خلال ذلك يتضح مايلي:

الجدول (3-25) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات %							
ت	السنو	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسم المصرف	المتوسط						
1	بغداد	14.01	15.92	16.00	17.33	23.56	23.35
2	التجاري العراقي	42.44	55.70	63.30	66.09	66.49	55.03
3	الإستثمار العراقي	26.64	27.90	50.79	50.98	46.29	46.97
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	19.06	25.81	44.95	41.02	40.17	35.58
5	المتحد للإستثمار	36.30	40.67	58.31	55.35	49.76	51.05
6	الأهلي العراقي	40.46	31.61	42.76	48.60	44.88	46.11
7	الإنتمان العراقي	26.86	30.56	46.41	48.80	57.47	64.37
8	بابل	34.29	45.90	60.94	68.23	73.10	81.68
9	سومر التجاري	57.91	62.27	61.94	71.35	75.94	68.13
10	الخليج التجاري	27.18	34.25	42.37	39.66	39.62	51.16
11	الموصل للتنمية والإستثمار	43.03	39.13	75.53	71.85	72.05	63.17
12	الشمال للتمويل والإستثمار	13.59	20.48	22.33	38.70	55.14	70.65
13	المنصور للإستثمار	57.76	32.66	31.91	26.84	26.04	21.00
14	الإتحاد العراقي	16.46	31.71	38.74	41.32	42.05	46.73
	الحد الأعلى	57.91	62.27	75.53	71.85	75.94	81.68
	الحد الأدنى	13.59	15.92	16.00	17.33	23.56	21.00
	المتوسط	32.57	35.33	46.88	49.01	50.90	51.78
	الانحراف المعياري	14.69	12.70	16.52	16.50	16.68	17.36

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (4) الخاص بمتغيرات الملاءة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-25) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (44.41)، وأن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (66.26) كحد أعلى في مصرف سومر التجاري لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (18.36) في مصرف بغداد والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (47.9) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (13.30).
- يبين الجدول (3-25) اتجاه نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات بين السنوات مجال الدراسة، وتبين المتوسط لها كان يتراوح ما بين (51.78) كحد أعلى في عام 2017 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (32.57) كحد أدنى في عام 2012 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (19.21) وهي نسبة مقبولة من حيث التفاوت في المتوسط.

- وبالنسبة لأعلى مستويات نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-25) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف بابل عام 2017 بنسبة (81.68) أما مصرف الشمال للتمويل والاستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2014 بنسبة (13.59)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (68.09) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

ثانياً: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع

توضح هذه النسبة مدى قابلية المصرف على أستيغاب الخسائر الناجمة عن أنشطته المصرفية، وكذلك توضح هذه النسبة مدى قدرة وقوة المصرف على رد الودائع من رأس المال الممتلك للمصارف، والزيادة في هذه النسبة تعني حماية أموال المودعين والعكس صحيح، والجدول (3-26) يشير إلى اتجاه وحركة نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة:

الجدول (3-26) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع %													
ت	السنوات						المتوسط	الاسم المصرف					
	2012	2013	2014	2015	2016	2017		2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	17.76	22.00	19.60	29.92	34.16	33.70	26.19	بغداد					
2	112.49	192.55	234.91	302.96	231.91	215.26	215.01	التجاري العراقي					
3	43.52	47.15	110.52	108.13	107.61	109.12	87.68	الاستثمار العراقي					
4	27.15	40.02	85.75	119.55	105.03	76.78	75.71	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار					
5	156.26	224.15	170.24	140.55	483.02	301.75	246.00	المتحد للاستثمار					
6	85.12	63.02	77.86	97.32	153.69	147.58	104.10	الأهلي العراقي					
7	44.87	49.08	93.08	186.25	156.94	202.17	122.07	الإنتمان العراقي					
8	55.16	91.86	168.79	244.86	416.05	584.57	260.22	بابل					
9	153.19	201.86	191.98	286.16	394.81	252.06	246.68	سومر التجاري					
10	49.51	63.98	76.00	78.59	74.38	114.25	76.12	الخليج التجاري					
11	93.14	88.49	367.93	303.60	210.24	244.73	218.02	الموصل للتنمية والاستثمار					
12	21.21	31.70	30.97	75.18	172.96	351.89	113.99	الشمال للتمويل والاستثمار					
13	175.91	53.97	49.58	38.32	36.82	27.61	63.70	المنصور للاستثمار					
14	27.27	82.35	72.39	75.40	139.59	164.01	93.50	الإتحاد العراقي					
	175.91	224.15	367.93	303.60	483.02	584.57	260.22	الحد الأعلى					
	17.76	22.00	19.60	29.92	34.16	27.61	26.19	الحد الأدنى					
	75.90	89.44	124.97	149.06	194.09	201.82	139.21	المتوسط					
	54.35	66.69	94.19	97.87	141.75	146.35	79.88	الانحراف المعياري					

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (4) الخاص بمتغيرات الملاءة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-26) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (139.21)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (260.22) كحد أعلى في مصرف بابل لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (26.19) في مصرف بغداد والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (234.03) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للملاحظات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (79.88).
- ويبين الجدول (3-26) اتجاه نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (201.82) كحد أعلى في عام 2017 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (75.90) كحد أدنى في عام 2012 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (125.92) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.
- وبالنسبة لأعلى مستويات نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-26) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف بابل عام 2017 بنسبة (584.57) أما مصرف بغداد سجل أدنى مشاهدة في عام 2012 بنسبة (17.76)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (566.81) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

ثالثاً: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف

تبين هذه النسبة قوة ومثانة رأس المال الخاص بكل مصرف من المصارف، وذلك لمقابلة الخسائر والمخاطر المصرفية المتعلقة بالتأخر أو عدم تسديد القروض من قبل العملاء للمصرف، والجدول (3-27) يشير إلى اتجاه وحركة نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف للمصارف عينة الدراسة:

- يتضح من الجدول (3-27) أن مصرف الإئتمان العراقي لا يوجد لديه قروض وسلف في عام 2017 لذلك الناتج لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف قيمة غير معرفة.

الجدول (3-27) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف %								
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات	ت
158.27	149.28	192.21	151.45	179.62	144.20	132.87	بغداد	1
15698.83	19325.42	963.64	4353.09	8999.53	31788.49	28762.83	التجاري العراقي	2
199.95	189.29	200.76	353.39	284.88	100.55	70.82	الإستثمار العراقي	3
164.39	190.37	194.75	30.56	294.60	164.14	111.94	الشرق الأوسط العراقي	4
293.49	72.02	71.76	489.62	367.85	373.65	386.05	المتحد للإستثمار	5
205.49	206.09	207.74	158.84	191.38	194.15	274.74	الأهلي العراقي	6
3836961.29	-	14508550	4311571.43	243841.18	115966.88	4876.96	الإئتمان العراقي	7
205.99	302.77	174.95	166.28	114.87	137.10	339.98	بابل	8
256.55	276.00	273.84	255.63	208.22	233.15	292.47	سومر التجاري	9
236.16	133.08	198.06	327.01	405.93	201.33	151.57	الخليج التجاري	10
220.72	126.92	128.11	338.90	304.88	250.91	174.58	الموصل للتنمية والإستثمار	11
358.67	128.94	115.63	880.60	602.31	207.07	217.46	الشمال للتمويل والإستثمار	12
442.92	241.09	514.88	503.94	496.64	420.42	480.56	المنصور للإستثمار	13
88.96	72.25	61.75	68.22	98.50	148.56	84.50	الإتحاد العراقي	14
3836961.29	19325.42	14508550	4311571.43	243841.18	115966.88	28762.83	الحد الأعلى	
88.96	72.02	61.75	30.56	98.50	100.55	70.82	الحد الأدنى	
275392.26	1647.19	1036560.58	308546.35	18313.60	10737.90	2596.95	المتوسط	
1025098.37	5312.12	3877505.29	1152150.40	64952.87	31433.99	7633.26	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (4) الخاص بمتغيرات الملاءة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-27) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (275392.26)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (3836961.29) كحد أعلى في مصرف الإئتمان العراقي لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (88.96) في مصرف الإتحاد العراقي والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (3836872.33) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (1025098.37).
- ومن جانب آخر يبين الجدول (3-27) اتجاه نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (1036560.58) كحد أعلى في عام 2016 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (1647.19)

كحد أدنى في عام 2017 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (10361913.39) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.

- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-27) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الإئتمان العراقي عام 2016 بنسبة (14508550) أما مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2015 بنسبة (30.56)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (14508519.44) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

رابعاً: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية

تعكس هذه النسبة مقدار هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة رأس المال الممتلك على إجمالي الإستثمار في الأوراق المالية، والجدول (3-28) يشير إلى اتجاه وحركة نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمار في الأوراق المالية للمصارف عينة الدراسة:

- يتضح من الجدول (3-28) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (33965.91)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (340576.44) كحد أعلى في مصرف الإتحاد العراقي لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمار في الأوراق المالية، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (100.81) في مصرف الإئتمان العراقي والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمار في الأوراق المالية، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (340475.63) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (89570.72).

- ومن جانب آخر يبين الجدول (3-28) اتجاه نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمار في الأوراق المالية بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (65188.47) كحد أعلى في عام 2016 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (19176.81) كحد أدنى في عام 2013 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (46011.66) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى

مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.

- وبالنسبة لأعلى مستويات نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمار في الأوراق المالية عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-28) يبين أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الاتحاد العراقي عام 2015 بنسبة (407617.19) أما مصرف المنصور للإستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2015 بنسبة (41.32)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (407575.87) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (3-28) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمار في الأوراق المالية %									
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات	ت	أسم المصرف
117.52	96.42	290.37	103.73	64.26	73.98	76.34	بغداد	1	
23578.61	84.14	140908.50	118.62	101.47	162.57	96.38	التجاري العراقي	2	
3066.03	1253.08	1818.03	761.57	7486.78	3597.72	3479.00	الإستثمار العراقي	3	
7623.63	-	33272.64	650.57	1143.24	1125.86	1925.82	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4	
3440.27	3329.10	3381.16	7018.26	2936.03	2188.85	1788.19	المتحد للإستثمار	5	
57750.91	158647.16	168163.23	10243.75	1794.80	537.49	7119.02	الأهلي العراقي	6	
100.81	101.17	89.46	98.42	71.00	68.32	176.47	الإنتمان العراقي	7	
10490.00	17111.15	17111.08	14515.07	11385.93	1503.24	1313.51	بابل	8	
16124.33	-	-	14975.01	25792.87	12923.84	10805.61	سومر التجاري	9	
646.81	854.04	383.00	192.46	443.98	1355.78	651.59	الخليج التجاري	10	
10729.18	7134.15	45121.65	4927.90	4713.03	1383.30	1095.02	الموصل للتنمية والإستثمار	11	
999.51	-	-	493.10	598.61	615.63	2290.71	الشمال للتمويل والإستثمار	12	
278.76	89.75	750.68	41.32	57.89	114.86	618.03	المنصور للإستثمار	13	
340576.44	366609.86	370971.83	407617.19	405508.96	242823.94	249926.83	الإتحاد العراقي	14	
340576.44	366609.86	370971.83	407617.19	405508.96	242823.94	249926.83	الحد الأعلى		
100.81	84.14	89.46	41.32	57.89	68.32	76.34	الحد الأدنى		
33965.91	50482.73	65188.47	32982.64	33007.06	19176.81	20097.32	المتوسط		
89570.72	114845.66	112092.13	107966.00	107442.97	64454.95	66218.90	الانحراف المعياري		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (4) الخاص بمتغيرات الملاءة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-28) في عام 2016 تبين أن مصرف (سومر التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار) لاتوجد لديها إستثمارات في الأوراق المالية، وكذلك في عام 2017 تبين أن مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، سومر التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار) لاتوجد لديها إستثمارات في الأوراق المالية لذلك الناتج لهذه النسبة قيمة غير معرفة.

خامساً: نسبة الملاءة المصرفية

تبين هذه النسبة مدى أمكانية استخدام الديون المصرفية وقابلية التزامها تجاه الغير والمساهمين، لذلك إذا كانت هذه النسبة مرتفعة، فإن الإلتزامات المترتبة على المصرف سوف تتجاوز حقوق المساهمين، وبالتالي ينتج عن ذلك مشكلة العسر المالي للمصرف، والجدول (3-29) يشير إلى اتجاه وحركة نسبة الملاءة المصرفية، للمصارف عينة الدراسة:

الجدول (3-29) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة الملاءة المصرفية %								
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	الاسم المصرف	ت
566.13	428.17	424.45	577.13	624.96	628.17	713.92	بغداد	1
176.09	181.71	150.40	151.31	157.98	179.52	235.61	التجاري العراقي	2
259.30	212.92	216.04	196.16	196.88	358.42	375.40	الإستثمار العراقي	3
318.03	281.07	248.92	243.76	222.45	387.43	524.56	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
211.73	195.88	200.96	180.67	171.49	245.88	275.48	المتحد للإستثمار	5
240.45	216.85	222.81	205.75	233.85	316.32	247.13	الأهلي العراقي	6
241.54	155.34	173.99	204.94	215.45	327.21	372.31	الإنتمان العراقي	7
179.89	122.42	136.81	146.57	164.10	217.84	291.59	بابل	8
152.22	146.78	131.68	140.15	161.46	160.58	172.68	سومر التجاري	9
265.99	195.47	252.42	252.15	235.99	291.95	367.97	الخليج التجاري	10
176.10	158.32	138.79	139.17	132.40	255.54	232.40	الموصل للتنمية والإستثمار	11
375.58	141.54	181.35	258.40	447.77	488.36	736.06	الشمال للتمويل والإستثمار	12
337.57	476.17	383.98	372.62	313.35	306.17	173.14	المنصور للإستثمار	13
312.48	214.02	237.81	242.04	258.14	315.40	607.44	الإتحاد العراقي	14
566.13	476.17	424.45	577.13	624.96	628.17	736.06	الحد الأعلى	
152.22	122.42	131.68	139.17	132.40	160.58	172.68	الحد الأدنى	
272.36	223.33	221.46	236.49	252.59	319.91	380.41	المتوسط	
108.23	105.36	88.15	116.41	133.76	122.67	191.34	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (4) الخاص بمتغيرات الملاءة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (3-29) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (272.36)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (566.13) كحد أعلى في مصرف بغداد لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة الملاءة المصرفية، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (152.22) في مصرف سومر التجاري والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة الملاءة المصرفية، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (413.91) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة،

مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (108.23).

- ويبين الجدول (3-29) اتجاه نسبة الملاءة المصرفية بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (380.41) كحد أعلى في عام 2012 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (221.46) كحد أدنى في عام 2016 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (158.95) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.
- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة الملاءة المصرفية عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-29) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الشمال للتمويل والاستثمار عام 2012 بنسبة (736.06) أما مصرف بابل سجل أدنى مشاهدة في عام 2017 بنسبة (122.42)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (613.64) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

سادساً: نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة

وفق رأي أغلب الكتاب والباحثين يرون أن هذه النسبة تمثل أكثر نسبة واقعية ومنطقية، وذلك على أساس أن حقوق المساهمين هي آخر ضمان ضد المخاطر التي قد تتعرض لها الموجودات المصرفية وليس ودائع المصرف، حيث أن الودائع لا تحتوي على أي المخاطر مالم يتم استثمارها، وتتباين درجة المخاطرة في استثمار الودائع تبعاً لنوع الاستثمار الذي يتم توجيه الإيداع إليه، لذا تعد هذه النسبة من النسب المهمة في تقييم الإداء المالي للمصرف وأيضاً تعكس الاستخدام الجيد للموارد المالية وكيفية إدارتها، ويصبح رأس المال الممتلك متين وقوي (كافياً) في بعض البلدان إذا كانت الموجودات الخطرة (والمقصود بالموجودات الخطرة جميع الموجودات مطروح منها النقد في الصندوق ولدى المصارف ولدى البنك المركزي والسندات الحكومية والأوراق المالية) لا تزيد عن ستة أمثال (1/6) أو (17%) من رأس المال، والسبب الرئيس لارتفاع نسب هذا المؤشر هو الارتفاع الحاد في نسبة الموجودات الثابتة إلى الموجودات الخطرة في المصارف والتي كان وسطها الحسابي السنوي مرتفعاً، لذ يوضح الجدول (3-30) اتجاه وحركة نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة، للمصارف عينة الدراسة:

- يتضح من الجدول (3-30) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ مشاهدة) بلغ (272.64)، وأن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (1874.96) كحد أعلى في مصرف الإئتمان العراقي لذا يعد من أفضل المصارف، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (55.93) في مصرف الاتحاد العراقي والذي يعد من أقل المصارف، وأن المدى في ضوء ذلك بلغ (1819.03)، وكان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (483.38).

- والجدول (3-30) يبين اتجاه نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة، بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط كان يتراوح بين نسبة (373.29) كحد أعلى في عام 2017 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (151.92) كحد أدنى في عام 2012 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (221.37) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة.
- وبالنسبة لأعلى مستويات نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة، عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-30) يشير أعلى مشاهدة في مصرف الإئتمان عام 2017 بنسبة (3196.06) أما مصرف الإتحاد سجل أدنى مشاهدة عام 2012 بنسبة (27.66)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (3168.4) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (3-30) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة %								
ت	الاسم المصرف	السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المتوسط								
1	بغداد	74.33	148.77	76.94	63.95	99.29	131.17	99.08
2	التجاري العراقي	399.08	1025.54	826.41	714.72	92.07	624.92	613.79
3	الإستثمار العراقي	47.92	51.81	142.29	183.35	169.72	149.96	124.18
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	47.01	70.67	100.20	90.15	77.63	84.80	78.41
5	المتحد للإستثمار	54.09	48.91	63.74	70.18	55.14	57.30	58.23
6	الأهلي العراقي	164.81	124.52	137.42	117.42	160.36	165.98	145.09
7	الإئتمان العراقي	627.31	981.78	1964.33	1792.54	2687.76	3196.06	1874.96
8	بابل	120.71	69.74	75.79	87.26	96.37	97.04	91.15
9	سومر التجاري	129.30	172.50	151.93	163.44	194.59	205.12	169.48
10	الخليج التجاري	46.09	85.35	92.65	80.59	77.21	87.20	78.18
11	الموصل للتنمية والإستثمار	85.11	106.01	104.96	116.48	130.47	105.53	108.09
12	الشمال للتمويل والإستثمار	33.34	50.91	53.85	58.94	68.77	83.02	58.14
13	المنصور للإستثمار	270.08	498.79	238.15	207.19	183.33	175.84	262.23
14	الإتحاد العراقي	27.66	74.20	67.41	48.43	55.77	62.09	55.93
	الحد الأعلى	627.31	1025.54	1964.33	1792.54	2687.76	3196.06	1874.96
	الحد الأدنى	27.66	48.91	53.85	48.43	55.14	57.30	55.93
	المتوسط	151.92	250.68	292.58	271.05	296.32	373.29	272.64
	الانحراف المعياري	172.15	338.96	519.98	469.30	689.94	824.81	483.38

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (4) الخاص بمتغيرات الملاءة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

سابعاً: نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة

يتم حساب رأس المال الحر عن طريق طرح رأس المال من الموجودات الثابتة ليصبح رأس المال حراً، أي أنه متاح للبيع لمواجهة خسائر غير متوقعة، لذا تعتمد هذه النسبة على نسبة محددة ومعينة من رأسمال المصرف المستثمر في الموجودات الثابتة، ولا يمكن الحصول عليها بسهولة، وبالتالي فهي غير متاحة بالفعل لدعم السيولة، أو حتى للوفاء بالديون التي قد تتجاوزها في وقت لاحق، لذ يوضح الجدول (31-3) اتجاه وحركة نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، للمصارف عينة الدراسة:

الجدول (31-3) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة %									
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات	ت	أسم المصرف
70.54	105.20	66.66	46.13	50.67	100.84	53.75	بغداد	1	
516.52	557.57	81.18	649.16	722.35	787.45	301.43	التجاري العراقي	2	
101.04	119.67	137.81	152.16	116.67	45.43	34.48	الإستثمار العراقي	3	
35.79	38.37	32.69	49.79	50.96	20.59	22.35	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4	
44.38	42.14	39.93	52.75	49.49	39.35	42.60	المتحد للإستثمار	5	
118.61	131.04	137.51	104.12	126.10	101.32	111.58	الأهلي العراقي	6	
1518.64	2536.33	2255.08	1468.15	1673.10	778.31	400.84	الإئتمان العراقي	7	
62.35	46.11	63.41	75.75	61.36	47.73	79.71	بابل	8	
152.02	169.12	166.58	146.45	140.46	165.55	123.98	سومر التجاري	9	
60.68	65.79	62.45	67.05	72.05	65.27	31.49	الخليج التجاري	10	
84.60	97.63	123.28	87.40	78.74	92.26	28.31	الموصل للتنمية والإستثمار	11	
35.70	57.54	47.49	41.25	36.70	27.20	4.02	الشمال للتمويل والإستثمار	12	
229.39	141.64	145.22	169.78	203.76	459.11	256.84	المنصور للإستثمار	13	
47.99	52.92	47.93	44.58	60.60	57.94	23.94	الإتحاد العراقي	14	
1518.64	2536.33	2255.08	1468.15	1673.10	787.45	400.84	الحد الأعلى		
35.70	38.37	32.69	41.25	36.70	20.59	4.02	الحد الأدنى		
219.87	297.22	243.37	225.32	245.93	199.17	108.24	المتوسط		
394.46	657.72	580.73	390.20	446.60	270.65	122.92	الانحراف المعياري		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (4) الخاص بمتغيرات الملاءة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

- يتضح من الجدول (31-3) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ (مشاهدة) بلغ (219.87)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (1518.64) كحد أعلى في مصرف الإئتمان العراقي لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (35.70) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار والذي يعد من أقل المصارف من ناحية نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (1482.94) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء

أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (394.46).

- والجدول (3-31) يبين اتجاه نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط كان يتراوح بين نسبة (297.22) كحد أعلى في عام 2017 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (108.24) كحد أدنى في عام 2012 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (188.98) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.
- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-31) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الإئتمان العراقي عام 2017 بنسبة (2536.33) أما مصرف الشمال للتمويل والاستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2012 بنسبة (4.02)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (2532.31) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمديين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

ثامناً: نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة

تسمى الموجودات العاملة بالموجودات المربحة وهي عبارة عن إحتياطيات ثانوية (إستثمارات في الأوراق المالية) وقروض مصرفية، وتوصف بأنها موجودات تحقق عائداً إلى المصرف، وتدل هذه النسبة إلى كفاية رأس المال الحر لمواجهة مخاطر الإستثمار والإقراض، وتحسب بقسمة رأس المال الحر على الموجودات العاملة، ويتضح من ذلك ما يأتي:

- يتضح من الجدول (3-32) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات الدراسة البالغة $84=14 \times 6$ مشاهدة) بلغ (130.99)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (228.50) كحد أعلى في مصرف سومر التجاري لذا يعد من أفضل المصارف، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (44.74) في مصرف بغداد والذي يعد من أقل المصارف، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (183.76) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت النسبي الكبير بين المصارف، ولذلك كان الانحراف المعياري الممثل عن تشتت هذه المتوسطات هو (56.59).

- والجدول (3-32) يبين اتجاه نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين أن المتوسط كان يتراوح بين نسبة (171.66) كحد أعلى في عام 2016 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (100.61) كحد أدنى في عام 2017 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (71.05) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.
- أما بالنسبة لأعلى مستويات نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول (3-32) يشير إلى أعلى مشاهدة سجلت في مصرف التجاري العراقي عام 2016 بنسبة (843.94) أما مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2015 بنسبة (16.12)، وأن المدى لهذه المشاهدات بلغ (827.82) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمديين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (3-32) ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة %								
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات أسم المصرف	ت
44.74	46.99	77.65	44.40	31.17	33.14	35.06	بغداد	1
218.01	74.75	843.94	104.89	87.70	124.19	72.56	التجاري العراقي	2
139.84	131.24	146.79	200.32	225.01	85.76	49.94	الإستثمار العراقي	3
65.83	86.14	81.53	16.12	119.13	41.73	50.30	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
201.24	51.84	50.89	344.01	253.81	256.80	250.06	المتحد للإستثمار	5
155.49	162.50	177.92	138.69	158.70	116.06	179.09	الأهلي العراقي	6
76.56	80.29	75.05	80.61	60.45	54.13	108.82	الإنتمان العراقي	7
125.74	141.37	113.95	142.72	92.08	85.98	178.34	بابل	8
228.50	227.56	234.43	225.22	190.95	219.79	273.06	سومر التجاري	9
112.71	86.88	105.60	100.80	164.89	134.05	84.02	الخليج التجاري	10
153.96	115.37	120.71	237.93	214.82	184.84	50.09	الموصل للتنمية والإستثمار	11
116.96	89.37	79.84	221.20	204.61	82.79	23.96	الشمال للتمويل والإستثمار	12
118.40	52.68	241.92	31.30	44.36	83.04	257.10	المنصور للإستثمار	13
75.84	61.57	53.06	62.80	88.53	115.94	73.11	الإتحاد العراقي	14
228.50	227.56	843.94	344.01	253.81	256.80	273.06	الحد الأعلى	
44.74	46.99	50.89	16.12	31.17	33.14	23.96	الحد الأدنى	
130.99	100.61	171.66	139.36	138.30	115.59	120.39	المتوسط	
56.59	50.72	202.89	94.98	72.81	65.60	89.01	الانحراف المعياري	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المدرجة في الملحق (4) الخاص بمتغيرات الملاءة للمصارف عينة الدراسة للأعوام من 2012-2017.

تاسعاً: التحليل العاملي الاستكشافي

سيتم التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير (الملاءة المصرفية) الذي يتكون من (8) نسب مالية تم تحليلها في أعلاه، والجدول الآتي يبين هذه النسب المستعملة في الدراسة، وقد كانت النتائج كما يأتي:

الجدول (3-33) متغيرات نسب الملاءة المصرفية	
ت	النسب
1	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات = (رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات) * 100
2	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع = (رأس المال الممتلك / إجمالي الودائع) * 100
3	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف = (رأس المال الممتلك / إجمالي القروض والسلف) * 100
4	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية = (رأس المال الممتلك / إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية) * 100
5	نسبة الملاءة المصرفية = (إجمالي المطلوبات / إجمالي حقوق الملكية) * 100
6	نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة = (رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة) * 100
7	نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة = (رأس المال الحر / الموجودات الخطرة) * 100
8	نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة = (رأس المال الحر / الموجودات العاملة) * 100

المصدر: من إعداد الباحث.

ولمعرفة أهمية كل متغير من هذه المتغيرات على المتغير الرئيسي (الملاءة المصرفية) وأيهما الأكثر تأثيراً وسنحذف المتغير الذي لم يظهر له تأثير وكما يأتي:

أ. في البداية تم اختبار (KMO and Bartlett's) للحكم على مدى كفاية العينة واختبار مصفوفة الارتباط هل هي مصفوفة أحادية أم لا حيث يشترط في التحليل العاملي بأن مصفوفة الارتباطات لا تكون مصفوفة أحادية حيث من الجدول الآتي:

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	0.524
Approx. Chi-Square	156.324
Bartlett's Test of Sphericity	df
	28
	Sig.
	.000

نلاحظ أن قيمة (Kaiser-Meyer) بلغت (0.524) وهي أكبر من قيمة الحد الأدنى لهذا الاختبار والبالغة (0.50) وهذا يعني بإمكاننا الحكم بكفاية حجم العينة في هذا التحليل، أما بالنسبة إلى اختبار بارلت (لإثبات بأن مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة غير أحادية) فيجب اختبار الفرضية التالية:

فرضية العدم: مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة أحادية

الفرضية البديلة: مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة أحادية

ومن خلال قيمة بارلت والبالغة (156.324) وبمستوى دلالة (0.000) وهو أصغر بكثير من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والقائلة بأن مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة أحادية.

كما نلاحظ من الجدول التالي والذي يبين قيم الاشتراكات بأن جميع قيم الاشتراكات لجميع المتغيرات هي أكبر من (50%) ماعدا المتغير الرابع فقط بلغت قيمته (0.066).

Communalities

	Initial	Extraction
VAR00001	1.000	.947
VAR00002	1.000	.870
VAR00003	1.000	.966
VAR00004	1.000	.066
VAR00005	1.000	.862
VAR00006	1.000	.987
VAR00007	1.000	.982
VAR00008	1.000	.809

Extraction Method: Principal Component Analysis.

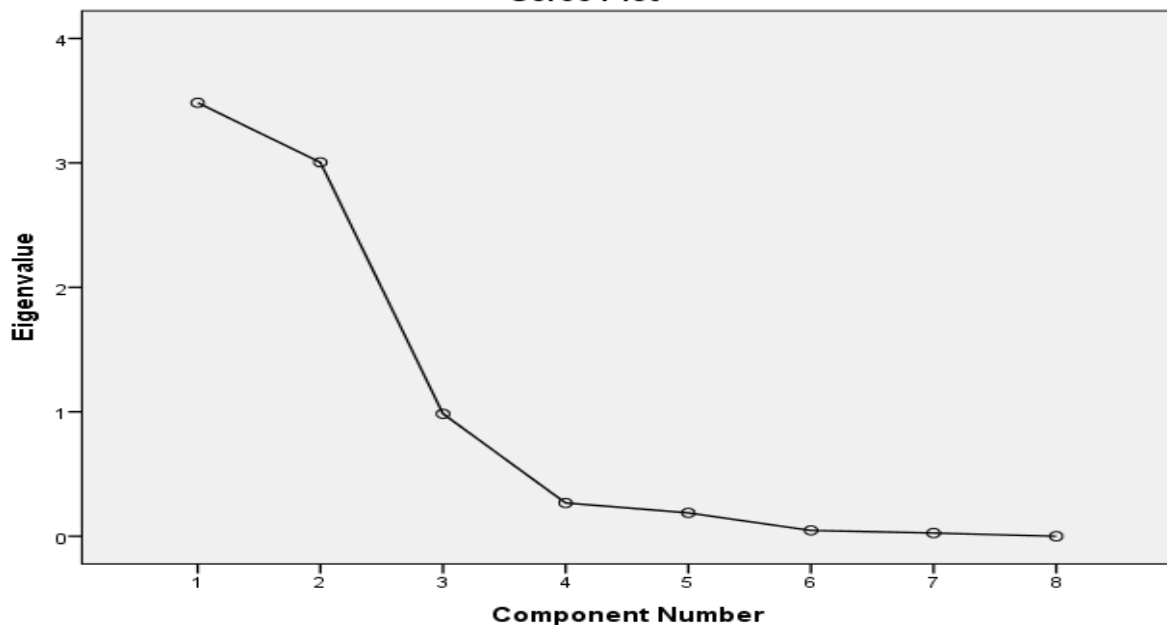
ب. جدول التباين الكلي المفسر: يوضح ذلك الجدول أدناه:

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	3.483	43.535	43.535	3.483	43.535	43.535	3.469	43.369	43.369
2	3.004	37.556	81.091	3.004	37.556	81.091	3.018	37.722	81.091
3	.984	12.303	93.393						
4	.267	3.344	96.737						
5	.188	2.353	99.090						
6	.047	.585	99.675						
7	.026	.323	99.999						
8	.000	.001	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Scree Plot



من خلال الجدول والشكل السابق والذي يبينان عدد العوامل التي تمتلك الجذور المميزة الأكبر من الواحد حيث ظهرت عاملين موزعة عليها الفقرات الخاصة بالبحث ونسبة (81.091%) وهي نسبة مقبولة حيث أن النسبة المتبقية والبالغة (18.909%) تعود لمتغيرات أخرى قد تكون متغيرات لم يتم أخذها بنظر الاعتبار وهي مهمة أو قد تكون متغيرات غير مسيطر عليها، ومن ملاحظة التباينات لكل عامل قبل التدوير كانت قريبة لبعد التدوير وبذلك نستطيع القول بأن نتائج قبل وبعد التدوير ستكون متقاربة وسنعمد نتائج بعد التدوير.

ج. جدول مصفوفة المكونات: سوف يتم عرض المتغيرات المؤثرة في كل عامل وسيتم عرض نتائج قبل وبعد التدوير وكما في الجداول الآتية:

يبين الجدول (3-34) نسب التشبع في متغيرات الملاءة قبل التدوير

	Component	
	1	2
VAR00001	.971	
VAR00005	-.928-	
VAR00002	.916	
VAR00008	.838	
VAR00004		
VAR00003		.978
VAR00006		.973
VAR00007		.968

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. 2 components extracted.

يبين الجدول (3-35) نسب التشبع في متغيرات الملاءة بعد التدوير

	Component	
	1	2
VAR00001	.969	
VAR00002	.932	
VAR00005	-.918-	
VAR00008	.880	
VAR00004		
VAR00006		.993
VAR00007		.990
VAR00003		.980

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.

a. Rotation converged in 3 iterations.

ونلاحظ من الجدول (3-35) لنتائج بعد التدوير بأن المتغيرات قد توزعت على عاملين وكل حسب أهميته حيث الذي يمتلك أكثر تشبعاً يعتبر الأكثر أهمية وكما يلي:

1. ضم العامل الأول الفقرات وحسب أهميتها وبنسبة تباين (43.369%) من نسبة التباين الكلي البالغ (81.091%) وكما يأتي:

- نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات وبنسبة تشبع (0.969).
- نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع وبنسبة تشبع (0.932).
- نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة وبنسبة تشبع (0.880).

2. ضم العامل الثاني الفقرات وحسب أهميتها وبنسبة تباين (37.722%) من نسبة التباين الكلي البالغ (81.091%) وكما يأتي:

- نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة وبنسبة تشبع (0.993).
- نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة وبنسبة تشبع (0.990).
- نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف وبنسبة تشبع (0.980).

كما نلاحظ أن نسبة الملاءة المصرفية ظهرت بإشارة سالبة في العامل الأول لذا ستهمل هذه النسبة، وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير لهذه النسبة على الملاءة المصرفية، كذلك نلاحظ أن نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية لم يظهر لها نسبة تشبع وهذا يعني بأن نسبة تشبعه أقل من (50%) أي لا يوجد تأثير لهذه النسبة على الملاءة المصرفية، فضلاً عن ذلك أن الوسط الحسابي من عيوبه أنه يتأثر بالقيم المتطرفة لذا تعد نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف (قيمة متطرفة) لذا ستهمل هذه النسبة، والاعتماد على خمس نسب تؤثر في متغير الملاءة.

وعليه نستنتج من ذلك بأن المتغيرات التي تؤثر في الملاءة المصرفية وكل حسب أهميتها هي:

- نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات
- نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع
- نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة
- نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة
- نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة

المبحث الرابع

بناء العلاقة بين المتغيرات الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة)

يهدف هذا المبحث إلى التحليل الكلي للمتغيرات الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة)، ومن ثم تقسيم مشاهدات الفاعلية المصرفية المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث (الربحية والسيولة والملاءة) إلى مستويين (عالي وواطي) واختبارها، وفي النهاية يتم تشكيل مكعب الأنماط لها، لذا سيتم أسلوب التحليل وفق التسلسل الآتي:

أولاً: التحليل الكلي للربحية المصرفية (Pm NEW)

يوضح الجدول (3-37) أن عملية حساب الربحية المصرفية (Pm NEW) تتم عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنسب الربحية المصرفية التسعة والتي تم ذكرها في المبحث الأول لتحليل الربحية المصرفية، وتبين من خلال التحليل العاملي الاستكشافي أن جميع النسب التسعة لها تأثير كبير على متغير الربحية، إذ يتم إيجاد المتوسط الحسابي للنسب التسعة ولكل سنة من سنوات الدراسة ولكل مصرف لعينة الدراسة، ومثال على ذلك أن نسبة الربحية المصرفية للمصرف الأول (مصرف بغداد) لسنة 2012 بلغت (11.01) هو حاصل جمع جميع النسب الخاصة بهذه السنة للمصرف المعني ومن ثم تقسيمها على تسعة، وذلك لأنه تم الاعتماد في تحليل الربحية المصرفية على (9) نسب للتعبير عن الربحية والنتائج عنها يمثل متوسط الربحية المصرفية (Pm NEW) (Risk Median one)، وتمثلت النسب التسع حسب درجة أهميتها في التأثير على الربحية المصرفية وحسب الجدول الآتي:

الجدول (3-36) المتغيرات الأكثر تأثيراً في الربحية المصرفية		
ن	النسب	رمز المتغير
1	معدل العائد على الودائع	(P1)
2	معدل العائد على الأموال المتاحة	(P2)
3	معدل العائد على الموجودات	(P3)
4	هامش الفائدة الصافي	(P4)
5	هامش صافي الدخل	(P5)
6	معدل العائد على حق الملكية	(P6)
7	الربح المحاسبي	(P7)
8	مضاعف الرافعة المالية LM (مرة)	(P8)
9	معدل دوران الموجودات	(P9)

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول (3-37) تحليل الربحية الكلية (Pm NEW) %

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات	ت
8.75	4.48	9.40	5.41	11.13	11.04	11.01	بغداد	1
10.16	9.39	9.35	8.75	10.83	9.22	13.40	التجاري العراقي	2
11.18	4.13	8.11	12.01	16.66	16.53	9.61	الإستثمار العراقي	3
8.79	4.73	9.22	4.83	3.47	10.37	20.11	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
11.08	1.36	1.98	12.33	14.06	15.51	21.21	المتحد للإستثمار	5
9.61	6.66	16.16	3.92	6.29	10.36	14.24	الأهلي العراقي	6
9.73	7.86	6.33	11.63	11.78	12.30	8.50	الإنتمان العراقي	7
7.65	7.66	10.91	6.78	7.80	5.29	7.45	بابل	8
5.48	1.49	9.42	9.27	5.77	4.10	2.81	سومر التجاري	9
10.94	3.52	4.30	6.22	14.69	18.20	18.72	الخليج التجاري	10
9.50	8.40	6.96	-0.09	3.77	23.43	14.52	الموصل للتنمية والإستثمار	11
2.42	-15.47	-12.71	-1.39	9.06	13.93	21.09	الشمال للتمويل والإستثمار	12
12.08	11.04	10.98	11.99	11.37	15.30	11.82	المنصور للإستثمار	13
8.35	1.67	0.28	1.99	8.79	23.36	14.01	الإتحاد العراقي	14
8.98	4.07	6.48	6.69	9.68	13.50	13.46	المتوسط	

- يتضح من الجدول (3-37) أن المتوسط العام للربحية الكلية ولجميع مشاهدات الدراسة البالغة (84=14×6 مشاهدة) بلغ (8.98)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (12.08) كحد أعلى في مصرف المنصور للإستثمار، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (2.42) في مصرف الشمال للتمويل والإستثمار، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (9.66) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للملاحظات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت الكبير بين المصارف في التحليل الكلي للربحية المصرفية.
- أما بخصوص السنوات مجال الدراسة، فتبين أن هناك ثلاث سنوات سجلت أعلى متوسط قياساً بالمتوسط العام، إذ سجل أعلى متوسط في عام 2013 وبمقدار (13.50) وهي من أفضل السنوات، وبمقدار (4.07) كحد أدنى في عام 2017 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (9.43) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.
- أما التحليل المبني على المشاهدات الكلية البالغة (84) مشاهدة، فلو حظ أن (46) مشاهدة سجلت أعلى من المتوسط العام للملاحظات البالغ (8.98)، وأن أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الموصل للتنمية والإستثمار عام 2013 بنسبة (23.43) أما مصرف الشمال سجل أدنى مشاهدة في عام 2017 بنسبة (-15.47)، والمدى لهذه المشاهدات بلغ (38.9) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمديين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

ثانياً: تقسيم مشاهدات الربحية إلى مستويين (عالي وواطي) واختبارها

بناءً على ماسبق، من الممكن الاستفادة من الجدول (3-37) من أجل التمييز بين المشاهدات الخاصة بالربحية الكلية (Pm NEW)، عن طريق تقسيم المشاهدات بين (عالي) أي أكبر أو يساوي المتوسط العام البالغ (8.98)، (واطي) أي أقل من المتوسط العام، ويدل ذلك على أن هناك (46) مشاهدة من أصل (84=14×6) مشاهدة) كانت تمثل النسبة الأعلى من المتوسط أي بنسبة 54.76% أما النسبة المتبقية تمثل الحد الأدنى من المتوسط وتمثلت بمقدار (38) مشاهدة، والجدول يوضح ذلك.

الجدول (3-38) المشاهدات الخاصة بالربحية الكلية									
ت	السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	عدد H	عدد L
1	بغداد	HIGH	HIGH	HIGH	LOW	HIGH	LOW	4	2
2	التجاري العراقي	HIGH	HIGH	HIGH	LOW	HIGH	HIGH	5	1
3	الإستثمار العراقي	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	LOW	LOW	4	2
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	HIGH	HIGH	LOW	LOW	HIGH	LOW	3	3
5	المتحد للإستثمار	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	LOW	LOW	4	2
6	الأهلي العراقي	HIGH	HIGH	LOW	LOW	HIGH	LOW	3	3
7	الإنتمان العراقي	LOW	HIGH	HIGH	HIGH	LOW	LOW	3	3
8	بابل	LOW	LOW	LOW	LOW	HIGH	LOW	1	5
9	سومر التجاري	LOW	LOW	LOW	LOW	HIGH	LOW	2	4
10	الخليج التجاري	HIGH	HIGH	HIGH	LOW	LOW	LOW	3	3
11	الموصل للتنمية والإستثمار	HIGH	HIGH	LOW	LOW	LOW	HIGH	3	3
12	الشمال للتمويل والإستثمار	HIGH	HIGH	HIGH	LOW	LOW	LOW	3	3
13	المنصور للإستثمار	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	6	0
14	الإتحاد العراقي	HIGH	HIGH	LOW	LOW	LOW	LOW	2	4
عدد H		11	12	8	5	7	3	46	
عدد L		3	2	6	9	7	11		38

المصدر: من إعداد الباحث.

ومن التحليل السابق والجدول (3-37) يمكن عمل جدول خاص بالمستوى العالي والواطي للمشاهدات الخاصة بالربحية الكلية، ويتم الاعتماد في ذلك على المتوسط العام، وتبين من ذلك أن المشاهدات التي كانت أعلى من المتوسط العام (H) كانت ممثلة في كل عينة مصارف الدراسة، وكانت أكبر حصة ممثلة في مصرف (المنصور للإستثمار) بواقع (6) مشاهدات. في حين تم تمثيل بقية المصارف على النحو الآتي:

- مصرف (التجاري العراقي) بواقع (5) مشاهدات.
- مصرف (بغداد، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار) بواقع (4) مشاهدات لكل مصرف.
- مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، الشمال للتمويل والإستثمار) بواقع (3) مشاهدات لكل مصرف.
- مصرف (سومر التجاري، الإتحاد العراقي) بواقع مشاهدين لكل مصرف.
- مصرف (بابل) بواقع مشاهدة واحدة.

أما المشاهدات الأخرى في الجدول (3-38) كانت تمثل الأدنى من المتوسط العام (L) للربحية الكلية والجدول (3-38) يوضح ذلك.

ولمعرفة هل هناك فروقات معنوية بين المصارف ذات الربحية المرتفعة والمصارف ذات الربحية المنخفضة لكل متغير من متغيرات الربحية المصرفية بعد ايجادها بالشكل النهائي، وبما أنه المشاهدات جميعها عبارة عن نسب مئوية لذا سيتم استخدام اختبار بين متوسط نسبتين حيث سيتم اختبار Z لاختبار النسب لمجموعتين، والنتائج كما في الجدول (3-39)، وستكون فرضية الاختبار هي:

$$H_0: p_1 = p_2$$

$$H_1: p_1 \neq p_2$$

إذ أن:

p1: تمثل متوسط القيم الأدنى من المتوسط العام (L)

p2: تمثل متوسط القيم الأعلى من المتوسط العام (H)

يبين الجدول (3-39) نتائج اختبار نسب الربحية المصرفية					
الدالة	قيمة Z الجدولية بمستوى (5%)	قيمة Z المحسوبة	متوسط القيم	حجم العينة	
معنوي	1.97	12.14	6.91	38	الأدنى
			10.54	46	الأعلى

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول (3-39) أن قيمة Z المحسوبة والبالغة (12.14) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.97) وهذا يعني رفض فرضية العدم (H₀) وقبول الفرضية البديلة (H₁) أي أن متوسطات القيم غير متساوية لمتغير الربحية المصرفية، وهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين المشاهدات ذات الربحية المرتفعة والمشاهدات ذات الربحية المنخفضة لمتغير الربحية المصرفية.

ثالثاً: التحليل الكلي للسيولة المصرفية (Lm NEW)

في هذه الفقرة سيتم تحليل السيولة الكلية الناتجة عن تحليل النسب التسعة والتي تم تحليلها في المبحث الثاني لتحليل السيولة المصرفية، وتبين من خلال التحليل العملي الاستكشافي وجود (7) نسب لها تأثير كبير على إجمالي السيولة، وتم التوصل إلى نتائج احتساب السيولة الكلية الجديدة والتي يرمز لها (Lm NEW) بناءً على أعلى المتوسطات لهذه النسب السبعة ولكل سنة ولكل مصرف خلال سنوات وعينة الدراسة، وتمثلت النسب السبعة حسب درجة أهميتها في التأثير على السيولة المصرفية وحسب الجدول الآتي:

الجدول (3-40) المتغيرات الأكثر تأثيراً في السيولة المصرفية		
ت	النسب	رمز المتغير
1	نسبة توظيف الأموال	(L1)
2	نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات	(L2)
3	نسبة السيولة القانونية	(L3)
4	نسبة الإستثمار الموقت	(L4)
5	نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات	(L5)
6	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	(L6)
7	نسبة الرصيد النقدي	(L7)

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول (3-41) الآتي:

- أن المتوسط العام للسيولة الكلية ولجميع مشاهدات الدراسة البالغة (6×14=84 مشاهدة) بلغ (63.75)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (111.76) كحد أعلى في مصرف التجاري العراقي، أما الحد الأدنى بلغ بنسبة (30.63) في مصرف المتحد للإستثمار، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (81.13) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت الكبير بين المصارف في التحليل الكلي للسيولة المصرفية.
- أما بخصوص السنوات مجال الدراسة، فتبين أن هناك ثلاث سنوات سجلت أعلى متوسط قياساً بالمتوسط العام، إذ سجل أعلى متوسط في عام 2017 وبمقدار (66.77) وهي من أفضل السنوات، وبمقدار (60.27) كحد أدنى في عام 2014 وهي أدنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (6.5) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة جداً في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.

- أما التحليل المبني على المشاهدات الكلية البالغة (84) مشاهدة، ف لوحظ أن (21) مشاهدة سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات البالغ (63.75)، وأن أعلى مشاهدة سجلت في مصرف التجاري العراقي عام 2015 بنسبة (147.91)، أما مصرف المتحد للإستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2014 بنسبة (14.44)، والمدى لهذه المشاهدات بلغ (133.47) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

الجدول (3-41) تحليل السيولة الكلية (Lm NEW) %								
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات أسم المصرف	ت
65.43	67.27	63.24	65.07	62.01	71.11	63.86	بغداد	1
111.76	131.62	39.72	147.91	128.14	124.55	98.59	التجاري العراقي	2
61.45	71.36	75.23	71.12	64.92	43.92	42.17	الإستثمار العراقي	3
56.68	58.99	55.29	65.84	53.29	55.47	51.21	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
30.63	23.94	31.30	26.99	14.44	33.93	53.16	المتحد للإستثمار	5
75.30	91.13	95.20	57.41	63.36	70.98	73.70	الأهلي العراقي	6
103.54	120.47	109.54	137.63	90.97	81.03	81.59	الإئتمان العراقي	7
40.85	38.87	48.68	32.59	26.26	36.44	62.24	بابل	8
84.54	93.54	110.74	84.22	73.99	81.84	62.90	سومر التجاري	9
48.60	44.58	47.64	50.48	51.28	56.71	40.93	الخليج التجاري	10
56.93	59.60	55.02	60.58	49.98	65.10	51.30	الموصل للتنمية والإستثمار	11
41.34	28.33	27.97	36.23	50.22	52.75	52.51	الشمال للتمويل والإستثمار	12
76.03	69.10	69.27	70.39	72.38	79.47	95.56	المنصور للإستثمار	13
39.42	35.96	34.66	19.68	42.51	64.36	39.36	الإتحاد العراقي	14
63.75	66.77	61.68	66.15	60.27	65.55	62.08	المتوسط	

المصدر: من إعداد الباحث.

رابعاً: تقسيم مشاهدات السيولة إلى مستويين (عالي وواطي) واختبارها

بناءً على ماتقدم، من الممكن الاستفادة من الجدول (3-41) من أجل التمييز بين المشاهدات الخاصة بالسيولة الكلية (Lm NEW)، عن طريق تقسيم المشاهدات بين (عالي) أي أكبر أو يساوي المتوسط العام البالغ (63.75)، (واطي) أي أقل من المتوسط العام، ويدل ذلك على أن هناك (37) مشاهدة من أصل (84=14×6 مشاهدة) كانت تمثل النسبة الأعلى من المتوسط أي بنسبة 44.05% أما النسبة المتبقية منها كانت تمثل الحد الأدنى من المتوسط وتمثلت بمقدار (47) مشاهدة، ومن التحليل السابق والجدول (3-41) يمكن عمل جدول خاص بالمستوى العالي والواطي للمشاهدات الخاصة بالسيولة الكلية، ويتم الاعتماد في ذلك على المتوسط العام، وتبين من ذلك أن المشاهدات التي كانت أعلى من المتوسط العام (H) كانت ممثلة في (10) مصارف من أصل 14 مصرف، وكانت أكبر حصة في مصرفين هما مصرف (الإئتمان العراقي، المنصور للإستثمار) بواقع (6) مشاهدات لكل مصرف.

في حين تم تمثيل بقية المصارف على النحو الآتي:

- مصرف (التجاري العراقي، سومر التجاري) بواقع (5) مشاهدات لكل مصرف.
- مصرف (بغداد، الإستثمار العراقي، الأهلي العراقي) بواقع (4) مشاهدات لكل مصرف.
- مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الموصل للتنمية والإستثمار، الإتحاد العراقي) بواقع مشاهدة لكل مصرف.

أما المشاهدات الأخرى في الجدول (3-42) كانت تمثل الأدنى من المتوسط العام (L) للسيولة الكلية والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول (3-42) المشاهدات الخاصة بالسيولة الكلية									
ت	السنوات / أسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	عدد H	عدد L
1	بغداد	HIGH	HIGH	LOW	HIGH	LOW	HIGH	4	2
2	التجاري العراقي	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	LOW	HIGH	5	1
3	الإستثمار العراقي	LOW	LOW	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	4	2
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	1	5
5	المتحد للإستثمار	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	0	6
6	الاهلي العراقي	HIGH	HIGH	LOW	LOW	HIGH	HIGH	4	2
7	الإنتمان العراقي	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	6	0
8	بابل	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	0	6
9	سومر التجاري	LOW	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	5	1
10	الخليج التجاري	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	0	6
11	الموصل للتنمية والإستثمار	LOW	HIGH	LOW	LOW	LOW	LOW	1	5
12	الشمال للتمويل والإستثمار	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	0	6
13	المنصور للإستثمار	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	6	0
14	الإتحاد العراقي	LOW	HIGH	LOW	LOW	LOW	LOW	1	5
عدد H		5	8	5	7	5	7	37	
عدد L		9	6	9	7	9	7		47

المصدر: من إعداد الباحث.

ولمعرفة هل هناك فروقات معنوية بين المصارف ذات السيولة المرتفعة والمصارف ذات السيولة المنخفضة لكل متغير من متغيرات السيولة المصرفية بعد ايجادها بالشكل النهائي، وبما أنه المشاهدات جميعها عبارة عن نسب مئوية لذا سيتم استخدام اختبار بين متوسط نسبتين حيث سيتم اختبار Z لاختبار النسب لمجموعتين، والنتائج كما في الجدول (3-43)، وستكون فرضية الاختبار هي:

$$H_o: p_1 = p_2$$

$$H_1: p_1 \neq p_2$$

إذ أن:

p1: تمثل متوسط القيم الأدنى من المتوسط العام (L)

p2: تمثل متوسط القيم الأعلى من المتوسط العام (H)

يبين الجدول (3-43) نتائج اختبار نسب السيولة المصرفية					
الدالة	قيمة Z الجدولية بمستوى (5%)	قيمة Z المحسوبة	متوسط القيم	حجم العينة	
معنوي	1.97	8.05	46.99	47	الأدنى
			86.10	37	الأعلى

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول (3-43) أن قيمة Z المحسوبة والبالغة (8.05) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.97) وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) أي متوسطات القيم لمتغير السيولة غير متساوية، ويدل على وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين المشاهدات ذات السيولة المرتفعة والمشاهدات ذات السيولة المنخفضة لمتغير السيولة.

خامساً: التحليل الكلي للملاءة المصرفية (Sm NEW)

في هذه الفقرة سيتم تحليل الملاءة الكلية الناتجة عن تحليل النسب الثمانية والتي تم تحليلها في المبحث الثالث لتحليل الملاءة المصرفية، وتبين من خلال التحليل العاملي الاستكشافي وجود (5) نسب لها تأثير كبير على إجمالي الملاءة، وتم التوصل إلى نتائج احتساب الملاءة الكلية الجديدة والتي يرمز لها (Sm NEW) بناءً على أعلى المتوسطات لهذه النسب الخمسة ولكل سنة ولكل مصرف خلال سنوات وعينة الدراسة، وتمثلت النسب الخمسة حسب درجة أهميتها في التأثير على الملاءة المصرفية وحسب الجدول الآتي:

الجدول (3-44) المتغيرات الأكثر تأثيراً في الملاءة المصرفية		
ت	النسب	رمز المتغير
1	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات	(S1)
2	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع	(S2)
3	نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة	(S3)
4	نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة	(S4)
5	نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة	(S5)

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول (3-45) تحليل الملاءة الكلية (Sm NEW) %

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات أسم المصرف	ت
51.78	68.08	60.26	40.35	38.88	64.13	38.98	بغداد	1
324.30	305.51	263.12	367.56	386.93	437.09	185.60	التجاري العراقي	2
98.87	111.39	121.64	138.99	129.06	51.61	40.50	الإستثمار العراقي	3
58.03	64.33	67.41	63.33	80.20	39.76	33.17	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
119.68	100.82	135.75	132.57	119.12	121.98	107.86	المتحد للإستثمار	5
113.14	130.64	134.87	101.23	108.57	87.31	116.21	الأهلي العراقي	6
727.59	1215.84	1046.46	715.27	767.47	378.77	241.74	الإئتمان العراقي	7
120.03	190.15	152.58	123.76	91.79	68.24	93.64	بابل	8
172.59	184.40	213.27	178.52	147.45	164.39	147.49	سومر التجاري	9
73.35	81.06	71.85	73.34	89.59	76.58	47.66	الخليج التجاري	10
125.10	125.29	131.35	163.45	168.40	102.15	59.94	الموصل للتنمية والإستثمار	11
72.32	130.49	84.84	87.05	69.69	42.62	19.22	الشمال للتمويل والإستثمار	12
141.29	83.75	126.67	94.69	113.55	225.51	203.54	المنصور للإستثمار	13
61.88	77.46	67.68	54.51	65.53	72.43	33.69	الإتحاد العراقي	14
161.42	204.94	191.27	166.76	169.73	138.04	97.80	المتوسط	

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول (3-45) الآتي:

- أن المتوسط العام للملاءة الكلية ولجميع مشاهدات الدراسة البالغة (6×14=84 مشاهدة) بلغ (161.42)، وتبين أن المتوسط العام خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (51.78) في مصرف بغداد، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (675.81) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يدل ذلك على التفاوت الكبير بين المصارف في التحليل الكلي للملاءة المصرفية.
- أما بخصوص السنوات مجال الدراسة، فتبين أن هناك أربع سنوات سجلت أعلى متوسط قياساً بالمتوسط العام، إذ سجل أعلى متوسط في عام 2017 وبمقدار (204.94) وهي من أفضل السنوات، وبمقدار (97.80) كحد أدنى في عام 2012 وهي أدنى السنوات، ومدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بلغ (107.14) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة إذا تم مقارنتها بالمدى على مستوى مصارف عينة الدراسة، ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على نتائج هذا المدى.

- أما التحليل المبني على المشاهدات الكلية البالغة (84) مشاهدة، ف لوحظ أن هناك (21) مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات البالغ (161.42)، وأن أعلى مشاهدة سجلت في مصرف الإئتمان العراقي عام 2017 بنسبة (1215.84)، أما مصرف الشمال للتمويل والإستثمار سجل أدنى مشاهدة في عام 2012 بنسبة (19.22)، والمدى لهذه المشاهدات بلغ (1196.62) وهي بحد ذاته تعد نسبة كبيرة مقارنة بباقي المشاهدات والمدين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة، ولاسيما المصارف التي سجلت نسب مرتفعة خلال المدة المبحوثة، وبالأخص مصرف الإئتمان العراقي والتجاري العراقي والجدول (3-45) يوضح ذلك.

سادساً: تقسيم مشاهدات الملاءة إلى مستويين (عالي وواطئ) واختبارها

بناءً على ماتم ذكره، من الممكن الاستفادة من الجدول (3-45) من أجل التمييز بين المشاهدات الخاصة بالملاءة الكلية (Sm NEW)، عن طريق تقسيم المشاهدات بين (عالي) أي أكبر أو يساوي المتوسط العام البالغ (161.42)، (واطئ) أي أقل من المتوسط العام، ويدل ذلك على أن هناك (21) مشاهدة من أصل (84=14×6 مشاهدة) كانت تمثل النسبة الأعلى من المتوسط أي بنسبة 25% أما النسبة المتبقية منها كانت تمثل الحد الأدنى من المتوسط وتمثل بمقدار (63) مشاهدة، ومن التحليل السابق والجدول (3-45) يمكن عمل جدول خاص بالمستوى العالي والواطئ للمشاهدات الخاصة بالملاءة الكلية، ويتم الاعتماد في ذلك على المتوسط العام.

الجدول (3-46) المشاهدات الخاصة بالملاءة الكلية									
ت	السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	عدد H	عدد L
1	بغداد	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	0	6
2	التجاري العراقي	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	6	0
3	الإستثمار العراقي	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	0	6
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	0	6
5	المتحد للإستثمار	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	0	6
6	الأهلي العراقي	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	0	6
7	الإئتمان العراقي	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	HIGH	6	0
8	بابل	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	1	5
9	سومر التجاري	LOW	HIGH	LOW	HIGH	HIGH	HIGH	4	2
10	الخليج التجاري	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	0	6
11	الموصل للتنمية والإستثمار	LOW	LOW	HIGH	HIGH	LOW	LOW	2	4
12	الشمال للتمويل والإستثمار	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	0	6
13	المنصور للإستثمار	HIGH	HIGH	LOW	LOW	LOW	LOW	2	4
14	الإتحاد العراقي	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	LOW	0	6
عدد H		3	4	3	4	3	4	21	
عدد L		11	10	11	10	11	10		63

وتبين من ذلك أن المشاهدات التي كانت أعلى من المتوسط العام (H) كانت ممثلة في (6) مصارف من أصل 14 مصرف، وكانت أكبر حصة في مصرفين هما مصرف (التجاري العراقي، الإئتمان العراقي) بواقع (6) مشاهدات لكل مصرف.

في حين تم تمثيل بقية المصارف على النحو الآتي:

- مصرف (سومر التجاري) بواقع (4) مشاهدات.
- مصرف (الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار) بواقع مشاهدين لكل مصرف.
- مصرف (بابل) بواقع مشاهدة واحدة.

أما المشاهدات الأخرى في الجدول (3-46) كانت تمثل الأدنى من المتوسط العام (L) للملاءة الكلية والجدول (3-46) يوضح ذلك.

ولمعرفة هل هناك فروقات معنوية بين المصارف ذات الملاءة المرتفعة والمصارف ذات الملاءة المنخفضة لكل متغير من متغيرات الملاءة المصرفية بعد ايجادها بالشكل النهائي، وبما أنه المشاهدات جميعها عبارة عن نسب مئوية لذا سيتم استخدام اختبار بين متوسط نسبتي حيث سيتم اختبار Z لاختبار النسب لمجموعتين، والنتائج كما في الجدول (3-47)، وستكون فرضية الاختبار هي:

$$H_0: p_1 = p_2$$

$$H_1: p_1 \neq p_2$$

إذ أن:

p1: تمثل متوسط القيم الأدنى من المتوسط العام (L)

p2: تمثل متوسط القيم الأعلى من المتوسط العام (H)

يبين الجدول (3-47) نتائج اختبار نسب الملاءة المصرفية					
الدالة	قيمة Z الجدولية بمستوى (5%)	قيمة Z المحسوبة	متوسط القيم	حجم العينة	
معنوي	1.97	16.20	94.13	63	الأدنى
			408.16	21	الأعلى

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول (3-47) أن قيمة Z المحسوبة والبالغة (16.20) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.97) وهذا يعني رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1) أي أن متوسطات القيم لمتغير الملاءة المصرفية غير متساوية، وهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين المشاهدات ذات الملاءة المرتفعة والمشاهدات ذات الملاءة المنخفضة لمتغير الملاءة.

سابعاً: تشكيل مكعب الفاعلية المصرفية

بعد عمل الجداول الخاصة بالملاحظات (3-38) (3-42) (3-46) والتي تخص الفاعلية المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة)، إذ تم تصنيف الملاحظات إلى عالي وواطي، لذا يمكن عمل جدول خاص لتصنيف هذه الأهداف المصرفية كافة ضمن جدول واحد، لعمل مصفوفة الأنماط الثمانية، ولكل نمط منها رمزها الخاص وذلك بالرجوع إلى الجداول الخاصة بكل هدف من الأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) ولكل سنة وذلك لبيان مدى وضوح صورة التوزيعات للمصارف لهذه الأنماط خلال مدة الدراسة.

ويبين الجدول (3-48) تصنيف الفاعلية المصرفية المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة)، للمصارف عينة الدراسة وللمدة 2012-2017 وفقاً للعالي والواطي، لذا من خلال ملاحظات الدراسة البالغة (6×14=84 مشاهدة) يتبين أن في كل خلية يوجد فيها ثلاث رموز تدل على الفاعلية المصرفية، والمعنى الخاص لكل رمز فهو إما عالي (H) أو واطي (L) وفي كل خلية يقرأ الرمز من اليسار إلى اليمين، مثال على ذلك في أحد الملاحظات لعينة من المصارف كان النمط (HLL) فيدل ذلك على أن الربحية كانت عالية والسيولة منخفضة والملاءة منخفضة، ومثل ذلك يتم العمل على بقية الأنماط والسنوات للمصارف عينة الدراسة.

الجدول (3-48) تصنيف الفاعلية المصرفية للمصارف عينة الدراسة (2012-2017) وفقاً للعالي والواطي													
ت	السنوات						2012	2013	2014	2015	2016	2017	ت
1	بغداد						HHL	HHL	HLL	LHL	HLL	LHL	1
2	التجاري العراقي						HHH	HHH	HHH	LHH	HLH	HHH	2
3	الاستثمار العراقي						HLL	HLL	HHL	HHL	LHL	LHL	3
4	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار						HLL	HLL	LLL	LHL	HLL	LLL	4
5	المتحد للاستثمار						HLL	HLL	HLL	HLL	LLL	LLL	5
6	الأهلي العراقي						HHL	HHL	LLL	LLL	HHL	LHL	6
7	الإنتمان العراقي						LHH	HHH	HHH	HHH	LHH	LHH	7
8	بابل						LLL	LLL	LLL	LLL	HLL	LLH	8
9	سومر التجاري						LLL	LHH	LHL	HHH	HHH	LHH	9
10	الخليج التجاري						HLL	HLL	HLL	LLL	LLL	LLL	10
11	الموصل للتنمية والاستثمار						HLL	HHL	LLH	LLH	LLL	HLL	11
12	الشمال للتمويل والاستثمار						HLL	HLL	HLL	LLL	LLL	LLL	12
13	المنصور للاستثمار						HHH	HHH	HHH	HHH	HHH	HHH	13
14	الإتحاد العراقي						HLL	HHL	LLL	LLL	LLL	LLL	14

المصدر: من إعداد الباحث.

والجدول (3-49) يوضح نسبة تكرار كل المشاهدات في كل نمط من الأنماط الثمان للفاعلية المصرفية المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث وهي (الربحية، السيولة، الملاءة)، والجدول (3-49) يضم جميع هذه المتغيرات بحيث يمكننا بسهولة تحديد كل نمط من هذه الأنماط، وفي الوقت نفسه سيتم عمل مكعب الأنماط الثمان وفق الشكل (3-1)، ولكل متغير من الفاعلية المصرفية الثلاث يتم تصنيفها إلى عالي وواطي، وفي أدناه الجدول والشكل الخاص بذلك.

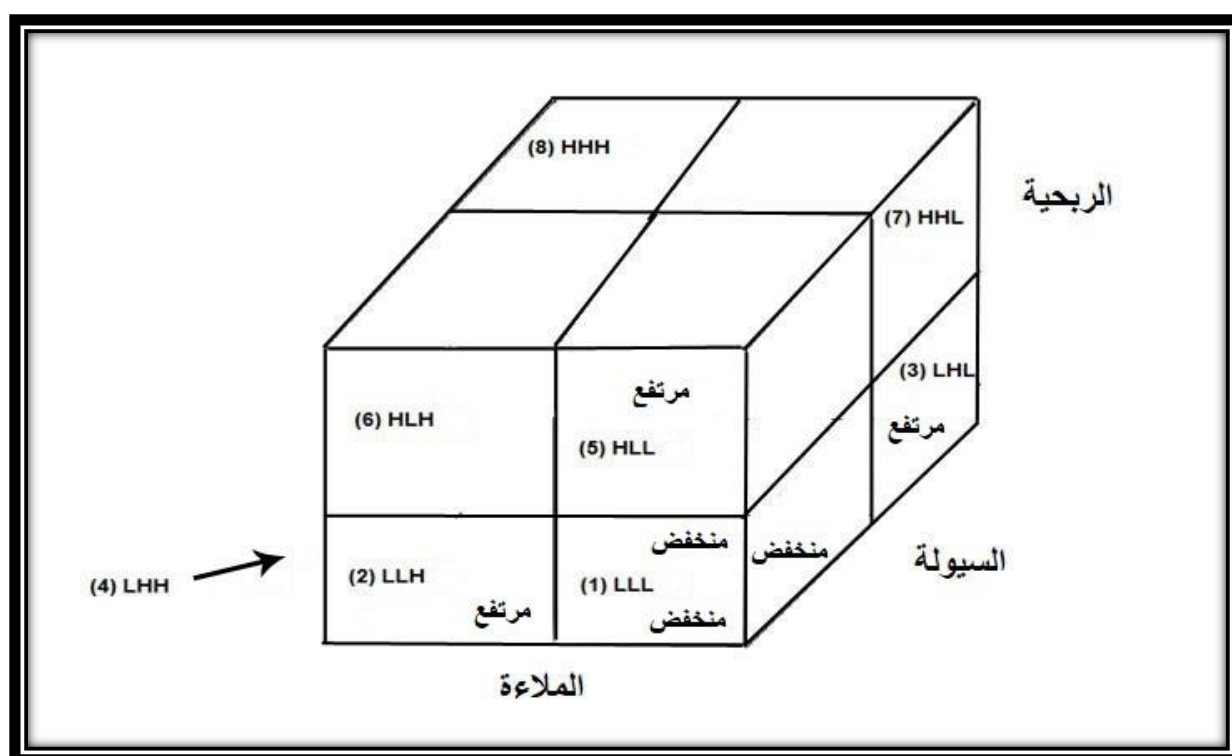
ويتبين من الجدول (3-49) الآتي:

- أن أكبر نسبة من تكرار الأنماط هي نمط (LLL) وتمثل (22) مشاهدة تشكل نسبة (26.19%) من المشاهدات، ويدل ذلك على أن جميع متغيرات الفاعلية المصرفية المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة)، كانت منخفضة، ويفسر ذلك على عدم مقدرة المصارف على توجيه مواردها المالية بالشكل الصحيح الذي يعمل على تحقيق أكبر قدر من الربحية، ولعل أن أحد الأسباب هو الإجراءات المصرفية أو الظروف التي تمر بها المصارف تمنعها من استثمار مواردها بالشكل السليم والصحيح، وكذلك انخفاض مستوى السيولة والسبب في ذلك قد يكون نتيجة للسياسات المتبعة من قبل تلك البلدان، وكذلك طرق منح القروض والاستثمارات مقارنة بالمصارف الأخرى من جهة والأزمات المالية والظروف التي تمر بها المصارف في تلك المدد هذا من جهة أخرى، مما انعكس ذلك على السيولة المصرفية وأدى إلى انخفاضها في تلك المدة، وفي الوقت نفسه تحاول المصارف المحافظة على مستوى معين من الملاءة المصرفية دون التعرض إلى الأزمات المالية.
- أما النسبة الثانية من حيث أعلى تكرار فتمثلت بالنمط (HLL) وتمثل (21) مشاهدة تشكل نسبة (25%) من المشاهدات، يدل النمط (HLL) على أن الربحية كانت عالية والسيولة منخفضة والملاءة منخفضة، وهي حالة معاكسة للنمط السابق من حيث متغير الربحية، وقد يكون سبب ارتفاع متغير الربحية دليل على الاستثمار الكفوء للمصارف لمواردها المالية، وقد ساهم ذلك بصورة ايجابية في ارتفاع متغير الربحية مع انخفاض متغير السيولة والملاءة.
- أما النسبة الثالثة من حيث أعلى تكرار فتمثلت بالنمط (HHL) وتمثل (13) مشاهدة تشكل نسبة (15.48%) من المشاهدات، ويشير ذلك على أن الربحية كانت عالية والسيولة عالية والملاءة منخفضة، وهي حالة مشابهة للنمط السابق من حيث متغير الربحية، والسبب في ذلك قد يكون العمل السليم للمصارف وتوجيه مواردها المالية لتحقيق أكبر قدر من الربحية، وقد ساهم ذلك في ارتفاع سيولة المصارف مما جعلها تمنح عدة قروض واستثمارات مقارنة بالمصارف الأخرى مما انعكس ذلك على انخفاض ملاءة المصارف.
- في حين جاء النمط (HHH) بالنسبة الرابعة وتمثل (11) مشاهدة تشكل نسبة (13.10%)، أي يعني ربحية عالية سيولة عالية ملاءة عالية، فهو حالة معاكسة للنمط الأول (LLL).

- أما النسبة الخامسة فتمثلت بالنمط (LHL) وتمثل سبعة مشاهدات تشكل نسبة (8.33%) من المشاهدات، أي يعني الربحية منخفضة والسيولة عالية والملاءة منخفضة، ونجد الكثير من المصارف التي تقوم بالاحتفاظ بسيولة مناسبة، فهي لا تهدف إلى استثمارها لتحقيق الربحية اللازمة لكي لاتعرض المصارف مستقبلاً إلى أزمات ومخاطر عالية، لذا سينخفض مقدار الربحية في المصارف مقابل الحصول على سيولة عالية والحفاظ على مستوى معين من الملاءة.
- في حين جاء النمط (LHH) بالنسبة السادسة وتمثل ستة مشاهدات تشكل نسبة (7.14%)، ويدل ذلك على أن المصارف قامت بتخفيض جانب الربحية، من أجل الاحتفاظ بسيولة عالية دون استثمار هذه الأموال لتحقيق أرباح تتناسب مع حجم الملاءة العالية التي تواجهها المصارف خلال تلك المدة، ويمكن أن يحدث هذا الموقف عندما يتطلب من المصرف الحفاظ على مستوى من السيولة لتجنب المخاطر والظروف والأزمات الناتجة عن استرجاع المبالغ من الأطراف الأخرى، وفي ذات الوقت توجد لدى المصرف قروض لدى الغير يتم احتسابها كقروض متعثرة، أي لا يمكن الحصول عليها خلال مدة التسديد، مما يتطلب من المصرف الحفاظ على مستوى من السيولة لكي لايعرض المصرف إلى مخاطر وأزمات قد تؤدي إلى تضحية المصرف بالربحية.
- أما النسبة السابعة من حيث أعلى تكرار فتمثلت بالنمط (LLH) وتمثل ثلاث مشاهدات تشكل نسبة (3.57%) من المشاهدات، ويشير ذلك على أن الربحية كانت منخفضة والسيولة منخفضة والملاءة مرتفعة، فهو حالة معاكسة للنمط الثالث (HHL).
- أما أدنى نمط كان يمثل حالة (HLH) وتمثل مشاهدة واحدة تشكل نسبة (1.19%) أي يعني ربحية عالية سيولة منخفضة ملاءة عالية، فهو حالة معاكسة للنمط الخامس (LHL)، والجدول (3-49) والشكل (3-1) يوضحان ذلك.

الجدول (3-49) مصفوفة الأنماط الثمان للفاعلية المصرفية							
الربحية المصرفية							
مرتفع				منخفض			
السيولة المصرفية				السيولة المصرفية			
مرتفع		منخفض		مرتفع		منخفض	
الملاءة المصرفية		الملاءة المصرفية		الملاءة المصرفية		الملاءة المصرفية	
مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض
HHH	HHL	HLH	HLL	LHH	LHL	LLH	LLL
11	13	1	21	6	7	3	22
% 13.10	% 15.48	% 1.19	% 25	% 7.14	% 8.33	% 3.57	% 26.19

المصدر: من إعداد الباحث.



شكل (3-1) الأنماط الثمان للفاعلية المصرفية مع تكرارها

المصدر: من أعداد الباحث.

المبحث الخامس

تحليل الإنتاجية المصرفية وتوظيفها في مكعب الأنماط

يسعى هذا المبحث إلى عرض وتحليل الإنتاجية المصرفية، لذا يجب قياس الإنتاجية الكلية لمصارف عينة الدراسة وفق الإصدار الثالث من برنامج (PIM-DEA VER3.2)، وتم استخدام الأنموذجين الآتين (أنموذج CRS-Malmquist لعوائد الحجم الثابتة لقياس الإنتاجية الكلية بالمقياس ذو التوجه للمدخلات، وأنموذج VRS-Malmquist لعوائد الحجم المتغيرة لقياس الإنتاجية الكلية بالمقياس ذو التوجه للمدخلات) وفي هذه الدراسة تم التوجه نحو المدخلات لأن الدراسات في القطاع المصرفي تفضل عموماً توجيهها إلى المدخلات، لذا في المصارف قد تكون السيطرة مرتفعة في المدخلات أي السيطرة على جانب المصروفات بدلاً من المخرجات أي الدخل.

- لذا تم توظيف الإصدار الثالث من برنامج (PIM-DEA VER3.2) وذلك لقياس تغير الإنتاجية الكلية للمصارف عينة الدراسة، وقد تم استخدام الأنموذجين الآتين:
- أ. أولاً: أنموذج CRS-Malmquist لقياس تغير الإنتاجية الكلية.
 - ثانياً: أنموذج VRS-Malmquist لقياس تغير الإنتاجية الكلية.
- وسيتم عرض النتائج وفق كل أنموذج على حدة وبالصياغة الآتية:
- أ. تحليل تغير الإنتاجية المصرفية.
 - ب. تحديد المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكراريتها.
 - ج. تحديد قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة للمصارف عينة الدراسة.
 - د. تحديد التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات للمصارف عينة الدراسة.
- ثالثاً: تحليل العلاقة بين مكعب الأنماط وإنتاجية المصرف.

أولاً: أنموذج CRS-Malmquist لقياس تغير الإنتاجية الكلية

أ. تحليل تغير الإنتاجية المصرفية

يلاحظ من تحليل البيانات حول تغير الإنتاجية الكلية في القطاع المصرفي لعينة الدراسة للمدة (2012-2017)، وتم توظيف مقياس Malmquist وبالاعتماد على أسلوب تحليل تطويق البيانات، لذا سيتم التحليل وفق خمس مراحل (2012-2013) و (2013-2014) و (2014-2015) و (2015-2016) و (2016-2017)، وفي كل مرحلة من التحليل سيوضح (التغير التقني، تغير الكفاءة، تغير الإنتاجية الكلية، الكفاءة في الفترة الأولى، الكفاءة في الفترة الثانية)، وتم احتساب التغير في الإنتاجية المصرفية من خلال استخدام المقياس ذو التوجه نحو المدخلات لأنموذج CRS-Malmquist ويشير هذا الأنموذج إلى أن جميع المصارف تعمل عند مستوى الحجم الأمثل، أي أنها استخدمت المدخلات المتاحة لها لتحقيق أفضل النتائج والمخرجات، أي تمر بمرحلة غلة الحجم الثابتة، مما يعني أن هذه المصارف حققت الحجم الأمثل وليس من مصلحة هذه المصارف التوسع، ولكن يجب الحفاظ على مستوى المصارف الحالي.

1. تحليل تغير الإنتاجية للعامين 2012-2013

- فيما يتعلق بالتغير التقني لوحظ من خلال الجدول (3-50) ⁽¹⁾ أن هناك (9) مشاهدات سجلت تقدماً تقنياً وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، بابل، سومر التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار)، إذ سجل مصرف الأهلي العراقي أعلى تقدم تقني وبلغ قدره (1.35) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم تقني بنسبة (35%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (5) فقد سجلت ثبات تقني، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (المتحد للإستثمار، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- لوحظ من الجدول (3-50) أن هناك (2) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة والتي تمثلت في كل من مصرف (الإستثمار العراقي، الإئتمان العراقي) وهذا يدل على أن هذه المصارف تستعمل مدخلات قليلة في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة، وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وسجل مصرف الإئتمان العراقي أعلى تقدم في الكفاءة وبلغ قدره (1.16) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم في الكفاءة بنسبة (16%)

¹ سيتم تلوين الأرقام الموجودة بالجدول الخاصة بقيم تغير الإنتاجية الكلية وفق للصيغة الآتية:

التظليل الفاتح: يشير إلى انخفاض الإنتاجية الكلية في الفترة الثانية بالمقارنة مع الفترة الأولى.

التظليل الغامق: يشير إلى ارتفاع الإنتاجية الكلية في الفترة الثانية بالمقارنة مع الفترة الأولى.

بدون تظليل: يشير إلى ثبات الإنتاجية الكلية في الفترة الثانية بالمقارنة مع الفترة الأولى.

سنوياً، وهناك (5) مشاهدات سجلت تراجع في تغير الكفاءة وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الشمال للتمويل والإستثمار) وهذا يدل على أن هذه المصارف تستعمل مدخلات بصورة أكبر في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة، وبالتالي تشير إلى انخفاض الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وسجل مصرف الإلهي العراقي أدنى تغير في الكفاءة وبلغ قدره (0.61) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الكفاءة بنسبة (61%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (7) فقد سجلت ثبات في الكفاءة، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (المتحد للإستثمار، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).

- كما لوحظ كذلك من خلال الجدول (3-50) بأن هناك (4) مشاهدات سجلت زيادة في الإنتاجية الكلية، والتي تمثلت في كل من مصرف (الإستثمار العراقي، الإئتمان العراقي، بابل، سومر التجاري) إذ سجل مصرف الإئتمان العراقي أعلى تقدم في تغير الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (1.32) وهذا يدل على أن المصرف يشهد تقدم في الإنتاجية الكلية وبنسبة (32%) سنوياً، وهناك (5) مشاهدات سجلت تراجع في الإنتاجية الكلية وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الشمال للتمويل والإستثمار) وقد سجل مصرف الإلهي العراقي أدنى تغير في الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (0.83) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الإنتاجية الكلية وبنسبة (17%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (5) فقد سجلت ثبات في الإنتاجية الكلية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (المتحد للإستثمار، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).

- أما الوسط الهندسي لجانب التغير التقني قد بلغ مقداره (1.07) خلال العامين 2012-2013 وهذا يدل على أن المصارف قد تقدمت تقنياً وبنسبة (7%) سنوياً، أما الوسط الهندسي لجانب التغير في الكفاءة فقد بلغ مقداره (0.93) خلال العامين 2012-2013 وهذا يشير إلى أن المصارف قد شهدت انخفاض في الكفاءة وبنسبة (7%) سنوياً، وساهم ذلك في ثبات مقدار الإنتاجية الكلية للمصارف عينة الدراسة.

الجدول (3-50) قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2012-2013 لآ نموذج CRS-Malmquist						
ت	أسم المصرف	التغير التقني (1)TC	تغير الكفاءة (2) EC	تغير الإنتاجية الكلية (2*1=3)	الكفاءة في الفترة الأولى	الكفاءة في الفترة الثانية
1	بغداد	1.03	0.94	0.97	64.11	60.34
2	التجاري العراقي	1.05	0.9	0.95	100	90.31
3	الإستثمار العراقي	1.02	1.1	1.12	90.75	100
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	1.29	0.68	0.88	100	68.07
5	المتحد للإستثمار	1	1	1	100	100
6	الأهلي العراقي	1.35	0.61	0.83	100	61.21
7	الإنتمان العراقي	1.14	1.16	1.32	68.29	79.5
8	بابل	1.06	1	1.06	100	100
9	سومر التجاري	1.02	1	1.02	100	100
10	الخليج التجاري	1	1	1	100	100
11	الموصل للتنمية والإستثمار	1	1	1	100	100
12	الشمال للتمويل والإستثمار	1.24	0.8	0.99	100	79.58
13	المنصور للإستثمار	1	1	1	100	100
14	الإتحاد العراقي	1	1	1	100	100
الوسط الهندسي		1.07	0.93	1.00		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

2. تحليل تغير الإنتاجية للعامين 2013-2014

- فيما يتعلق بالتغير التقني لوحظ من خلال الجدول (3-51) أن هناك (2) مشاهدات سجلت تقدماً تقنياً وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الموصل للتنمية والإستثمار)، إذ سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار أعلى تقدم تقني وبلغ قدره (1.22) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم تقني بنسبة (22%) سنوياً، فيما سجلت (5) مشاهدات تراجعاً تقنياً وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الأهلي العراقي، الإنتمان العراقي، الشمال للتمويل والإستثمار)، إذ سجل مصرف الإنتمان العراقي أدنى تراجع تقني وبلغ قدره (0.81) وهذا يدل على أن المصرف شهد تراجع تقني بنسبة (19%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (7) فقد سجلت ثبات تقني، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).

- لوحظ من الجدول (3-51) أن هناك (6) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة والتي تمثلت في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، الشمال للتمويل والإستثمار)، وهذا يدل على أن هذه المصارف تستعمل مدخلات قليلة في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة، وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وسجل مصرف بغداد أعلى تقدم في الكفاءة وبلغ قدره (1.36) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم في الكفاءة بنسبة (36%) سنوياً، وهناك مشاهدة واحدة سجلت تراجع في تغير الكفاءة وتمثلت هذه المشاهدات في مصرف الموصل للتنمية والإستثمار وهذا يدل على أن هذا المصرف يستعمل مدخلات بصورة أكبر في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة، وبالتالي تشير إلى انخفاض الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، إذ سجل مصرف الموصل للتنمية والإستثمار أدنى تغير في الكفاءة وبلغ قدره (0.98) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الكفاءة بنسبة (2%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (7) فقد سجلت ثبات في الكفاءة، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- كما لوحظ كذلك من خلال الجدول (3-51) بأن هناك (6) مشاهدات سجلت زيادة في الإنتاجية الكلية، والتي تمثلت في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، الشمال للتمويل والإستثمار) إذ سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار أعلى تقدم في تغير الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (1.31) وهذا يدل على أن المصرف يشهد تقدم في الإنتاجية الكلية وبنسبة (31%) سنوياً، وهناك مشاهدة واحدة سجلت تراجع في الإنتاجية الكلية وتمثلت هذه المشاهدات في مصرف الموصل للتنمية والإستثمار إذ سجل أدنى تغير في الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (0.99) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الإنتاجية الكلية وبنسبة (1%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (7) فقد سجلت ثبات في الإنتاجية الكلية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- أما الوسط الهندسي لجانب التغير التقني قد بلغ (0.98) خلال العامين 2013-2014 وهذا يدل على أن المصارف قد تراجعت تقنياً وبنسبة (2%) سنوياً، أما الوسط الهندسي لجانب التغير في الكفاءة فقد بلغ مقداره (1.07) خلال العامين 2013-2014 وهذا يشير إلى أن المصارف قد شهدت ارتفاع في الكفاءة وبنسبة (7%) سنوياً، ونتيجة لذلك أدى إلى نمو الإنتاجية وبنسبة (5%) سنوياً، وبالتالي فإن نمو الإنتاجية هو بسبب تغير الكفاءة وليس بسبب التغير التقني.

الجدول (3-51) قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2013-2014 لآ نموذج CRS-Malmquist						
ت	أسم المصرف	التغير التقني (1)TC	تغير الكفاءة (2) EC	تغير الإنتاجية الكلية (2*1=3)	الكفاءة في الفترة الأولى	الكفاءة في الفترة الثانية
1	بغداد	0.88	1.36	1.19	60.34	81.86
2	التجاري العراقي	0.93	1.11	1.03	90.31	100
3	الإستثمار العراقي	1	1	1	100	100
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	1.22	1.07	1.31	68.07	72.83
5	المتحد للإستثمار	1	1	1	100	100
6	الأهلي العراقي	0.88	1.28	1.13	61.21	78.34
7	الإئتمان العراقي	0.81	1.26	1.02	79.5	100
8	بابل	1	1	1	100	100
9	سومر التجاري	1	1	1	100	100
10	الخليج التجاري	1	1	1	100	100
11	الموصل للتنمية والإستثمار	1.01	0.98	0.99	100	98.42
12	الشمال للتمويل والإستثمار	0.98	1.05	1.02	79.58	83.39
13	المنصور للإستثمار	1	1	1	100	100
14	الإتحاد العراقي	1	1	1	100	100
الوسط الهندسي		0.98	1.07	1.05		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

3. تحليل تغير الإنتاجية للعامين 2014-2015

- فيما يتعلق بالتغير التقني لوحظ من خلال الجدول (3-52) أن هناك (2) مشاهدات سجلت تقدماً تقنياً وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، الشمال للتمويل والإستثمار)، إذ سجل مصرف بغداد أعلى تقدم تقني وبلغ قدره (1.08) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم تقني بنسبة (2%) سنوياً، فيما سجلت (4) مشاهدات تراجعاً تقنياً وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، سومر التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار)، إذ سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار أدنى تراجع تقني وبلغ قدره (0.83) وهذا يدل على أن المصرف شهد تراجع تقني بنسبة (17%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (8) فقد سجلت ثبات تقني، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، الإئتمان العراقي، بابل، الخليج التجاري، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).

- لوحظ من الجدول (3-52) أن هناك (3) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة والتي تمثلت في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الموصل للتنمية والإستثمار)، وهذا يدل على أن هذه المصارف تستعمل مدخلات قليلة في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة، وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وسجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار أعلى تقدم في الكفاءة وبلغ قدره (1.22) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم في الكفاءة بنسبة (22%) سنوياً، وهناك (4) مشاهدات سجلت تراجع في تغير الكفاءة وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، سومر التجاري، الخليج التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار)، وهذا يدل على أن هذا المصارف تستعمل مدخلات بصورة أكبر في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة، وبالتالي تشير إلى انخفاض الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، إذ سجل مصرف الموصل للتنمية والإستثمار أدنى تغير في الكفاءة وبلغ قدره (0.8) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الكفاءة بنسبة (20%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (7) فقد سجلت ثبات في الكفاءة، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، الإئتمان العراقي، بابل، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- كما لوحظ كذلك من خلال الجدول (3-52) بأن هناك (2) مشاهدات سجلت زيادة في الإنتاجية الكلية، والتي تمثلت في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الموصل للتنمية والإستثمار) إذ سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار ومصرف الموصل للتنمية والإستثمار أعلى تقدم في تغير الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (1.01) وهذا يدل على هذه المصارف تشهد تقدم في الإنتاجية الكلية وبنسبة (1%) سنوياً، وهناك (5) مشاهدات سجلت تراجع في الإنتاجية الكلية وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، الأهلي العراقي، سومر التجاري، الخليج التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار)، وقد سجل مصرف الشمال أدنى تغير في الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (0.82) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الإنتاجية الكلية وبنسبة (18%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (7) فقد سجلت ثبات في الإنتاجية الكلية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، الإئتمان العراقي، بابل، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- أما الوسط الهندسي لجانب التغير التقني بلغ (0.97) خلال العامين 2014-2015 وهذا يدل على أن المصارف قد تراجعت تقنياً وبنسبة (3%) سنوياً، أما الوسط الهندسي لجانب التغير في الكفاءة فقد بلغ (0.98) خلال العامين 2014-2015 وهذا يشير إلى أن المصارف قد شهدت انخفاض في الكفاءة وبنسبة (2%) سنوياً، ونتيجة لذلك أدى إلى انخفاض الإنتاجية وبنسبة (4%) سنوياً، وبالتالي فإن تدهور الإنتاجية هو بسبب التغير التقني والتغير في الكفاءة.

الجدول (3-52) قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2014-2015 لآ نموذج CRS-Malmquist						
ت	أسم المصرف	التغير التقني (1)TC	تغير الكفاءة (2) EC	تغير الإنتاجية الكلية (2*1=3)	الكفاءة في الفترة الأولى	الكفاءة في الفترة الثانية
1	بغداد	1.08	0.88	0.95	81.86	72.16
2	التجاري العراقي	1	1	1	100	100
3	الإستثمار العراقي	1	1	1	100	100
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	0.83	1.22	1.01	72.83	88.91
5	المتحد للإستثمار	1	1	1	100	100
6	الأهلي العراقي	0.84	1.1	0.93	78.34	86.54
7	الإنتمان العراقي	1	1	1	100	100
8	بابل	1	1	1	100	100
9	سومر التجاري	0.92	0.93	0.86	100	92.95
10	الخليج التجاري	1	0.85	0.85	100	84.79
11	الموصل للتنمية والإستثمار	0.99	1.02	1.01	98.42	100
12	الشمال للتمويل والإستثمار	1.02	0.8	0.82	83.39	66.95
13	المنصور للإستثمار	1	1	1	100	100
14	الإتحاد العراقي	1	1	1	100	100
الوسط الهندسي		0.97	0.98	0.96		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

4. تحليل تغير الإنتاجية للعامين 2015-2016

- فيما يتعلق بالتغير التقني لوحظ من خلال الجدول (3-53) أن هناك مشاهدة واحدة سجلت تقدماً تقنياً وتمثلت هذه المشاهدة في مصرف بغداد، إذ سجل أعلى تقدم تقني وبلغ قدره (1.13) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم تقني بنسبة (13%) سنوياً، فيما سجلت (5) مشاهدات تراجعاً تقنياً وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، سومر التجاري، الخليج التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار)، إذ سجل مصرف الخليج التجاري أدنى تراجع تقني وبلغ قدره (0.83) وهذا يدل على أن المصرف شهد تراجع تقني بنسبة (17%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (8) فقد سجلت ثبات تقني، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، الإنتمان العراقي، بابل، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).

- لوحظ من الجدول (3-53) أن هناك (6) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة والتي تمثلت في كل من مصرف (بغداد، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، سومر التجاري، الخليج التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار)، وهذا يدل على أن هذه المصارف تستعمل مدخلات قليلة في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة، وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وسجل مصرف الشمال للتمويل والإستثمار أعلى تقدم في الكفاءة وبلغ قدره (1.42) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم في الكفاءة بنسبة (42%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (8) فقد سجلت ثبات في الكفاءة، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، الإئتمان العراقي، بابل، الموصل للتنمية والإستثمار المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- كما لوحظ كذلك من خلال الجدول (3-53) بأن هناك (5) مشاهدات سجلت زيادة في الإنتاجية الكلية، والتي تمثلت في كل من مصرف (بغداد، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، سومر التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار) إذ سجل مصرف الشمال للتمويل والإستثمار أعلى تقدم في تغير الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (1.19) وهذا يدل على هذا المصرف شهد تقدم في الإنتاجية الكلية وبنسبة (19%) سنوياً، وهناك مشاهدة واحدة سجلت تراجع في الإنتاجية الكلية وتمثلت هذه المشاهدات في مصرف الخليج التجاري، وقد سجل أدنى تغير في الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (0.92) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الإنتاجية الكلية وبنسبة (8%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (8) فقد سجلت ثبات في الإنتاجية الكلية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، الإئتمان العراقي، بابل، الموصل للتنمية والإستثمار المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- أما الوسط الهندسي لجانب التغير التقني بلغ (0.97) خلال العامين 2015-2016 وهذا يدل على أن المصارف قد تراجعت تقنياً وبنسبة (3%) سنوياً، أما الوسط الهندسي لجانب التغير في الكفاءة فقد بلغ (1.06) خلال العامين 2015-2016 وهذا يشير إلى أن المصارف قد شهدت ارتفاع في الكفاءة وبنسبة (6%) سنوياً، ونتيجة لذلك أدى إلى نمو الإنتاجية وبنسبة (3%) سنوياً، وبالتالي فإن نمو الإنتاجية هو بسبب تغير الكفاءة وليس بسبب التغير التقني.

الجدول (3-53) قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2015-2016 لآ نموذج CRS-Malmquist						
ت	أسم المصرف	التغير التقني (1)TC	تغير الكفاءة (2) EC	تغير الإنتاجية الكلية (2*1=3)	الكفاءة في الفترة الأولى	الكفاءة في الفترة الثانية
1	بغداد	1.13	1.03	1.16	72.16	74.15
2	التجاري العراقي	1	1	1	100	100
3	الإستثمار العراقي	1	1	1	100	100
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	0.94	1.12	1.06	88.91	100
5	المتحد للإستثمار	1	1	1	100	100
6	الأهلي العراقي	0.93	1.16	1.07	86.54	100
7	الإئتمان العراقي	1	1	1	100	100
8	بابل	1	1	1	100	100
9	سومر التجاري	0.96	1.08	1.04	92.95	100
10	الخليج التجاري	0.83	1.11	0.92	84.79	94
11	الموصل للتنمية والإستثمار	1	1	1	100	100
12	الشمال للتمويل والإستثمار	0.84	1.42	1.19	66.95	95.27
13	المنصور للإستثمار	1	1	1	100	100
14	الإتحاد العراقي	1	1	1	100	100
الوسط الهندسي		0.97	1.06	1.03		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

5. تحليل تغير الإنتاجية للعامين 2016-2017

- فيما يتعلق بالتغير التقني لوحظ من خلال الجدول (3-54) أن هناك (6) مشاهدات تراجعاً تقنياً وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، سومر التجاري، الخليج التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار)، إذ سجل مصرف بغداد أدنى تراجع تقني وبلغ قدره (0.82) وهذا يدل على أن المصرف شهد تراجع تقني بنسبة (18%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (8) فقد سجلت ثبات تقني، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، المتحد للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، بابل، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).

- لوحظ من الجدول (3-54) أن هناك مشاهدة واحدة سجلت زيادة في الكفاءة والتي تمثلت في مصرف بغداد، وهذا يدل على أن هذا المصرف تستعمل مدخلات قليلة في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة، وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وسجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار أعلى تقدم في الكفاءة وبلغ قدره (1.02) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم في الكفاءة بنسبة (2%) سنوياً، وهناك (3) مشاهدات سجلت تراجع في تغير الكفاءة وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (سومر التجاري، الخليج التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار)، وهذا يدل على أن هذا المصارف تستعمل مدخلات بصورة أكبر في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة، وبالتالي تشير إلى انخفاض الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، إذ سجل مصرف سومر التجاري أدنى تغير في الكفاءة وبلغ قدره (0.8) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الكفاءة بنسبة (20%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (10) فقد سجلت ثبات في الكفاءة، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، المتحد للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، بابل، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- كما لوحظ كذلك من خلال الجدول (3-54) بأن هناك (6) مشاهدات سجلت تراجع في الإنتاجية الكلية وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، سومر التجاري، الخليج التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار)، وقد سجل مصرف سومر التجاري أدنى تغير في الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (0.75) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الإنتاجية الكلية وبنسبة (25%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (8) فقد سجلت ثبات في الإنتاجية الكلية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، المتحد للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، بابل، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- أما الوسط الهندسي لجانب التغير التقني بلغ (0.96) خلال العامين 2016-2017 وهذا يدل على أن المصارف قد تراجعت تقنياً وبنسبة (4%) سنوياً، أما الوسط الهندسي لجانب التغير في الكفاءة فقد بلغ (0.97) خلال العامين 2016-2017 وهذا يشير إلى أن المصارف قد شهدت انخفاض في الكفاءة وبنسبة (3%) سنوياً، ونتيجة لذلك أدى إلى انخفاض الإنتاجية وبنسبة (7%) سنوياً، وبالتالي فإن تدهور الإنتاجية هو بسبب التغير التقني والتغير في الكفاءة.

الجدول (3-54) قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2016-2017 لآ نموذج CRS-Malmquist						
ت	أسم المصرف	التغير التقني (1)TC	تغير الكفاءة (2) EC	تغير الإنتاجية الكلية (2*1=3)	الكفاءة في الفترة الأولى	الكفاءة في الفترة الثانية
1	بغداد	0.82	1.02	0.84	74.15	75.72
2	التجاري العراقي	1	1	1	100	100
3	الاستثمار العراقي	0.96	1	0.96	100	100
4	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	0.85	1	0.85	100	100
5	المتحد للاستثمار	1	1	1	100	100
6	الأهلي العراقي	1	1	1	100	100
7	الائتمان العراقي	1	1	1	100	100
8	بابل	1	1	1	100	100
9	سومر التجاري	0.93	0.8	0.75	100	80.12
10	الخليج التجاري	0.88	0.94	0.83	94	88.24
11	الموصل للتنمية والاستثمار	1	1	1	100	100
12	الشمال للتمويل والاستثمار	0.97	0.91	0.88	95.27	86.62
13	المنصور للاستثمار	1	1	1	100	100
14	الإتحاد العراقي	1	1	1	100	100
الوسط الهندسي		0.96	0.97	0.93		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ب. تحديد المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكراراتها

يتم تحديد المشاهدات وفق طريق تبين الحدود (الحد الأقصى لإنتاج المخرجات) لذا يساهم أسلوب تحليل تطويق البيانات في ذلك، لذا تعد المصارف الموجودة عند هذه الحدود هي مصارف كفاءة أما التي تكون داخل الحدود فتعد مصارف غير كفاءة، وهذا لايعني بالضرورة أن المصارف تتسم بالكفاءة في حالة كانت تنتج أعلى مستوى من المخرجات من خلال مستوى معين من المدخلات، ولكن هذا يعني أن أفضل أداء لإنتاج المخرجات هو مرجع أساسي للمصارف الأخرى، ويتضح من ذلك أن المصارف المرجعية هي مصارف قامت بتحقيق كفاءة تامة وكاملة في الفترة الأولى والفترة الثانية عند قياس تغير الإنتاجية المصرفية ووفقاً لمؤشر Malmquist، وأيضاً هذه المصارف عملت على حسن استغلال جانب المدخلات والمخرجات المتاحة، أي أن هذه المصارف المرجعية لاتوجد لديها مدخلات فائضة ومخرجات راكدة، أما المصارف التي لم تحقق الكفاءة التامة والكاملة فتحتاج إلى تحسين جانب الأداء الإنتاجي، وأيضاً الرجوع إلى بيانات المصارف المرجعية وذلك من أجل أن تصبح هذه المصارف كفاءة وتحسن مستوى إنتاجيتها وكفاءتها، والجدول (3-55) يوضح المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية.

الجدول (3-55) المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2012 وفق نموذج CRS-Malmquist

ت	اسم المصرف Name	التجاري العراقي	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	المتحد للإستثمار	الأهلي العراقي	بابل	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والإستثمار	الشمال للتمويل والإستثمار	المنصور للإستثمار	الإتحاد العراقي
1	بغداد	0	0	0	0	0	0	0.05	0.74	0	1.85	0
2	التجاري العراقي	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	الإستثمار العراقي	0	0	0.01	0	0	0	0.07	0.58	0	0.71	0
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	المتحد للإستثمار	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
6	الأهلي العراقي	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
7	الإنتمان العراقي	0	0.04	0.12	0	0	0	0.1	0	0	0	0.44
8	بابل	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
9	سومر التجاري	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0
10	الخليج التجاري	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0
11	الموصل للتنمية والإستثمار	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0
12	الشمال للتمويل والإستثمار	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0
13	المنصور للإستثمار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0
14	الإتحاد العراقي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	التكرارات (Frequencies)	0	1	2	0	0	0	3	2	0	2	1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

وبين الجدول (3-55) أن هنالك (11) مصرف مرجعي بحسب بيانات عام 2012، وتشير كلمة التكرارات (Frequencies) الخاصة بالمصارف المرجعية التي يجب على كل مصرف الرجوع إلى بيانات المصرف المرجعي الخاص به، مما يعني أن كل مصرف مرجعي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجعاً أساسياً بالنسبة للمصارف الأخرى.

- مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار يعد من المصارف المرجعية أي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجع أساسى لمصرف واحد وهو (الإئتمان العراقي).
- مصرف المتحد للإستثمار يعد من المصارف المرجعية أي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجعاً أساسياً لمصرفين وهي (الإستثمار العراقي، الإئتمان العراقي).
- مصرف الخليج التجاري يعد من المصارف المرجعية أي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجعاً أساسياً لثلاثة مصارف وهي (بغداد، الإستثمار العراقي، الإئتمان العراقي).
- مصرف الموصل للتنمية والإستثمار يعد من المصارف المرجعية أي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجعاً أساسياً لمصرفين وهي (بغداد، الإستثمار العراقي).
- مصرف المنصور للإستثمار يعد من المصارف المرجعية أي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجعاً أساسياً لمصرفين وهي (بغداد، الإستثمار العراقي).
- مصرف الإتحاد العراقي يعد من المصارف المرجعية أي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجع أساسى لمصرف واحد وهو (الإئتمان العراقي).

ومن جانب آخر يوضح الجدول (3-55) الآتي:

- مصرف بغداد عليه الرجوع إلى بيانات المصارف المرجعية وهي كل من مصرف (الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار)، وقد بلغ معامل التحسين لها $(\lambda = 2.64)$.
- مصرف الإستثمار العراقي عليه الرجوع إلى بيانات المصارف المرجعية وهي كل من مصرف (المتحد للإستثمار، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار)، وقد بلغ معامل التحسين لها $(\lambda = 1.37)$.
- مصرف الإئتمان العراقي عليه الرجوع إلى بيانات المصارف المرجعية وهي كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، المتحد للإستثمار، الخليج التجاري، الإتحاد العراقي)، وقد بلغ معامل التحسين لها $(\lambda = 0.7)$.

وهكذا بالنسبة للأعوام الخمسة الأخرى، حيث يوضح الملحق (7) المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 وفق نموذج CRS-Malmquist

ج. تحديد قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة للمصارف عينة الدراسة

فضلاً عن تحديد المصارف غير الكفوءة خلال مدة الدراسة، أي المصارف التي لا تستطيع أن تستعمل الموارد المتاحة بكفاءة، لذا يوفر أسلوب تحليل تطويق البيانات ميزة أخرى وهي توفير معلومات عن عدم كفاءة المدخلات والمخرجات المصرفية من خلال تحديد المدخلات الزائدة التي لم يتم استعمالها في عملية إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى تحديد المخرجات الراكدة التي تدل على أن المصارف لا تستطيع الإنتاج بشكل جيد، ولوحظ من خلال الجدول (3-56) المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2012، ومن خلال ذلك تبين الآتي:

1. تحديد قيم المدخلات الفائضة

- **الودائع:** يتضح من الجدول (3-56) أن هناك مصرف واحد يمتلك ودائع فائضة أي لم يتم استعمالها بشكل جيد في عملية إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية، أي لم يتم استثمارها بالصورة الأمثل والأفضل، وهو مصرف (بغداد) إذ يمتلك المصرف ودائع فائضة بمبلغ مقداره (230782) مليون دينار.
- **تكاليف الملاكات الوظيفية:** يتبين كذلك من الجدول (3-56) أن هناك مصرف واحد يمتلك تكاليف ملاكات وظيفية فائضة أي لم يتم استعمالها بشكل جيد في عملية إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية، أي لم يتم استثمارها بالصورة الأمثل والأفضل، وهو مصرف (بغداد) إذ يمتلك المصرف تكاليف ملاكات وظيفية فائضة بمبلغ مقداره (1411) مليون دينار.
- **الفوائد المدفوعة:** يشير الجدول (3-56) أن هناك مصرفين لديهما فوائد مدفوعة فائضة أي لم يتم استعمالها بشكل جيد في عملية إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية، أي لم يتم استثمارها بالصورة الأمثل، وهما كل من مصرف (الاستثمار العراقي، الإئتمان العراقي) إذ يمتلك مصرف (الاستثمار العراقي) أكثر الفوائد المدفوعة الفائضة وبمبلغ مقداره (2497) مليون دينار، أما مصرف (الإئتمان العراقي) يمتلك أقل الفوائد المدفوعة الفائضة وبمبلغ مقداره (636) مليون دينار.
- **المصاريف الأخرى:** لا يوجد لدى مصارف عينة الدراسة مصاريف أخرى فائضة في عام 2012، وذلك لأنه تم استعمالها بشكل جيد في عملية إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية، أي تم استثمارها بالصورة الأمثل والأفضل من قبل مصارف عينة الدراسة.

2. تحديد قيم المخرجات الراكدة

- **الإئتمان النقدي:** يشير الجدول (3-56) أن هناك مصرفين لديهما إئتمان نقدي راكد أي لم يتم إنتاجه بشكل جيد، وهما كل من مصرف (بغداد، الإئتمان العراقي) إذ يمتلك مصرف (الإئتمان العراقي) أعلى إئتمان نقدي راكد وبمبلغ مقداره (132430) مليون دينار، أما مصرف (بغداد) يمتلك أقل إئتمان نقدي راكد وبمبلغ مقداره (129394) مليون دينار.

- **الفوائد المستلمة:** لا يوجد لدى مصارف عينة الدراسة فوائد مستلمة راکدة في عام 2012، وذلك لأنه تم إنتاجها بشكل جيد من قبل مصارف عينة الدراسة.
- **الإيرادات الأخرى:** يتضح من الجدول (3-56) أن هناك مصرف واحد لديه إيرادات أخرى راکدة أي لم يتم إنتاجها بشكل جيد، وهو مصرف (الإستثمار العراقي) إذ يمتلك المصرف إيرادات أخرى راکدة بمبلغ مقداره (7499) مليون دينار.

وهكذا بالنسبة للأعوام الخمسة الأخرى، حيث يوضح الملحق (8) قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراکدة لعام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 وفق نموذج CRS-Malmquist

الجدول (3-56) قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراکدة لعام 2012 وفق نموذج CRS-Malmquist								
ت	اسم المصرف Name	المدخلات الفائضة					المخرجات الراکدة	
		الودائع	تكاليف الملاكات الوظيفية	الفوائد المدفوعة	المصاريف الأخرى	الإئتمان النقدي	الفوائد المستلمة	الإيرادات الأخرى
1	بغداد	230782	1411	0	0	129394	0	0
2	التجاري العراقي	0	0	0	0	0	0	0
3	الإستثمار العراقي	0	0	2497	0	0	0	7499
4	الشرق الأوسط العراقي	0	0	0	0	0	0	0
5	المتحد للإستثمار	0	0	0	0	0	0	0
6	الأهلي العراقي	0	0	0	0	0	0	0
7	الإئتمان العراقي	0	0	636	0	132430	0	0
8	بابل	0	0	0	0	0	0	0
9	سومر التجاري	0	0	0	0	0	0	0
10	الخليج التجاري	0	0	0	0	0	0	0
11	الموصل للتنمية والإستثمار	0	0	0	0	0	0	0
12	الشمال للتمويل والإستثمار	0	0	0	0	0	0	0
13	المنصور للإستثمار	0	0	0	0	0	0	0
14	الإتحاد العراقي	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

د. تحديد التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات للمصارف عينة الدراسة

عن طريق مقياس مالمكويسيت لتحليل الإنتاجية يتم تحديد التحسينات المطلوبة للمدخلات والمخرجات، من خلال القيم المعبر عنها بنسب التحسين المطلوبة والتي تمثل الفرق بين القيم الفعلية للمدخلات والمخرجات والقيم المقترحة لها، ويتم حساب المدخلات والمخرجات الافتراضية لكل مصرف غير كفوء بالرجوع إلى المصارف المرجعية له وأوزانها، لذا يصبح حجم المدخلات والمخرجات الافتراضية للمصارف غير الكفوء يساوي حجم المدخلات والمخرجات للمصارف الكفوء (التي أصبحت هدف المصارف غير الكفوء) مضروباً في أوزانها، ويوضح ذلك الجدولان (3-57) و (3-58).

الجدول (3-57) التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2012 وفق نموذج CRS-Malmquist

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			تكاليف الملاكات الوظيفية			الودائع			ت	اسم المصرف Name
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي		
-36	16147	25185	-36	5071	7909	-47	6442	12249	-58	426844	1025726	1	بغداد
0	9970	9970	0	1113	1113	0	1641	1641	0	115573	115573	2	التجاري العراقي
-9	9056	9979	-52	2817	5856	-9	3804	4192	-9	244546	269462	3	الإستثمار العراقي
0	18214	18214	0	11585	11585	0	10507	10507	0	601992	601992	4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
0	39381	39381	0	3324	3324	0	8470	8470	0	164751	164751	5	المتحد للإستثمار
0	8754	8754	0	2642	2642	0	3975	3975	0	163589	163589	6	الأهلي العراقي
-32	14646	21447	-46	2398	4443	-32	2787	4081	-32	231281	338686	7	الإنتمان العراقي
0	3849	3849	0	8369	8369	0	2153	2153	0	193867	193867	8	بابل
0	18738	18738	0	2230	2230	0	1865	1865	0	103125	103125	9	سومر التجاري
0	11009	11009	0	10350	10350	0	6475	6475	0	238805	238805	10	الخليج التجاري
0	6489	6489	0	925	925	0	3055	3055	0	223197	223197	11	الموصل للتنمية والإستثمار
0	37976	37976	0	26951	26951	0	9982	9982	0	1030204	1030204	12	الشمال للتمويل والإستثمار
0	5861	5861	0	2107	2107	0	2100	2100	0	135742	135742	13	المنصور للإستثمار
0	18823	18823	0	1134	1134	0	1676	1676	0	375797	375797	14	الإتحاد العراقي
-26			-45			-29			-33			المتوسط لثلاث مصارف	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

الجدول (3-58) التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2012 وفق نموذج CRS-Malmquist

الجدول (3-58) التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2012 وفق نموذج CRS-Malmquist										
الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الإئتمان النقدي				
نسبة التحسين (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التحسين (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التحسين (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	اسم المصرف Name	ت
0	29033	29033	0	33699	33699	75	302815	173421	بغداد	1
0	12794	12794	0	11558	11558	0	12361	12361	التجاري العراقي	2
69	18310	10811	0	17632	17632	0	191495	191495	الإستثمار العراقي	3
0	58655	58655	0	23733	23733	0	205489	205489	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	4
0	69611	69611	0	28912	28912	0	391642	391642	المتحد للإستثمار	5
0	21284	21284	0	8387	8387	0	78183	78183	الأهلي العراقي	6
0	30719	30719	0	8515	8515	1151	143935	11505	الإئتمان العراقي	7
0	4604	4604	0	13491	13491	0	54539	54539	بابل	8
0	12919	12919	0	9905	9905	0	75014	75014	سومر التجاري	9
0	31272	31272	0	26429	26429	0	222668	222668	الخليج التجاري	10
0	16447	16447	0	10097	10097	0	201826	201826	الموصل للتنمية والإستثمار	11
0	93612	93612	0	40128	40128	0	450510	450510	الشمال للتمويل والإستثمار	12
0	8347	8347	0	13513	13513	0	77666	77666	المنصور للإستثمار	13
0	39216	39216	0	3450	3450	0	154197	154197	الإتحاد العراقي	14

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

1. تحديد التحسينات المطلوبة في المدخلات المصرفية

- **الودائع:** يتضح من الجدول (3-57) أن هنالك (11) مصرف مرجعي لايتواجد فيها فائض في المدخلات، إذ كانت نسب التغير فيها تساوي صفر، أي أن جميع المصارف وصلت إلى نسبة الكفاءة الكاملة، وهي كل من مصرف (التجاري العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، المتحد للإستثمار، الأهلي العراقي، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، الشمال للتمويل والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي)، فالمصارف المرجعية التي حققت شرط القيم الفائضة في المدخلات تساوي صفراً، هي التي تشكل الحد الكفوء للمصارف الأخرى عينة الدراسة، ويشير الجدول كذلك إلى أعلى المصارف فائض في مدخل الودائع هو مصرف بغداد الذي يمتلك ودائع تصل إلى (1025726)، أما المبلغ المستهدف للودائع كان (426844) أي على مصرف بغداد أن يقوم بتخفيض الودائع إلى (58%)، أما المتوسط لثلاث المصارف غير المرجعية وصل إلى (33%)، إذ لوحظ أن هنالك مصرفين هما مصرف (الإستثمار العراقي، الإئتمان العراقي) حيث تحتاج هذه المصارف إلى تخفيض مقدار ودائعها إلى أقل من هذا المتوسط.
- **تكاليف الملاكات الوظيفية:** ويتبين كذلك من الجدول (3-57) أن هنالك فائض لدى المصارف عينة الدراسة (غير المرجعية)، وأن أعلى فائض في مدخل تكاليف الملاكات الوظيفية هو مصرف بغداد الذي يمتلك تكاليف ملاكات وظيفية تصل إلى (12249)، أما المبلغ المستهدف لتكاليف الملاكات الوظيفية كان (6442) أي على مصرف بغداد أن يقوم بتخفيض تكاليف الملاكات الوظيفية إلى (47%)، أما المتوسط لثلاث المصارف غير المرجعية وصل إلى (29%)، ولوحظ كذلك أن مصرف الإئتمان العراقي يحتاج إلى تخفيض مقدار تكاليف الملاكات الوظيفية إلى أكثر من (29%) ومصرف الإستثمار العراقي إلى أقل من هذا المتوسط.
- **الفوائد المدفوعة:** يشير الجدول (3-57) إلى أن هنالك فائض لدى المصارف عينة الدراسة (غير المرجعية)، وأن أعلى فائض في مدخل الفوائد المدفوعة هو مصرف الإستثمار العراقي الذي يمتلك فوائد مدفوعة تصل إلى (5856)، أما المبلغ المستهدف للفوائد المدفوعة كان (2817) أي على مصرف الإستثمار العراقي أن يقوم بتخفيض الفوائد المدفوعة إلى (52%)، أما المتوسط لثلاث المصارف غير المرجعية وصل إلى (45%)، ولوحظ كذلك أن مصرف الإئتمان العراقي يحتاج إلى تخفيض مقدار الفوائد المدفوعة إلى أكثر من (45%) ومصرف بغداد إلى أقل من هذا المتوسط.

- **المصاريف الأخرى:** بخصوص المصاريف الأخرى يوضح الجدول (3-57) أن هنالك فائض لدى المصارف عينة الدراسة (غير المرجعية)، وأن أعلى فائض في مدخل المصاريف الأخرى هو مصرف بغداد الذي يمتلك مصاريف أخرى تصل إلى (25185)، أما المبلغ المستهدف للمصاريف الأخرى كان (16147) أي على مصرف بغداد أن يقوم بتخفيض المصاريف الأخرى إلى (36%)، أما المتوسط لثلاث المصارف غير المرجعية وصل إلى (26%)، ولوحظ كذلك أن مصرف الائتمان العراقي يحتاج إلى تخفيض مقدار المصاريف الأخرى إلى أكثر من (26%) ومصرف الإستثمار العراقي إلى أقل من هذا المتوسط.

2. تحديد التحسينات المطلوبة في المخرجات المصرفية

- **الائتمان النقدي:** يتضح من الجدول (3-58) أن معظم المصارف عينة الدراسة لا تحتاج إلى تحسين قيمة الائتمان النقدي باستثناء مصرفي (بغداد، الائتمان العراقي)، إذ على مصرف بغداد زيادة مقدار الائتمان النقدي بنسبة تصل إلى (75%)، أما مصرف الائتمان العراقي يحتاج إلى زيادة الائتمان النقدي بنسبة تصل إلى (1151%).
- **الفوائد المستلمة:** من خلال الجدول (3-58) يتضح أن معظم المصارف عينة الدراسة لا تحتاج إلى تحسين قيمة الفوائد المستلمة، إذ يتم الحفاظ على القيم الحالية للمصارف عينة الدراسة.
- **الإيرادات الأخرى:** يشير الجدول (3-58) أن معظم المصارف عينة الدراسة لا تحتاج إلى تحسين قيمة الإيرادات الأخرى باستثناء مصرف (الإستثمار العراقي)، إذ على مصرف الإستثمار العراقي زيادة مقدار الإيرادات الأخرى بنسبة تصل إلى (69%).

وهكذا بالنسبة للأعوام الخمسة الأخرى، حيث يوضح الملحق (9) التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات لعام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 وفق نموذج CRS-Malmquist

ثانياً: نموذج VRS-Malmquist لقياس تغير الإنتاجية الكلية

أ. تحليل تغير الإنتاجية المصرفية

كما تم الإشارة إليه سابقاً سيتم تحليل البيانات حول تغير الإنتاجية الكلية في القطاع المصرفي لعينة الدراسة للمدة (2012-2017)، وتم توظيف مقياس Malmquist وبالاعتماد على أسلوب تحليل تطويق البيانات، لذا سيتم التحليل وفق خمس مراحل (2012-2013) و (2013-2014) و (2014-2015) و (2015-2016) و (2016-2017)، وفي كل مرحلة من التحليل سيوضح (التغير التقني، تغير الكفاءة الإدارية، تغير الكفاءة الحجمية، تغير الإنتاجية الكلية، الكفاءة في الفترة الأولى، الكفاءة في الفترة الثانية)، وتم احتساب التغير في الإنتاجية المصرفية من خلال استخدام المقياس ذو التوجه نحو المدخلات لأنموذج VRS-Malmquist ويشير أنموذج عوائد الحجم المتغيرة إلى أن جميع المصارف تمر بمرحلة غلة الحجم (المتزايدة، المتناقصة، الثابتة).

1. تحليل تغير الإنتاجية للعامين 2012-2013

- لوحظ من خلال الجدول (3-59) ⁽¹⁾ أن هناك (5) مشاهدات سجلت تقدماً تقنياً وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي)، إذ سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار أعلى تقدم تقني وبلغ قدره (1.21) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم تقني بنسبة (21%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (9) فقد سجلت ثبات تقني، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، المتحد للإستثمار، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، الشمال للتمويل والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- تبين من الجدول (3-59) أن هناك (6) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة الحجمية والتي تمثلت في كل من مصرف (الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، بابل، سومر التجاري)، وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم المتزايدة، أي مقدار الزيادة في جانب المخرجات يتطلب منه بالمقابل زيادة أقل في جانب المدخلات حتى تصل المصارف إلى الحجم الأمثل، ويتوجب أيضاً على المصارف تقديم خدمات مصرفية جديدة، وكذلك توسيع عملياتها المصرفية من خلال فتح فروع جديدة للمصارف، وسجل مصرف الإئتمان العراقي أعلى تقدم في الكفاءة الحجمية وبلغ قدره (1.07) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم في الكفاءة الحجمية بنسبة (7%) سنوياً، وهناك (3) مشاهدات سجلت تراجع في تغير الكفاءة الحجمية وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الشمال للتمويل والإستثمار) وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم المتناقصة، أي مقدار الزيادة في جانب المخرجات يتطلب منه بالمقابل زيادة أكبر في جانب المدخلات وبالتالي عليها تخفيض حجم المخرجات حتى تصل المصارف إلى الحجم الأمثل، وسجل مصرف بغداد أدنى تغير في الكفاءة الحجمية وبلغ قدره (0.85) وهذا يدل على أن المصرف يشهد تدني في الكفاءة الحجمية بنسبة (15%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (5) فقد سجلت ثبات في الكفاءة الحجمية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (المتحد للإستثمار، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي) وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم الثابتة، أي أن هذه المصارف وصلت إلى الحجم الأمثل.

¹ سيتم تلوين الأرقام الموجودة بالجدول الخاصة بقيم تغير الإنتاجية الكلية وفق للصيغة الآتية:

التظليل الفاتح: يشير إلى انخفاض الإنتاجية الكلية في الفترة الثانية بالمقارنة مع الفترة الأولى.

التظليل الغامق: يشير إلى ارتفاع الإنتاجية الكلية في الفترة الثانية بالمقارنة مع الفترة الأولى.

بدون تظليل: يشير إلى ثبات الإنتاجية الكلية في الفترة الثانية بالمقارنة مع الفترة الأولى.

- كما يوضح الجدول (3-59) بأن هناك مشاهدة واحدة سجلت زيادة في الكفاءة الإدارية والتي تمثلت في مصرف الائتمان العراقي وهذا يدل على أن إدارة هذا المصرف حققت أفضل الممارسات الإدارية، إذ تستعمل مدخلات أقل في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وقد سجل مصرف الائتمان العراقي أعلى زيادة في الكفاءة الإدارية وبلغ مقدارها (1.2) ، وهذا يعني أن المصرف يشهد زيادة بالكفاءة الإدارية بنسبة (2%) سنوياً، وهناك (2) مشاهدات سجلت تراجع في الكفاءة الإدارية وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي)، وهذا يدل على أن إدارة هذه المصارف لم تحقق أفضل الممارسات الإدارية بحيث تستعمل مدخلات أكثر في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة، وبالتالي يدل ذلك على انخفاض الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وقد سجل أدنى انخفاض بالكفاءة الإدارية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار والبالغ قدره (0.69) وهذا يعني أن المصرف يشهد انخفاض بالكفاءة الإدارية بنسبة (31%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (11) فقد سجلت ثبات في الكفاءة الإدارية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، الشمال للتمويل والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- كما لوحظ كذلك من خلال الجدول (3-59) بأن هناك (4) مشاهدات سجلت زيادة في الإنتاجية الكلية، والتي تمثلت في كل من مصرف (الإستثمار العراقي، الائتمان العراقي، بابل، سومر التجاري) إذ سجل مصرف الائتمان العراقي أعلى تقدم في تغير الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (1.32) وهذا يدل على أن المصرف يشهد تقدم في الإنتاجية الكلية وبنسبة (32%) سنوياً، وهناك (5) مشاهدات سجلت تراجع في الإنتاجية الكلية وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الشمال للتمويل والإستثمار) وقد سجل مصرف الإلهي العراقي أدنى تغير في الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (0.83) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الإنتاجية الكلية وبنسبة (17%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (5) فقد سجلت ثبات في الإنتاجية الكلية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (المتحد للإستثمار، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- أما الوسط الهندسي لجانب التغير التقني قد بلغ مقداره (1.04) خلال العامين 2012-2013 وهذا يدل على أن المصارف قد تقدمت تقنياً وبنسبة (4%) سنوياً، أما الوسط الهندسي لجانب التغير في الكفاءة الحجمية فقد بلغ مقداره (1.00) خلال العامين 2012-2013 وهذا يشير إلى أن المصارف قد شهدت ثبات في الكفاءة الحجمية، في حين بلغ مقدار الوسط الهندسي لتغيير

الكفاءة الإدارية (0.96) خلال العامين 2012-2013 وهذا يعني أن المصارف قد شهدت انخفاض في الكفاءة الإدارية بنسبة (4%) سنوياً، وهذا بدوره ساهم في ثبات مقدار الإنتاجية الكلية للمصارف عينة الدراسة.

الجدول (3-59) قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2012-2013 لآنموذج VRS-Malmquist							
ت	أسم المصرف	التغير التقني TC	تغير الكفاءة الحجمية SEC	تغير الكفاءة الإدارية PEC	تغير الإنتاجية الكلية	الكفاءة في الفترة الأولى	الكفاءة في الفترة الثانية
1	بغداد	1.14	0.85	1	0.97	100	100
2	التجاري العراقي	1	0.95	1	0.95	100	100
3	الاستثمار العراقي	1.05	1.06	1	1.12	100	100
4	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1.21	1.06	0.69	0.88	100	68.86
5	المتحد للاستثمار	1	1	1	1	100	100
6	الأهلي العراقي	1.14	1.01	0.72	0.83	100	72.33
7	الإنتمان العراقي	1.03	1.07	1.2	1.32	71.79	86.02
8	بابل	1	1.06	1	1.06	100	100
9	سومر التجاري	1	1.02	1	1.02	100	100
10	الخليج التجاري	1	1	1	1	100	100
11	الموصل للتنمية والاستثمار	1	1	1	1	100	100
12	الشمال للتمويل والاستثمار	1	0.99	1	0.99	100	100
13	المنصور للاستثمار	1	1	1	1	100	100
14	الإتحاد العراقي	1	1	1	1	100	100
الوسط المندسي		1.04	1.00	0.96	1.00		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

2. تحليل تغير الإنتاجية للعامين 2013-2014

- لوحظ من خلال الجدول (3-60) أن هناك (3) مشاهدات سجلت تراجع تقني وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، الأهلي العراقي، الإنتمان العراقي)، إذ سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار أدنى تغير تقني وبلغ قدره (0.92) وهذا يدل على أن المصرف شهد انخفاض في التغير التقني بنسبة (8%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (11) فقد سجلت ثبات تقني، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الاستثمار العراقي، المتحد للاستثمار، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والاستثمار، الشمال للتمويل والاستثمار، المنصور للاستثمار، الإتحاد العراقي).

- تبين من الجدول (3-60) أن هناك (5) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة الحجمية والتي تمثلت في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الشمال للتمويل والإستثمار)، وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم المتزايدة، أي مقدار الزيادة في جانب المخرجات يتطلب منه بالمقابل زيادة أقل في جانب المدخلات حتى تصل المصارف إلى الحجم الأمثل، ويتوجب أيضاً على المصارف تقديم خدمات مصرفية جديدة، وكذلك توسيع عملياتها المصرفية من خلال فتح فروع جديدة للمصارف، وسجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار أعلى تقدم في الكفاءة الحجمية وبلغ قدره (1.2) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم في الكفاءة الحجمية بنسبة (20%) سنوياً، وهناك (2) مشاهدات سجلت تراجع في تغير الكفاءة الحجمية وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الإئتمان العراقي، الموصل للتنمية والإستثمار) وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم المتناقصة، أي مقدار الزيادة في جانب المخرجات يتطلب منه بالمقابل زيادة أكبر في جانب المدخلات وبالتالي عليها تخفيض حجم المخرجات حتى تصل المصارف إلى الحجم الأمثل، وسجل مصرف الإئتمان العراقي أدنى تغير في الكفاءة الحجمية وبلغ قدره (0.95) وهذا يدل على أن المصرف يشهد تدني في الكفاءة الحجمية بنسبة (5%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (7) فقد سجلت ثبات في الكفاءة الحجمية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي)، وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم الثابتة، أي أن هذه المصارف وصلت إلى الحجم الأمثل، وليس من مصلحتها التوسع، وإنما عليها أن تحافظ على مستواها الحالي.
- كما يوضح الجدول (3-60) بأن هناك (3) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة الإدارية والتي تمثلت في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي)، وهذا يدل على أن إدارة هذه المصارف حققت أفضل الممارسات الإدارية، إذ تستعمل مدخلات أقل في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وقد سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار أعلى زيادة في الكفاءة الإدارية وبلغ مقدارها (1.18) ، وهذا يعني أن المصرف يشهد زيادة بالكفاءة الإدارية بنسبة (18%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (11) فقد سجلت ثبات في الكفاءة الإدارية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، الشمال للتمويل والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).

- كما لوحظ كذلك من خلال الجدول (3-60) بأن هناك (6) مشاهدات سجلت زيادة في الإنتاجية الكلية، والتي تمثلت في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، الشمال للتمويل والإستثمار) إذ سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار أعلى تقدم في تغير الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (1.31) وهذا يدل على أن المصرف يشهد تقدم في الإنتاجية الكلية وبنسبة (31%) سنوياً، وهناك مشاهدة واحدة سجلت تراجع في الإنتاجية الكلية وتمثلت هذه المشاهدة في مصرف الموصل للتنمية والإستثمار، إذ سجل أدنى تغير في الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (0.99) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الإنتاجية الكلية وبنسبة (1%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (7) فقد سجلت ثبات في الإنتاجية الكلية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).

الجدول (3-60) قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2013-2014 لآ نموذج VRS-Malmquist							
ت	أسم المصرف	التغير التقني TC	تغير الكفاءة الحجمية SEC	تغير الكفاءة الإدارية PEC	تغير الإنتاجية الكلية	الكفاءة في الفترة الأولى	الكفاءة في الفترة الثانية
1	بغداد	1	1.19	1	1.19	100	100
2	التجاري العراقي	1	1.03	1	1.03	100	100
3	الإستثمار العراقي	1	1	1	1	100	100
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	0.92	1.2	1.18	1.31	68.86	81.1
5	المتحد للإستثمار	1	1	1	1	100	100
6	الأهلي العراقي	0.94	1.06	1.14	1.13	72.33	82.1
7	الإئتمان العراقي	0.93	0.95	1.16	1.02	86.02	100
8	بابل	1	1	1	1	100	100
9	سومر التجاري	1	1	1	1	100	100
10	الخليج التجاري	1	1	1	1	100	100
11	الموصل للتنمية والإستثمار	1	0.99	1	0.99	100	100
12	الشمال للتمويل والإستثمار	1	1.02	1	1.02	100	100
13	المنصور للإستثمار	1	1	1	1	100	100
14	الإتحاد العراقي	1	1	1	1	100	100
الوسط الهندسي		0.98	1.03	1.03	1.05		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

- أما الوسط الهندسي لجانب التغير التقني قد بلغ مقداره (0.98) خلال العامين 2013-2014 وهذا يدل على أن المصارف قد تراجعت تقنياً وبنسبة (2%) سنوياً، أما الوسط الهندسي لجانب التغير في الكفاءة الحجمية فقد بلغ مقداره (1.03) خلال العامين 2013-2014 وهذا يشير إلى أن المصارف قد شهدت زيادة في الكفاءة الحجمية وبنسبة (3%) سنوياً، في حين بلغ مقدار الوسط الهندسي لتغيير الكفاءة الإدارية (1.03) خلال العامين 2013-2014 وهذا يعني أن المصارف قد شهدت زيادة في الكفاءة الإدارية وبنسبة (3%) سنوياً، وهذا بدوره ساهم في ارتفاع مقدار الإنتاجية الكلية للمصارف عينة الدراسة وبنسبة (5%) سنوياً.

3. تحليل تغير الإنتاجية للعامين 2014-2015

- فيما يتعلق بالتغير التقني لوحظ من خلال الجدول (3-61) أن هناك مشاهدة واحدة سجلت تقدماً تقنياً وتمثلت هذه المشاهدة في مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، إذ سجل أعلى تقدم تقني وبلغ قدره (1.03) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم تقني بنسبة (3%) سنوياً، وهناك (2) مشاهدات سجلت تراجع تقني وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، الأهلي العراقي)، إذ سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار أدنى تغير تقني وبلغ قدره (0.85) وهذا يدل على أن المصرف شهد انخفاض في التغير التقني بنسبة (15%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (11) فقد سجلت ثبات تقني، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الاستثمار العراقي، المتحد للاستثمار، الائتمان العراقي، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والاستثمار، المنصور للاستثمار، الاتحاد العراقي).
- تبين من الجدول (3-61) أن هناك (3) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة الحجمية والتي تمثلت في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، الموصل للتنمية والاستثمار، الشمال للتمويل والاستثمار)، وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم المتزايدة، أي مقدار الزيادة في جانب المخرجات يتطلب منه بالمقابل زيادة أقل في جانب المدخلات حتى تصل المصارف إلى الحجم الأمثل، ويتوجب أيضاً على المصارف تقديم خدمات مصرفية جديدة، وكذلك توسيع عملياتها المصرفية من خلال فتح فروع جديدة للمصارف، وسجل مصرف الشمال للتمويل والاستثمار أعلى تقدم في الكفاءة الحجمية وبلغ قدره (1.18) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم في الكفاءة الحجمية بنسبة (18%) سنوياً، وهناك (3) مشاهدات سجلت تراجع في تغير الكفاءة الحجمية وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، سومر التجاري، الخليج التجاري)، وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم المتناقصة، أي مقدار الزيادة في جانب المخرجات يتطلب منه بالمقابل زيادة أكبر في جانب المدخلات وبالتالي عليها تخفيض حجم المخرجات حتى تصل

المصارف إلى الحجم الأمثل، وسجل مصرف الخليج التجاري أدنى تغير في الكفاءة الحجمية وبلغ قدره (0.85) وهذا يدل على أن المصرف يشهد تدني في الكفاءة الحجمية بنسبة (15%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (8) فقد سجلت ثبات في الكفاءة الحجمية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، بابل، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي)، وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم الثابتة، أي أن هذه المصارف وصلت إلى الحجم الأمثل، وليس من مصلحتها التوسع، وإنما عليها أن تحافظ على مستواها الحالي.

• كما يوضح الجدول (3-61) بأن هناك (2) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة الإدارية والتي تمثلت في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي)، وهذا يدل على أن إدارة هذه المصارف حققت أفضل الممارسات الإدارية، إذ تستعمل مدخلات أقل في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وقد سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار أعلى زيادة في الكفاءة الإدارية وبلغ مقدارها (1.13)، وهذا يعني أن المصرف يشهد زيادة بالكفاءة الإدارية بنسبة (13%) سنوياً، وهناك مشاهدة واحدة سجلت تراجع في الكفاءة الإدارية وتمثلت هذه المشاهدات في مصرف الشمال للتمويل والإستثمار، وهذا يدل على أن إدارة هذا المصرف لم تحقق أفضل الممارسات الإدارية بحيث يستعمل مدخلات أكثر في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة، وبالتالي يدل ذلك على انخفاض الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وقد سجل أدنى انخفاض بالكفاءة الإدارية في مصرف الشمال للتمويل والإستثمار والبالغ قدره (0.68) وهذا يعني أن المصرف يشهد انخفاض بالكفاءة الإدارية بنسبة (32%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (11) فقد سجلت ثبات في الكفاءة الإدارية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، الإئتمان العراقي، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).

• كما لوحظ كذلك من خلال الجدول (3-61) بأن هناك (2) مشاهدات سجلت زيادة في الإنتاجية الكلية، والتي تمثلت في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الموصل للتنمية والإستثمار) إذ سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار وكذلك مصرف الموصل للتنمية والإستثمار أعلى تقدم في تغير الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (1.01) وهذا يدل على أن المصرف يشهد تقدم في الإنتاجية الكلية وبنسبة (1%) سنوياً، وهناك (5) مشاهدات سجلت تراجع في الإنتاجية الكلية وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، الأهلي العراقي، سومر التجاري، الخليج التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار)، إذ سجل مصرف الشمال للتمويل

والإستثمار أدنى تغير في الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (0.82) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الإنتاجية الكلية وبنسبة (18%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (7) فقد سجلت ثبات في الإنتاجية الكلية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، الإئتمان العراقي، بابل، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).

- أما الوسط الهندسي لجانب التغير التقني قد بلغ مقداره (0.98) خلال العامين 2014-2015 وهذا يدل على أن المصارف قد تراجعت تقنياً وبنسبة (2%) سنوياً، أما الوسط الهندسي لجانب التغير في الكفاءة الحجمية فقد بلغ مقداره (0.99) خلال العامين 2014-2015 وهذا يشير إلى أن المصارف قد شهدت انخفاض في الكفاءة الحجمية وبنسبة (1%) سنوياً، في حين بلغ مقدار الوسط الهندسي لتغيير الكفاءة الإدارية (0.99) خلال العامين 2014-2015 وهذا يعني أن المصارف قد شهدت انخفاض في الكفاءة الإدارية وبنسبة (1%) سنوياً، وهذا بدوره ساهم في انخفاض مقدار الإنتاجية الكلية للمصارف عينة الدراسة وبنسبة (4%) سنوياً.

الجدول (3-61) قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2014-2015 لآ نموذج VRS-Malmquist							
ت	أسم المصرف	التغير التقني TC	تغير الكفاءة الحجمية SEC	تغير الكفاءة الإدارية PEC	تغير الإنتاجية الكلية	الكفاءة في الفترة الأولى	الكفاءة في الفترة الثانية
1	بغداد	1	0.95	1	0.95	100	100
2	التجاري العراقي	1	1	1	1	100	100
3	الإستثمار العراقي	1	1	1	1	100	100
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	0.85	1.05	1.13	1.01	81.1	91.45
5	المتحد للإستثمار	1	1	1	1	100	100
6	الأهلي العراقي	0.87	1	1.07	0.93	82.1	87.97
7	الإئتمان العراقي	1	1	1	1	100	100
8	بابل	1	1	1	1	100	100
9	سومر التجاري	1	0.86	1	0.86	100	100
10	الخليج التجاري	1	0.85	1	0.85	100	100
11	الموصل للتنمية والإستثمار	1	1.01	1	1.01	100	100
12	الشمال للتمويل والإستثمار	1.03	1.18	0.68	0.82	100	68.06
13	المنصور للإستثمار	1	1	1	1	100	100
14	الإتحاد العراقي	1	1	1	1	100	100
الوسط الهندسي		0.98	0.99	0.99	0.96		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

4. تحليل تغير الإنتاجية للعامين 2015-2016

- فيما يتعلق بالتغير التقني لوحظ من خلال الجدول (3-62) أن هناك (4) مشاهدات سجلت تراجع تقني وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الخليج التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار)، إذ سجل مصرف الشمال للتمويل والإستثمار أدنى تغير تقني وبلغ قدره (0.84) وهذا يدل على أن المصرف شهد انخفاض في التغير التقني بنسبة (16%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (10) فقد سجلت ثبات تقني، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، الإئتمان العراقي، بابل، سومر التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- تبين من الجدول (3-62) أن هناك (5) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة الحجمية والتي تمثلت في كل من مصرف (بغداد، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، سومر التجاري، الخليج التجاري)، وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم المتزايدة، أي مقدار الزيادة في جانب المخرجات يتطلب منه بالمقابل زيادة أقل في جانب المدخلات حتى تصل المصارف إلى الحجم الأمثل، ويتوجب أيضاً على المصارف تقديم خدمات مصرفية جديدة، وكذلك توسيع عملياتها المصرفية من خلال فتح فروع جديدة للمصارف، وسجل مصرف بغداد أعلى تقدم في الكفاءة الحجمية وبلغ قدره (1.16) وهذا يدل على أن المصرف حاز على تقدم في الكفاءة الحجمية بنسبة (16%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (9) فقد سجلت ثبات في الكفاءة الحجمية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، الإئتمان العراقي، بابل، الموصل للتنمية والإستثمار، الشمال للتمويل والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي)، وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم الثابتة، أي أن هذه المصارف وصلت إلى الحجم الأمثل، وليس من مصلحتها التوسع، وإنما عليها أن تحافظ على مستواها الحالي.
- كما يوضح الجدول (3-62) بأن هناك (3) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة الإدارية والتي تمثلت في كل من مصرف (الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، الشمال للتمويل والإستثمار)، وهذا يدل على أن إدارة هذه المصارف حققت أفضل الممارسات الإدارية، إذ تستعمل مدخلات أقل في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وقد سجل مصرف الشمال للتمويل والإستثمار أعلى زيادة في الكفاءة الإدارية وبلغ مقدارها (1.42)، وهذا يعني أن المصرف يشهد زيادة بالكفاءة الإدارية بنسبة (42%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (11) فقد سجلت ثبات في الكفاءة الإدارية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الإستثمار

العراقي، المتحد للإستثمار، الإئتمان العراقي، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).

- كما لوحظ كذلك من خلال الجدول (3-62) بأن هناك (5) مشاهدات سجلت زيادة في الإنتاجية الكلية، والتي تمثلت في كل من مصرف (بغداد، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، الأهلي العراقي، سومر التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار) إذ سجل مصرف الشمال للتمويل والإستثمار أعلى تقدم في تغير الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (1.19) وهذا يدل على أن المصرف يشهد تقدم في الإنتاجية الكلية وبنسبة (19%) سنوياً، وهناك مشاهدة واحدة سجلت تراجع في الإنتاجية الكلية وتمثلت هذه المشاهدة في مصرف الخليج التجاري، إذ سجل أدنى تغير في الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (0.92) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الإنتاجية الكلية وبنسبة (8%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (8) فقد سجلت ثبات في الإنتاجية الكلية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، المتحد للإستثمار، الإئتمان العراقي، بابل، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).

الجدول (3-62) قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2015-2016 لآنموذج VRS-Malmquist							
ت	أسم المصرف	التغير التقني TC	تغير الكفاءة الحجمية SEC	تغير الكفاءة الإدارية PEC	تغير الإنتاجية الكلية	الكفاءة في الفترة الأولى	الكفاءة في الفترة الثانية
1	بغداد	1	1.16	1	1.16	100	100
2	التجاري العراقي	1	1	1	1	100	100
3	الإستثمار العراقي	1	1	1	1	100	100
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	0.96	1.01	1.09	1.06	91.45	100
5	المتحد للإستثمار	1	1	1	1	100	100
6	الأهلي العراقي	0.94	1.01	1.14	1.07	87.97	100
7	الإئتمان العراقي	1	1	1	1	100	100
8	بابل	1	1	1	1	100	100
9	سومر التجاري	1	1.04	1	1.04	100	100
10	الخليج التجاري	0.89	1.03	1	0.92	100	100
11	الموصل للتنمية والإستثمار	1	1	1	1	100	100
12	الشمال للتمويل والإستثمار	0.84	1	1.42	1.19	68.06	96.38
13	المنصور للإستثمار	1	1	1	1	100	100
14	الإتحاد العراقي	1	1	1	1	100	100
الوسط الهندسي		0.97	1.02	1.04	1.03		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

- أما الوسط الهندسي لجانب التغير التقني قد بلغ مقداره (0.97) خلال العامين 2015-2016 وهذا يدل على أن المصارف قد تراجعت تقنياً وبنسبة (3%) سنوياً، أما الوسط الهندسي لجانب التغير في الكفاءة الحجمية فقد بلغ مقداره (1.02) خلال العامين 2015-2016 وهذا يشير إلى أن المصارف قد شهدت زيادة في الكفاءة الحجمية وبنسبة (2%) سنوياً، في حين بلغ مقدار الوسط الهندسي لتغيير الكفاءة الإدارية (1.04) خلال العامين 2015-2016 وهذا يعني أن المصارف قد شهدت زيادة في الكفاءة الإدارية وبنسبة (4%) سنوياً، وهذا بدوره ساهم في ارتفاع مقدار الإنتاجية الكلية للمصارف عينة الدراسة وبنسبة (3%) سنوياً.

5. تحليل تغير الإنتاجية للعامين 2016-2017

- فيما يتعلق بالتغير التقني لوحظ من خلال الجدول (3-63) أن هناك (5) مشاهدات سجلت تراجع تقني وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، سومر التجاري، الخليج التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار)، إذ سجل مصرف الشرق الأوسط للإستثمار أدنى تغير تقني وبلغ قدره (0.85) وهذا يدل على أن المصرف شهد انخفاض في التغير التقني بنسبة (15%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (9) فقد سجلت ثبات تقني، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، المتحد للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، بابل، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي).
- تبين من الجدول (3-63) أن هناك (6) مشاهدات سجلت تراجع في تغير الكفاءة الحجمية وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، سومر التجاري، الخليج التجاري، الشمال للتمويل والإستثمار)، وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم المتناقصة، أي مقدار الزيادة في جانب المخرجات يتطلب منه بالمقابل زيادة أكبر في جانب المدخلات وبالتالي عليها تخفيض حجم المخرجات حتى تصل المصارف إلى الحجم الأمثل، وسجل مصرف سومر التجاري أدنى تغير في الكفاءة الحجمية وبلغ قدره (0.77) وهذا يدل على أن المصرف يشهد تدني في الكفاءة الحجمية بنسبة (23%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (8) فقد سجلت ثبات في الكفاءة الحجمية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، المتحد للإستثمار، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، بابل، الموصل للتنمية والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي)، وهذا يدل على أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة الحجم الثابتة، أي أن هذه المصارف وصلت إلى الحجم الأمثل، وليس من مصلحتها التوسع، وإنما عليها أن تحافظ على مستواها الحالي.

- كما يوضح الجدول (3-63) بأن هناك مشاهدة واحدة سجلت زيادة في الكفاءة الإدارية والتي تمثلت في مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، وهذا يدل على أن إدارة هذا المصرف حققت أفضل الممارسات الإدارية، إذ يستعمل هذا المصرف مدخلات أقل في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، وقد سجل مصرف الشمال للتمويل والاستثمار أعلى زيادة في الكفاءة الإدارية وبلغ مقدارها (1.04) ، وهذا يعني أن المصرف يشهد زيادة بالكفاءة الإدارية بنسبة (4%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (13) فقد سجلت ثبات في الكفاءة الإدارية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الاستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المتحد للاستثمار، الأهلي العراقي، الائتمان العراقي، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والاستثمار، المنصور للاستثمار، الاتحاد العراقي).
- كما لوحظ كذلك من خلال الجدول (3-63) بأن هناك (6) مشاهدات سجلت تراجع في الإنتاجية الكلية وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (بغداد، الاستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، سومر التجاري، الخليج التجاري، الشمال للتمويل والاستثمار)، إذ سجل مصرف سومر التجاري أدنى تغير في الإنتاجية الكلية وبلغ قدره (0.72) وهذا يدل على أن المصرف يشهد انخفاض في تغير الإنتاجية الكلية وبنسبة (28%) سنوياً، أما المصارف المتبقية البالغة (8) فقد سجلت ثبات في الإنتاجية الكلية، وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف (التجاري العراقي، المتحد للاستثمار، الأهلي العراقي، الائتمان العراقي، بابل، الموصل للتنمية والاستثمار، المنصور للاستثمار، الاتحاد العراقي).
- أما الوسط الهندسي لجانب التغير التقني قد بلغ مقداره (0.97) خلال العامين 2016-2017 وهذا يدل على أن المصارف قد تراجعت تقنياً وبنسبة (3%) سنوياً، أما الوسط الهندسي لجانب التغير في الكفاءة الحجمية فقد بلغ مقداره (0.96) خلال العامين 2016-2017 وهذا يشير إلى أن المصارف قد شهدت تراجع في الكفاءة الحجمية وبنسبة (4%) سنوياً، في حين بلغ مقدار الوسط الهندسي لتغيير الكفاءة الإدارية (1.00) خلال العامين 2016-2017 وهذا يعني أن المصارف قد شهدت ثبات في الكفاءة الإدارية، وهذا بدوره ساهم في انخفاض مقدار الإنتاجية الكلية للمصارف عينة الدراسة وبنسبة (7%) سنوياً.

الجدول (3-63) قيم تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2016-2017 لآ نموذج VRS-Malmquist

ت	أسم المصرف	التغير التقني TC	تغير الكفاءة الحجمية SEC	تغير الكفاءة الإدارية PEC	تغير الإنتاجية الكلية	الكفاءة في الفترة الأولى	الكفاءة في الفترة الثانية
1	بغداد	1	0.84	1	0.84	100	100
2	التجاري العراقي	1	1	1	1	100	100
3	الإستثمار العراقي	0.98	0.98	1	0.96	100	100
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	0.85	0.99	1	0.85	100	100
5	المتحد للإستثمار	1	1	1	1	100	100
6	الأهلي العراقي	1	1	1	1	100	100
7	الإنتمان العراقي	1	1	1	1	100	100
8	بابل	1	1	1	1	100	100
9	سومر التجاري	0.97	0.77	1	0.75	100	99.78
10	الخليج التجاري	0.87	0.96	1	0.83	100	100
11	الموصل للتنمية والإستثمار	1	1	1	1	100	100
12	الشمال للتمويل والإستثمار	0.95	0.9	1.04	0.88	96.38	100
13	المنصور للإستثمار	1	1	1	1	100	100
14	الإتحاد العراقي	1	1	1	1	100	100
الوسط الهندسي		0.97	0.96	1.00	0.93		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ب. تحديد المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكراراتها

وبين الجدول (3-64) أن هنالك (13) مصرف مرجعي بحسب بيانات عام 2012، وتمثلت في كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، المتحد للإستثمار، الأهلي العراقي، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، الشمال للتمويل والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي)، ويدل ذلك على أن هذه المصارف حققت الكفاءة الكاملة وقامت بحسن استغلال المدخلات والمخرجات المتوفرة، أي أن هذه المصارف المرجعية لاتوجد لديها مدخلات فائضة أو مخرجات راكدة، مما يعني أن كل مصرف مرجعي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجعاً أساسياً بالنسبة للمصارف الأخرى، لذا يجب على المصارف غير الكفوءة أن تعود إلى بيانات المصارف المرجعية لكي تصبح مصارف كفوءة.

الجدول (3-64) المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2012 وفق نموذج VRS-Malmquist

ت	اسم المصرف Name	بغداد	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الشرق الأوسط العراقي	المتحد للاستثمار	الأهلي العراقي	بابل	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	الشمال للتمويل والاستثمار	المنصور للاستثمار	الإتحاد العراقي
1	بغداد	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	التجاري العراقي	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	الاستثمار العراقي	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
4	الشرق الأوسط العراقي	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	المتحد للاستثمار	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
6	الأهلي العراقي	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
7	الإنتمان العراقي	0	0.19	0	0	0.07	0.32	0	0	0.01	0	0	0	0.41
8	بابل	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
9	سومر التجاري	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0
10	الخليج التجاري	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0
11	الموصل للتنمية والاستثمار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0
12	الشمال للتمويل والاستثمار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0
13	المنصور للاستثمار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0
14	الإتحاد العراقي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	التكرارات (Frequencies)	0	1	0	0	1	1	0	1	0	0	0	0	1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA ver3.2).

لذا يشير الجدول (3-64) إلى أن:

- **مصرف التجاري العراقي** يعد من المصارف المرجعية أي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجع أساسي لمصرف واحد وهو (الإئتمان العراقي).
- **مصرف المتحد للاستثمار** يعد من المصارف المرجعية أي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجعاً أساسياً لمصرف واحد وهو (الإئتمان العراقي).
- **مصرف الأهلي العراقي** يعد من المصارف المرجعية أي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجعاً أساسياً لمصرف واحد وهو (الإئتمان العراقي).
- **مصرف الخليج التجاري** يعد من المصارف المرجعية أي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجعاً أساسياً لمصرف واحد وهو (الإئتمان العراقي).
- **مصرف الإتحاد العراقي** يعد من المصارف المرجعية أي حقق أفضل أداء لإنتاج المخرجات وشكل مرجع أساسي لمصرف واحد وهو (الإئتمان العراقي).

ومن جانب آخر يوضح الجدول (3-64) أن على **مصرف الإئتمان العراقي** الرجوع إلى بيانات المصارف المرجعية وهي كل من مصرف (التجاري العراقي، المتحد للاستثمار، الأهلي العراقي، الخليج التجاري، الإتحاد العراقي)، وقد بلغ معامل التحسين لها ($\lambda = 1$).

وهكذا بالنسبة للأعوام الخمسة الأخرى، حيث يوضح الملحق (10) المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 وفق **آنموذج VRS-Malmquist**

ج. تحديد قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة للمصارف عينة الدراسة

كما تم ذكره سابقاً، يوفر أسلوب تحليل تطويق البيانات ميزة أخرى وهي توفير معلومات عن المصارف عينة الدراسة غير الكفوءة خلال مدة الدراسة الممتدة لست سنوات من (2012-2017)، والتي لم تتمكن هذه المصارف من تحقيق الكفاءة في استعمال الموارد المتاحة، وكذلك عدم كفاءة المصارف في جانب المدخلات والمخرجات المصرفية، ولوحظ من خلال الجدول (3-65) المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2012، ومن خلال ذلك تبين الآتي:

الجدول (3-65) قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2012 وفق نموذج VRS-Malmquist

ت	اسم المصرف Name	المدخلات الفائضة						المخرجات الراكدة		
		الودائع	تكاليف الملاكات الوظيفية	الفوائد المدفوعة	المصاريف الأخرى	الإئتمان النقدي	الفوائد المستلمة	الإيرادات الأخرى		
1	بغداد	0	0	0	0	0	0	0		
2	التجاري العراقي	0	0	0	0	0	0	0		
3	الإستثمار العراقي	0	0	0	0	0	0	0		
4	الشرق الأوسط العراقي	0	0	0	0	0	0	0		
5	المتحد للإستثمار	0	0	0	0	0	0	0		
6	الأهلي العراقي	0	0	0	0	0	0	0		
7	الإئتمان العراقي	0	0	1367	0	109583	0	0		
8	بابل	0	0	0	0	0	0	0		
9	سومر التجاري	0	0	0	0	0	0	0		
10	الخليج التجاري	0	0	0	0	0	0	0		
11	الموصل للتنمية والإستثمار	0	0	0	0	0	0	0		
12	الشمال للتمويل والإستثمار	0	0	0	0	0	0	0		
13	المنصور للإستثمار	0	0	0	0	0	0	0		
14	الإتحاد العراقي	0	0	0	0	0	0	0		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

1. تحديد قيم المدخلات الفائضة

- **الودائع:** يتضح من الجدول (3-65) أنه لا يوجد لدى مصارف عينة الدراسة ودائع فائضة في عام 2012، وذلك لأنه تم استعمالها بشكل جيد في عملية إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية، أي تم استثمارها بالصورة الأمثل والأفضل من قبل مصارف عينة الدراسة.
- **تكاليف الملاكات الوظيفية:** يتبين كذلك من الجدول (3-65) أنه لا يوجد لدى مصارف عينة الدراسة تكاليف ملاكات وظيفية فائضة في عام 2012، وذلك لأنه تم استعمالها بشكل جيد في عملية إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية، أي تم استثمارها بالصورة الأمثل والأفضل من قبل مصارف عينة الدراسة.
- **الفوائد المدفوعة:** يشير الجدول (3-65) أن هناك مصرف واحد لديه فوائد مدفوعة فائضة أي لم يتم استعمالها بشكل جيد في عملية إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية، أي لم يتم استثمارها بالصورة الأمثل، وهو مصرف (الإئتمان العراقي) إذ يمتلك المصرف فوائد مدفوعة فائضة بمبلغ مقداره (1367) مليون دينار.
- **المصاريف الأخرى:** لا يوجد لدى مصارف عينة الدراسة مصاريف أخرى فائضة في عام 2012، وذلك لأنه تم استعمالها بشكل جيد في عملية إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية، أي تم استثمارها بالصورة الأمثل والأفضل من قبل مصارف عينة الدراسة.

2. تحديد قيم المخرجات الراكدة

- **الإئتمان النقدي:** يشير الجدول (3-65) أن هناك مصرف واحد لديه إئتمان نقدي راكد أي لم يتم إنتاجه بشكل جيد، وهو مصرف (الإئتمان العراقي) إذ يمتلك المصرف إئتمان نقدي راكد بمبلغ مقداره (109583) مليون دينار.
- **الفوائد المستلمة:** لا يوجد لدى مصارف عينة الدراسة فوائد مستلمة راکدة في عام 2012، وذلك لأنه تم إنتاجها بشكل جيد من قبل مصارف عينة الدراسة.
- **الإيرادات الأخرى:** ويتضح كذلك من الجدول (3-65) أنه لا يوجد لدى مصارف عينة الدراسة إيرادات أخرى راکدة في عام 2012، وذلك لأنه تم إنتاجها بشكل جيد من قبل مصارف عينة الدراسة.

وهكذا بالنسبة للأعوام الخمسة الأخرى، حيث يوضح الملحق (11) قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 وفق نموذج VRS-Malmquist

د. تحديد التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات للمصارف عينة الدراسة

كما تم الإشارة إليه سابقاً، يتم من خلال البرنامج تحديد التحسينات المطلوبة للمدخلات والمخرجات، من خلال القيم المعبر عنها بنسب التحسين المطلوبة والتي تمثل الفرق بين القيم الفعلية للمدخلات والمخرجات والقيم المقترحة لها، ويوضح ذلك الجدولان (3-66) و (3-67).

1. تحديد التحسينات المطلوبة في المدخلات المصرفية

- **الودائع:** يتضح من الجدول (3-66) أن هناك (13) مصرف مرجعي لايتواجد فيها فائض في المدخلات، إذ كانت نسب التغير فيها تساوي صفر، أي أن جميع المصارف وصلت إلى نسبة الكفاءة الكاملة، وهي كل من مصرف (بغداد، التجاري العراقي، الإستثمار العراقي، الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، المتحد للإستثمار، الأهلي العراقي، بابل، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والإستثمار، الشمال للتمويل والإستثمار، المنصور للإستثمار، الإتحاد العراقي)، فالمصارف المرجعية التي حققت شرط القيم الفائضة في المدخلات تساوي صفراً، هي التي تشكل الحد الكفوء للمصارف الأخرى عينة الدراسة، ويشير الجدول كذلك إلى أن مصرف الإئتمان العراقي يوجد لديه فائض في مدخل الودائع تصل إلى (338686)، أما المبلغ المستهدف للودائع كان (243149) أي على مصرف الإئتمان العراقي أن يقوم بتخفيض الودائع إلى (28%).

- **تكاليف الملاكات الوظيفية:** ويتبين كذلك من الجدول (3-66) أن هنالك فائض لدى مصرف الإئتمان العراقي (غير المرجعي)، إذ يبين الجدول إلى أن مصرف الإئتمان العراقي يمتلك فائض في مدخل تكاليف الملاكات الوظيفية تصل إلى (4081)، أما المبلغ المستهدف لتكاليف الملاكات الوظيفية كان (2930) أي على مصرف الإئتمان العراقي أن يقوم بتخفيض تكاليف الملاكات الوظيفية إلى (28%).
- **الفوائد المدفوعة:** يشير الجدول (3-66) أن هنالك فائض لدى مصرف الإئتمان العراقي (غير المرجعي)، إذ يبين الجدول إلى أن مصرف الإئتمان العراقي يمتلك فائض في مدخل الفوائد المدفوعة تصل إلى (4443)، أما المبلغ المستهدف للفوائد المدفوعة كان (1823) أي على مصرف الإئتمان العراقي أن يقوم بتخفيض الفوائد المدفوعة إلى (59%).
- **المصاريف الأخرى:** بخصوص المصاريف الأخرى يوضح الجدول (3-66) أن هنالك فائض لدى مصرف الإئتمان العراقي (غير المرجعي)، إذ يبين الجدول إلى أن مصرف الإئتمان العراقي يمتلك فائض في مدخل المصاريف الأخرى تصل إلى (21447)، أما المبلغ المستهدف للمصاريف الأخرى كان (15397) أي على مصرف الإئتمان العراقي أن يقوم بتخفيض المصاريف الأخرى إلى (28%).

2. تحديد التحسينات المطلوبة في المخرجات المصرفية

- **الإئتمان النقدي:** يتضح من الجدول (3-67) أن معظم المصارف عينة الدراسة لاتحتاج إلى تحسين قيمة الإئتمان النقدي باستثناء مصرف (الإئتمان العراقي)، إذ على مصرف الإئتمان العراقي زيادة مقدار الإئتمان النقدي بنسبة تصل إلى (952%).
- **الفوائد المستلمة:** من خلال الجدول (3-67) يتضح أن معظم المصارف عينة الدراسة لاتحتاج إلى تحسين قيمة الفوائد المستلمة، إذ يتم الحفاظ على القيم الحالية للمصارف عينة الدراسة.
- **الإيرادات الأخرى:** ويشير الجدول (3-67) كذلك إلى أن معظم المصارف عينة الدراسة لاتحتاج إلى تحسين قيمة الإيرادات الأخرى، إذ يتم الحفاظ على القيم الحالية للمصارف عينة الدراسة.

وهكذا بالنسبة للأعوام الخمسة الأخرى، حيث يوضح الملحق (12) التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات لعام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 وفق نموذج VRS-Malmquist

لذا يوضح الجدولان (3-66) و (3-67) التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات للمصارف عينة الدراسة لعام 2012 وفق نموذج VRS-Malmquist وكما يأتي:

الجدول (3-66) التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2012 وفق نموذج VRS-Malmquist

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			تكاليف الملاكات الوظيفية			الودائع				
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	ت	اسم المصرف Name
0	16147	25185	0	5071	7909	0	6442	12249	0	426844	1025726	1	بغداد
0	9970	9970	0	1113	1113	0	1641	1641	0	115573	115573	2	التجاري العراقي
0	9056	9979	0	2817	5856	0	3804	4192	0	244546	269462	3	الإستثمار العراقي
0	18214	18214	0	11585	11585	0	10507	10507	0	601992	601992	4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
0	39381	39381	0	3324	3324	0	8470	8470	0	164751	164751	5	المتحد للإستثمار
0	8754	8754	0	2642	2642	0	3975	3975	0	163589	163589	6	الأهلي العراقي
-28	15397	21447	-59	1823	4443	-28	2930	4081	-28	243149	338686	7	الإئتمان العراقي
0	3849	3849	0	8369	8369	0	2153	2153	0	193867	193867	8	بابل
0	18738	18738	0	2230	2230	0	1865	1865	0	103125	103125	9	سومر التجاري
0	11009	11009	0	10350	10350	0	6475	6475	0	238805	238805	10	الخليج التجاري
0	6489	6489	0	925	925	0	3055	3055	0	223197	223197	11	الموصل للتنمية والإستثمار
0	37976	37976	0	26951	26951	0	9982	9982	0	1030204	1030204	12	الشمال للتمويل والإستثمار
0	5861	5861	0	2107	2107	0	2100	2100	0	135742	135742	13	المنصور للإستثمار
0	18823	18823	0	1134	1134	0	1676	1676	0	375797	375797	14	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

الجدول (3-67) التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2012 وفق نموذج VRS-Malmquist

الجدول (3-67) التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2012 وفق نموذج VRS-Malmquist										
الإيرادات الأخرى		الفوائد المستلمة				الإئتمان النقدي				
نسبة التحسين (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التحسين (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التحسين (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	اسم المصرف Name	ت
0	29033	29033	0	33699	33699	0	173421	173421	بغداد	1
0	12794	12794	0	11558	11558	0	12361	12361	التجاري العراقي	2
0	10811	10811	0	17632	17632	0	191495	191495	الاستثمار العراقي	3
0	58655	58655	0	23733	23733	0	205489	205489	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	4
0	69611	69611	0	28912	28912	0	391642	391642	المتحد للاستثمار	5
0	21284	21284	0	8387	8387	0	78183	78183	الأهلي العراقي	6
0	30719	30719	0	8515	8515	952	121088	11505	الإئتمان العراقي	7
0	4604	4604	0	13491	13491	0	54539	54539	بابل	8
0	12919	12919	0	9905	9905	0	75014	75014	سومر التجاري	9
0	31272	31272	0	26429	26429	0	222668	222668	الخليج التجاري	10
0	16447	16447	0	10097	10097	0	201826	201826	الموصل للتنمية والاستثمار	11
0	93612	93612	0	40128	40128	0	450510	450510	الشمال للتمويل والاستثمار	12
0	8347	8347	0	13513	13513	0	77666	77666	المنصور للاستثمار	13
0	39216	39216	0	3450	3450	0	154197	154197	الإتحاد العراقي	14

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

ثالثاً: تحليل العلاقة بين مكعب الأنماط وإنتاجية المصرف

بعد تشكيل مكعب الأنماط للمتغيرات الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) والتوصل إلى نتائجها، وكذلك نتائج قيم الإنتاجية الكلية المبينة في الجدول (3-68) للمصارف عينة الدراسة وللمشاهدات البالغة (84) مشاهدة، لذا يمكن عمل علاقة بين كل نمط من هذه الأنماط مع الإنتاجية الكلية للمصارف في المشاهدات التي تتضمن هذا النمط ولك مصرف خلال مدة الدراسة، ولتحديد أهم الأنماط التي يمكن أن تحقق أعلى إنتاجية للمصارف عينة الدراسة، أي بيان مدى توافق وانسجام هذه الأنماط بعد أن يتم تشكيل مكعب الأنماط للمتغيرات الثلاث مع إنتاجية المصارف، ويتم ذلك بالاعتماد على الخطوات الآتية:

- يتم توزيع تكرار المشاهدات لعينة الدراسة (العالي والواطي) لمتغيرات الفاعلية المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) على الأنماط الثمانية وفق النموذج.
- يتم توزيع كل قيمة من الإنتاجية الكلية للمصارف وللمشاهدات البالغة (84) مشاهدة على الأنماط الثمانية للتوصل إلى قيمة كل نمط من هذه الأنماط.
- ويتم التوصل إلى متوسط الإنتاجية الكلية للمصارف وللأنماط الثمانية وذلك من خلال قسمة إجمالي الإنتاجية الكلية للمصارف لكل نمط على عدد مشاهدات الأنماط الثمانية المستخرجة سابقاً من الجدول (3-49).
- وفي الأخير يتم ترتيب قيم الإنتاجية الكلية للمصارف عينة الدراسة من الأعلى للأدنى، وبيان أفضل مستوى أو محفظة الأنماط المثلى.

الجدول (3-68) قيم تغير الإنتاجية الكلية للأعوام الستة من 2012 إلى 2017 لآنموذج CRS-Malmquist							
ت	السنوات	2011 2012	2012 2013	2013 2014	2014 2015	2015 2016	2016 2017
1	بغداد	1.08	0.97	1.19	0.95	1.16	0.84
2	التجاري العراقي	1	0.95	1.03	1	1	1
3	الإستثمار العراقي	1.12	1.12	1	1	1	0.96
4	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	1.67	0.88	1.31	1.01	1.06	0.85
5	المتحد للإستثمار	1	1	1	1	1	1
6	الأهلي العراقي	1	0.83	1.13	0.93	1.07	1
7	الإنتمان العراقي	1.08	1.32	1.02	1	1	1
8	بابل	1	1.06	1	1	1	1
9	سومر التجاري	1	1.02	1	0.86	1.04	0.75
10	الخليج التجاري	1.04	1	1	0.85	0.92	0.83
11	الموصل للتنمية والإستثمار	1	1	0.99	1.01	1	1
12	الشمال للتمويل والإستثمار	1	0.99	1.02	0.82	1.19	0.88
13	المنصور للإستثمار	1	1	1	1	1	1
14	الإتحاد العراقي	1	1	1	1	1	1

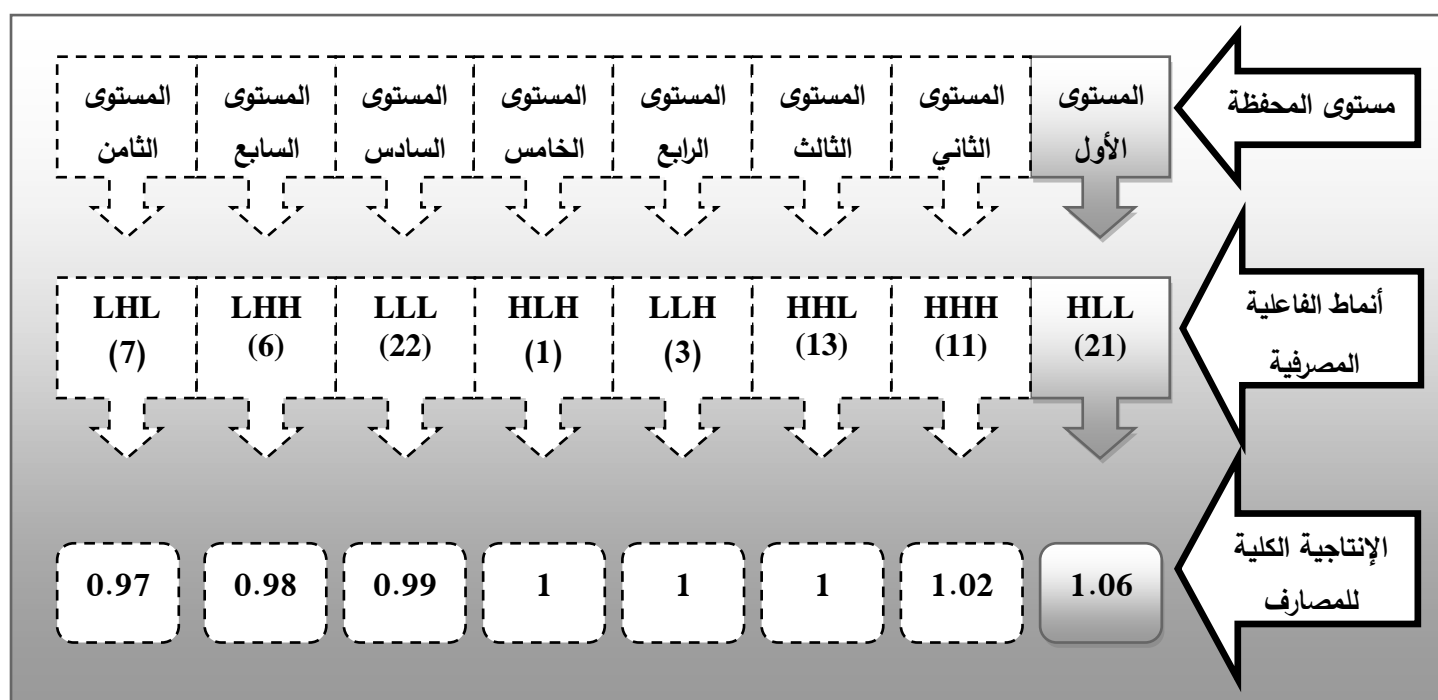
المصدر: من إعداد الباحث.

- تم إضافة عامود سنة 2011-2012 في الجدول (3-68) للتوصل إلى قيم تغير الإنتاجية الكلية للمصارف، وذلك لمطابقتها مع أنماط الفاعلية المصرفية للملاحظات (العالي والوطئ) حسب الجدول (3-48) والبالغ عدد مشاهدته (84) مشاهدة، لذا تم إضافة عامود سنة 2011-2012 ليصبح جدول قيم تغير الإنتاجية الكلية للمصارف عينة الدراسة أيضاً (84) مشاهدة.
- علماً أن نتائج تغير الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج CRS-Malmquist هي مطابقة لنتائج تغير الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج VRS-Malmquist وذلك لأن بيانات المدخلات والمخرجات المصرفية هي نفسها في كلا الأنموذجين لذلك النتائج متطابقة لقيم تغير الإنتاجية الكلية والاختلاف فقط في نتائج متغيرات الأنموذجين.

الجدول (3-69) الربط بين تكرارات مشاهدات الأنماط مع الإنتاجية الكلية للمصارف لكل نمط لأنموذج CRS-Malmquist								
الربحية المصرفية								المتغيرات وتصنيفها
مرتفع				منخفض				
السيولة المصرفية				السيولة المصرفية				
مرتفع		منخفض		مرتفع		منخفض		
الملاءة المصرفية		الملاءة المصرفية		الملاءة المصرفية		الملاءة المصرفية		
مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	
HHH	HHL	HLH	HLL	LHH	LHL	LLH	LLL	النمط
11	13	1	21	6	7	3	22	التكرار
11.22	12.95	1	22.25	5.85	6.76	3	21.77	إجمالي الإنتاجية الكلية للمصارف
1.02	1	1	1.06	0.98	0.97	1	0.99	متوسط الإنتاجية الكلية للمصارف

ويتبين من الجدول (3-69) تكرارات المشاهدات للعالي والوطئ التي تم الوصول إليها وشكل من خلالها مكعب الفاعلية المصرفية للمتغيرات الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) وفق الأنماط الثمان وتوزيع إجمالي الإنتاجية الكلية للمصارف على هذه الأنماط مع إيجاد متوسط الإنتاجية الكلية لهذه المصارف، وبعد ترتيب قيم الإنتاجية من الأعلى للأدنى كان النمط الأعلى ترتيباً هو نمط (HLL)، وهذا ما يدعم فرضية الدراسة الفرعية الأولى التي تنص (تفاوت التوأمة بين الأنماط الثمانية والإنتاجية المصرفية)، فنستنتج من هذا الجدول أن المصرف الذي ينتهج مثل هذه الإستراتيجية يمكنه من تعظيم إنتاجيته، ويدل النمط (HLL) على أن الربحية كانت عالية والسيولة منخفضة والملاءة منخفضة، وقد يكون سبب ارتفاع متغير الربحية دليل على أن الجزء الأكبر من محفظة الإستثمارات المالية يتركز في الإستثمارات المالية لغرض المتاجرة والتي تساعد المصارف على تحقيق أرباح قصيرة الأمد، فضلاً عن ذلك الإستثمار الجيد للموارد المالية التابعة للمصارف، قد ساهم ذلك بصورة ايجابية في ارتفاع الربحية.

وقد يعزى أسباب انخفاض السيولة أن الموجود النقدي (الإحتياطيات الأولية) قد انخفض في تلك المدة المبحوثة للمصارف عينة الدراسة، لذا تأثرت العديد من البنود الأخرى في الميزانية مثل (مواجهة سحبات إيداع، قيام المصارف بمنح تسهيلات إئتمانية أي منح قروض وسلف، انخفاض الإئتمان التعهدي الذي يرافقه سحب التأمينات النقدية، قيام المصارف بشراء موجودات ثابتة، ارتفاع حجم الإستثمارات المالية)، فضلاً عن ذلك قد يعزى سبب انخفاض السيولة في المصارف نتيجة اعتمادها على استقطاب إيداعات غير أساسية والتي تتمثل بالحسابات الجارية، ومن المعروف أن القطاع المصرفي العراقي يتركز الجزء الأكبر فيه من هيكل الودائع المستقطبة من قبل المصارف في الحسابات الجارية والتي تشكل 70% من إجمالي هيكل الودائع المستقطبة، وسبب انخفاض نسب الملاءة لدى هذه المصارف نتيجة استخدام هذه المصارف للإحتياطيات المكونة لديها، وعلى سبيل المثال لا الحصر (إحتياطي البحث والتطوير، إحتياطي التوسعات، إحتياطي رأس المال)، فضلاً عن ذلك انخفاض حقوق الملكية لدى هذه المصارف باستخدام رصيد الأرباح المتحقق من السنوات السابقة لمواجهة العجز أو (الخسارة) المتحقق لفترات مالية لاحقة، لذا ساهمت هذه الأسباب في المقابل تحسين وزيادة إنتاجية المصارف نتيجة تحقيق هذه المصارف نسب ربحية عالية لذا ساهم ذلك وبصورة إيجابية في ارتفاع معدل إنتاجية المصارف، وتتواجد هذه الإستراتيجية في معظم مصارف عينة الدراسة ماعدا مصرف (التجاري العراقي، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، سومر التجاري، المنصور للإستثمار) والجدول (3-48) يوضح ذلك، اما باقي الأنماط فتم ترتيبها من الأعلى إلى الأدنى والتي يمكن توضيحها بالشكل الآتي:



الشكل (3-2) مستويات محفظة الأنماط حسب الإنتاجية الكلية للمصارف وفق أنموذج CRS-Malmquist

المصدر: من إعداد الباحث.

المبحث السادس

تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة وفق علاقات الارتباط

والإنحدار

يتضمن هذا المبحث أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من تحليل جميع متغيرات الدراسة والأساليب والنماذج المعتمدة لبيان علاقة الأنماط الثمان بإنتاجية المصرف، إذ يمكن الاستفادة من تلك النتائج لبيان علاقة المتغيرات الثلاثة والمتمثلة بـ(الربحية، السيولة، الملاءة) في تعظيم إنتاجية المصرف، لذا يحاول الباحث معرفة توافق أو عدم توافق العلاقات بين المتغيرات الثلاث للدراسة، لكونها ابعاد مثيرة للجدل من قبل الكتاب والباحثين، ومن ثم بيان تأثير كل منها على إنتاجية المصرف، بعدما تم حذف النسب التي لم يظهر لها تأثير في المتغيرات المستقلة الثلاث والوصول إلى المتغيرات الكلية الجديدة التي تم احتسابها من المتغيرات الأكثر تأثيراً بها ومن ثم اختبارها لمعرفة معنوية تلك العلاقات أو عدم معنويتها ولكي تبين أيضاً قبول أو رفض فرضيات الدراسة.

أولاً: علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد:

لمعرفة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ(الربحية، السيولة، الملاءة) مع المتغير المعتمد والمتمثل في (الإنتاجية المصرفية) والتي هي تحليل الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج CRS-Malmquist (علماً أن نتائج تغير الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist هي مطابقة لنتائج تغير الإنتاجية الكلية وفق نموذج VRS-Malmquist وذلك لأن بيانات المدخلات والمخرجات المصرفية هي نفسها في كلا النموذجين لذلك النتائج متطابقة لقيم تغير الإنتاجية الكلية والأختلاف فقط في نتائج متغيرات الأنموذجين)، لذا سيتم استخراج معامل ارتباط بيرسون والاختبار التائي لاختبار معامل الارتباط بين المتغيرات، وكانت النتائج كما يأتي:

أ. العلاقة بين نسب الربحية والإنتاجية المصرفية:

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص (تتفاوت نسب الربحية المصرفية من حيث أثرها في إنتاجية المصرف)، لذا سيتم تقسيم التحليل على فقرتين وكما يأتي:

1. العلاقة بين نسب الربحية والإنتاجية الكلية للمصارف (CRS)

- **قوة العلاقة:** أن معامل الارتباط عندما يقترب من الواحد الصحيح تعد هذه العلاقة قوية، أما عندما يقترب من الصفر تعد هذه العلاقة ضعيفة، لذا تبين من تحليل الجدول (3-70) أن قوة جميع علاقات الارتباط بين المتغيرات الفرعية التسعة للربحية والإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج (CRS) تبدو كانت ضعيفة ولكنها ليست معدومة، فقد كان أعلى معامل ارتباط في هامش الفائدة الصافي بمقدار (-0.372) كحد أعلى، يليه معدل دوران الموجودات بمقدار

(-0.366)، أما الحد الأدنى فقد وصل إلى (-0.003) في معدل العائد على الموجودات يليه معدل العائد على الأموال المتاحة بمقدار (-0.007)، مما يؤكد ذلك على ضعف العلاقة بين المتغيرات الفرعية التسعة للربحية والإنتاجية الكلية على أن ذلك لايلغي إطلاقاً على وجود العلاقة بين تلك المتغيرات، وعلى متخذ القرار في الإدارة المصرفية أن يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار.

• **اتجاه العلاقة:** أما بخصوص اتجاه العلاقة بين الطردية والعكسية أي فيما إذا كانت موجبة أو سالبة، فإنها تدل على أن التغير في أحد المتغيرين يرافقه تغير في المتغير الآخر، لذا يتضح من الجدول (3-70) أن هناك أربع علاقات طردية (موجبة) كانت في المتغيرات الفرعية الآتية (معدل العائد على الودائع، هامش صافي الدخل، معدل العائد على حق الملكية، مضاعف الرافعة المالية) إذ أن قيم المتغيرات الفرعية للربحية (المستقلة) يقابلها تغير في قيم المتغير (المعتمد) وبالاتجاه نفسه، أي أن الزيادة في قيم المتغيرات الفرعية للربحية (المستقلة) يقابله الزيادة في قيم المتغير (المعتمد) أو في حالة النقصان في قيم أحد المتغيرين يقابله نقصان في المتغير الآخر والإشارة تكون موجبة والعلاقة (طردية)، أما إذا قابلت الزيادة في المتغيرات الفرعية للربحية (المستقلة) نقصان في المتغير (المعتمد) أو بالعكس فإن الإشارة تكون سالبة والعلاقة (عكسية)، وأتضح من خلال ذلك أن هناك خمس علاقات عكسية (سالبة) كانت في المتغيرات الفرعية الآتية (معدل العائد على الأموال المتاحة، معدل العائد على الموجودات، هامش الفائدة الصافي، الربح المحاسبي، معدل دوران الموجودات).

• **معنوية العلاقة:** يتضح من الجدول (3-70) أن جميع العلاقات بين المتغيرات الفرعية التسعة للربحية والإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS) كانت غير معنوية، إذ تم استخراج قيم القيمة التائية المحسوبة لكل متغير من المتغيرات التسعة للربحية والمتغير المعتمد للإنتاجية الكلية وتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (2.18)، وتبين من خلال ذلك أن القيمة التائية المحسوبة كانت جميع قيمها أصغر من قيمتها الجدولية، إذ كانت تتراوح ما بين (1.39) كحد أعلى في نسبة هامش الفائدة الصافي، وبمقدار (0.01) كحد أدنى في معدل العائد على الموجودات، وجميعها أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.18)، وهذا يدل على أن نتائج هذا التحليل تشير كما يوضح الجدول (3-70) إلى عدم وجود العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الفرعية التسعة للربحية والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS).

2. العلاقة بين الربحية إجمالياً والإنتاجية الكلية للمصارف (CRS)

• **قوة العلاقة:** تبين من تحليل الجدول (3-70) أن قوة علاقة الارتباط بين المتغير الرئيسي المستقل (الربحية إجمالياً) والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS) تبدو كانت ضعيفة ولكنها ليست معدومة، فقد كان معامل الارتباط بينهما بمقدار (0.11)، مما يؤكد ذلك على ضعف العلاقة بينهما، على أن ذلك لايلغي إطلاقاً على وجود العلاقة بين تلك المتغيرات.

- **اتجاه العلاقة:** يتضح من الجدول أدناه أن اتجاه العلاقة كان (طردى) أي موجب بين المتغير الرئيسي المستقل (الربحية إجمالياً) والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS).
- **معنوية العلاقة:** يشير الجدول (3-70) إلى أن العلاقة بين المتغير الرئيسي المستقل (الربحية إجمالياً) والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS) كانت غير معنوية، إذ تبين أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (0.38) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وباللغة (2.18) وهذا يدل على عدم وجود علاقة الارتباطية بين الربحية إجمالياً مع الانتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج CRS-Malmquist.

ويوضح الجدول إدناه علاقات الارتباط بين نسب الربحية المصرفية مع الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج (CRS-Malmquist) وكانت نتائجها وفق الجدول الآتي:

الجدول (3-70) معامل الارتباط والاختبار التائي بين نسب الربحية والإنتاجية الكلية (CRS)					
ت	نسب الربحية المصرفية	قيمة معامل الارتباط	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية عند مستوى (5%)	الدلالة
1	معدل العائد على الودائع (P1)	0.043	0.15	2.18	غير معنوي
2	معدل العائد على الأموال المتاحة (P2)	-0.007	0.02	2.18	غير معنوي
3	معدل العائد على الموجودات (P3)	-0.003	0.01	2.18	غير معنوي
4	هامش الفائدة الصافي (P4)	-0.372	1.39	2.18	غير معنوي
5	هامش صافي الدخل (P5)	0.301	1.09	2.18	غير معنوي
6	معدل العائد على حق الملكية (P6)	0.026	0.09	2.18	غير معنوي
7	الربح المحاسبي (P7)	-0.008	0.03	2.18	غير معنوي
8	مضاعف الرافعة المالية (P8)	0.216	0.77	2.18	غير معنوي
9	معدل دوران الموجودات (P9)	-0.366	1.36	2.18	غير معنوي
10	الربحية إجمالياً (P)	0.11	0.38	2.18	غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نسب الربحية والإنتاجية المصرفية.

ب. العلاقة بين نسب السيولة والإنتاجية المصرفية:

لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص (تتفاوت نسب السيولة المصرفية من حيث أثرها في إنتاجية المصرف)، لذا سيتم تقسيم التحليل على فقرتين وكما يأتي:

1. العلاقة بين نسب السيولة والإنتاجية الكلية للمصارف (CRS)

• **قوة العلاقة:** تبين من تحليل الجدول (3-71) أن هناك علاقة واحدة متوسطة القوة في نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات إذ بلغت (0.422)، أما بقية علاقات الارتباط بين المتغيرات الفرعية الستة للسيولة والإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج (CRS) تبدو كانت ضعيفة ولكنها ليست معدومة، فقد كان أعلى معامل ارتباط في نسبة توظيف الأموال بمقدار (0.359) كحد أعلى، تليها نسبة الإستثمار المؤقت بمقدار (0.320)، أما الحد الأدنى فقد وصل إلى (0.013) في نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات تليها نسبة السيولة القانونية بمقدار (0.123)، مما يؤكد ذلك على ضعف العلاقة بين المتغيرات الفرعية السبعة للسيولة والإنتاجية الكلية على أن ذلك لايلغي إطلاقاً على وجود العلاقة بين تلك المتغيرات، وعلى متخذ القرار في الإدارة المصرفية أن يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار.

• **اتجاه العلاقة:** أما بخصوص اتجاه العلاقة بين الطردية والعكسية أي فيما إذا كانت موجبة أو سالبة، فيشير الجدول (3-71) إلى أن هناك علاقة واحدة عكسية أي سالبة بين نسبة الرصيد النقدي والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية، فيما كانت بقية العلاقات طردية أي موجبة وكانت في المتغيرات الفرعية الآتية (نسبة توظيف الأموال، نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات، نسبة السيولة القانونية، نسبة الإستثمار المؤقت، نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات، نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات).

• **معنوية العلاقة:** يتضح من الجدول (3-71) أن جميع العلاقات بين المتغيرات الفرعية السبعة للسيولة والإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج (CRS) كانت غير معنوية، إذ تم استخراج قيم القيمة التائية المحسوبة لكل متغير من المتغيرات السبعة للسيولة والمتغير المعتمد للإنتاجية الكلية وتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (2.18)، وتبين من خلال ذلك أن القيمة التائية المحسوبة كانت جميع قيمها أصغر من قيمتها الجدولية، إذ كانت تتراوح ما بين (1.61) كحد أعلى في نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات، وبمقدار (0.05) كحد أدنى في نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات، وجميعها أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.18)، وهذا يدل على أن نتائج هذا التحليل تشير كما يوضح الجدول (3-71) إلى عدم وجود العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الفرعية السبعة للسيولة والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS).

2. العلاقة بين السيولة إجمالياً والإنتاجية الكلية للمصارف (CRS)

• **قوة العلاقة:** أن قوة العلاقة بين المتغير المستقل (السيولة إجمالياً) والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية تبدو كانت ضعيفة ولكنها ليست معدومة، فقد كان معامل الارتباط بينهما بمقدار (0.20)، مما يؤكد على ضعف العلاقة بينهما، ولايلغي إطلاقاً على وجود العلاقة بين تلك المتغيرات.

- **اتجاه العلاقة:** يتضح من الجدول أدناه أن اتجاه العلاقة كان (طردى) أي موجب بين المتغير الرئيسي المستقل (السيولة إجمالياً) والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS).
- **معنوية العلاقة:** يشير الجدول (3-71) إلى أن العلاقة بين المتغير الرئيسي المستقل (السيولة إجمالياً) والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS) كانت غير معنوية، إذ تبين أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (0.71) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (2.18) وهذا يدل على عدم وجود علاقة الارتباطية بين السيولة إجمالياً مع الانتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج CRS-Malmquist.

ويوضح الجدول أدناه علاقات الارتباط بين نسب السيولة المصرفية مع الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج (CRS-Malmquist) وكانت نتائجها وفق الجدول الآتي:

الجدول (3-71) معامل الارتباط والاختبار التائي بين نسب السيولة والإنتاجية الكلية (CRS)					
ت	نسب السيولة المصرفية	قيمة معامل الارتباط	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية عند مستوى 5(%)	الدلالة
1	نسبة توظيف الأموال (L1)	0.359	1.33	2.18	غير معنوي
2	نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات (L2)	0.422	1.61	2.18	غير معنوي
3	نسبة السيولة القانونية (L3)	0.123	0.43	2.18	غير معنوي
4	نسبة الإستثمار المؤقت (L4)	0.320	1.17	2.18	غير معنوي
5	نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات (L5)	0.166	0.58	2.18	غير معنوي
6	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (L6)	0.013	0.05	2.18	غير معنوي
7	نسبة الرصيد النقدي (L7)	-0.247	0.88	2.18	غير معنوي
8	السيولة إجمالياً (L)	0.20	0.71	2.18	غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نسب السيولة والإنتاجية المصرفية.

ج. العلاقة بين نسب الملاءة والإنتاجية المصرفية:

لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص (تتفاوت نسب الملاءة المصرفية من حيث أثرها في إنتاجية المصرف)، لذا سيتم تقسيم التحليل على فقرتين وكما يأتي:

1. العلاقة بين نسب الملاءة والإنتاجية الكلية للمصارف (CRS)

- **قوة العلاقة:** تبين من تحليل الجدول (3-72) أن هناك ثلاث علاقات متوسطة القوة في نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة ونسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة ونسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة بمقدار (0.538) (0.535) (-0.457) على التوالي،

أما بقية علاقات الارتباط بين المتغيرات الفرعية للملاءة والإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج (CRS) تبدو كانت ضعيفة ولكنها ليست معدومة، مما يؤكد ذلك على ضعف العلاقة بين المتغيرات الفرعية الخمسة للملاءة والإنتاجية الكلية على أن ذلك لا يلغي إطلاقاً على وجود العلاقة بين تلك المتغيرات، وعلى متخذ القرار في الإدارة المصرفية أن يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار.

- **اتجاه العلاقة:** أما بخصوص اتجاه العلاقة بين الطردية والعكسية أي فيما إذا كانت موجبة أو سالبة، فيشير الجدول (3-72) إلى أن هناك علاقتين طردية أي موجبة بين (نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة، نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة) مع المتغير المعتمد الإنتاجية الكلية، فيما كانت بقية العلاقات الثلاث طردية أي موجبة وكانت في المتغيرات الفرعية الآتية (نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة).
- **معنوية العلاقة:** يتضح من الجدول (3-72) أن هناك ثلاث علاقات بين المتغيرات الفرعية الخمسة للملاءة والإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج (CRS) كانت غير معنوية، إذ تم استخراج قيم القيمة التائية المحسوبة لكل متغير من المتغيرات الثلاثة الفرعية للملاءة والمتغير المعتمد للإنتاجية الكلية وتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (2.18)، وتبين من خلال ذلك أن القيمة التائية المحسوبة كانت جميع قيمها أصغر من قيمتها الجدولية، إذ كانت تتراوح ما بين (1.78) كحد أعلى في نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، وبمقدار (0.56) كحد أدنى في نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، وجميعها أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.18)، وهذا يدل على أن نتائج هذا التحليل تشير كما يوضح الجدول (3-72) إلى عدم وجود العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الفرعية الثلاثة للملاءة وهي (نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع) مع المتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS)، فيما كانت بقية العلاقات بين المتغيرات الفرعية للملاءة المتمثلة بـ (نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة، نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة) مع المتغير المعتمد للإنتاجية الكلية كانت معنوية، إذ بلغت القيمة التائية المحسوبة لهم على التوالي (2.21) (2.19) وهي أكبر من قيمتهم الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (2.18) وهذا يدل على وجود العلاقة الارتباطية بين (نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة، نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة) مع المتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist.

2. العلاقة بين الملاءة إجمالياً والإنتاجية الكلية للمصارف (CRS)

- **قوة العلاقة:** تبين من تحليل الجدول (3-72) أن قوة علاقة الارتباط بين المتغير الرئيسي المستقل (الملاءة إجمالياً) والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS) تبدو كانت متوسطة القوة ولكنها ليست معدومة، فقد كان معامل الارتباط بينهما بمقدار (0.48)، مما يؤكد ذلك على ضعف العلاقة بينهما، على أن ذلك لايلغي إطلاقاً على وجود العلاقة بين تلك المتغيرات.
- **اتجاه العلاقة:** يتضح من الجدول أدناه أن اتجاه العلاقة كان (طردي) أي موجب بين المتغير الرئيسي المستقل (الملاءة إجمالياً) والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS).
- **معنوية العلاقة:** يشير الجدول (3-72) إلى أن العلاقة بين المتغير الرئيسي المستقل (الملاءة إجمالياً) والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS) كانت غير معنوية، إذ تبين أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (1.90) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (2.18) وهذا يدل على عدم وجود العلاقة الارتباطية بين الملاءة أجمالياً مع الانتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج CRS-Malmquist.

ويوضح الجدول أدناه علاقات الارتباط بين نسب الملاءة المصرفية مع الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج (CRS-Malmquist) وكانت نتائجها وفق الجدول الآتي:

الجدول (3-72) معامل الارتباط والاختبار التائي بين نسب الملاءة والإنتاجية الكلية (CRS)					
ن	نسب الملاءة المصرفية	قيمة معامل الارتباط	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية عند مستوى (5%)	الدالة
1	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات (S1)	-0.231	0.82	2.18	غير معنوي
2	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع (S2)	-0.159	0.56	2.18	غير معنوي
3	نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة (S3)	-0.457	1.78	2.18	غير معنوي
4	نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة (S4)	0.538	2.21	2.18	معنوي
5	نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة (S5)	0.535	2.19	2.18	معنوي
6	الملاءة إجمالياً (S)	0.48	1.90	2.18	غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج نسب الملاءة والإنتاجية المصرفية.

د. العلاقة بين (الربحية، السيولة، الملاءة) والإنتاجية المصرفية:

لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص (تتفاوت نسب الربحية والسيولة والملاءة مجتمعة من حيث أثرها في إنتاجية المصرف)، لذا سيتم تقسيم التحليل على ثلاث فقرات وكما يأتي:

1. **قوة العلاقة:** تبين من تحليل الجدول (3-73) أن قوة علاقة الارتباط بين المتغيرات الرئيسة المستقلة الثلاث المتمثلة بـ(الربحية، السيولة، الملاءة) والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS) تبدو كانت متوسطة القوة ولكنها ليست معدومة، فقد كان معامل الارتباط بينهما بمقدار (0.52)، مما يؤكد ذلك على ضعف العلاقة بينهما، على أن ذلك لا يلغي إطلاقاً على وجود العلاقة بين تلك المتغيرات.

2. **اتجاه العلاقة:** يتضح من الجدول أدناه أن اتجاه العلاقة كان (طردى) أي موجب بين المتغيرات الرئيسة المستقلة الثلاث المتمثلة بـ(الربحية، السيولة، الملاءة) والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS).

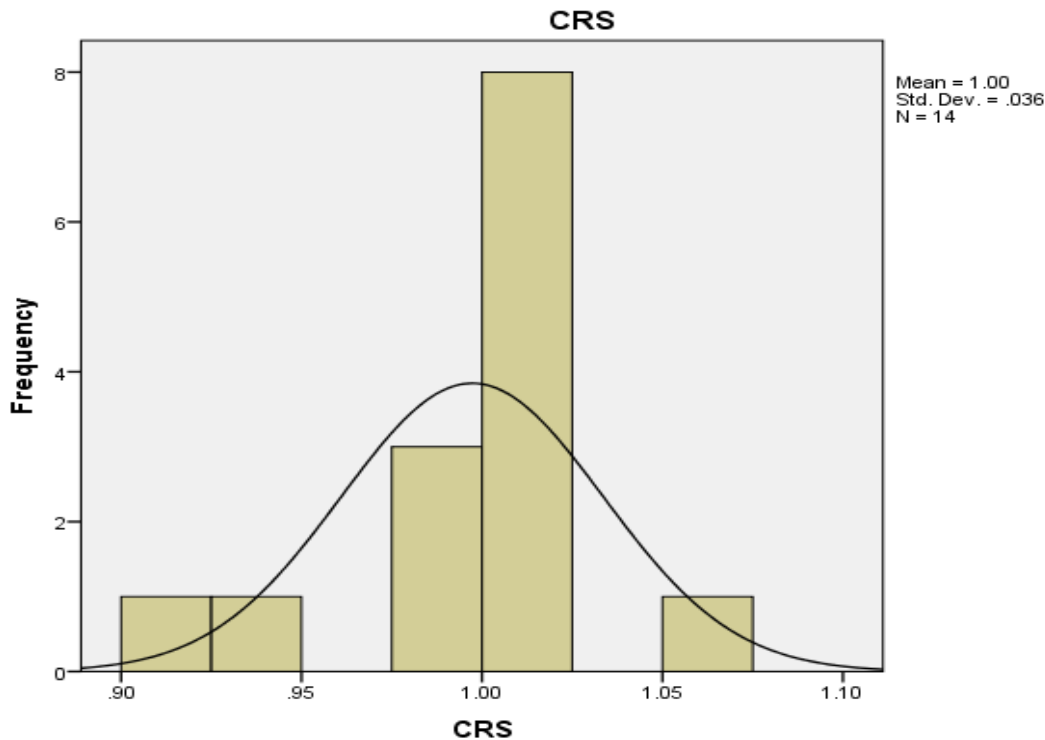
3. **معنوية العلاقة:** يشير الجدول (3-73) إلى أن العلاقة بين المتغيرات الرئيسة المستقلة الثلاث المتمثلة بـ(الربحية، السيولة، الملاءة) والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS) كانت غير معنوية، إذ تبين أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (2.14) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (2.18) وهذا يدل على عدم وجود العلاقة الارتباطية بين متغيرات الفاعلية المصرفية الثلاث (الربحية والسيولة والملاءة المصرفية إجمالاً) مع الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج CRS-Malmquist، والجدول إدناه يوضح ذلك.

الجدول (3-73) معامل الارتباط والاختبار التائي بين الفاعلية المصرفية والإنتاجية الكلية (CRS)			
القيمة معامل الارتباط	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية عند مستوى (5%)	الدلالة
0.52	2.14	2.18	غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج المتغيرات الثلاث للفاعلية والإنتاجية المصرفية.

ثانياً: علاقات التأثير بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد:

لمعرفة علاقات التأثير بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ(الربحية، السيولة، الملاءة) مع المتغير المعتمد والمتمثل في (الإنتاجية المصرفية) والتي هي تحليل الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج (CRS-Malmquist)، لذا سيتم استخدام الإنحدار الخطي المتعدد والإنحدار الخطي البسيط، أما التوزيع الطبيعي للمتغير المعتمد فمن خلال الشكل التالي نلاحظ بأن المتغير المعتمد والمتمثل بـ(الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج CRS-Malmquist) قد توزع توزيعاً طبيعياً بمتوسط (1.00) وتباين (0.0013) وكما مبين في الشكل التالي:



لذا كانت نتائج الاختبار كما يأتي:

أ. تأثير نسب الربحية في الإنتاجية المصرفية:

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص (تفاوت نسب الربحية المصرفية من حيث أثرها في إنتاجية المصرف)، لذا سيتم تقسيم التحليل على فقرتين وكما يأتي:

1. تأثير نسب الربحية في الإنتاجية الكلية للمصارف (CRS)

- **قيمة F المحسوبة:** يتضح من الجدول (3-74) عدم وجود تأثير للمتغيرات الفرعية التسعة للربحية في الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS)، إذ تم استخراج قيمة F المحسوبة لكل متغير من المتغيرات التسعة الفرعية للربحية والمتغير المعتمد للإنتاجية الكلية وتم مقارنتها مع قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (12،1) والبالغة (4.75)، وتبين من خلال ذلك أن قيمة F المحسوبة كانت جميع قيمها أصغر من قيمتها الجدولية، إذ كانت تتراوح ما بين (1.93) كحد أعلى في نسبة هامش الفائدة الصافي، وبمقدار (0.0001) كحد أدنى في معدل العائد على الموجودات، وجميعها أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (4.75)، وهذا يدل على أن نتائج هذا التحليل تشير كما يوضح الجدول (3-74) إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للمتغيرات الفرعية التسعة للربحية في المتغير المعتمد للإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS).
- **قيمة معامل التحديد:** أما بخصوص قيمة معامل التحديد فقد كانت هي الأخرى ضعيفة جداً وتتراوح ما بين (0.139) كحد أعلى في نسبة هامش الفائدة الصافي، وبمقدار (0.000007) كحد أدنى في معدل العائد على الموجودات.

2. تأثير الربحية إجمالياً في الإنتاجية الكلية للمصارف (CRS)

يتضح من الجدول (3-74) عدم وجود تأثير للمتغير الرئيسي المستقل (الربحية إجمالياً) في الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS)، إذ تبين أن قيمة F المحسوبة (0.49) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،12) والبالغة (4.75) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للربحية المصرفية إجمالياً في الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS)، أما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الآتي:

$$Y = 0.98 + 0.003 P$$

إذ أن:

Y: تمثل تغير الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist

P: تمثل الربحية المصرفية

ويوضح الجدول إدناه نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير نسب الربحية المصرفية في الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج (CRS) وكانت نتائجها وفق الجدول الآتي:

يبين الجدول (3-74) نتائج الانحدار الخطي البسيط لتأثير كل نسبة من نسب الربحية المصرفية في

الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist

ت	نسب الربحية المصرفية	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
1	معدل العائد على الودائع (P1)	0.98	0.0004	0.002	0.02	لايوجد تأثير
2	معدل العائد على الأموال المتاحة (P2)	0.99	-0.0002	0.00004	0.001	لايوجد تأثير
3	معدل العائد على الموجودات (P3)	1.00	-0.00009	0.000007	0.0001	لايوجد تأثير
4	هامش الفائدة الصافي (P4)	1.03	-0.014	0.139	1.93	لايوجد تأثير
5	هامش صافي الدخل (P5)	0.97	0.001	0.09	1.19	لايوجد تأثير
6	معدل العائد على حق الملكية (P6)	0.99	0.0003	0.001	0.008	لايوجد تأثير
7	الربح المحاسبي (P7)	1.01	-0.00008	0.00006	0.001	لايوجد تأثير
8	مضاعف الرافعة المالية (P8)	0.97	0.007	0.047	0.59	لايوجد تأثير
9	معدل دوران الموجودات (P9)	1.05	-0.008	0.134	1.86	لايوجد تأثير
10	الربحية إجمالياً (P)	0.98	0.003	0.039	0.49	لايوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،12) = 4.75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ب. تأثير نسب السيولة في الإنتاجية المصرفية:

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص (تتفاوت نسب السيولة المصرفية من حيث أثرها في إنتاجية المصرف)، لذا سيتم تقسيم التحليل على فقرتين وكما يأتي:

1. تأثير نسب السيولة في الإنتاجية الكلية للمصارف (CRS)

• **قيمة F المحسوبة:** يتضح من الجدول (3-75) عدم وجود تأثير للمتغيرات الفرعية السبعة للسيولة في الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS)، إذ تم استخراج قيمة F المحسوبة لكل متغير من المتغيرات السبعة الفرعية للسيولة والمتغير المعتمد للإنتاجية الكلية وتم مقارنتها مع قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (12،1) والبالغة (4.75)، وتبين من خلال ذلك أن قيمة F المحسوبة كانت جميع قيمها أصغر من قيمتها الجدولية، إذ كانت تتراوح ما بين (2.60) كحد أعلى في نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات، وبمقدار (0.002) كحد أدنى في نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات، وجميعها أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (4.75)، وهذا يدل على أن نتائج هذا التحليل تشير كما يوضح الجدول (3-75) إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للمتغيرات الفرعية السبعة للسيولة في المتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS).

• **قيمة معامل التحديد:** أما بخصوص قيمة معامل التحديد فقد كانت هي الأخرى ضعيفة جداً وتتراوح ما بين (0.178) كحد أعلى في نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات، وبمقدار (0.002) كحد أدنى في نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات.

2. تأثير السيولة إجمالاً في الإنتاجية الكلية للمصارف (CRS)

يتضح من الجدول (3-75) عدم وجود تأثير للمتغير الرئيسي المستقل (السيولة إجمالاً) في الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS)، إذ تبين أن قيمة F المحسوبة (0.50) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (12،1) والبالغة (4.75) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للسيولة المصرفية إجمالاً في الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS)، أما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الآتي:

$$Y = 0.978 + 0.0002 L$$

إذ أن:

Y: تمثل تغير الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist

L: تمثل السيولة المصرفية

ويوضح الجدول (3-75) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير نسب السيولة المصرفية

في الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج (CRS) وكانت نتائجها وفق الجدول الآتي:

يبين الجدول (3-75) نتائج الانحدار الخطي البسيط لتأثير كل نسبة من نسب السيولة المصرفية في الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist

ت	نسب السيولة المصرفية	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدالة
1	نسبة توظيف الأموال (L1)	0.99	0.0003	0.129	1.77	لا يوجد تأثير
2	نسبة الإستثمارات في الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات (L2)	0.98	0.001	0.178	2.60	لا يوجد تأثير
3	نسبة السيولة القانونية (L3)	1.00	0.00007	0.015	0.19	لا يوجد تأثير
4	نسبة الإستثمار المؤقت (L4)	0.96	0.0005	0.102	1.37	لا يوجد تأثير
5	نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات (L5)	0.97	0.0004	0.028	0.34	لا يوجد تأثير
6	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (L6)	0.99	0.00003	0.0002	0.002	لا يوجد تأثير
7	نسبة الرصيد النقدي (L7)	1.02	-0.0002	0.061	0.78	لا يوجد تأثير
8	السيولة إجمالياً (L)	0.978	0.0002	0.04	0.50	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (12،1) = 4.75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ج. تأثير نسب الملاءة والإنتاجية المصرفية:

لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص (تتفاوت نسب الملاءة المصرفية من حيث أثرها في إنتاجية المصرف)، لذا سيتم تقسيم التحليل على فقرتين وكما يأتي:

1. تأثير نسب الملاءة في الإنتاجية الكلية للمصارف (CRS)

يتضح من الجدول (3-76) عدم وجود تأثير لثلاث علاقات بالنسبة للمتغيرات الفرعية الخمسة للملاءة في الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS)، إذ تم استخراج قيمة F المحسوبة لكل متغير من المتغيرات الثلاثة الفرعية للملاءة والمتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وتم مقارنتها مع قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (12،1) والبالغة (4.75)، وتبين من خلال ذلك أن قيمة F المحسوبة كانت جميع قيمها أصغر من قيمتها الجدولية، إذ كانت تتراوح ما بين (3.16) كحد أعلى في كحد أعلى في نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، وبمقدار (0.31) كحد أدنى في نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، وجميعها أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (4.75)، وهذا يدل على أن نتائج هذا التحليل تشير كما يوضح الجدول (3-76) إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للمتغيرات الفرعية الثلاثة للملاءة وهي (نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع) في المتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS).

أما بقية العلاقات تبين أن **هنالك تأثير للمتغيرات الفرعية للملاءة والمتمثلة بـ** (نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة، نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة) **في المتغير المعتمد الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS)، إذ بلغت قيمة F المحسوبة لهم على التوالي (4.88) (4.77) وهي أكبر من قيمتهم الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،12) والبالغة (4.75) وهذا يدل على وجود تأثير ذو دلالة معنوية لـ** (نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة، نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة) **في تغير الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS)، وبما أن إشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني أن التأثير إيجابي أي (علاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد لهم (0.289) و (0.276) على التوالي، وهذا يعني أن (29%) و (28%) من التغيرات الحاصلة في تغير الانتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist يمكن تفسيره من خلال نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة ونسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.00004) و (0.00005) على التوالي، وهي قيمة موجبة وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة وأيضاً في نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة سوف يكون هناك زيادة بمقدار (4 بال عشرة الألف) و (5 بال عشرة الألف) في تغير الانتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج CRS-Malmquist.**

2. تأثير الملاءة إجمالياً في الإنتاجية الكلية للمصارف (CRS)

يتضح من الجدول (3-76) **عدم وجود تأثير للمتغير الرئيسي المستقل (الملاءة إجمالياً) في الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS)، إذ تبين أن قيمة F المحسوبة (3.61) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،12) والبالغة (4.75) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للملاءة المصرفية إجمالياً في الإنتاجية الكلية وفق نموذج (CRS)، أما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الآتي:**

$$Y = 0.981 + 0.00009 S$$

إذ أن:

Y: تمثل تغير الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist

S: تمثل الملاءة المصرفية

ويوضح الجدول (3-76) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير نسب الملاءة المصرفية

في الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج (CRS) وكانت نتائجها وفق الجدول الآتي:

يبين الجدول (3-76) نتائج الانحدار الخطي البسيط لتأثير كل نسبة من نسب الملاءة المصرفية في الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist

ت	نسب الملاءة المصرفية	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
1	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات (S1)	1.03	-0.001	0.053	0.68	لا يوجد تأثير
2	نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع (S2)	1.01	-0.00007	0.025	0.31	لا يوجد تأثير
3	نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة (S3)	1.04	-0.0003	0.208	3.16	لا يوجد تأثير
4	نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة (S4)	0.98	0.00004	0.289	4.88	وجود تأثير
5	نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة (S5)	0.99	0.00005	0.276	4.77	وجود تأثير
6	الملاءة إجمالياً (S)	0.981	0.00009	0.231	3.61	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (12،1) = 4.75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

د. تأثير (الربحية، السيولة، الملاءة) في الإنتاجية المصرفية:

لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص (تتفاوت نسب الربحية والسيولة والملاءة مجتمعة من حيث أثرها في إنتاجية المصرف)، لذا من خلال الجدول (3-77) تبين أن قيمة F المحسوبة (1.40) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (3،10) والبالغة (3.71) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين متغيرات الفاعلية المصرفية الثلاث (الربحية والسيولة والملاءة المصرفية إجمالياً) في الإنتاجية الكلية للمصارف وفق نموذج CRS-Malmquist، أما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الآتي:

$$Y = 0.98 + 0.002 P - 0.0004 L + 0.0001 S$$

يبين الجدول (3-77) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير متغيرات الفاعلية المصرفية في الإنتاجية الكلية وفق نموذج CRS-Malmquist

المتغير المستقل	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
الربحية المصرفية	0.983	0.002	0.29	1.40	لا يوجد تأثير
السيولة المصرفية		-0.0004			
الملاءة المصرفية		0.0001			

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (3،10) = 3.71

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق التحليل على أساس مكعب الأنماط، لم تؤكد الاختبارات الإحصائية على النمط الذي سجل أعلى إنتاجية للمصارف (HLL)، أي أن النتائج لم تبين تأثير هذا النمط وفق التحليلات الإحصائية في إنتاجية المصرف، بينما توصلت التحليلات والاختبارات الإحصائية على أن المستوى الخامس في محفظة الأنماط والمتمثل بـ (HLH) أي ربحية عالية وسيولة منخفضة وملاءة عالية وقد كانت إنتاجية المصرف فيها (1) هو النمط الذي تبين في معادلة الإنحدار في أعلاه، أي أن كل من الربحية والملاءة ترتبط طردياً مع الإنتاجية الكلية للمصارف وترتبط السيولة عكسياً مع الإنتاجية، إذ أن ذلك يتطابق مع ما جاء في النمط (HLH)، بالرغم من عدم وجود كل من علاقات الارتباط والتأثير فيما بين تلك المتغيرات.

وفي ظل هذه النتائج التي تم التوصل إليها يتبين للباحث وباختصار شديد أن هناك صعوبة في الموائمة أو إيجاد أفضل توليفة أو مزيج بين متغيرات الفاعلية المصرفية المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) تتناسب مع جميع عينة مصارف الدراسة، وخاصة بعد الإجراءات التي قام بها الباحث من بداية إجراء التحليل إلى تشكيل مكعب الأنماط للأهداف المصرفية الثلاث وبيان علاقة تلك الأنماط بالإنتاجية المصرفية، ومن ثم عمل الاختبارات الإحصائية لتلك المتغيرات، والصعوبة تبرز هنا في حالة إذا تم تبني إجراءات أو تحليلات إحصائية أخرى، فقد تظهر أنماط أخرى قد تكون مختلفة أو مشابهة عن تلك التي توصل إليها الباحث وفق الطرق والتحليلات الإحصائية التي اعتمدها في تحليل متغيرات الدراسة، وهذا بحد ذاته مقياس واضح يبين مقدار وحجم التفاوت بين متغيرات الفاعلية المتمثلة بالأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) وبيان تأثيرها على إنتاجية المصرف.

الفصل الرابع

الإستنتاجات والتوصيات والمقترحات

ويتضمن:

- **المبحث الأول: الإستنتاجات**
- **المبحث الثاني: التوصيات والمقترحات**

الفصل الرابع

الإستنتاجات والتوصيات والمقترحات

يسعى هذا الفصل إلى معرفة أهم نتائج العمل التحليلي والاختباري لفرضيات الدراسة التي تم وضعها، لذا تعد خاتمة لهذه الدراسة بعدما تم وضع المنهجية العلمية بكل ابعادها وفرضياتها وأهدافها التي تمثلت بدراسة المتغيرات الثلاث المتمثلة بالفاعلية المصرفية (الربحية، السيولة، الملاءة) وبيان أهم النسب المالية المؤثرة في إنتاجية المصرف، وبعدها تم دراسة وعرض نتائج ومساهمات الباحثين الفكرية والعلمية والتي كان لها بعد فلسفي وتطبيقي في دراستنا الحالية، وفي ضوء ذلك، تم إعداد مجموعة من الإستنتاجات التي بينت نتائج العمل المالي لتحليل مجموعة من النسب المالية والإحصائي وصولاً إلى تحليل واختبار الفرضيات وتوظيفها وذلك من أجل تدعيم الجانب الأكاديمي والتطبيقي من خلال تحديد وتشخيص نقاط الاتفاق أو الاختلاف مع النظريات القائمة وتوافقها مع الفلسفات والثقافات المختلفة، مما أنعكس ذلك على مجموعة من التوصيات المهمة التي تعزز من عمل وتحقيق أهداف مصارف عينة الدراسة بالاستفادة من إستنتاجات الدراسة، فضلاً عن مجموعة من المقترحات للدراسات المستقبلية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: خصص المبحث الاول إلى بيان أهم الإستنتاجات العلمية والتطبيقية المستخلصة من نتائج هذه الدراسة والاعتماد على الأساس الذي استندت إليه الدراسات الثلاث في أنموذج الدراسة، فيما تضمن المبحث الثاني أهم التوصيات في ضوء هذه الإستنتاجات والمقترحات للدراسات المستقبلية، والتي تعد مصدراً للدراسات المستقبلية المنبثقة من أهم الابعاد في إدارة الأنشطة المصرفية المتمثلة بالفاعلية المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) وإنتاجية المصرف.

المبحث الأول

الإستنتاجات

في ضوء نموذج الدراسة الذي أعتمده الباحث سيتم صياغة الإستنتاجات، ويتكون هذا النموذج من ثلاث دراسات، كل واحدة منها هي الأساس في بناء الدراسة الأخرى وصولاً إلى الدراسة الثالثة، وذلك من أجل إعطاء بعد فكري وعملي في كيفية تكوين مكعب الدراسة، والتي لا تستغني عن أي جزء من المتغيرات الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) وبيان أثر ذلك على إنتاجية المصرف، لذلك نستخلص جملة من الإستنتاجات تتناسب مع الدراسات التي تم وضعها، وكالاتي:

أولاً: الإستنتاجات الخاصة بالدراسة الأولى (ابعاد متغيرات الدراسة)

1. ساهم التحليل على مستوى الربحية من خلال اعتماد التحليل العاملي الاستكشافي لبيان أهم النسب الأساسية والأكثر تأثيراً على متغير الربحية المصرفية وقد تم حذف النسب التي لم يظهر لها تأثير، بعدما تم اختبارها وفق هذا التحليل لـ (9) نسب، لذا تم التوصل إلى أن جميع هذه النسب التسعة هي تمثل متغير الربحية المصرفية، والتي تم احتساب الربحية الكلية من خلالها، وبهذه النسب التسعة يمكن معرفة قوة أهم الأهداف المصرفية على بقية الأهداف الأخرى وبيان أثر هذه الأهداف على الإنتاجية المصرفية.

2. قدم التحليل الإحصائي من خلال التحليل العاملي الاستكشافي لبيان أهم النسب الأساسية والأكثر تأثيراً على متغير السيولة المصرفية وقد تم حذف النسب التي لم يظهر لها تأثير، بعدما تم اختبارها وفق هذا التحليل لـ (9) نسب، وتبين من ذلك أن هناك (7) نسب من أصل (9) كان لها تأثير كبير على متغير السيولة المصرفية، وقد تم حذف نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات ونسبة الإقراض وذلك لأنها ظهرت بإشارات سالبة في العوامل لذا ستهمل وهذا يعني أن هاتين النسبتين لا يوجد لها تأثير على السيولة المصرفية، وبهذه النسب السبعة قد تم احتساب السيولة الكلية، لكي تعطي بعداً مهماً لنسب السيولة في علاقاته مع المتغيرات الأخرى، وبيان أثرها في إنتاجية المصرف، وقد جاءت هذه العلاقات بين هذه المتغيرات بصورة مخالفة لما تبين في هذه الدراسة والدراسات الأخرى عن الحالة التوافقية بين السيولة والملاءة المصرفية هذا من جهة، وبشكل منسجم ومتوافق لما ذكر وتبين في دراسات وبحوث أخرى عن فشل بعض المصارف في تحقيق الانسجام والتوافق بين السيولة والربحية المصرفية من جهة أخرى.

3. تبين من خلال الأدوات الإحصائية أن هناك خمس نسب من أصل ثمان نسب كان لها تأثير كبير على متغير الملاءة المصرفية، وقد تم حذف نسبة الملاءة المصرفية لأنها ظهرت بإشارة سالبة في العامل الأول لذا ستهمل هذه النسبة، وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير لهذه النسبة على

الملاءة المصرفية، كذلك نلاحظ أن نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية لم يظهر له نسبة تشبع وهذا يعني بأن نسبة تشبعه أقل من (50%) أي لا يوجد تأثير لهذه النسبة على الملاءة المصرفية، بالإضافة إلى أن الوسط الحسابي من عيوبه أنه يتأثر بالقيم المتطرفة لذا تعد نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض والسلف (قيمة متطرفة) لذا ستهمل هذه النسبة، وقد تم احتساب الملاءة الكلية من تلك النسب الخمسة والتي اختبرت في هذه الدراسة الحالية من حيث علاقتها سواء بالهدف الأول الربحية المصرفية أو الهدف الثاني السيولة المصرفية وبيان أثر تلك الأهداف في الإنتاجية المصرفية، وتبين من ذلك مدى قوة هذه العلاقات بين تلك المتغيرات هذه من جهة وبشكل متناقض من جهة أخرى لما تبين في دراسات وبحوث في هذا المجال، ويدل ذلك على أن حقيقة المنهج العلمي لا يقوم على الحكم المسبق للعلاقات دون دراستها واختبار فائدتها في ضوء هذه البيانات والمعطيات.

4. وفق هذه الابعاد الثلاث قد تم توظيف الإصدار الثالث من برنامج (PIM-DEA VER3.2) وذلك لقياس تغير الإنتاجية الكلية للمصارف عينة الدراسة، وقد تم استخدام الأنموذجين الآتين (أنموذج CRS-Malmquist لعوائد الحجم الثابتة لقياس الإنتاجية الكلية بالمقياس ذو التوجه للمدخلات، وأنموذج VRS-Malmquist لعوائد الحجم المتغيرة لقياس الإنتاجية الكلية بالمقياس ذو التوجه للمدخلات)، وفي الوقت نفسه سيقدم هذا الأنموذج صورة أكثر دقة ووضوح في بيان قوة وضعف علاقاته مع المتغيرات الثلاث المستقلة، وفي هذه التجربة، سيكون من الممكن تسهيل فهم العلاقات وتفسيرها بمحتوى توضيحي وبما يتوافق أو لا يتوافق ورؤى الآخرين وفقاً للنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

ثانياً: الإستنتاجات الخاصة بالدراسة الثانية والثالثة (تشكيل مكعب الأنماط وعلاقته بإنتاجية المصرف)

1. تبين من نتائج النسب الخاصة بمتغيرات الفاعلية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة)، ظهور مستوى عالي ومستوى واطئ لجميع مشاهدات عينة الدراسة البالغة (84) مشاهدة، ويتم الاعتماد في ذلك على المتوسط العام، وإتضح أن المشاهدات الخاصة بـ(الربحية والسيولة والملاءة) الكلية التي كانت أعلى من المتوسط العام (H) كانت في متغير الربحية بواقع (46) مشاهدة، أما السيولة (37) مشاهدة أما الملاءة (21) مشاهدة، أما المشاهدات المتبقية الخاصة بـ(الربحية والسيولة والملاءة) الكلية التي كانت أدنى من المتوسط العام (L) فتمثلت بالمستوى الواطئ، لذا في المقابل قد تعكس هذه السياسات التي تتبناها هذه المصارف في ظهور نتائج يمكن استخدامها أثناء إدارة الأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) وبشكل صحيح وضمان استمرارية عمل المصارف، والتي تم اكتشافها وفق الأطر المعتمدة لهذه الدراسة.

2. استندت الدراسة في التحليل على أساس المكعب، وساهم هذه التحليل في تشكيل مكعب الأنماط أو محفظة الأنماط الثمان لمتغيرات الفاعلية المصرفية الثلاث، وقد برز من ذلك التحليل ثمانية أنماط كل نمط يتكون من ثلاث متغيرات (ربحية، سيولة، ملاءة) ولكل سنة ولكل مصرف من مصارف عينة الدراسة، وتم من خلال ذلك معرفة نسبة تكرار الأنماط وأي نمط سجل أعلى نسبة تكرار في جميع المشاهدات، ومن ثم بيان هل سيسهم ذلك في تعظيم إنتاجية المصرف أم لا، وذلك وفق طريقة علمية تعتمد على أساس الدراسات التي اعتمدت هذه الفلسفة ولكن بمتغيرات وصفية أخرى لإظهار قوة وعلاقة هذه الأنماط في ظل متغيرات تم اختبارها لهذه المسألة.
3. تبين من التحليل على أساس المكعب أن أكبر نسبة من هذه الأنماط كانت ممثلة بالإتجاه نحو المستوى الواطئ قياساً بالمستوى العالي، فبلغت نسبة المستوى الواطئ 59% مقارنة بالمستوى العالي مع الأخذ في الاعتبار المتوسط العام لمتغيرات الفاعلية المصرفية الثلاث، ويعزى سبب ذلك إلى مصارف عينة الدراسة والمدة المبحوثة خلال تلك الدراسة، لذا يتطلب من هذه المصارف تبني فلسفات معينة في إدارتها المصرفية من أجل الحفاظ على مسارها في الإتجاه الصحيح، وفي الوقت نفسه تعمل هذه المصارف على اعتماد إستراتيجيات تسرع من تطور وتقدم هذا المصارف قياساً بالمصارف المنافسة الأخرى من المصارف العربية والأجنبية والدولية في ظل المنافسة والأزمات العالمية، ويتطلب هذا التحدي نفسه رؤية وفكراً إدارياً حكيم من أجل مواجهة تلك الظروف والأزمات.
4. وبعد توزيع تكرارات المشاهدات للمستوى العالي والواطئ التي تم التوصل إليها، إذ تم تشكيل مكعب الفاعلية المصرفية من خلالها للمتغيرات الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) وفق الأنماط الثمان وتوزيع إجمالي الإنتاجية الكلية للمصارف على هذه الأنماط مع إيجاد متوسط الإنتاجية الكلية لهذه المصارف، وبعد ترتيب قيم الإنتاجية الكلية من الأعلى للأدنى أظهرت نتائج الدراسة أن النمط (HLL) تأثر تأثيراً كبيراً بالإنتاجية الكلية للمصارف، وكانت نسبة تكرار هذا النمط 25% من إجمالي عدد المشاهدات، وتبين من ذلك أن المصرف الذي يتبع مثل هذه الإستراتيجية يمكنه من تحسين وزيادة إنتاجيته المصرفية، نتيجة تحقيق هذه المصارف نسب ربحية عالية لذا ساهم ذلك وبصورة إيجابية في ارتفاع معدل إنتاجية المصارف، وتتواجد هذه الإستراتيجية في معظم مصارف عينة الدراسة ماعدا مصرف (التجاري العراقي، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، سومر التجاري، المنصور للإستثمار)، ووفق الخطوات المعتمدة في هذه الدراسة في بيان علاقة الأنماط للفاعلية المصرفية بإنتاجية المصارف لباقي الأنماط السبعة فقد تم ترتيبها من الأعلى إلى الأدنى حسب متوسط إجمالي الإنتاجية الكلية للمصارف عينة الدراسة.

ثالثاً: إستنتاجات الدراسة الاختبارية بين متغيرات الدراسة الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) وعلاقتها بإنتاجية المصرف

ولبيان وإثبات ما توصلت إليه الدراسات الثلاث وللتأكد من النمط الذي ظهر من حيث أعلى إنتاجية للمصرف، وهل يمكن إثبات ذلك من خلال عمل الاختبارات الإحصائية ذات العلاقة، لذا تم الاعتماد على طريقة اختبار فرضية الدراسة، والتي لا تتبعد عن أساس الدراسة الحالية التي بني عليها، وأما تم عمل ذلك لاختبار ما توصل إليه الباحث، وكما يأتي:

1. بينت الدراسة أن الربحية المصرفية بأنواعها المستخدمة في الدراسة لم تؤثر بمؤشراتها الأكثر تأثيراً بصورة مجتمعة على إنتاجية المصرف، أي تبين عدم وجود علاقتي إرتباط وتأثير بين متغيرات الربحية بمؤشراتها التسعة في المتغير المعتمد الإنتاجية المصرفية، ويدل ذلك على عدم مقدرة تلك المصارف على توجيه مواردها المالية بالشكل الصحيح الذي يعمل على تحقيق أكبر قدر من الأرباح وبشكل مستمر، ولعل أن أحد الأسباب هو الإجراءات والشروط المصرفية أو الظروف التي تمر بها المصارف تمنعها من إستثمار مواردها بالشكل السليم والصحيح، إذ تقوم بعض المصارف بالاحتفاظ بمخزون من السيولة من أجل عدم وقوعها في أزمات الإفلاس الناتجة عن منح الإستثمارات والقروض بصورة عشوائية وغير مدروسة وبعيدة جداً عن مبدأ الإفصاح والشفافية الذي تمارسه المصارف والمؤسسات الأخرى وذلك من أجل الحصول على المزيد من الأرباح.

2. أثبتت الدراسة عدم تأثير مؤشرات السيولة بصورة مجتمعة على إنتاجية المصرف، أي تبين عدم وجود علاقتي إرتباط وتأثير بين متغيرات السيولة بمؤشرات السبعة في المتغير المعتمد الإنتاجية المصرفية، والسبب في انخفاض مستوى السيولة يعود إلى نتيجة السياسات المتبعة من قبل المصارف والظروف والإزمات في تلك البلدان، وكذلك طرق منح القروض والإستثمارات مقارنة بالمصارف الأخرى من جهة والأزمات المالية والظروف التي تمر بها المصارف في تلك المدد هذا من جهة أخرى، مما انعكس ذلك على متغير السيولة المصرفية وأدى إلى انخفاضها في مدة الدراسة المبحوثة.

3. وفي جانب آخر، تبين أن هنالك علاقتي إرتباط وتأثير للمتغيرات الفرعية للملاءة والمتمثلة بـ (نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة، نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة) في المتغير المعتمد الإنتاجية الكلية للمصارف، أما بقية المتغيرات الفرعية للملاءة المصرفية فلا توجد بينهما علاقات إرتباط وتأثير، وعلى الرغم من ذلك تؤكد الدراسات على أن الإدارة السليمة للملاءة المصرفية تساهم بشكل إيجابي في تحقيق فاعلية المصرف، وهذا ما يفسر وجود متغيرات أخرى يمكن أن تساهم في تعظيم إنتاجية المصرف.

4. وهذا بدوره أثر في تبيان العلاقة بين المتغيرات الثلاث المتمثلة بـ(الربحية، السيولة، الملاءة) وإنتاجية المصرف، أي تبين عدم وجود علاقتي إرتباط وتأثير بين متغيرات الفاعلية المصرفية الثلاث (الربحية والسيولة والملاءة المصرفية إجمالاً) في المتغير المعتمد الإنتاجية الكلية للمصارف، مما يثبت أن حجم التفاوت في مؤشرات كل متغير من المتغيرات الثلاثة المستقلة للفاعلية المصرفية المتمثلة بـ(الربحية، السيولة، الملاءة) كما تم استخراج المؤشرات الأكثر تأثيراً في كل متغير من تلك المتغيرات الثلاث وبيان أثرها على إنتاجية المصرف، وعلى الرغم من إجراء اختبارات وفق التحليل العاملي الاستكشافي لتحديد أفضل النسب من بين تلك المتغيرات الثلاثة للفاعلية المصرفية، إلا أن ذلك قد أثر بشكل سلبي في تحديد هذه العلاقة، على الرغم من أهمية هذه المتغيرات وعلاقتها في جميع العمليات المصرفية.

5. توصل الباحث عن طريق التحليل على أساس مكعب الأنماط، أن النمط الذي سجل أعلى إنتاجية للمصارف (HLL) لم تؤكد الاختبارات الإحصائية عليه، أي لم تبين تأثير هذا النمط وفق التحليلات الإحصائية في إنتاجية المصرف، بينما توصلت التحليلات والاختبارات الإحصائية على أن المستوى الخامس في محفظة الأنماط والمتمثل بـ(HLH) أي (ربحية عالية وسيولة منخفضة وملاءة عالية) وقد كانت إنتاجية المصرف فيها (1) هو النمط الذي تبين في معادلة الإنحدار في أعلاه، أي أن السيولة ترتبط عكسياً مع الإنتاجية وترتبط الربحية والملاءة طردياً مع الإنتاجية الكلية للمصارف، إذ أن ذلك يتطابق مع ما جاء في النمط (HLH)، بالرغم من عدم وجود كل من علاقات الإرتباط والتأثير فيما بين تلك المتغيرات، وهذا ما يعزز ويعظم من قيمة هذه الأطروحة لدراسة تلك المتغيرات وفك الطلاسم الخاصة بها، ومن ثم توحيدها وعمل توأمة لتوضيح وتحقيق أهداف المصارف عينة الدراسة بشكل خاص والمصارف بشكل عام.

المبحث الثاني

التوصيات والمقترحات

بعد وضع أهم الإستنتاجات العملية التي توصلت إليها هذه الدراسة سيتم وضع أهم التوصيات الضرورية والتي تعد مكملة لها، وأيضاً اقتراح دراسات مستقبلية قد يكون لها أبعاد فكرية وتطبيقية بما تخدم هذه الدراسة أو تحقيق انسجام مع متغيرات الدراسة الحالية.

أولاً: التوصيات

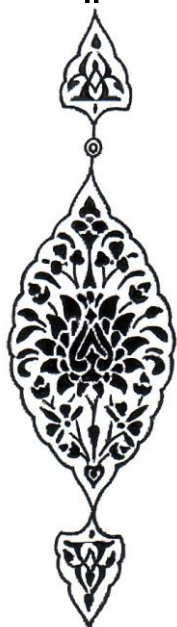
1. ضرورة تعزيز مفاهيم (الربحية، السيولة، الملاءة) والإنتاجية المصرفية وطرق قياسها لما لها من دور مهم ومساند في مساعدة مجالس إدارة المصارف في اتخاذ القرارات الصحيحة والدقيقة.
2. من الضروري تبني دراسة مثل هذه المتغيرات في الدراسات المالية والمصرفية وعلى مستوى البيئة العراقية والعربية، والأهم من ذلك هو تعميم نتائج مثل هذه الدراسات وعدم اغفالها، للتوصل إلى أهم الإستنتاجات وإعطاء صورة دقيقة وواضحة للقطاع المصرفي لدراسة مثل هذه المتغيرات، وإيجاد أيضاً الطرق اللازمة من أجل إدارتها بصورة مناسبة على مستوى الأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) وتأثيرها على الإنتاجية أو على الأهداف الأخرى.
3. تعد عملية الموائمة بين المتغيرات الثلاث للفاعلية المصرفية (الربحية، السيولة، الملاءة) وإيجاد التوليفة المناسبة فيما بينهم موضع جدل قائم، لذا تعد نتائج هذه الدراسة مهمة وضرورية لأنها توضح للباحثين وللآخرين العلاقات بين المتغيرات الثلاث والتأثير فيما بينهم، وأنعكاس تلك العلاقات على متغير آخر مثل إنتاجية المصرف.
4. أن التحليل على أساس مكعب الأنماط الذي قام به الباحث، فضلاً عن أسلوب التحليل العالمي الاستكشافي الذي ميز بين النسب المالية للربحية والسيولة والملاءة، وتم من خلاله استخراج النسب الأكثر تأثير والأقل تأثير فيما بينها، لذا تدفع هذه الدراسة الباحثين الآخرين إلى إيجاد أدوات إحصائية أخرى تكمل نتائج ما جاءت بها هذه الدراسة الحالية أو تقديم نتائج جديدة ودراسة جديدة تخدم القطاع المصرفي.
5. توصي الدراسة بضرورة إقامة دورات وندوات وورش علمية وبالتعاون مع البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة العراقية وجميع المصارف العاملة في العراق بغض النظر عن القطاع الذي تعمل فيه هذه المصارف، فضلاً عن حضور الباحثين والأكاديميين والمهتمين بهذا الموضوع من أجل التعريف وعرض طرق التحليل والأدوات الإحصائية والبرامج الحديثة وإمكانية تطبيقها في تلك المصارف ومن ضمن تلك البرامج أسلوب تحليل تطويق البيانات والأساليب المالية والإحصائية الحديثة.

6. يمكن أن تساعد نتائج البحث صناع القرار والإدارة المصرفية على صياغة سياسات وإستراتيجيات مناسبة لتحسين أداء وإنتاجية المصارف.
7. تقديم خلفية نظرية عن أسلوب مؤشر مالمكويسست الذي يستند في تطبيقه على تحليل تطوير البيانات data envelopment analysis (DEA) حتى يكون مرجعاً في المكتبة العراقية والسودانية والعربية، والتعرف على أنواعه وطريقة استخدامه في قياس وتحليل الكفاءة والإنتاجية.
8. الإفادة من مؤشرات قيم التغير في الإنتاجية الكلية للمصارف، وكذلك تحديد المصارف المرجعية التي تم الحصول عليها من أنموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS-Malmquist) وأنموذج عوائد الحجم المتغيرة (VRS-Malmquist) للمصارف التي لم تحقق الكفاءة في أستعمال الموارد المتاحة، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستفيد المصارف التي لم تحقق الكفاءة من أنماط تشغيل وخبرات المصارف المرجعية التي حققت الكفاءة الكاملة خلال مدة الدراسة.
9. توضيح الأسباب التي أدت إلى تحقيق الكفاءة الكاملة في بعض المصارف، ومحاولة أخذها كنماذج تطبيقية يمكن أن تتبعها المصارف التي لم تحقق الكفاءة الكاملة.
- 10 اهتمام إدارة المصارف بتحقيق عملية الموازنة بين حجم الموارد التي تمتلكها أي جانب (المدخلات) والخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها أي جانب (المخرجات)، إذ أن معظم مصارف عينة الدراسة لديها فائض في جانب المدخلات مقارنة بالمخرجات المتحققة.
- 11 يجب على البنك المركزي العراقي أستخدام الأساليب الحديثة التي تساعد على تحديد الأداء الحقيقي للمصارف، وذلك من خلال اعتماد أنظمة البرمجة الخطية، وخاصة كنموذج تحليل تطوير البيانات الذي يساعد في احتساب مؤشر مالمكويسست لقياس إنتاجية القطاع المصرفي.
- 12 تحسين جودة الخدمات التي تقوم بتقديمها المصارف، والتي ترغب في تحسين مستوى الأداء المصرفي، وتحقيق الأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) بكفاءة وفاعلية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة من قبل المصارف، فضلاً عن حاجة المصارف إلى اجراء المزيد من التطبيقات على أسلوب تحليل تطوير البيانات إذ يقدم خيارات مفيدة للتعرف على كفاءة وإنتاجية القطاع المصرفي، وتحديد المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارها، وتحديد قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة، وأخيراً تحديد التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات للمصارف عينة الدراسة.
- 13 حاجة المصارف إلى تطوير الوحدات الإدارية لكل مصرف من المصارف قيد الدراسة والبحث بشكل خاص والمصارف الأخرى بشكل عام، وتتولى هذه الوحدات الإداريه مهمة مراقبة ومتابعة تحليل وقياس مستوى الأهداف المصرفية الثلاث (الربحية، السيولة، الملاءة) وتأثيرها على مستوى إنتاجية القطاع المصرفي.

ثانياً: المقترحات

1. إقامة دراسات أخرى بنسب مالية أخرى غير المستخدمة في الدراسة الحالية مع اعتماد أساليب تحليل أو أدوات إحصائية جديدة لإظهار قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
2. من الممكن استخدام نسب أخرى في قياس (الربحية، السيولة، الملاءة) حسب توفر البيانات وبيان تأثير ذلك على إنتاجية المصرف أو أي متغيرات أخرى.
3. دراسة مؤشرات العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الربحية المصرفية وبيان تأثير ذلك على إنتاجية المصرف أو أي متغيرات أخرى.
4. يمكن الاستفادة من أهم النماذج الخاصة في قياس إنتاجية القطاع المصرفي وتجريبها، فضلاً عن محاولة توضيح النماذج الأكثر بروزاً في تسليط الضوء على إنتاجية المصارف وتعظيمها.
5. إجراء دراسات مستقبلية باستخدام مقياس تغير الإنتاجية الكلية مالمكويست الذي يستند في تحليله على تحليل تطويق البيانات تأخذ بنظر الاعتبار المقارنة بين إنتاجية القطاع المصرفي الخاص والعام في العراق، أو عمل مقارنة بين إنتاجية المصارف العراقية مع المصارف الأجنبية أو العربية.
6. اقتراح دراسة مستقبلية مشابهة للدراسة الحالية للقطاع المصرفي الإسلامي دراسة مقارنة، أو دراسة نمط العلاقة بين نسب مالية أخرى للربحية والسيولة والملاءة وبيان تأثيرها على الإنتاجية المصرفية لكن دون الاعتماد على المتغيرات المعتمدة في هذا الدراسة.
7. إجراء دراسات على عينات مختلفة سواء أكانت مصارف عربية أم أجنبية، وذلك لمعرفة أهم الأبعاد الرئيسة التي يمكن أن تتجم عن هذه الدراسات وانعكاسها في تبني الإستراتيجيات التي لها دور في تطوير الأعمال المصرفية والإقتصادية وتأثيرها على التنمية الإقتصادية للبلد، ولاسيما أن المصارف تعد احد المؤسسات الرئيسة في دفع عجلة التطور والتقدم إلى الأمام.

المصادر



المصادر باللغة العربية

أولاً: التقارير الرسمية والنشرات:

التقرير السنوي، للمصارف عينة الدراسة للمدة من (2012-2017).

ثانياً: الكتب:

1. أسماعيل، السيدة عبد الفتاح، وحنفي، عبد الغفار علي، رسمية، الأسواق المالية (أسواق رأس المال - البورصات - البنوك - صناديق الإستثمار)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009.
2. البديري، حسن جميل، البنوك : مدخل محاسبي وإداري، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
3. جلدة، سامر، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
4. الجميل، سرمد كوكب، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، لبنان، 2011.
5. الجنابي، هيل عجمي جميل، وارسلان، رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
6. الحاج، علي توفيق، والخطيب، عامر علي، إدارة البورصات المالية، الطبعة الأولى، دار الإحصاء العلمي، عمان، الأردن، 2012.
7. الحبيطي، قاسم محسن، ويحيى، زياد هاشم، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2002.
8. حجازي، وجدى حامد، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
9. حداد، أكرم، وهذلول، مشهور، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
10. حسين، أحمد حسين علي، إعداد وتحليل وتفسير القوائم المالية المحاسبية (قائمة الدخل، الميزانية العمومية، قائمة التدفقات النقدية، التحليل الأفقي، التحليل الرأسي، النسب المالية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
11. الحسين، محمد ابدوي، مقدمة في إدارة الإنتاج والعمليات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- 12 الحسيني، فلاح حسن عداي، إدارة البنوك : مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 13 الحسيني، فلاح حسن عداي، والدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله، إدارة البنوك : مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 14 الحسيني، فلاح حسن عداي، والدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله، إدارة البنوك : مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 15 الحلاق، سعيد سامي، والعجلوني، محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 16 أبو حمد، رضا صاحب، وقדوري، فائق مشعل، إدارة المصارف، الطبعة الأولى دار ابن الأثير للطباعة والنشر، بغداد، 2005.
- 17 حماد، طارق عبد العال، التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 18 حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات: المفاهيم - المبادئ - التجارب - تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005.
- 19 حماد، طارق عبد العال، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012.
- 20 الحمزاوي، محمد كمال خليل، إقتصاديات الائتمان المصرفي - دراسة تطبيقية لنشاط الائتماني وأهم محدّداته، الطبعة الثانية، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 21 الحناوي، محمد صالح، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 22 حنفي، عبدالغفار، قرياقص، رسمية، أسواق المال، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000.
- 23 حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004.
- 24 حنفي، عبد الغفار، إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية) في البنوك التجارية والإسلامية، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 25 الحياي، وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 26 الحياي، وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- 27 خطاب، جودت جعفر، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009.
- 28 خلف، فليح حسن، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2006.
- 29 خنفر، مؤيد راضي، والمطارنة، غسان فلاح، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- 30 داود، علي سعد محمد، البنوك ومحافظ الاستثمار مدخل دعم اتخاذ القرار، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
- 31 داود، فضيلة سلمان، وجدوع، مخلد حمزة، تقييم الأداء المصرفي مفاهيم أساسية وممارسات تطبيقية، الطبعة الأولى، مكتبة السبيان، العراق، 2017.
- 32 الدليمي، عوض فاضل أسماعيل، النقد والبنوك، جامعة بغداد، العراق، 1990.
- 33 الدهراوي، كمال الدين مصطفى، مدخل معاصر في: تحليل القوائم المالية (تحديد قيمة المنشأة، تحديد قيمة السهم، صياغة عقود الحوافز وشروط المديونية)، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 34 الدوري، مؤيد عبد الرحمن، وسلامة، حسين محمد، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 35 ذيب، سوران سمير، ونور، محمود أبراهيم، وموسى، شقيري نوري، وسعادة، عبدالله يوسف، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.
- 36 الراوي، خالد وهيب، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 37 رايس، حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، أيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
- 38 الرفاعي، غالب عوض، وبلعربي، عبد الحفيظ، إقتصاديات النقد والبنوك / الجزء الأول (الاساسيات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 39 الرفيعي، أفتخار محمد مناحي، واللامي، علي حسين نوري، المصارف الإسلامية، دار ومكتبة قناديل للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2015.
- 40 الرمحي، نضال محمود، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013.
- 41 رمضان، زياد سليم، وجودة، محفوظ أحمد، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

- 42 رمضان، زياد سليم، وشبوط، مروان، الأسواق المالية، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010.
- 43 الربيعي، حاكم محسن، وراضي، حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 44 الزبيدي، حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 45 الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 46 أبو زيد، محمد المبروك، التحليل المالي للشركات والأسواق المالية، الطبعة الثانية، دار المريح للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
- 47 سالم، شاهين عكاب، الصيرفة بحوث وتطبيقات، الطبعة الأولى، نون4 للنشر والطباعة والتوزيع، حلب، سورية، 2008.
- 48 السبلاني، غسان، التحليل المالي وآليات صنع القرار، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2011.
- 49 السعيدة، فيصل جميل، وفريد، نضال عبد الله، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 50 سعيد، أحمد محمد فهمي، مدخل في التمويل والإدارة المالية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2009.
- 51 سعيد، عبد السلام لفته، خصوصية العمل المصرفي، الطبعة الثانية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والإقتصادية، بغداد، العراق، 2012.
- 52 سعيد، عبد السلام لفته، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2013.
- 53 السنهوري، محمد مصطفى، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 54 أبو شاور، منير إسماعيل، ومساعدة، أمجد عبد المهدي، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 55 آل شبيب، دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

- 56 أَل شبيب، دريد كامل، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
- 57 الشماع، خليل محمد حسن، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2004.
- 58 الشماع، سمير منير عبد الملك، تحليل القوائم المالية مفاهيم وطرق، دار الدكتور للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 2010.
- 59 الشمري، صادق راشد حسين، سياسات الأقرض وسبل تطويرها في المصرف العراقية: الواقع – والأفاق المستقبلية، مطبعة العزة، بغداد، العراق، 2006.
- 60 الشمري ، صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، مطبعة الفرح، بغداد، العراق، 2008.
- 61 الشمري ، صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، مطبعة الكتاب، بغداد، العراق، 2012.
- 62 الشمري، صادق راشد، إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.
- 63 الشمري، صادق راشد، الصناعة المصرفية الإسلامية الواقع والتطبيقات العملية، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 2016.
- 64 الشمري، صادق راشد، ونعمة، نغم حسين، أساسيات الإدارة المالية مداخل وتطبيقات، مطبعة الكتاب، بغداد، العراق، 2014.
- 65 الشهاوي، طارق مصطفى، مصطفى، نهال فريد، الإدارة المالية – مدخل اتخاذ القرارات، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 66 الشوارة، فيصل محمود، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.
- 67 صوان، محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 68 الصياح، عبد الستار مصطفى، والعامري، سعود جايد مشكور، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.
- 69 الصيرفي، محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 70 طالب، علاء فرحان، والمشهداني، أيمن شيحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- 71 طایل، مصفى كمال، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 72 العارضي، جليل كاظم مدلول، الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 73 العامري، الحاج محمد علي إبراهيم، الإدارة المالية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 2001.
- 74 العامري، محمد علي إبراهيم، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 75 العامري، محمد علي إبراهيم، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 76 العامري، محمد علي، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 77 عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة: عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 78 عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة: عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 79 عبد الخالق، محمد، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 80 عبد العزيز، سمير محمد، التحليل المالي الاستراتيجي والمقارنة المرجعية، مركز إسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 81 عبد الله، خالد أمين، والطراد، أسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية - المحلية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 82 عبد، زياد نجم، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحوراء، بغداد، العراق، 2012.
- 83 عبيدات، سليمان خالد، مقدمة في إدارة الإنتاج والعمليات، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
- 84 عثمان، محمد داود، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013.
- 85 عريقات، أحمد يوسف، وجرادات، ناصر محمد سعود، والمعاني، أحمد أسماعيل، إدارة العمليات الإنتاجية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

- 86 عطية، محمد عبد الحميد محمد، الاستثمار في البورصة (سوق المال - التحليل الأساسي - أدوات التحليل المالي - التحليل الفني - مؤشرات أداء السوق - اتجاهات الأسعار - محفظة الاستثمار)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 87 عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية الجزء - الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 88 العلاق، بشير عباس، إدارة المصارف، مطبعة جامعة التحدي، عمان، الأردن، 2001.
- 89 العلي، أسعد حميد، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012.
- 90 العلي، أسعد حميد، إدارة المصارف التجارية - مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 91 آل علي، رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 92 علي، عبد المنعم السيد، والعيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والاسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 93 العميد، علي عبدالرضا حمودي، مؤشرات الحیطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالإزمات، المديرية العامة للإحصاء والابحاث - البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق، 2009.
- 94 عوض الله، زينب، والفولي أسامة محمد، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
- 95 الغريري، سامي ذياب عبد الرزاق، إدارة الإنتاج والعمليات، مكتبة زين الحقوقية والأدبية: بيروت، لبنان، 2013.
- 96 فهد، نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 97 كراجة، عبد الحليم، وربابعة، علي، والسكران، ياسر، ومطر، موسى، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 98 كنعان، علي، النقود والصيرفة والسيارة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012.
- 99 مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2006.

- 100 أبو موسى، رسمية أحمد، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 101 الموسوي، حيدر يونس، المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 102 الميداني، محمد أيمن عزت، الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة الرابعة، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2004.
- 103 ناشد، سوزي عدلي، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.
- 104 النجار، اخلاص باقر، المصارف الإسلامية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة، بغداد 2009.
- 105 نجم، نجم عبود، مدخل إلى إدارة العمليات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 106 النعيمي، عدنان تايه، والتميمي، أرشد فؤاد التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 107 النعيمي، عدنان تايه، والتميمي، أرشد فؤاد، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 108 النعيمي، عدنان تايه، والساقي، سعدون مهدي، وسلام، أسامة عزم، وموسى، شقيري نوري، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- 109 هندي، منير صالح، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2010.
- 110 هندي، منير أبراهيم، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، الطبعة الثالثة، مطبعة دلتا، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 111 وهم، بدر غيلان، سوق النقدية والمالية في العراق، بغداد، العراق 2009.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. أحمد، ندى الجيلي الأمين، التحليل المالي ودوره في رفع كفاءة إدارة السيولة بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، السودان، 2014.

2. آدم، جعفر حسن البشير، مقياس كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2014.
3. الأسدي، خولة طالب جبار، إدارة السيولة في ضوء الكلفة الفرصة للحسابات الموقوفة دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد - شركة عامة، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2006.
4. بتال، أحمد حسين، قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك تحليل مغلف البيانات، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2012.
5. بورقبة، شوقي، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس - سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جزائر، 2011.
6. جعفر، هناء مولى، تحليل عائد ومخاطرة وسيولة المصرف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2016.
7. جواد، لمعان عباس محمود، قياس كفاءة مكاتب المفتشين العموميين باستعمال تحليل تطويق البيانات (DEA)، بحث دبلوم عالي غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد - قسم إدارة الاعمال، جامعة بغداد، العراق، 2013.
8. جياس، محمد عبد الواحد، تأثير آلية المبادرة الزراعية في نشاط الإقراض المصرفي والأرباح بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2012.
9. حسن، إبراهيم عامر، تسعير الخدمات المصرفية وأثره في الربحية بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2014.
10. حسين، أحمد علي، الكفاءة ودورها في تحسين الأداء المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2016.
11. الحكيم، ميثم فريد راضي، أثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل (1و2) (دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية)، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2008.

- 12 الخالدي، حمد عبد الحسين راضي، تأثير الآليات الداخلية للحاكمية في الأداء والمخاطرة المصرفية لعينة من المصارف الأهلية العراقية - دراسة تحليلية للمدة من 1992 - 2005، أطروحة دكتوراة غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2008.
- 13 الخزعلي، رقية عبدالخضر شنيت، تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2016.
- 14 خضير، حلا سامي، المخاطر السوقية وعلاقتها بهيكل رأس المال دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة بالعراق، مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق، 2005.
- 15 دغيم، علاء داشي، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل على الأداء المالي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق، 2017.
- 16 الدوري، شيماء زهير محمود، إدارة فجوتي السيولة والميزانية وتأثيرهما في الأداء المصرفي (دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والشرق الأوسط)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التقنيات المالية والمحاسبية، الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الإدارية / بغداد، العراق، 2014.
- 17 أبو رحمة، سيرين سميح، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة، فلسطين، 2009.
- 18 الرشدان، أيمن أحمد داييس، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية دراسة مقارنة لمصارف مختارة (1985-1999)، بحث ماجستير مقدم إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2002.
- 19 الزعابي، تهاني محمود محمد، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة، بحث ماجستير مقدم إلى كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

- 20 أبو زعيتر، باسل جبر حسن، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)، بحث ماجستير مقدم إلى كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- 21 الساعدي، سعدون عباس محمد، تأثير قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال في تطوير عمل المصارف الخاصة العراقية/بحث تطبيقي على عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2012.
- 22 السعدي، سندس علي خليفة، دور خطابات الضمان في أرباح المصرف وضمان حقوق المستفيدين بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2014.
- 23 سعيد، زيد غسان محمد، أثر المخاطرة والعائد في كفاية رأس المال المصرفي باستخدام أنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة)، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2007.
- 24 سلمان، محمد جيجان، إدارة السيولة المصرفية باستخدام المقاييس الإحصائية دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2009.
- 25 صاحب، سحر يحيى، أثر اختيار هيكل التكاليف في تحقيق الربحية - دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الإنشائية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير التقني في التقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الإدارية / بغداد، العراق، 2012.
- 26 صباح، بهية مصباح محمود، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة، فلسطين، 2008.
- 27 الصديق، محمد أحمد عبد الله، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج والإنتاجية بالقطاع الصناعي (دراسة حالة لصناعة الاسمنت في السودان 2000 - 2013)، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، السودان، 2016.
- 28 العامري، نبراس محمد عباس، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطرة المصرفية في إدارتها على وفق مقررات لجنة بازل دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة،

- مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2012.
- 29 عباس، نزار هياس، أثر الشكل التنظيمي للمصارف في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2015.
- 30 عبد الله، غيث أركان، أثر مصادر وأستخدامات الأموال على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2011.
- 31 العبيدي، حسنين حميد مجيد، أعداد الموازنة النقدية على أساس الأنشطة لتحقيق التوازن بين السيولة والاستثمارات بالتطبيق على مصرف بغداد الأهلي، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2010.
- 32 العبيدي، نهاد عبد الكريم، الصيرفة الشاملة في ظل الواقع العربي مع إشارة لتجربتي مصر والأردن، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد / الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2004.
- 33 عكان، حاتم مصطفى عبد الرحمن، السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة 1985-1999، بحث ماجستير مقدم إلى كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2002.
- 34 علي، سحر محمود، تحسين العمليات الإنتاجية بتطبيق إستراتيجية تطوير المنتج دراسة في شركة دبالى العامة للصناعات الكهربائية، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي في التخطيط الإستراتيجي، كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة بغداد، العراق، 2015.
- 35 علي، هشام عبد الجبار عبد الله، مدى استجابة النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لمتطلبات مقررات لجنة بازل الدولية لضمان متانة الوضع المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية في المصرف الإستثمار العراقي، بحث مقدم إلى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية، بغداد، العراق، 2006.
- 36 فتاح، أبتسام أحمد، هيكّل رأس المال وعلاقته بالمخاطرة الائتمانية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي في تقنيات العلوم المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الإدارية، العراق، 2007.
- 37 الفتلاوي، جبار ياسر عبيد، دور كشف التدفق النقدي في تقليل مخاطر الائتمان والسيولة في النشاط المصرفي (بحث تطبيقي في مصرف الرشيد)، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي

- المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2009.
- 38 قارون، أحمد، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر، 2013.
- 39 القذافي، محمد الطيب موسى، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 1995-2005، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة بنغازي، كلية الإقتصاد، قسم المحاسبة، ليبيا، 2012.
- 40 كاظم، بسام سلمان، تقييم الأداء المالي المصرفي على وفق المؤشرات التقليدية والحديثة، بحث تحليلي، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في تقويم الأداء، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2018.
- 41 اللامي، علي حسين نوري، أثر استخدام التحليل المالي والكمي للقوائم المالية في تحديد أسعار أسهم المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2013.
- 42 المالكي، زهراء ناجي عبيد، معايير كفاية رأس المال والمخاطرة الانتمانية على وفق مقررات بازل (1 و2): دراسة حالة، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2013.
- 43 المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد، تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 2004.
- 44 المزوري، حسين أحمد حسين، أثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعايير كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف (دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في علوم إدارة الأعمال، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005.
- 45 المشهراوي، أحمد حسين أحمد، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2007.
- 46 مصطفى، عبد العظيم عبد الرحمن البشير، مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح والمبنية على النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في

- سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، السودان، 2016.
- 47 المطيري، حسين محسن توفيق، تحليل السيولة المصرفية والعائد ومخاطرة السيولة، مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2014.
- 48 الموسوي، سعدي أحمد حميد، ديناميكية هيكل رأس المال وفقاً لفلسفة نظرية الالتقاط وإنعكاسها على الأداء المالي الاستراتيجي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد - قسم إدارة الأعمال / الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2013.
- 49 المولى، رواء أحمد يوسف، تقييم كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل ومنظمة التجارة العالمية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العربية للفترة من 1997-2001، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2004.
- 50 نبيلة، رقايدة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر للفترة (2004-2014)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جزائر، 2016.
- 51 النعيمي، زهراء أحمد محمد توفيق، قياس التنافسية والكفاءة المصرفية: دراسة مقارنة لبيانات مصرفية عربية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2014.
- 52 هنية، ماجد حسن، العوامل المؤثرة على إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.
- 53 الياس، ماهر جلال يعقوب، تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الأموال المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (1994-2003)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2005.
- 54 يونس، مونه، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2013، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015.

رابعاً: البحوث المنشورة والمجلات والدوريات والمؤتمرات:

1. أحمد، نضال رؤوف، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، بغداد، العراق، 2013.
2. الأمين، الزين عمر الزين، تسعير الخدمة المصرفية وأثره على ربحية المصارف التجارية العاملة بالسودان بالتطبيق على البنك الإسلامي السوداني، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد (15)، 2015.
3. البلداوي، علاء عبد الكريم، وداود، فضيلة سلمان، قياس كفاءة جودة خدمات المراكز الصحية في محافظة كربلاء باستخدام نماذج التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 20، جامعة بغداد، العراق، 2012.
4. بن ختو، فريد، وقرشي، محمد جموعي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مجلة الباحث، العدد (12)، 2011.
5. بني لام، علي حسين نوري، والعبدي، علي محمود حسن، تأثير رأس المال المصرفي في تمويل الموجودات الثابتة للمصرف دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (11)، العدد (36)، جامعة بغداد، العراق، الفصل الثالث لسنة 2016.
6. الحسين، بسام، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية - دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد (38)، العدد (33)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2016.
7. حشاد، نبيل، إدارة المخاطر المالية والمصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (297)، لبنان، 2005.
8. أبو حمد، رضا صاحب، والصائغ، محمد جبار، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، مجلد 3، عدد 11، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2006.
9. الجبوري، مهدي عطية موحى، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002، مجلة جامعة بابل، مجلد (14)، عدد (1)، جامعة بابل، العراق، 2007.
10. جميل، سنان زهير محمد، وسعيد، سوسن أحمد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004، مجلة تنمية الرافدين 85، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2007.

- 11 الخزرجي، ثريا عبد الرحيم، وبتال، أحمد حسين، الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 66، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012.
- 12 زاهر، لانا نبيل، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (36)، العدد (6)، دمشق، سورية، 2014.
- 13 زيود، لطيف، والأمين، ماهر، والمهندس، منيرة، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي : دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (27)، العدد (4)، دمشق، سورية، 2005.
- 14 الساعدي، علاء عبد الحسين صالح، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، المجلد (35)، العدد (1)، القاهرة، مصر، 2015.
- 15 حسين، سعيد، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية، 2014.
- 16 سعيد، عبد السلام لفته، وسعيد، بلال نوري، المخاطرة الائتمانية وأنعكاسها على الربحية المصرفية دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي HSBC و Barclays، مجلة الإدارة والاقتصاد، الإصدار (108)، الجامعة المستنصرية، العراق 2016.
- 17 سعيد، عبد السلام لفته، والكروي، بلال نوري سعيد، تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية دراسة مقارنة بين مصرفي JP Morgan Chase & Co و Bank of America الأمريكيين، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (13)، الإصدار (37)، جامعة الكوفة، العراق 2016.
- 18 سلامي، سمية، أثر الحوكمة على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة حالة مصرفي البركة والسلام، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، الجزائر، 2014.
- 19 سلمان، عماد عبد الستار، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية - بحث تطبيقي في المصارف التجارية -، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (8)، الإصدار (32)، جامعة البصرة، العراق، 2013.
- 20 الشماع، خليل محمد حسن، تحليل وتقييم أداء المصرف (ورشة عمل)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (معهد التدريب المالي والمصرفي)، صنعاء، اليمن، يناير/2002.

- 21 الشمري، صادق راشد، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية - دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - المؤتمر العلمي الثالث، بغداد، العراق، 2009.
- 22 شيا، فيصل، قياس تغيرات الإنتاجية بأستعمال مؤشر مالمكويست: دراسة حالة البنوك الإسلامية خلال الفترة 2003-2009، دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد 18، العدد 2، الجزائر، 2012.
- 23 صيام، وليد زكريا، وخريوش، حسني علي، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد والإدارة، مجلد (16)، عدد (2)، جدة، السعودية، 2002.
- 24 عبد السادة، ميثاق هاتف، وناظم، الهام، وسعيد، بلال نوري، تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (6)، الإصدار (1)، جامعة كربلاء، العراق، 2008.
- 25 عمرن، عبد الواحد سعيد، أثر إدارة مخاطر (السيولة - الائتمان - رأس المال) على درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني خلال الفترة (2004 - 2010)، مجلة المختار للعلوم الأنسانية، العدد (30)، ليبيا، 2015.
- 26 عويس، وليد عمر، فحص أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية الشركات الصناعية دراسة تطبيقية: الشركات الصناعية الأردنية، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة المالية، المجلد (5)، العدد (1)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2016.
- 27 الفتلاوي، ميثاق هاتف عبد السادة، والكروي، بلال نوري سعيد، وحמיד، سعدي أحمد، رأس المال الممتلك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الإقراضية للمصرف دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار، مجلة جامعة أهل البيت، المجلد (1)، الإصدار (10)، كربلاء، العراق، 2010.
- 28 الفتلي، قيصر علي عبيد، أستعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد (16)، العدد (2)، جامعة القادسية، العراق، 2014.
- 29 فخري، سامر محمد، وقادر، آسو بهاء الدين، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد (6)، العدد (2)، العراق، 2016.

30 قريشي، محمد جموعي، وعرابية، الحاج، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA): دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة 2011، مجلة الباحث، العدد (11)، 2011.

31 الكروي، بلال نوري سعيد، ومحمد، عبد الحسين جاسم، أثر رأس المال الممتلك في المخاطرة المصرفية - دراسة مقارنة بين مصرفي الأردن الكويتي وألراجي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (4)، الإصدار (22)، جامعة كربلاء، العراق، 2008.

32 الكروي، بلال نوري سعيد، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (6)، الإصدار (24)، جامعة كربلاء، العراق، 2009.

33 مرهج، منذر، وحمودة، عبد الواحد، ومزيق، رامي أكرم، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (36)، العدد (2)، دمشق، سورية، 2014.

34 معهد الدراسات المصرفية، إدارة السيولة في المصرف التجاري، نشرة مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد (2)، الكويت، سبتمبر 2012.

35 منصور، مازن خلدون، وعلوان، آلاء محمد، الودائع وعلاقتها بالربحية في القطاع المصرفي السوري، الجامعة السورية الخاصة، كلية إدارة الأعمال - قسم إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، دمشق، سورية، 2016.

36 منصور، عبد كريم، وعكاشة، رزين، قياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج المتعدد المعايير التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: الطرق المتعددة المعايير (الأهداف) لإتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية (دراسة نظرية وتطبيقية)، تلمسان، الجزائر، 2010.

37 موارد، تهتان، الدين، شروقي زين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية - دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد (1)، الجزائر، 2014.

38 الموسوي، سعدي أحمد حميد، القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليلية لعينه من المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد (204)، الإصدار (17)، جامعة بابل، العراق، 2015.

- 39 ناصر، سليمان، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد (06)، 2006.
- 40 نوري، كزار نزار، وسعيد، بلال نوري، أستخدام مؤشرات مخاطرة رأس المال في تقييم الربحية المصرفية دراسة تطبيقية - مقارنة بين مصرفي الأردني والقاهرة عمان، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد (25)، الإصدار (1)، جامعة بابل، العراق، 2017.

المصادر باللغة الانكليزية

First: Books:

1. Ahuja, H. L., Advanced Economic Theory: Microeconomic Analysis, S. Chand & Company LTD, New Delhi, 2009.
2. Al-Muharrami, Saeed, Arab Banking: Efficiency and Productivity, VDM Verlag Dr.müller Aktiengesellschaft & Co. KG, 2010.
3. Atrill, Peter, Financial management for decision makers, Pearson Education, 2009.
4. Bagchi, S.K., Credit risk management, TAICO publinsing house. sb. ed., Mumbai – India, 2004.
5. Basu, C. R., Commercial Banking in The Planned Economy of India, 1st Ed., Ankur Composerat Sunil Printers, New Delhi, India, 1991.
6. Berger, Allen N. & Humphrey, David B., Output Measurement in the Service Sectors: Measurement and Efficiency Issues in Commercial Banking, National Bureau of Economic Research, 1992.
7. Casu, B.; Girardone, C. & Molyneux, P., Introduction to Banking .1st, ed., Prentice Hall, Financial Times, 2006.
8. Coelli T, Antonio E, Sergio P. and Lonrdes T, A primer efficiency measurement for Utilities and Transport Regulators, The International Bank for Reconstruction and development, Washington, USA, 2003.
9. Coelli, Timothy J., Rao , D.S. Prasada, O'Donnell, Christopher J., & Battese, George E., An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis, 2th edition, Springer Science & Business Media, Inc, 2005.
10. Cooper William and Seiford Lawrence and Tone Kaoru, Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software, Kluwer Academic Publishers, New York, 2002.
11. Cooper, William W., Seiford, Lawrence M. & Zhu, Joe, Handbook on Data Envelopment Analysis, 2th edition, Springer Science & Business Media, Inc, 2011.
12. David Van Hoose, The Industriel Organisation Of Banking, Springer, 2010.

13. Ehrhardt, Michael C. & Brigham, Eugene F., **Financial Management: Theory and Practice**, 13th edition, South-Western, Cengage Learning, USA, 2011.
14. Gallati, Reto, **Risk management and capital adequacy**, McGraw Hill Professional, 2003.
15. Gomez, Clifford, **Financial Markets, Institutions and Financial services**, Prentice-Hall of India Private Limited, New Delhi, India, 2008.
16. Goodhart, Charles, **the Basel Committee on Banking Supervision: A History of the Early Years 1974–1997**, Cambridge University Press, 2011.
17. Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J., **Principles of Managerial Finance**, 13th edition, Prentice Hall, 2012.
18. Greuning, Hennie van & Bratanovic, Sonja B., **Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management**, 3rd, ed., the World Bank, Washington, D.C., 2009.
19. Heffernan, Shelagh, **Modern Banking**, John Wiley and Sons, LTD, England, 2005.
20. Hempel, George H. & Simonson, Donald G & Coleman, Alan B., **Bank Management: text and cases**, 4th ed., John Wiley & Son's Inc. U.S.A, 1994.
21. Hempel, George H. & Simonson, Donald G., Coleman, Alan B., **Bank Management: Text & Cases**, 4Ed. John Wiley & Sons, Inc, New York, 1998.
22. Hempel, George & Simonson, Donald, **Bank Management: text And Cases**, 5th, Ed., John Wiley & Sons, Inc., USA, 1999.
23. Howells, Peter, Bain, Keith, **Financial Markets and Institutions**, 3th Ed., Prentice - Hall, USA, 2000.
24. Jacobs, Rowena, Smith, Peter C. & Street, Andrew, **Measuring Efficiency in Health Care: Analytic Techniques and Health Policy**, Cambridge university press, 2006.
25. Jreisat, Ammar, **Banking Efficiency and Productivity Growth in the Middle East: A Survey and New Results for the Jordanian Banks**, LAP Lambert Academic Publishing, Saarbrücken, Germany, 2012.
26. Koch, Timothy W., **Bank Management**, three Edition, Dryden press, a division of Holt, America, 1995.
27. Koch, Timothy W. & Scott Macdonald, **Bank Management 4th Ed**, the Dryden press har coert college publishing, USA, 2000.
28. Lessambo, Felix, **the International Banking System: Capital Adequacy, Core Businesses and Risk Management**, Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institution, 2013.
29. Levy, haim & Sarnat, m., **Principles of financial management**, 10th .ed, U.S.A.: prentice – hall, Inc, 1988.
30. Mason, John M., **Financial Management of Commercial Banks**, C.R WG, and L.Boston, 4th Ed, 1981.

31. Matten.Chris, **Managing Bank capital: Capital Allocation and Performance Measurement**, John Wiley&Sons, Ltd., New York Second edition, 1999.
32. Matz, Leonard, **Liquidity Risk Measurement & Management**, Xlibris Corporation, USA, 2011.
33. McMenamin, Jim, **Financial management: an introduction**, Routledge, 1999.
34. Mishkin, Fredric S., **the Economics of Money, Banking, and Financial Markets**, Mishkin Economics, Inc. Boston, U.S.A, 1986.
35. Mishra, Sasmita, **Engineering Economics and Costing**, December 1, 2009.
36. Moosa, Imad A., **Quantification of operational risk under Basel II: the good, bad and ugly**, Palgrave, 2008.
37. Paramasivan, C. Subramanian T., **Financial Management**, New Age International (P) Limited, Publishers, 2005.
38. Porter, Gary A. & Norton, Curtis L., **Using Financial Accounting Information: The Alternative to Debits and Credits**, South Western, Cengage Learning, Ohio, 2011.
39. Reed, Edward W. & Gill, Edward k., **Commercial Banking**, N.J.: Printice-Hall, 4th Ed., 1989.
40. Reilly, Frank K. & Brown, Keith C., **Investment analysis and portfolio management**, 7th .ed, the Dryden press, 2001.
41. Reilly, Frank K. & Brown, Keith C., **Analysis of Investment & Management of Portfolios**, 10th.ed, SOUTH-WESTERN, Printed in Canada, 2012.
42. Rosenbaum, Joshua & Pearl, Joshua, **Investment banking: valuation, leveraged buyouts, and mergers and acquisitions**, John Wiley & Sons, 2009.
43. Rose, Peter S., **Commercial Bank Management, Producing and Selling Financial Services**, Boston: Homewood, IRWIN, 1991.
44. Rose, Peter S., **Commercial Bank Management**, 4th Ed., Irwin McGraw–Hill, USA, 1999.
45. Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C., **Bank Management & Financial Services**, Published by McGraw-Hill / Irwia, USA, 2008.
46. Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C., **Bank Management and Financial Services**, 8th edition, McGraw-Hill Companies, Inc, 2010.
47. Rose, S.Peter & Marquis, H.Milton, **money and capital markets: financial Institutions and Instruments in a global marketplace**, Th 10, Boston, Publisher Irwin/McGraw-Hill, 2007 & 2013.
48. Ross, Stephen A., & Westerfield, Randolph & Jordan, Bradford D., **Fundamentals of corporate finance**, mc graw-hill, and 5th ed., 2000.
49. Roussakis, Emmanuel N., **Commercial Banking in an Era of Deregulation**, 3Ed. Printed in the USA, 1997.

50. Suri, Jyoti, **Commercial Banks in India: X-Efficiency Total Factor Productivity Growth**, Regal Publications, F-159, Rajouri Garden, New Delhi, 2011.
51. Tarullo, Daniel, **Banking on Basel: the Future of International Financial Regulation**, Peterson Institute for International Economics Washington, DC August 2008.

Second: Periodicals:

1. Aburime, U. T., **Determinants of Bank Profitability: Company-Level Evidence from Nigeria**, Working Paper Department of Banking and Finance, University of Nigeria, 2008.
2. Akotey, Joseph Oscar & Sackey Fraank & Amoah, Lordina & Manso, Richard Frimpong, **The Financial Performance of Life Insurance Companies in Ghana**, Faculty of Economics and Business Administration, Catholic University of Ghana, 2011.
3. Al Mamun, Abdullah, **Performance Evaluation of Prime Bank Limited in Terms of Capital Adequacy**, Global Journal of Management and Business Research, Volume (13), Issue (9), 2013.
4. Alrgaibat, Ghazi Abdulmajeed, **Financial and Economical Analysis of Banking Activities: Case Study of Jordan**, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol (6), No (4), 2016.
5. Amadou Nchare, **Analysis of factors affecting the technical efficiency of Arabica coffee producers in Cameroon**, African Economic Research Consortium, Nairobi January, 2007.
6. Aspal, Parvesh Kumar & Nazneen, Afroze, **An Empirical Analysis of Capital Adequacy in the Indian Private Sector Banks**, American Journal of Research Communication, 2.11, 2014.
7. Athanasoglou, P. P., Sophocles, N. B., & Delis, M. D., **Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability**, Bank of Greece, Economic Research Department – Special Studies Division, June, no. 25, 2005.
8. Athanasoglou, P. P.; Delis, M. D. & Staikouras C. K., **Determinants of Bank Profitability in The South Eastern European Region**, Bank of Greece, Economic Research Department – Special Studies Division, September, no. 47, 2006.
9. Akhtar, Mohammad Hanif, **Are Saudi banks productive and efficient**, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 3, No. 2, Emerald Group Publishing Limited, 2010.
10. Badreldin, Ahmed Mohamed, **Measuring the performance of Islamic banks by adapting conventional Ratios**, German University in Cairo, Working Paper 16, 2009.

11. Barad, Mahesh M., **A Study of Liquidity Management of Indian Steel Industry**, Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian, 2010.
12. Barth, J. R., Nolle, D. E., & Rice, T. N., **Commercial Banking Structure, Regulation and Performance: An International Comparison**, Managerial Finance, 23(11), 1997.
13. Basel Committee, **International Convergence of Capital Measurement & Capital Standards**, (July 1988, Updated to April 1998).
14. Basel, **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Bank for International Settlements, Basel, 2006.
15. Bashir, Abdel-Hameed M., **Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of To Sudanese Banks**, Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May, 1999.
16. Batchelor, **A Comparable Cross-System Bank Productivity Measure: Empirical Evidence From The Malaysian Dual Banking System**, Thesis PhD, Edith Cowan University, Valli Boobal, 2005.
17. Bansal, **Impact of Liberalization on Productivity and Profitability of Public Sector Banks in India**, Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian, 2010.
18. BCBS, **Basel Committee of Banking Supervision. Sound practices for managing liquidity in banking organizations**, Risk Management Group, www.bis.org/publ/bcbssc135.pdf. 2000.
19. Beccalli, Elena, **Does IT investment improve bank performance**, Evidence from Europe, Working paper, Journal of Banking & Finance, 2006.
20. Bentum, William, **The Determinants of Profitability of the Commercial Banks in Ghana during the Recent Years of Global Financial Crisis**, Department of Business Administration, Aarhus School of Business, Aarhus University, 2012.
21. Berger, Allen N., **The Relationship between Capital and Earnings in Banking**, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 27, No. 2, 1995.
22. Berger, Allen N. & Humphrey, David B., **Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research**, European Journal of Operational Research 98, 1997.
23. BIS, **Bank for International Settlements, Funding patterns and liquidity management of internationally active banks**, CGFS Papers, No.39, 2010.
24. Bunea, Bontas Cristina Aurora & Marinela, Lăzărică & Mihaela Cosmina Petre, **Capital adequacy and risk management-premises for strengthening financial system stability**, University of Iasi, Romania, 2009.
25. Caruana, Jaime & Narain, Aditya, **Banking on More Capital**, Finance & Development, A quarterly magazine of the IMF June, Volume (45), Number (2), 2008.

26. Chaplin, G., Embrow A. & Michael I., **Banking system liquidity: developments and issues**, Financial Industry and Regulation Division, Bank of England, December, 2000.
27. Chotalia, Parul P., **Performance appraisal of State Bank of India and its associate Banks**, Thesis Ph.D, Saurashtra University, Rajkot, 2007.
28. Datey, Rachanaa & Tiwari, Kavita, **Basel III norms and Indian banks—a new definition of risk management**, International Journal of Advanced Research 2.7, 894-905, 2014.
29. David, Adeyanju Olanrewaju & Samuel, Olabode Oluwayinka, **Liquidity Management and Commercial Banks Profitability in Nigeria**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol 2, No 7/8, Redeemer's University, 2012.
30. Davis, E. Philip, **Liquidity Management in banking crises**, Brunel University west London, 2003.
31. Dietrich, A., & Wanzenried, G., **Determinants of Bank Profitability before and During the Crisis: Evidence from Switzerland**, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 21(3), 2010.
32. Dimitry Sologoub, **the Determinants of Bank Interest Margins and Profitability: Case of Ukraine**, BOFIT/CEFIR Workshop on Transition Economics, in Helsinki, Venue: Bank of Finland, Rauhankatu 19, 2006.
33. Drehmann, Mathias & Nikolaou, Kleopatra, **Funding Liquidity Risk Definition and Measurement**, European central bank, eurosystem, Working Paper, no 1024 / March, 2009.
34. Dumon, M.M.C.W., **Is Islamic banking more efficient than conventional banking? A Meta-analysis**, Master Thesis Financial Management, Tilburg University, 2012.
35. Durrah, Omar & Abdul Rahman, Abdul Aziz & Jamil, Syed Ahsan & Ghafeer, Nour Aldeen, **Exploring the Relationship between Liquidity Ratios and Indicators of Financial Performance: An Analytical Study on Food Industrial Companies Listed in Amman Bursa**, International Journal of Economics and Financial, Vol (6), Issue (2), 2016.
36. Falconer, Bob, **Structural liquidity: the worry beneath the Surface**, Balance Sheet, Vol. 9 Issue: 3, 2001.
37. Fatima, Nikhat, **Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks**, Global Journal of Finance and Management, ISSN 0975-6477 Volume (6), Number (8), 2014.
38. Francesco Porcelli, **Measurement of Technical Efficiency. A brief survey on parametric and non-parametric techniques**, 2009.
39. Garcia, Cicco Javier & Kawamura, Enrique, **Central Bank Liquidity Management and Unconventional Monetary Policies**, February - Universidad Catolica Argentina and Central Bank of Chile, 2014.
40. Garcia-Herrero, A., Gavila, S., & Santabarbara, D., **What explains The low Profitability of Chinese Banks?** Journal of Banking & Finance, 33(11), 2007.

41. Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C., **Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution**, Federal Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, 89(6), 2007.
42. Gul, Sehrish & Irshad, Faiza & Zaman, Khalid, **Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan**, The Romanian Economic Journal, March, No. 39, 2011.
43. Guru, Balachandher K.; Staunton, J. & Shanmugam, B., **Determinants of Commercial Bank Profitability in Malaysia**, Journal of Money, Credit Banking, 2002.
44. Guven, S. and Y. Onur, **Determinants of Profitability in Turkish Banking Sectors: 2002-2007**, International Research Journal of Finance and Economics, 28: 207 - 214, 2009.
45. Havrylchyk, Olena, et al., **Profitability of Foreign Banks in Central and Eastern Europe: Does the Entry Mode Matter**, Bank of Finland, BOFIT Discussion Papers 5, 2006.
46. Ibe, Sunny O., **the Impact of Liquidity Management on the Profitability of Banks in Nigeria**, Journal of Finance and Bank Management 1(1); June, 2013.
47. Islam, K. M. Anwarul & Zaman, Mahbuba, **An Empirical Study on Effect of Productivity on Profitability in Some Selected Private Commercial Banks (PCBs) in Bangladesh**, International Journal of Economics and Finance, Vol. 5, No. 12, 2013.
48. Jabbour, Ravel, **the Impact of Capital Requirements on Crises in the US and EU**, Imperial College London, 2013.
49. Javaid, Saira; Anwar, Jamil; Zaman, Khalid & Gafoor, Abdul., **Determinants of Bank Profitability in Pakistan: Internal Factor Analysis**, Mediterranean Journal of Social Sciences, Abbottabad, Pakistan. January, Vol. 2, No. 1, 2011.
50. Kcharem, Nadia, **Analysis of Basel III capital requirements repercussions on the financial sector and the real economy**, Aarhus University Business and Social Sciences, Thesis, 2014.
51. Kenjegalieva, Karligash A., **A non-parametric efficiency and productivity analysis of transition banking**, Thesis PhD, Loughborough University, 2007.
52. Khasawneh, Ahmad, Suleiman. Mahmoud & Obeidat, Ziad Mohammad, **The Impact of Capital Risk on the Financial Performance of the Jordanian Islamic Banks According to Basel (2) during the Period (2007–2013)**, Journal of Applied Finance and banking, Volume (4), Issue (2), 2016.
53. Kosmidou, K., Tanna S. & Pasiouras, F., **Determinants of Profitability of Domestic UK Commercial Banks: Panel Evidence from the period 1995-2002. Economics**, Finance and Accounting, Coventry University, 2008.

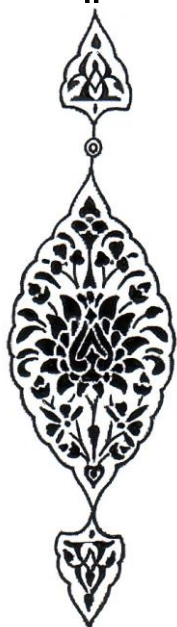
54. Kosmidou, K., **The Determinants of Banks' Profits in Greece during the period of EU Financial Integration**, Managerial Finance, Vol. 34, no. 3, 2008.
55. Kumar, D. & Agarwal, C., **Relationship between Liquidity & Profitability Management of Nationalized and Private Banks of India**, Sumedha Journal of Management, Volume 2, January - March, No. 1, 2013.
56. Kuussaari, Harri, **Productive Efficiency in Finnish Local Banking during 1985-1990**, Bank of Finland Discussion Papers, 1993.
57. Lartey, Victor Curtis & Antwi, Samuel & Boadi Eric Kofi, **The Relationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana**, International Journal of Business and Social Science Vol. 4, No. 3, 2013.
58. Laurine, Chikoko & Pierre, Le Roux, **The impact of minimum capital requirements on Zimbabwe commercial banks lending**, International Journal of Finance and Accounting, Scientific & Academic Publishing, 2013.
59. Lindé, Andreas & Wallgren, Erik, **The effects of organizational structure and rules on banks risk management: A comparative case study of three major banks in Sweden**, Master Degree Project, UMEA University, 2012.
60. Li, Yuqi, **Determinants of Banks Profitability and its Implication on Risk Management Practices: Panel Evidence from the UK in the Period 1999-2006**, Unpublished Dissertation, The University of Nottingham, UK, 2007.
61. Kirikal, Ly, **Productivity: the Malmquist Index and the Empirical Study of Banks in Estonia**, Thesis on Economics, Tallinn University of Technology, 2005.
62. Matthews, Ken, **Capital adequacy ratios for banks**, Banking System Department, Reserve Bank Bulletin, Vol (59) No (2), 1996.
63. McCarty, H., **Money and Banking, Financial Institution and Economic policy**, Calif: Addison – Wesley, 1982.
64. Moin, Muhammad Shehzad, **Performance of Islamic Banking and Conventional Banking in Pakistan: A Comparative Study**, Master Degree Project, School of Technology and Society, University of Skövde, 2008.
65. Mokhtar Hamim Syahrums Ahmad, AlHabshi Syed Musa , Abdullah Naziruddin, **A conceptual Framework For And Survey of Banking Efficiency Study**, Unitar E-Journal Vol. 2, No. 2, 2006.
66. Molyneux, P., Thornton, J., **The Determinants of European Bank Profitability**, Journal of Banking and Finance, vol. 16, no. 6, 1992.
67. Muda, Muhamad; Shaharuddin, Amir& Embaya, Abdelhakim, **Comparative Analysis of Profitability Determinants of Domestic and**

- Foreign Islamic Banks in Malaysia**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 3, 2013.
68. Munteanu, Anca, Brezeanu, Petre & Badea, Leonardo, **Productivity change patterns in the Romanian banking system: the impact of size and ownership on total factor productivity**, Theoretical and Applied Economics Volume XX, No. 6(583), 2013.
69. OCC, **Liquidity: Safety and Soundness, Comptroller's Handbook**, Washington, USA, 2012.
70. Ommeren, S.V., **Banks' Profitability-An Examination of The Determinants of Banks' Profitability in The European Banking Sector**, Department of Accounting&Finance, Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam and Intern at Rabobank Nederland, 2011.
71. Petersen, Mark & Schoeman, Ilse, **Modeling of banking profit via return-on-assets and return-on-equity**, Proceedings of the World Congress on Engineering, Vol (2), 2008.
72. Podder, Bhaskar, **Determinants of Profitability of Private Commercial Banks in Bangladesh: An Empirical Study**, Asian Institute of Technology, School of Management, Thailand 2012.
73. Posner, Eric A., **How Do Bank Regulators Determine Capital Adequacy Requirements?** University of Chicago Law School, Chicago Unbound, Economics Coase-Sandor Institute for Law and Economics, 2014.
74. Rachev & S. Truck, **Quantifying Risk in the Electricity Business a RAROC – based approach**, University of California, Santa Barbara U.S.A, 2004.
75. Rasiah, Devinaga, **Theoretical Framework of Profitability as Applied to Commercial Banks in Malaysia**, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences Issue 19, 2010.
76. Reda, Malak, **Empirical Study on Efficiency and Productivity of the Banking Industry in Egypt**, Proceedings of the African Economic Conference, 2008.
77. Roman, Angela & Danuletiu, Adina Elena, **An Empirical Analysis of The Determinants of Bank Profitability in Romania**, Annales University Apulensis Series Economic, 15(2), 2013.
78. Roman, Angela&Tomuleasa, Ioana-Iuliana., **Analysis of Profitability Determinants: Empirical Evidence of Commercial Banks in the New EU Member States**, 2013.
79. Samy Ben Naceur, **Determinantf of the Tunisian Banking Industry Profitability: Panel evidence**, the ERF 10th Annual Conference, 2003.
80. Samad, Abdus & Hassan, Kabir, **The performance of Malaysian Islamic bank during 1984-1997: An exploratory study**, International Journal of Islamic Financial Services, Vol (1), No (3), 1999.

- 81.Sangmi, Mohi-ud-Din & Nazir, Tabassum, **Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in India: Application of CAMEL Model**, Pakistan Journal of Commerce & Social Sciences, Vol (4), No (1), 2010.
- 82.Sarwar, Ahmed & Ahmed, Samiul Parvez & Islam, Nazmul & Ullah, G. M. Wali, **Impact of Basel II Implementation on the Financial Performance of Private Commercial Banks of Bangladesh**, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 2015.
- 83.Saud, Samar, **Performance analysis of Islamic banking: Some evidence from Saudi Arabian banking sector**, Master of Business Administration, Asia Pacific University (APU), 2011.
- 84.Sehrish, Saba & Saleem, Faiza & Yasir, Muhammad & Shehzad, Farhan & Ahmed, Kamran, **Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan: A Comparative Study**, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in business, Vol (4), no (5), 2012.
- 85.Sharma, Dipasha, Sharma, Anil K. & Barua, Mukesh, **Efficiency and productivity of banking sector: A critical analysis of literature and design of conceptual model**, Qualitative Research in Financial Markets Vol. 5, No. 2, Emerald Group Publishing Limited, 2013.
- 86.Short, B. K., **The Relation Between Commercial Bank Profit Rates and Banking Concentration in Canada**, Western Europe, and Japan, Journal of Banking and Finance, 3(3), 1979.
- 87.Sola, M. & Prior, D., **Measuring Productivity and Quality Changes Using Data Envelopment Analysis: An Application to Catalan Hospitals**, Financial Accountability & Management, 17 (3), 2001.
- 88.Sikdar, Pallab & Makkad, Munish, **Shift from Basel II to Basel III–A Reporting Perspective on Indian Banking Sector**, International Journal of Computational Engineering & Management, Vol (7), Issue (1), 2014.
- 89.Teresa, Fehrman, **Capital Management in the 1990s: Choices Facing Financial Institutions, Bank Accounting and finance**, Autuman, 1997.
- 90.Thayaparan, A. & Pratheepan, T., **Evaluating Total Factor Productivity Growth of Commercial Banks in Sri Lanka: An Application of Malmquist Index**, Journal of Management Research, Vol (6), No (3), 2014.
- 91.Toshniwal, Rit, **Concept of Profit and Profitabilty of Commercial Bank in India**, Indian Federation of United Nations Associations, New Delhi, India, 2016.
- 92.Trivedi, S.M., **An analysis of financial performance of State Road Transport Corporation in Gujarat**, Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian, 2010.
- 93.Trujillo-Ponce, A., **Why are (or were) Spanish banks so profitable?** European Financial Management Association 2011 Annual Conference, Sevilla: Pablo de Olavide University, Spain, 2011.

-
94. Trujillo-Ponce, A., **What Determines The Profitability of Banks? Evidence from Spain**, Sevilla: Pablo de Olavide University, Spain, 2013.
 95. Verma, Shefali & Goyal, Rita & Jindal, Priya, **Profitability of Commercial Banks after the Reforms: A Study of Selected Banks**, IJRFM, Vol (3), Issue (2), March 2013.
 96. Vodova, **Liquidity of Czech Commercial Banks and its Determinants**, International Journal of Mathematical Models and Methods in Applied Sciences, 2011.
 97. Vong, Anna P. I. & Chan, Hoi Si., **Determinants of Bank Profitability in Macao**, 2009.
 98. Wall, Larry D. & Peterson, David R., **The Effect of Capital Adequacy Guidelines on Large Bank Holding Companies**, Journal of Banking and Finance, vol (11), No (4), December, 1987.
 99. Yusuf, Aminu, **The Management of Short-Term Assets and the Profitability of Firms (A Study of Selected Firms Listed on the Nigerian Stock Exchange)**, International Journal of Research in Social Sciences and Humanities, (IJRSSH), Vol. No. 6, Issue No. III, Jul-Sep, 2016.

الملاحق



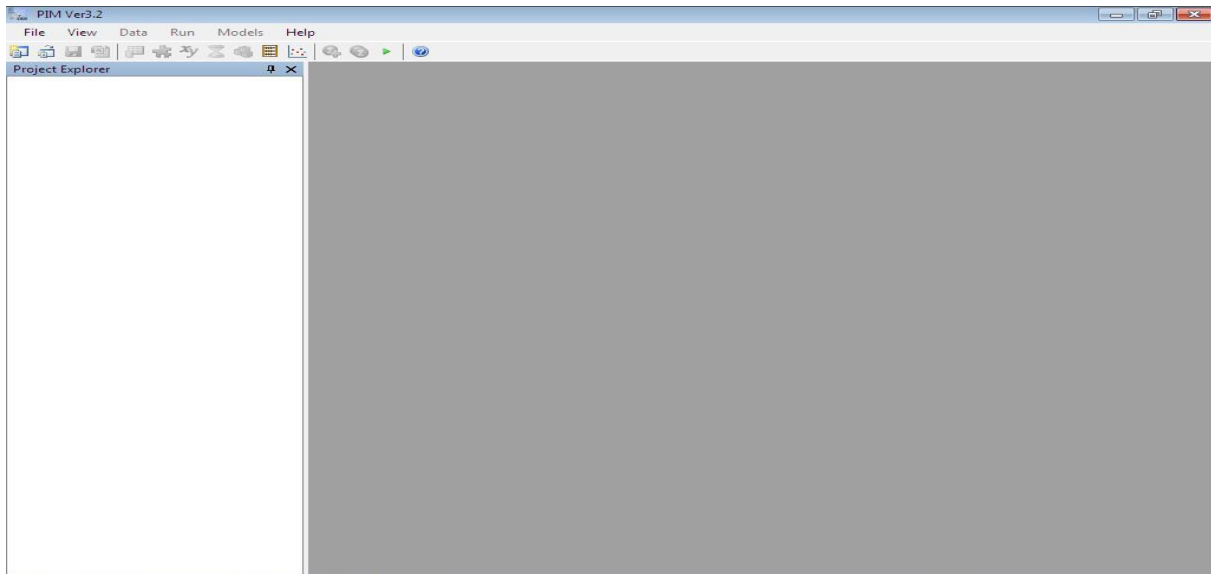
ملحق (1) طريقة استخدام برنامج (PIM-DEA VER3.2)

يبين ملحق (1) طريقة استخدام برنامج إدارة تحسين الأداء (PIM-DEA VER3.2) لاستخراج قيم تغير الإنتاجية المصرفية استناداً إلى أسلوب تحليل تطويق البيانات (DEA) الذي يساعد في احتساب مؤشر مالمكويست لقياس إنتاجية القطاع المصرفي.

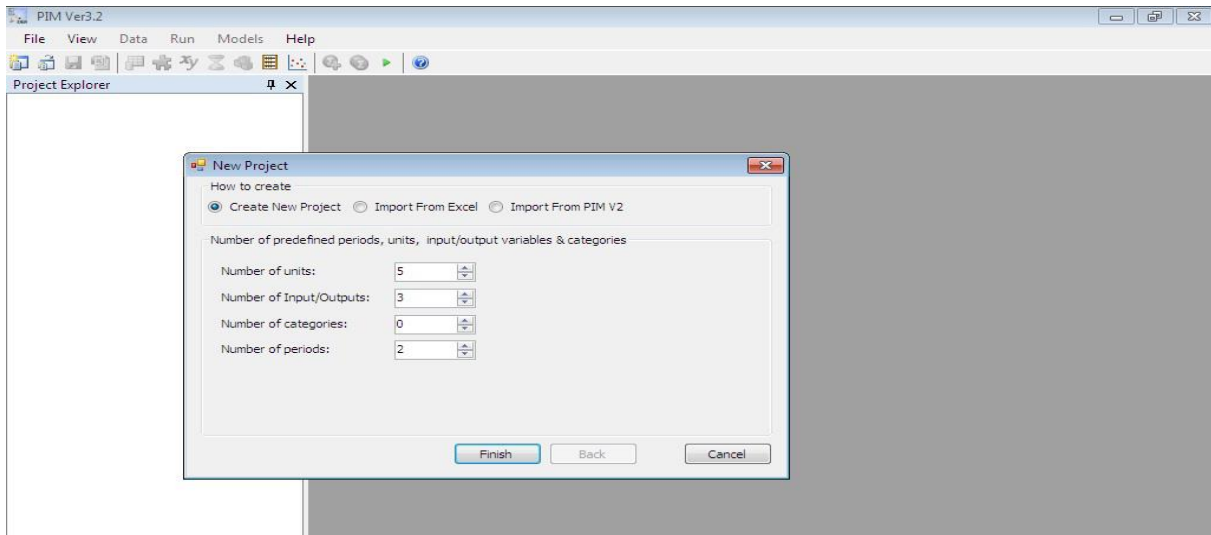
أولاً: تم شراء البرنامج من خلال الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) من الموقع الآتي:

<http://www.deazone.com/>

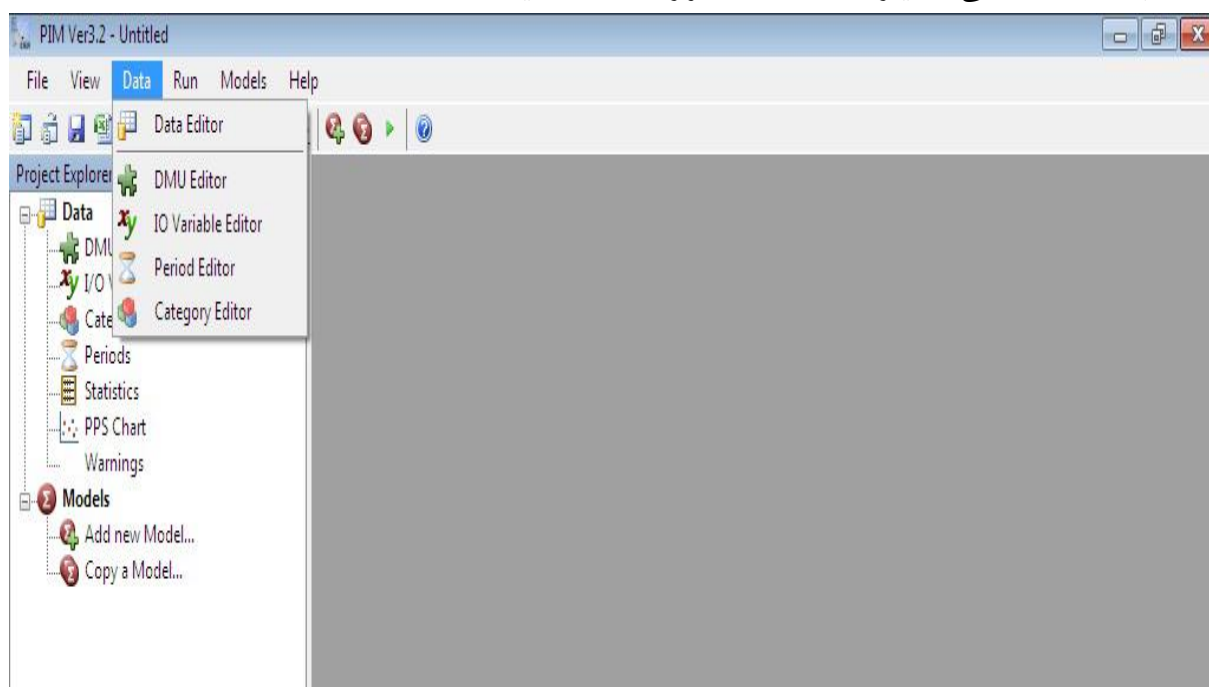
ثانياً: بعد فتح البرنامج ستظهر واجهة العمل الآتية:



ومن خلال الضغط على قائمة File نختار New project ستظهر لنا نافذة تتضمن ثلاثة خيارات رئيسية وهي (إنشاء مشروع جديد، استيراد من برنامج الأكسل والإسترداد من برنامج إدارة تحسين الأداء الإصدار الثاني)، ففي حالة اختيار إنشاء مشروع جديد يتم تحديد عدد وحدات (المنظمات)، وتحديد عدد الدخلات والمخرجات، وتحديد عدد الفئات وتحديد مدة المشروع ثم الضغط على اختيار Finish.



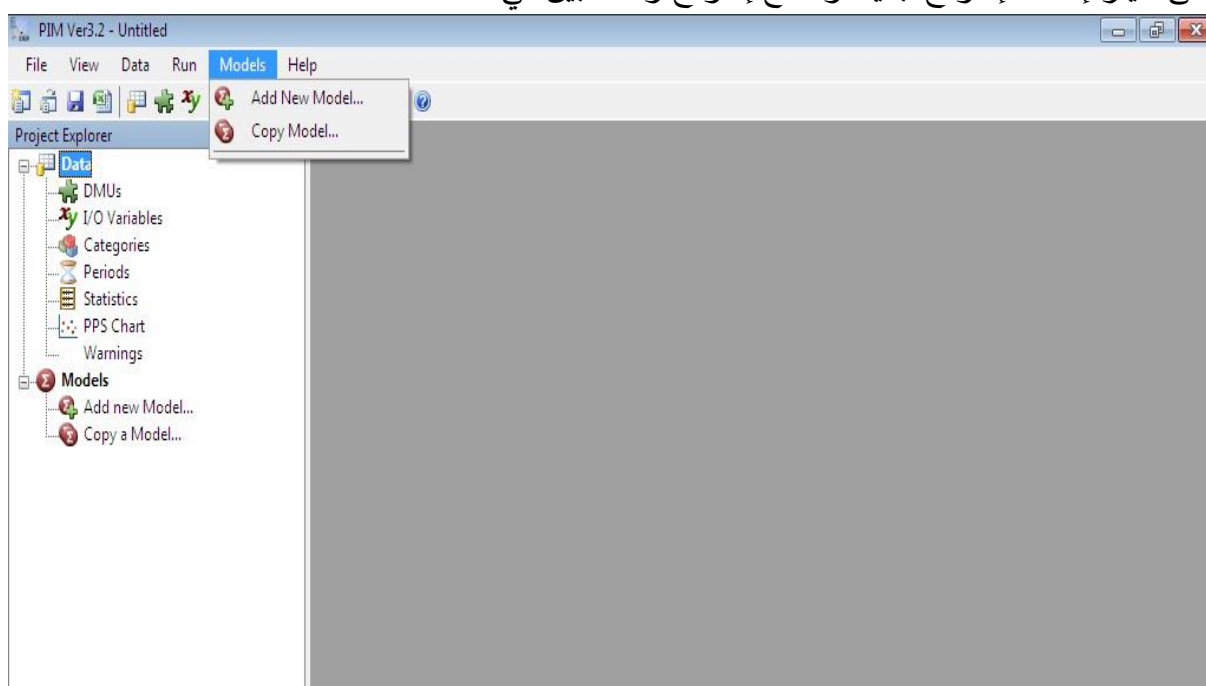
بعد الضغط على اختيار **Finish** ستظهر النافذة الآتية:



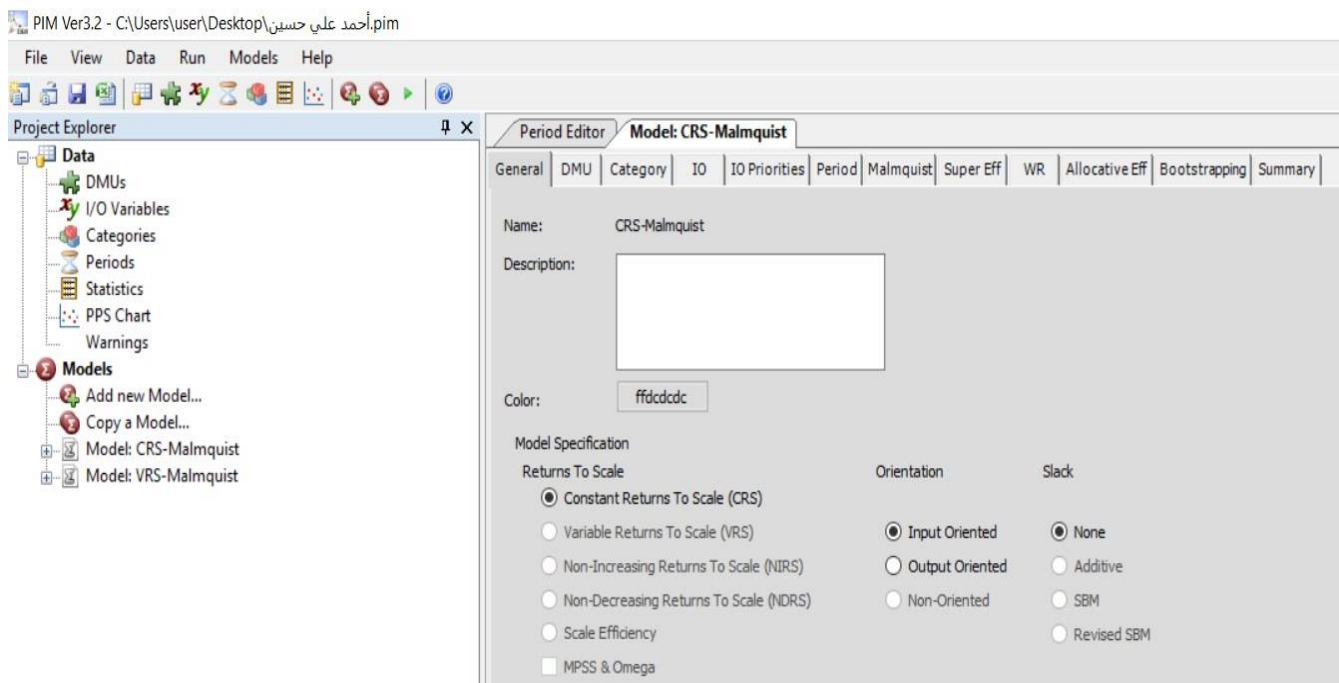
من خلال الضغط على قائمة **Data** نختار **Data Editor** لإدخال البيانات، أما الخيار **DMU Editor** لإعادة تسمية المنظمات، والخيار **IO Variable Editor** لإعادة تسمية المدخلات والمخرجات ونختار **Period Editor** لإعادة تسمية مدة المشروع.

ثالثاً: بناء الإنموذج

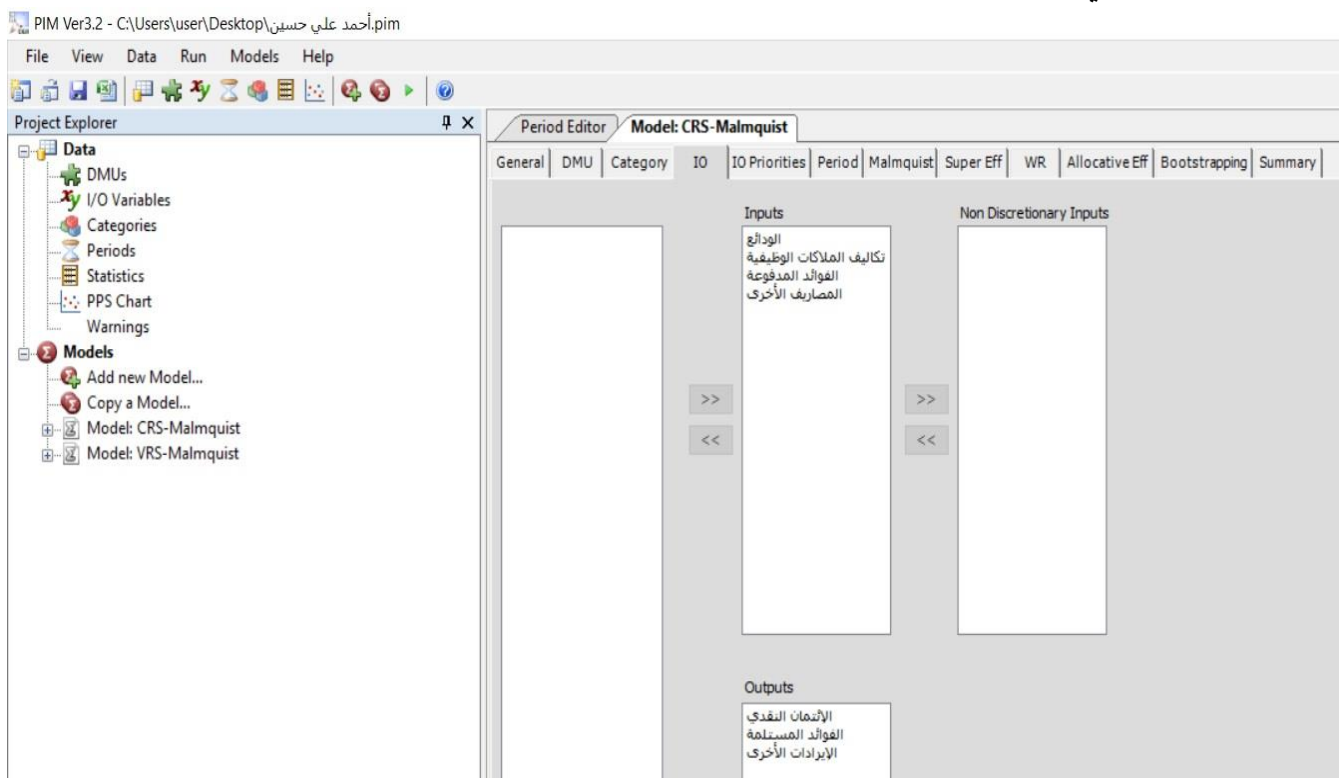
يتم بناء الإنموذج من خلال الضغط على **Models** وتظهر من خلالها القائمة المنسدلة التي تحتوي على خيار إضافة إنموذج جديد أو نسخ إنموذج وكما مبين في أدناه:



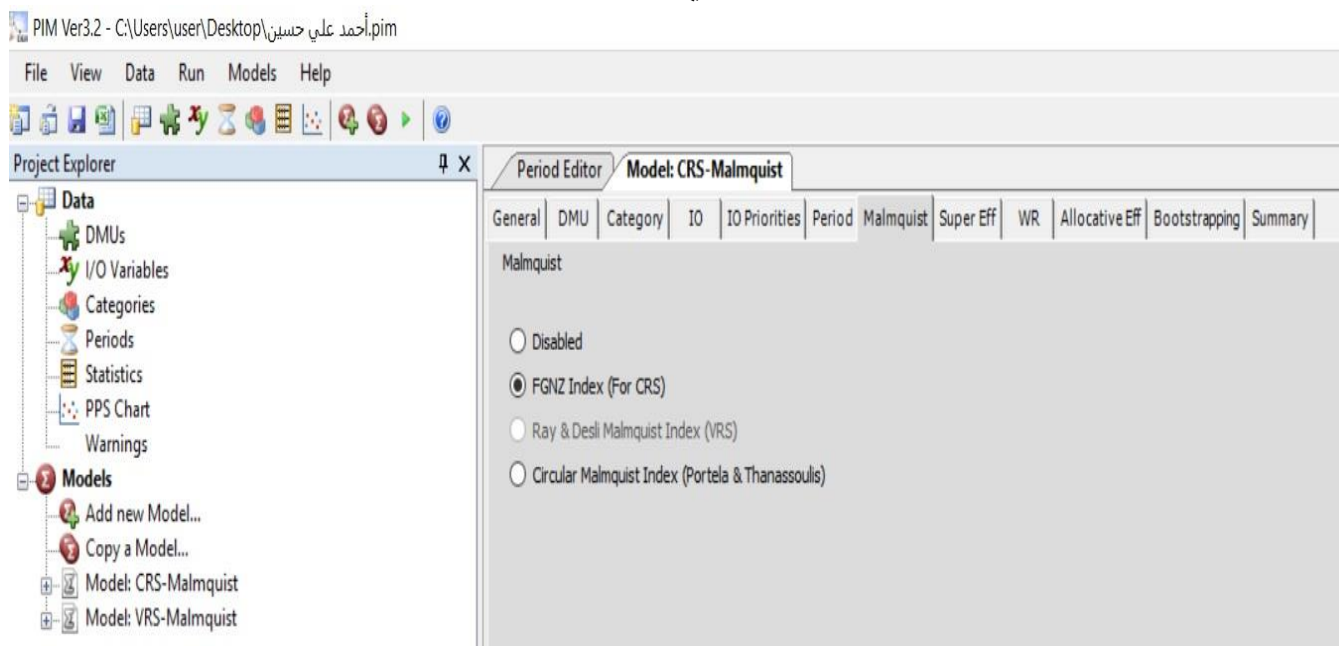
بعدها تظهر النافذة المبينة أدناه التي تتضمن العديد من الخيارات منها:
 أ. خيار General والذي يتم من خلاله تحديد الشكل العام للإنموذج حيث يتم التوجه نحو المدخلات أو المخرجات ولعوائد الحجم الثابتة أو المتغيرة أو الكفاءة الحجمية.



ب. خيار input، output لتوزيع المتغيرات المستخدمة في الإنموذج إلى مدخلات ومخرجات وكما مبين في أدناه:



ج. تفعيل خيار مؤشر Malmquist لاحتساب قيم الإنتاجية حسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة أو أنموذج عوائد الحجم المتغيرة وكما مبين في أدناه:



رابعاً: عرض النتائج

بعد بناء الإنموذج والضغط على إيعاز Run تتم قراءة الإنموذج داخل البرنامج وتظهر لنا النافذة الآتية التي تحتوي على قيم مؤشر Malmquist التي توضح قيم تغير الإنتاجية المصرفية وفق أنموذج عوائد الحجم الثابتة CRS، وأنموذج عوائد الحجم المتغيرة VRS، إما قيم Lambdas فتوضح معامل التحسين للمصارف غير الكفوءة، وقيم Peers لتحديد المصارف المرجعية، وقيم Targets لتحديد نسب التحسين في المدخلات والمخرجات للمصارف، وقيم Slacks لتحديد قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الزائدة وكما مبين في أدناه:

The screenshot shows the 'Malmquist result of VRS-Malm...' window. It displays a table with columns: Name, TC, SEC, PEC, TFPG (MI), First Efficiency, and Second Efficiency. The table lists various DMUs and their corresponding efficiency scores.

Name	TC	SEC	PEC	TFPG (MI)	First Efficiency	Second Efficiency
بغداد	1.14	0.85	1	0.97	100	100
التجاري العراقي	1	0.95	1	0.95	100	100
الاستثمار العراقي	1.05	1.06	1	1.12	100	100
الشرق الأوسط العراقي لل...	1.21	1.06	0.69	0.88	100	68.86
المتمتع للاستثمار	1	1	1	1	100	100
الأهلي العراقي	1.14	1.01	0.72	0.83	100	72.33
الإيمان العراقي	1.03	1.07	1.2	1.32	71.79	86.02
بابل	1	1.06	1	1.06	100	100
سومر التجاري	1	1.02	1	1.02	100	100
الخليج التجاري	1	1	1	1	100	100
الموصل للتنمية والاستثمار	1	1	1	1	100	100
الشمال للتمويل والاستثمار	1	0.99	1	0.99	100	100
المنصور للاستثمار	1	1	1	1	100	100
الاتحاد العراقي	1	1	1	1	100	100

الملاحق

[illegible][illegible]

PIM Ver3.2 - C:\Users\user\Desktop\أحمد علي حسين.pim

File View Data Run Models Export & Print Help

Project Explorer

Targets of VRS-Malmquist

Period: 2012 Selection: <All> Categorical: <All> Precision: 2

Name	الودائع Value	الودائع Target	الودائع Gain(%)	تكاليف الملاكات الوظيفية Value	تكاليف الملاكات الوظيفية Target	تكاليف الملاكات الوظيفية Gain(%)	الفوائد المدفوعة Value	الفوائد المدفوعة Target	الفوائد المدفوعة Gain(%)	المصاريف الأخرى Value
بغداد	1025726	1025726	0	12249	12249	0	7909	7909	0	25185
التجاري العراقي	115573	115573	0	1641	1641	0	1113	1113	0	9970
الاستثمار العراقي	269462	269462	0	4192	4192	0	5856	5856	0	9979
المصرف الأوسط	601992	601992	0	10507	10507	0	11585	11585	0	18214
المصرف للاستثمار	164751	164751	0	8470	8470	0	3324	3324	0	39381
الأهلي العراقي	163589	163589	0	3975	3975	0	2642	2642	0	8754
الإيمان العراقي	338686	243149.49	-28.21	4081	2929.83	-28.21	4443	1822.6	-58.98	21447
بابل	193867	193867	0	2153	2153	0	8369	8369	0	3849
سوق التجاري	103125	103125	0	1865	1865	0	2230	2230	0	18738
الخليج التجاري	238805	238805	0	6475	6475	0	10350	10350	0	11009
الموصل للتنمية و...	223197	223197	0	3055	3055	0	925	925	0	6489
الشماع للتمويل و...	1030204	1030204	0	9982	9982	0	26951	26951	0	37976
المصور للاستثمار	135742	135742	0	2100	2100	0	2107	2107	0	5861
الإتحاد العراقي	375797	375797	0	1676	1676	0	1134	1134	0	18823

PIM Ver3.2 - C:\Users\user\Desktop\أحمد علي حسين.pim

File View Data Run Models Export & Print Help

Project Explorer

Slacks of VRS-Malmquist

Period: 2012 Selection: <All> Categorical: <All> Precision: 2

Name	الودائع	تكاليف الملاكات الوظيفية	الفوائد المدفوعة	المصاريف الأخرى	الإيمان النقدي	الفوائد المستلمة	الإيرادات الأخرى
بغداد	0	0	0	0	0	0	0
التجاري العراقي	0	0	0	0	0	0	0
الاستثمار العراقي	0	0	0	0	0	0	0
المصرف الأوسط	0	0	0	0	0	0	0
المصرف للاستثمار	0	0	0	0	0	0	0
الأهلي العراقي	0	0	0	0	0	0	0
الإيمان العراقي	0	0	1367.12	0	109582.64	0	0
بابل	0	0	0	0	0	0	0
سوق التجاري	0	0	0	0	0	0	0
الخليج التجاري	0	0	0	0	0	0	0
الموصل للتنمية و...	0	0	0	0	0	0	0
الشماع للتمويل و...	0	0	0	0	0	0	0
المصور للاستثمار	0	0	0	0	0	0	0
الإتحاد العراقي	0	0	0	0	0	0	0

ملحق (2) - المتغيرات الخاصة بنسب الربحية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2012 (مليون دينار)								
إجمالي المصروفات	أجمالي الإيرادات	الودائع	الفوائد المدفوعة	الفوائد المستلمة	إجمالي الموجودات	حق الملكية	صافي الدخل	المتغيرات / أسماء المصارف
45343	62732	1025726	7909	33699	1300725	182195	29638	بغداد
12724	24352	115573	1113	11558	306314	130008	13269	التجاري العراقي
20027	28443	269462	5856	17632	440254	117277	12608	الاستثمار العراقي
40306	82388	601992	11585	23733	857467	163464	52589	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
51175	98523	164751	3324	28912	709222	257446	55818	المتحد للاستثمار
15371	29671	163589	2642	8387	344130	139248	18275	الأهلي العراقي
29971	39234	338686	4443	8515	565783	151966	13344	الإنتمان العراقي
14371	18095	193867	8369	13491	311848	106946	5877	بابل
22833	22824	103125	2230	9905	272791	157978	1856	سومر التجاري
27834	57701	238805	10350	26429	435058	118231	36342	الخليج التجاري
10469	26544	223197	925	10097	483119	207879	19130	الموصل للتنمية والاستثمار
74909	133740	1030204	26951	40128	1608193	218488	68813	الشمال للتمويل والاستثمار
10068	21860	135742	2107	13513	413423	238783	13892	المنصور للاستثمار
21633	42666	375797	1134	3450	622446	102470	22709	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (2) - المتغيرات الخاصة بنسب الربحية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2013 (مليون دينار)								
إجمالي المصروفات	أجمالي الإيرادات	الودائع	الفوائد المدفوعة	الفوائد المستلمة	إجمالي الموجودات	حق الملكية	صافي الدخل	المتغيرات / أسماء المصارف
60924	85258	1295564	11083	46244	1790513	285035	38814	بغداد
15183	22032	100374	1263	12134	346969	193274	8883	التجاري العراقي
22135	50489	338440	8598	25697	571894	159559	32763	الاستثمار العراقي
43399	56322	536423	11850	33453	831651	214656	24496	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
47637	75852	137715	1961	31827	759000	308693	37058	المتحد للاستثمار
23940	36176	279633	5060	5526	557396	176215	16610	الأهلي العراقي
28195	46211	378047	2889	13936	607124	185547	21772	الإنتمان العراقي
21237	23685	172259	9913	11100	344693	158231	5046	بابل
44584	44489	96678	2617	41099	313369	195150	2147	سومر التجاري
39509	87654	425595	16461	43315	794974	272294	56476	الخليج التجاري
16406	59457	253988	5302	17256	574311	224745	46517	الموصل للتنمية والاستثمار
93064	130936	1042903	36582	55030	1614552	330608	49118	الشمال للتمويل والاستثمار
11092	38384	482822	4597	29329	797780	260571	30001	المنصور للاستثمار
55554	106634	209349	3532	11321	543759	172405	53365	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (2) - المتغيرات الخاصة بنسب الربحية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2014 (مليون دينار)								
إجمالي المصروفات	أجمالي الإيرادات	الودائع	الفوائد المدفوعة	الفوائد المستلمة	إجمالي الموجودات	حق الملكية	صافي الدخل	المتغيرات
								أسماء المصارف
41000	73845	1491599	10238	44517	1827505	292419	32845	بغداد
8796	19257	121063	1264	6718	449273	284385	10461	التجاري العراقي
25113	59954	256736	10832	59613	558656	283749	34841	الاستثمار العراقي
31944	36234	358118	13129	34843	683076	307074	4290	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
21372	47705	186156	5864	46962	543487	316915	26333	المتحد للاستثمار
28406	37362	338268	9974	33785	615936	263387	8956	الأهلي العراقي
10798	26814	311750	2834	8647	625187	290171	16016	الإنتمان العراقي
14507	20252	112650	8069	19028	312027	190145	5745	بابل
12782	15497	135694	7783	14936	420615	260508	2715	سومر التجاري
38652	81405	455212	21887	69787	816479	345974	42753	الخليج التجاري
9273	11443	71465	3344	10978	348145	262940	2170	الموصل للتنمية والاستثمار
70869	94615	1079967	43612	92193	1497823	334504	23746	الشمال للتمويل والاستثمار
12891	33486	568325	5539	12935	883005	281792	20595	المنصور للاستثمار
70670	89305	375327	50980	87580	701334	271691	18635	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (2) - المتغيرات الخاصة بنسب الربحية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2015 (مليون دينار)								
إجمالي المصروفات	أجمالي الإيرادات	الودائع	الفوائد المدفوعة	الفوائد المستلمة	إجمالي الموجودات	حق الملكية	صافي الدخل	المتغيرات
								أسماء المصارف
65071	78333	897311	7849	36437	1549537	268488	13262	بغداد
11533	19642	90506	1402	3472	414889	274201	8109	التجاري العراقي
20026	40890	260110	10019	40471	551734	281262	20864	الاستثمار العراقي
37098	43719	231666	13129	43230	675124	276968	6621	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
22024	44855	228903	1987	44740	581244	321717	22831	المتحد للاستثمار
33015	37181	267566	8575	35539	535765	260396	4166	الأهلي العراقي
9422	23335	162043	1699	6380	618518	301810	13913	الإنتمان العراقي
18314	23642	99944	12831	23154	358699	244724	5328	بابل
9496	13755	92154	3424	12724	369588	263710	4259	سومر التجاري
50791	64704	409221	29379	54584	810971	321626	13913	الخليج التجاري
7556	7224	86497	369	6163	365478	262608	-332	الموصل للتنمية والاستثمار
54098	48566	437789	32326	47688	850434	329116	-5532	الشمال للتمويل والاستثمار
13899	38102	753373	6901	12718	1075843	288723	24203	المنصور للاستثمار
77350	77624	346001	61595	75847	631420	260875	274	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (2) - المتغيرات الخاصة بنسب الربحية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2016 (مليون دينار)								
إجمالي المصروفات	أجمالي الإيرادات	الودائع	الفوائد المدفوعة	الفوائد المستلمة	إجمالي الموجودات	حق الملكية	صافي الدخل	المتغيرات
								أسماء المصارف
55407	82209	827926	6079	29584	1200424	282822	26802	بغداد
10373	18873	121521	890	16553	423858	281817	8500	التجاري العراقي
16683	28739	261384	8003	8282	607657	281267	12056	الاستثمار العراقي
27252	43713	261671	7206	9134	684104	274832	16461	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
22390	23636	66605	3190	23584	646518	321717	1246	المتحد للاستثمار
21102	49635	169594	3682	12439	580765	260653	28533	الأهلي العراقي
10807	16405	184888	227	13010	504871	290171	5598	الإنتمان العراقي
15493	24561	61979	4868	6472	352773	257864	9068	بابل
9960	14386	67663	2876	3705	351773	267139	4426	سومر التجاري
29459	36415	427201	10318	27997	802022	317734	6956	الخليج التجاري
5004	9058	124906	75	5077	364486	262608	4054	الموصل للتنمية والاستثمار
57297	34593	193481	21147	13537	606887	334648	-22704	الشمال للتمويل والاستثمار
9118	26085	781010	1254	23735	1104064	287534	16967	المنصور للاستثمار
27815	27012	188684	9075	13557	626357	263390	-803	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (2) - المتغيرات الخاصة بنسب الربحية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2017 (مليون دينار)								
إجمالي المصروفات	أجمالي الإيرادات	الودائع	الفوائد المدفوعة	الفوائد المستلمة	إجمالي الموجودات	حق الملكية	صافي الدخل	المتغيرات
								أسماء المصارف
52866	62321	782038	5983	19278	1128492	263559	9455	بغداد
15421	25345	123985	687	20751	484967	266884	9924	التجاري العراقي
17257	22032	255764	7870	8166	594229	279087	4775	الاستثمار العراقي
29234	36389	339173	7299	8087	731985	260427	7155	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
18874	19743	104975	1217	4682	620490	316764	869	المتحد للاستثمار
33800	44201	189204	3765	7121	605486	279219	10401	الأهلي العراقي
8446	15181	151764	161	11901	476630	306822	6735	الإنتمان العراقي
14305	19364	44112	3213	11441	315689	257865	5059	بابل
14587	15057	105972	2558	3171	392052	267110	470	سومر التجاري
28033	33074	281576	7080	12073	628837	321698	5041	الخليج التجاري
5538	11362	107304	75	5076	415748	262608	5824	الموصل للتنمية والاستثمار
24625	12050	95101	5791	3394	473668	334648	-12575	الشمال للتمويل والاستثمار
9400	26909	996833	1114	25552	1310714	275263	17509	المنصور للاستثمار
18842	20152	158710	6942	3952	557071	260293	1310	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (3) - المتغيرات الخاصة بنسب السيولة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2012 (مليون دينار)

المتغيرات	الودائع (1)	القروض والسلف (2)	الموجود النقدي (3)	الإستثمار في الأوراق المالية (4)	الإحتياطيات الأولية + الثانوية (4+3)	إجمالي الموجودات (5)
بغداد	1025726	137125	816935	238671	1055606	1300725
التجاري العراقي	115573	452	138852	134885	273737	306314
الإستثمار العراقي	269462	165608	192165	3371	195536	440254
الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	601992	146031	501234	8488	509722	857467
المتحد للإستثمار	164751	66687	218823	14397	233220	709222
الأهلي العراقي	163589	50683	257682	1956	259638	344130
الإنتمان العراقي	338686	3116	455443	86115	541558	565783
بابل	193867	31457	215109	8142	223251	311848
سومر التجاري	103125	54015	149146	1462	150608	272791
الخليج التجاري	238805	78002	160395	18145	178540	435058
الموصل للتنمية والإستثمار	223197	119077	219874	18984	238858	483119
الشمال للتمويل والإستثمار	1030204	100471	943338	9538	952876	1608193
المنصور للإستثمار	135742	49688	286374	38636	325010	413423
الإتحاد العراقي	375797	121269	251997	41	252038	622446

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (3) - المتغيرات الخاصة بنسب السيولة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2013 (مليون دينار)

المتغيرات	الودائع (1)	القروض والسلف (2)	الموجود النقدي (3)	الإستثمار في الأوراق المالية (4)	الإحتياطيات الأولية + الثانوية (4+3)	إجمالي الموجودات (5)
بغداد	1295564	197672	1213625	385300	1598925	1790513
التجاري العراقي	100374	608	209236	118887	328123	346969
الإستثمار العراقي	338440	158688	259514	4435	263949	571894
الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	536423	130780	508825	19066	527891	831651
المتحد للإستثمار	137715	82615	113768	14103	127871	759000
الأهلي العراقي	279633	90763	383100	32785	415885	557396
الإنتمان العراقي	378047	160	316655	271570	588225	607124
بابل	172259	115417	107272	10526	117798	344693
سومر التجاري	96678	83701	198729	1510	200239	313369
الخليج التجاري	425595	135246	455866	20084	475950	794974
الموصل للتنمية والإستثمار	253988	89571	346052	16247	362299	574311
الشمال للتمويل والإستثمار	1042903	159662	911489	53702	965191	1614552
المنصور للإستثمار	482822	61978	518679	226860	745539	797780
الإتحاد العراقي	209349	116048	311341	71	311412	543759

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (3) - المتغيرات الخاصة بنسب السيولة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2014 (مليون دينار)

المتغيرات	الودائع (1)	القروض والسلف (2)	الموجود النقدي (3)	الإستثمار في الأوراق المالية (4)	الإحتياطيات الأولية + الثانوية (4+3)	إجمالي الموجودات (5)
بغداد	1491599	162802	992409	455022	1447431	1827505
التجاري العراقي	121063	3160	134598	280263	414861	449273
الإستثمار العراقي	256736	99604	355451	3790	359241	558656
الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	358118	104233	349767	26860	376627	683076
المتحد للإستثمار	186156	86153	35530	10794	46324	543487
الأهلي العراقي	338268	137623	409592	14675	424267	615936
الإنتمان العراقي	311750	119	201695	408720	610415	625187
بابل	112650	165532	59460	1670	61130	312027
سومر التجاري	135694	125114	248142	1010	249152	420615
الخليج التجاري	455212	85230	365144	77925	443069	816479
الموصل للتنمية والإستثمار	71465	86244	92048	5579	97627	348145
الشمال للتمويل والإستثمار	1079967	55537	820812	55880	876692	1497823
المنصور للإستثمار	568325	56740	277873	486807	764680	883005
الإتحاد العراقي	375327	275815	298251	67	298318	701334

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (3) - المتغيرات الخاصة بنسب السيولة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2015 (مليون دينار)

المتغيرات	الودائع (1)	القروض والسلف (2)	الموجود النقدي (3)	الإستثمار في الأوراق المالية (4)	الإحتياطيات الأولية + الثانوية (4+3)	إجمالي الموجودات (5)
بغداد	897311	177282	870880	258838	1129718	1549537
التجاري العراقي	90506	6299	145374	231150	376524	414889
الإستثمار العراقي	260110	79590	361400	36932	398332	551734
الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	231666	906177	325311	42573	367884	675124
المتحد للإستثمار	228903	65707	118221	4584	122805	581244
الأهلي العراقي	267566	163936	311460	2542	314002	535765
الإنتمان العراقي	162043	7	295041	306640	601681	618518
بابل	99944	147175	76572	1686	78258	358699
سومر التجاري	92154	103162	206473	1761	208234	369588
الخليج التجاري	409221	98355	244757	167113	411870	810971
الموصل للتنمية والإستثمار	86497	77488	134701	5329	140030	365478
الشمال للتمويل والإستثمار	437789	37374	225324	66744	292068	850434
المنصور للإستثمار	753373	57293	237796	698695	936491	1075843
الإتحاد العراقي	346001	382384	92661	64	92725	631420

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (3) - المتغيرات الخاصة بنسب السيولة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2016 (مليون دينار)

المتغيرات	الودائع (1)	القروض والسلف (2)	الموجود النقدي (3)	الإستثمار في الأوراق المالية (4)	الإحتياطيات الأولية + الثانوية (4+3)	إجمالي الموجودات (5)
بغداد	827926	147142	818185	97399	915584	1200424
التجاري العراقي	121521	29245	117561	200	117761	423858
الإستثمار العراقي	261384	140103	426464	15471	441935	607657
الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	261671	141121	329244	826	330070	684104
المتحد للإستثمار	66605	448350	53525	9515	63040	646518
الأهلي العراقي	169594	125471	418067	155	418222	580765
الإنتمان العراقي	184888	2	169704	324371	494075	504871
بابل	61979	147389	83683	1507	85190	352773
سومر التجاري	67663	97553	214489	0	214489	351773
الخليج التجاري	427201	160424	307544	82960	390504	802022
الموصل للتنمية والإستثمار	124906	204981	162624	582	163206	364486
الشمال للتمويل والإستثمار	193481	289423	120253	0	120253	606887
المنصور للإستثمار	781010	55845	908920	38303	947223	1104064
الإتحاد العراقي	188684	426559	153998	71	154069	626357

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (3) - المتغيرات الخاصة بنسب السيولة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2017 (مليون دينار)

المتغيرات	الودائع (1)	القروض والسلف (2)	الموجود النقدي (3)	الإستثمار في الأوراق المالية (4)	الإحتياطيات الأولية + الثانوية (4+3)	إجمالي الموجودات (5)
بغداد	782038	176549	654223	273338	927561	1128492
التجاري العراقي	123985	1381	125065	317195	442260	484967
الإستثمار العراقي	255764	147435	385847	22272	408119	594229
الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	339173	136799	424878	0	424878	731985
المتحد للإستثمار	104975	439830	58136	9515	67651	620490
الأهلي العراقي	189204	135483	437088	176	437264	605486
الإنتمان العراقي	151764	0	163771	303259	467030	476630
بابل	44112	85169	48446	1507	49953	315689
سومر التجاري	105972	96779	261831	0	261831	392052
الخليج التجاري	281576	241728	222234	37668	259902	628837
الموصل للتنمية والإستثمار	107304	206914	163218	3681	166899	415748
الشمال للتمويل والإستثمار	95101	259539	70591	0	70591	473668
المنصور للإستثمار	996833	114176	847457	306716	1154173	1310714
الإتحاد العراقي	158710	360254	137811	71	137882	557071

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (4) - المتغيرات الخاصة بنسب الملاءة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2012 (مليون دينار)

المتغيرات	الودائع (1)	القروض والسلف (2)	حق الملكية (3)	الإستثمار في الأوراق المالية (4)	الموجود النقدي (5)	إجمالي الموجودات (6)	الموجودات الثابتة (7)	رأس المال (8)	الموجودات الخطرة (4-5-6)	رأس المال الحر (7-8)
بغداد	1025726	137125	182195	238671	816935	1300725	43247	175000	245119	131753
التجاري العراقي	115573	452	130008	134885	138852	306314	1804	100000	32577	98196
الإستثمار العراقي	269462	165608	117277	3371	192165	440254	15619	100000	244718	84381
الشرق الأوسط	601992	146031	163464	8488	501234	857467	72278	150000	347745	77722
المتحد للإستثمار	164751	66687	257446	14397	218823	709222	47239	250000	476002	202761
الأهلي العراقي	163589	50683	139248	1956	257682	344130	5728	100000	84492	94272
الإئتمان العراقي	338686	3116	151966	86115	455443	565783	2897	100000	24225	97103
بابل	193867	31457	106946	8142	215109	311848	29378	100000	88597	70622
سومر التجاري	103125	54015	157978	1462	149146	272791	17	151500	122183	151483
الخليج التجاري	238805	78002	118231	18145	160395	435058	23165	103950	256518	80785
الموصل	223197	119077	207879	18984	219874	483119	5847	75000	244261	69153
الشمال	1030204	100471	218488	9538	943338	1608193	183640	210000	655317	26360
المنصور	135742	49688	238783	38636	286374	413423	8921	236000	88413	227079
الإتحاد العراقي	375797	121269	102470	41	251997	622446	11308	100000	370408	88692

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (4) - المتغيرات الخاصة بنسب الملاءة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2013 (مليون دينار)

المتغيرات	الودائع (1)	القروض والسلف (2)	حق الملكية (3)	الإستثمار في الأوراق المالية (4)	الموجود النقدي (5)	إجمالي الموجودات (6)	الموجودات الثابتة (7)	رأس المال (8)	الموجودات الخطرة (4-5-6)	رأس المال الحر (7-8)
بغداد	1295564	197672	285035	385300	1213625	1790513	56811	250000	191588	193189
التجاري العراقي	100374	608	193274	118887	209236	346969	1598	150000	18846	148402
الإستثمار العراقي	338440	158688	159559	4435	259514	571894	15103	155000	307945	139897
الشرق الأوسط	536423	130780	214656	19066	508825	831651	87462	150000	303760	62538
المتحد للإستثمار	137715	82615	308693	14103	113768	759000	51624	300000	631129	248376
الأهلي العراقي	279633	90763	176215	32785	383100	557396	8616	152000	141511	143384
الإئتمان العراقي	378047	160	185547	271570	316655	607124	2907	150000	18899	147093
بابل	172259	115417	158231	10526	107272	344693	41709	150000	226895	108291
سومر التجاري	96678	83701	195150	1510	198729	313369	17	187300	113130	187283
الخليج التجاري	425595	135246	272294	20084	455866	794974	41786	250000	319024	208214
الموصل	253988	89571	224745	16247	346052	574311	6402	202000	212012	195598
الشمال	1042903	159662	330608	53702	911489	1614552	88358	265000	649361	176642
المنصور	482822	61978	260571	226860	518679	797780	10155	250000	52241	239845
الإتحاد العراقي	209349	116048	172405	71	311341	543759	17372	152000	232347	134628

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (4) - المتغيرات الخاصة بنسب الملاءة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2014 (مليون دينار)

المتغيرات	الودائع (1)	القروض والسلف (2)	حق الملكية (3)	الإستثمار في الأوراق المالية (4)	الموجود النقدي (5)	إجمالي الموجودات (6)	الموجودات الثابتة (7)	رأس المال (8)	الموجودات الخطرة (4-5-6)	رأس المال الحر (7-8)
بغداد	1491599	162802	292419	455022	992409	1827505	57418	250000	380074	192582
التجاري العراقي	121063	3160	284385	280263	134598	449273	1426	250000	34412	248574
الإستثمار العراقي	256736	99604	283749	3790	355451	558656	17352	250000	199415	232648
الشرق الأوسط	358118	104233	307074	26860	349767	683076	93835	250000	306449	156165
المتحد للإستثمار	186156	86153	316915	10794	35530	543487	53936	300000	497163	246064
الأهلي العراقي	338268	137623	263387	14675	409592	615936	8298	250000	191669	241702
الإئتمان العراقي	311750	119	290171	408720	201695	625187	2850	250000	14772	247150
بابل	112650	165532	190145	1670	59460	312027	24900	178859	250897	153959
سومر التجاري	135694	125114	260508	1010	248142	420615	9168	250000	171463	240832
الخليج التجاري	455212	85230	345974	77925	365144	816479	30973	300000	373410	269027
الموصل	71465	86244	262940	5579	92048	348145	4750	202000	250518	197250
الشمال	1079967	55537	334504	55880	820812	1497823	72026	300000	621131	227974
المنصور	568325	56740	281792	486807	277873	883005	8905	250000	118325	241095
الإتحاد العراقي	375327	275815	271691	67	298251	701334	7765	252000	403016	244235

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (4) - المتغيرات الخاصة بنسب الملاءة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2015 (مليون دينار)

المتغيرات	الودائع (1)	القروض والسلف (2)	حق الملكية (3)	الإستثمار في الأوراق المالية (4)	الموجود النقدي (5)	إجمالي الموجودات (6)	الموجودات الثابتة (7)	رأس المال (8)	الموجودات الخطرة (4-5-6)	رأس المال الحر (7-8)
بغداد	897311	177282	268488	258838	870880	1549537	56344	250000	419819	193656
التجاري العراقي	90506	6299	274201	231150	145374	414889	950	250000	38365	249050
الإستثمار العراقي	260110	79590	281262	36932	361400	551734	16580	250000	153402	233420
الشرق الأوسط	231666	906177	276968	42573	325311	675124	97032	250000	307240	152968
المتحد للإستثمار	228903	65707	321717	4584	118221	581244	58194	300000	458439	241806
الأهلي العراقي	267566	163936	260396	2542	311460	535765	19104	250000	221763	230896
الإئتمان العراقي	162043	7	301810	306640	295041	618518	2807	250000	16837	247193
بابل	99944	147175	244724	1686	76572	358699	24411	236859	280441	212448
سومر التجاري	92154	103162	263710	1761	206473	369588	13693	250000	161354	236307
الخليج التجاري	409221	98355	321626	167113	244757	810971	32396	300000	399101	267604
الموصل	86497	77488	262608	5329	134701	365478	4955	202000	225448	197045
الشمال	437789	37374	329116	66744	225324	850434	69695	300000	558366	230305
المنصور	753373	57293	288723	698695	237796	1075843	13412	250000	139352	236588
الإتحاد العراقي	346001	382384	260875	64	92661	631420	11828	252000	538695	240172

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (4) - المتغيرات الخاصة بنسب الملاءة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2016 (مليون دينار)

المتغيرات	الودائع (1)	القروض والسلف (2)	حق الملكية (3)	الإستثمار في الأوراق المالية (4)	الموجود النقدي (5)	إجمالي الموجودات (6)	الموجودات الثابتة (7)	رأس المال (8)	الموجودات الخطرة (4-5-6)	رأس المال الحر (7-8)
بغداد	827926	147142	282822	97399	818185	1200424	60120	250000	284840	189880
التجاري العراقي	121521	29245	281817	200	117561	423858	1501	250000	306097	248499
الإستثمار العراقي	261384	140103	281267	15471	426464	607657	21626	250000	165722	228374
الشرق الأوسط	261671	141121	274832	826	329244	684104	134264	250000	354034	115736
المتحد للإستثمار	66605	448350	321717	9515	53525	646518	67014	300000	583478	232986
الأهلي العراقي	169594	125471	260653	155	418067	580765	26484	250000	162543	223516
الإئتمان العراقي	184888	2	290171	324371	169704	504871	6542	250000	10796	243458
بابل	61979	147389	257864	1507	83683	352773	80333	250000	267583	169667
سومر التجاري	67663	97553	267139	0	214489	351773	21311	250000	137284	228689
الخليج التجاري	427201	160424	317734	82960	307544	802022	42991	300000	411518	257009
الموصل	124906	204981	262608	582	162624	364486	4355	252500	201280	248145
الشمال	193481	289423	334648	0	120253	606887	68920	300000	486634	231080
المنصور	781010	55845	287534	38303	908920	1104064	22234	250000	156841	227766
الإتحاد العراقي	188684	426559	263390	71	153998	626357	25636	252000	472288	226364

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (4) - المتغيرات الخاصة بنسب الملاءة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2017 (مليون دينار)

المتغيرات	الودائع (1)	القروض والسلف (2)	حق الملكية (3)	الإستثمار في الأوراق المالية (4)	الموجود النقدي (5)	إجمالي الموجودات (6)	الموجودات الثابتة (7)	رأس المال (8)	الموجودات الخطرة (4-5-6)	رأس المال الحر (7-8)
بغداد	782038	176549	263559	273338	654223	1128492	38619	250000	200931	211381
التجاري العراقي	123985	1381	266884	317195	125065	484967	11880	250000	42707	238120
الإستثمار العراقي	255764	147435	279087	22272	385847	594229	27279	250000	186110	222721
الشرق الأوسط	339173	136799	260427	0	424878	731985	132167	250000	307107	117833
المتحد للإستثمار	104975	439830	316764	9515	58136	620490	67047	300000	552839	232953
الأهلي العراقي	189204	135483	279219	176	437088	605486	29559	250000	168222	220441
الإئتمان العراقي	151764	0	306822	303259	163771	476630	6512	250000	9600	243488
بابل	44112	85169	257865	1507	48446	315689	127470	250000	265736	122530
سومر التجاري	105972	96779	267110	0	261831	392052	29770	250000	130221	220230
الخليج التجاري	281576	241728	321698	37668	222234	628837	57267	300000	368935	242733
الموصل	107304	206914	262608	3681	163218	415748	9542	252500	248849	242958
الشمال	95101	259539	334648	0	70591	473668	68052	300000	403077	231948
المنصور	996833	114176	275263	306716	847457	1310714	28278	250000	156541	221722
الإتحاد العراقي	158710	360254	260293	71	137811	557071	30164	252000	419189	221836

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (5) - ترتيب المصارف عينة الدراسة على أساس متوسط الربح المحاسبي %							
2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات أسم المصرف	ت
7.62	21.60	10.69	26.47	19.61	14.01	بغداد	1
17.89	15.32	14.62	18.86	12.35	20.96	التجاري العراقي	2
4.37	11.03	19.09	31.87	25.94	7.70	الاستثمار العراقي	3
7.99	18.39	7.40	4.79	14.43	47.00	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	4
0.69	0.98	18.00	20.76	22.24	37.33	المتحد للاستثمار	5
13.23	36.31	5.30	11.40	15.57	18.20	الأهلي العراقي	6
9.68	8.05	20.01	23.03	25.91	13.32	الإنتمان العراقي	7
16.13	28.90	16.98	18.31	7.80	11.87	بابل	8
3.99	37.62	36.20	23.07	-0.81	-0.08	سومر التجاري	9
3.44	4.74	9.49	29.15	32.82	20.36	الخليج التجاري	10
8.22	5.72	-0.47	3.06	60.77	22.69	الموصل للتنمية والاستثمار	11
-15.79	-28.51	-6.95	29.82	47.56	73.87	الشمال للتمويل والاستثمار	12
14.79	14.34	20.45	17.40	23.06	9.96	المنصور للاستثمار	13
1.43	-0.88	0.30	20.36	55.81	22.98	الإتحاد العراقي	14

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول (3-9) الخاص بالربح المحاسبي.

ملحق (6) - المتغيرات الخاصة بالإنتاجية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2012 (مليون دينار)							
المخرجات			المدخلات				المتغيرات أسماء المصارف
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الائتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
29033	33699	173421	25185	7909	12249	1025726	بغداد
12794	11558	12361	9970	1113	1641	115573	التجاري العراقي
10811	17632	191495	9979	5856	4192	269462	الإستثمار العراقي
58655	23733	205489	18214	11585	10507	601992	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
69611	28912	391642	39381	3324	8470	164751	المتحد للإستثمار
21284	8387	78183	8754	2642	3975	163589	الأهلي العراقي
30719	8515	11505	21447	4443	4081	338686	الائتمان العراقي
4604	13491	54539	3849	8369	2153	193867	بابل
12919	9905	75014	18738	2230	1865	103125	سومر التجاري
31272	26429	222668	11009	10350	6475	238805	الخليج التجاري
16447	10097	201826	6489	925	3055	223197	الموصل للتنمية والإستثمار
93612	40128	450510	37976	26951	9982	1030204	الشمال للتمويل والإستثمار
8347	13513	77666	5861	2107	2100	135742	المنصور للإستثمار
39216	3450	154197	18823	1134	1676	375797	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (6) - المتغيرات الخاصة بالإنتاجية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2013 (مليون دينار)							
المخرجات			المدخلات				المتغيرات أسماء المصارف
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الائتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
39014	46244	241795	35361	11083	14480	1295564	بغداد
9898	12134	13836	11886	1263	2034	100374	التجاري العراقي
24792	25697	256445	9128	8598	4409	338440	الإستثمار العراقي
22869	33453	215788	19976	11850	11573	536423	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
44025	31827	554182	36833	1961	8843	137715	المتحد للإستثمار
30650	5526	126297	14506	5060	4374	279633	الأهلي العراقي
32275	13936	6249	21550	2889	3756	378047	الائتمان العراقي
12585	11100	194907	8726	9913	2598	172259	بابل
3390	41099	105861	39725	2617	2242	96678	سومر التجاري
44339	43315	306710	14717	16461	8331	425595	الخليج التجاري
42201	17256	183370	7638	5302	3466	253988	الموصل للتنمية والإستثمار
75906	55030	547112	45236	36582	11246	1042903	الشمال للتمويل والإستثمار
9055	29329	96841	3786	4597	2709	482822	المنصور للإستثمار
95313	11321	190782	49737	3532	2285	209349	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (6) - المتغيرات الخاصة بالإنتاجية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2014 (مليون دينار)							
المخرجات			المدخلات				المتغيرات أسماء المصارف
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الائتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
29328	44517	228904	14636	10238	16126	1491599	بغداد
12539	6718	7154	5534	1264	1998	121063	التجاري العراقي
341	59613	175199	9757	10832	4524	256736	الإستثمار العراقي
1391	34843	187865	5845	13129	12970	358118	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
743	46962	454325	6980	5864	8528	186156	المتحد للإستثمار
3577	33785	165477	13861	9974	4571	338268	الأهلي العراقي
18167	8647	1229	4686	2834	3278	311750	الائتمان العراقي
1224	19028	179298	3368	8069	3070	112650	بابل
561	14936	143050	2439	7783	2560	135694	سومر التجاري
11618	69787	288100	7981	21887	8784	455212	الخليج التجاري
465	10978	165164	2645	3344	3284	71465	الموصل للتنمية والإستثمار
2422	92193	443163	16080	43612	11177	1079967	الشمال للتمويل والإستثمار
20551	12935	105436	3914	5539	3438	568325	المنصور للإستثمار
1725	87580	352813	16882	50980	2808	375327	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (6) - المتغيرات الخاصة بالإنتاجية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2015 (مليون دينار)							
المخرجات			المدخلات				المتغيرات أسماء المصارف
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الائتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
41896	36437	237923	41739	7849	15483	897311	بغداد
16170	3472	9102	7496	1402	2635	90506	التجاري العراقي
419	40471	135400	5363	10019	4644	260110	الإستثمار العراقي
489	43230	149925	11691	13129	12278	231666	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
115	44740	416351	12374	1987	7663	228903	المتحد للإستثمار
1642	35539	184042	18977	8575	5463	267566	الأهلي العراقي
16955	6380	69	4496	1699	3227	162043	الائتمان العراقي
488	23154	156813	2644	12831	2839	99944	بابل
1031	12724	116279	3328	3424	2744	92154	سومر التجاري
10120	54584	310869	13396	29379	8016	409221	الخليج التجاري
1061	6163	156907	4751	369	2436	86497	الموصل للتنمية والإستثمار
878	47688	347479	14745	32326	7027	437789	الشمال للتمويل والإستثمار
25384	12718	114889	3467	6901	3531	753373	المنصور للإستثمار
1777	75847	504361	12800	61595	2955	346001	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (6) - المتغيرات الخاصة بالإنتاجية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2016 (مليون دينار)							
المخرجات			المدخلات				المتغيرات أسماء المصارف
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الائتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
52625	29584	195066	33454	6079	15874	827926	بغداد
2320	16553	9904	6270	890	3213	121521	التجاري العراقي
20457	8282	127827	5015	8003	3665	261384	الإستثمار العراقي
34579	9134	132303	9713	7206	10333	261671	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
52	23584	481108	12446	3190	6754	66605	المتحد للإستثمار
37196	12439	149944	11568	3682	5852	169594	الأهلي العراقي
3395	13010	8490	7321	227	3259	184888	الائتمان العراقي
18089	6472	149116	7351	4868	3274	61979	بابل
10681	3705	108062	4168	2876	2916	67663	سومر التجاري
8418	27997	287550	12345	10318	6796	427201	الخليج التجاري
3981	5077	211496	3083	75	1846	124906	الموصل للتنمية والإستثمار
21056	13537	334989	31951	21147	4199	193481	الشمال للتمويل والإستثمار
2350	23735	114535	3867	1254	3997	781010	المنصور للإستثمار
13455	13557	478306	15712	9075	3028	188684	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (6) - المتغيرات الخاصة بالإنتاجية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2017 (مليون دينار)							
المخرجات			المدخلات				المتغيرات أسماء المصارف
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الائتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
43043	19278	200350	32163	5983	14720	782038	بغداد
4594	20751	20985	11893	687	2841	123985	التجاري العراقي
13866	8166	132997	5604	7870	3783	255764	الإستثمار العراقي
28302	8087	121940	11447	7299	10488	339173	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
15061	4682	498885	9747	1217	7910	104975	المتحد للإستثمار
37080	7121	172479	24544	3765	5491	189204	الأهلي العراقي
3280	11901	8355	5529	161	2756	151764	الائتمان العراقي
7923	11441	109351	7207	3213	3885	44112	بابل
11886	3171	98811	9092	2558	2937	105972	سومر التجاري
21001	12073	244350	15636	7080	5317	281576	الخليج التجاري
6286	5076	212548	3665	75	1798	107304	الموصل للتنمية والإستثمار
8656	3394	294915	14527	5791	4307	95101	الشمال للتمويل والإستثمار
1357	25552	131749	4361	1114	3925	996833	المنصور للإستثمار
16200	3952	442304	8655	6942	3245	158710	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام من 2012-2017.

ملحق (7) - المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2013 وفق أنموذج CRS-Malmquist

الإتحاد العراقي	المنصور	الموصل	الخليج التجاري	سومر التجاري	بابل	المتحد للإستثمار	الإستثمار العراقي	آسم المصرف
0	0.95	0.28	0	0	0	0.42	0	بغداد
0.02	0.11	0	0	0.1	0	0.14	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	1	الإستثمار العراقي
0	0.4	0	0.35	0.07	0	0.11	0	الشرق الأوسط
0	0	0	0	0	0	1	0	المتحد للإستثمار
0.08	0	0.52	0	0	0	0.03	0	الأهلي العراقي
0.16	0.1	0.17	0	0	0	0.2	0	الإنتمان العراقي
0	0	0	0	0	1	0	0	بابل
0	0	0	0	1	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	1	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	1	0	0	0	0	0	الموصل
0.23	0.7	0.65	0	0.08	1.58	0	0	الشمال
0	1	0	0	0	0	0	0	المنصور
1	0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي
4	5	4	1	3	1	5	0	التكرارات (Frequencies)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{VER3.2}).

ملحق (7) - المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2014 وفق أنموذج CRS-Malmquist

الإتحاد العراقي	المنصور	الخليج التجاري	سومر التجاري	بابل	الإنتمان العراقي	المتحد للإستثمار	الإستثمار العراقي	التجاري العراقي	آسم المصرف
0	0.02	0	0	0	1.57	0.65	0	0	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	0	1	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	1	0	الإستثمار العراقي
0	0	0.39	0	0	0	0.17	0	0	الشرق الأوسط
0	0	0	0	0	0	1	0	0	المتحد للإستثمار
0.05	0.16	0	0	0	0	0.16	0.34	0	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	1	0	0	0	الإنتمان العراقي
0	0	0	0	1	0	0	0	0	بابل
0	0	0	1	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	1	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	0	0	0	0.01	0.36	0	0.01	الموصل
0.36	0	0.7	0	0	0	0.25	0	0	الشمال
0	1	0	0	0	0	0	0	0	المنصور
1	0	0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي
2	2	2	0	0	2	5	1	1	التكرارات (Frequencies)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{VER3.2}).

ملحق (7) - المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2015 وفق أنموذج CRS-Malmquist

الإتحاد العراقي	المنصور	الموصل	بابل	الإنتمان العراقي	المتحد للإستثمار	الإستثمار العراقي	التجاري العراقي	آسم المصرف
0	0.19	0	0	0	0.58	0	2.29	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	1	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	1	0	الإستثمار العراقي
0	0	0	0.83	0	0.54	0	0	الشرق الأوسط
0	0	0	0	0	1	0	0	المتحد للإستثمار
0.01	0.02	0	0	0	0.23	0.59	0.05	الأهلي العراقي
0	0	0	0	1	0	0	0	الإنتمان العراقي
0	0	0	1	0	0	0	0	بابل
0	0.03	0.11	0.21	0.01	0.15	0	0	سومر التجاري
0.23	0	0	0.41	0.41	0.17	0.41	0.15	الخليج التجاري
0	0	1	0	0	0	0	0	الموصل
0.32	0.01	0	0	0	0.41	0.14	0	الشمال
0	1	0	0	0	0	0	0	المنصور
1	0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي
3	4	1	3	2	6	3	3	التكرارات (Frequencies)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA ver3.2).

ملحق (7) - المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2016 وفق أنموذج CRS-Malmquist

الإتحاد العراقي	المنصور	الموصل	سومر التجاري	بابل	الإنتمان العراقي	الأهلي العراقي	المتحد للإستثمار	الشرق الأوسط	الإستثمار العراقي	التجاري العراقي	آسم المصرف
0	0.11	2.54	0	0	0	1.14	0	0	0	0	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	الإستثمار العراقي
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	الشرق الأوسط
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	المتحد للإستثمار
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	الإنتمان العراقي
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0.03	0.15	1.14	0	0	0	0.01	0	0	0	1.09	الخليج التجاري
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	الموصل
0.67	0	0	0	0	0	0.32	0	0	0	0.03	الشمال
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المنصور
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي
2	2	2	0	0	0	3	0	0	0	2	التكرارات (Frequencies)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA ver3.2).

ملحق (7) - المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2017 وفق أنموذج
CRS-Malmquist

الإتحاد العراقي	المنصور للإستثمار	الموصل	بابل	الإنتمان العراقي	الأهلي العراقي	المتحد للإستثمار	الشرق الأوسط	الإستثمار العراقي	التجاري العراقي	آسم المصرف
0	0	2.72	0	0	0.41	0	0.38	0	0	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	الإستثمار العراقي
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	الشرق الأوسط
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	المتحد للإستثمار
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	الأهلي العراقي
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	الإنتمان العراقي
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	بابل
0.08	0	0.06	0.04	0	0.22	0	0.05	0.02	0	سومر التجاري
0	0.01	0.66	0	0	0.3	0	0	0.36	0.17	الخليج التجاري
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	الموصل
0.29	0	0	0.07	0	0	0.32	0	0	0	الشمال
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	المنصور
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي
2	1	3	2	0	3	1	2	2	1	التكرارات (Frequencies)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA ver3.2).

ملحق (8) - قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2013 وفق نموذج CRS-Malmquist

المخرجات الراكدة			المدخلات الفائضة				اسم المصرف Name
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الإئتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
0	0	136284	0	0	1445	192453	بغداد
0	0	0	0	0	0	1826	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمار العراقي
1538	0	0	0	0	2714	0	الشرق الأوسط العراقي
0	0	0	0	0	0	0	المتحد للإستثمار
0	5267	0	0	0	439	18444	الأهلي العراقي
0	0	175951	0	0	0	149885	الإئتمان العراقي
0	0	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الموصل للتنمية والإستثمار
0	0	0	0	5769	0	0	الشمال للتمويل والإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	المنصور للإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (8) - قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2014 وفق نموذج CRS-Malmquist

المخرجات الراكدة			المدخلات الفائضة				اسم المصرف Name
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الإئتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
0	0	72302	0	0	2421	600148	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمار العراقي
3214	0	0	0	132	4618	53842	الشرق الأوسط العراقي
0	0	0	0	0	0	0	المتحد للإستثمار
0	0	0	5042	0	0	40808	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الإئتمان العراقي
0	0	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	6187	0	0	1134	100	0	الموصل للتنمية والإستثمار
6536	0	0	0	1266	0	399761	الشمال للتمويل والإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	المنصور للإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (8) - قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2015 وفق نموذج CRS-Malmquist

المخرجات الراكدة			المدخلات الفائضة				اسم المصرف Name
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الإئتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
0	0	47285	5063	0	0	165649	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الإستثمار العراقي
0	0	203874	1535	0	4440	0	الشرق الأوسط العراقي
0	0	0	0	0	0	0	المتحد للإستثمار
0	0	0	9841	0	0	0	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الإئتمان العراقي
0	0	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	0	402	0	سومر التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الموصل للتنمية والإستثمار
0	0	0	53	0	0	49375	الشمال للتمويل والإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	المنصور للإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (8) - قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2016 وفق نموذج CRS-Malmquist

المخرجات الراكدة			المدخلات الفائضة				اسم المصرف Name
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الإئتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
0	0	525377	3410	0	0	19886	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الإستثمار العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الشرق الأوسط العراقي
0	0	0	0	0	0	0	المتحد للإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الإئتمان العراقي
0	0	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	0	8102	0	0	الخليج التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الموصل للتنمية والإستثمار
0	0	34037	16017	12856	0	0	الشمال للتمويل والإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	المنصور للإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (8) - قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2017 وفق نموذج CRS-Malmquist

المخرجات الراكدة			المدخلات الفائضة				اسم المصرف Name
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الإئتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
0	539	495357	0	0	0	93085	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمار العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الشرق الأوسط العراقي
0	0	0	0	0	0	0	المتحد للاستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الإئتمان العراقي
0	0	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	0	2137	0	0	الخليج التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الموصل للتنمية والاستثمار
1372	0	0	6484	2412	0	0	الشمال للتمويل والاستثمار
0	0	0	0	0	0	0	المنصور للاستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (9) – التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2013 وفق نموذج CRS-Malmquist

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			تكاليف الملاكات الوظيفية			الودائع			أسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
-40	21337	35361	-40	6688	11083	-50	7293	14480	-55	589294	1295564	بغداد
-10	10734	11886	-10	1141	1263	-10	1837	2034	-12	88819	100374	التجاري العراقي
0	9128	9128	0	8598	8598	0	4409	4409	0	338440	338440	الإستثمار العراقي
-32	13598	19976	-32	8066	11850	-55	5164	11573	-32	365152	536423	الشرق الأوسط
0	36833	36833	0	1961	1961	0	8843	8843	0	137715	137715	المتحد للإستثمار
-39	8879	14506	-39	3097	5060	-49	2239	4374	-45	152716	279633	الأهلي العراقي
-21	17132	21550	-21	2297	2889	-21	2986	3756	-60	150651	378047	الإنتمان العراقي
0	8726	8726	0	9913	9913	0	2598	2598	0	172259	172259	بابل
0	39725	39725	0	2617	2617	0	2242	2242	0	96678	96678	سومر التجاري
0	14717	14717	0	16461	16461	0	8331	8331	0	425595	425595	الخليج التجاري
0	7638	7638	0	5302	5302	0	3466	3466	0	253988	253988	الموصل
-20	36000	45236	-36	23344	36582	-20	8950	11246	-20	829964	1042903	الشمال
0	3786	3786	0	4597	4597	0	2709	2709	0	482822	482822	المنصور
0	49737	49737	0	3532	3532	0	2285	2285	0	209349	209349	الإتحاد العراقي
-27			-30			-34			-37			المتوسط لسنة معارف

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3,2}).

ملحق (9) – التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2013 وفق نموذج CRS-Malmquist

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستتمة			الإنتمان النقدي			أسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	39014	39014	0	46244	46244	56	378079	241795	بغداد
0	9898	9898	0	12134	12134	656	104596	13836	التجاري العراقي
0	24792	24792	0	25697	25697	0	256445	256445	الإستثمار العراقي
7	24407	22869	0	33453	33453	0	215788	215788	الشرق الأوسط
0	44025	44025	0	31827	31827	0	554182	554182	المتحد للإستثمار
0	30650	30650	95	10793	5526	0	126297	126297	الأهلي العراقي
0	32275	32275	0	13936	13936	2816	182200	6249	الإنتمان العراقي
0	12585	12585	0	11100	11100	0	194907	194907	بابل
0	3390	3390	0	41099	41099	0	105861	105861	سومر التجاري
0	44339	44339	0	43315	43315	0	306710	306710	الخليج التجاري
0	42201	42201	0	17256	17256	0	183370	183370	الموصل
0	75906	75906	0	55030	55030	0	547112	547112	الشمال
0	9055	9055	0	29329	29329	0	96841	96841	المنصور
0	95313	95313	0	11321	11321	0	190782	190782	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3,2}).

ملحق (9) – التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2014 وفق نموذج CRS-Malmquist

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			تكاليف الملاكات الوظيفية			الودائع			أسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
-18	11981	14636	-18	8380	10238	-33	10779	16126	-58	620825	1491599	بغداد
0	5534	5534	0	1264	1264	0	1998	1998	0	121063	121063	التجاري العراقي
0	9757	9757	0	10832	10832	0	4524	4524	0	256736	256736	الاستثمار العراقي
-27	4257	5845	-28	9429	13129	-63	4828	12970	-42	206964	358118	الشرق الأوسط
0	6980	6980	0	5864	5864	0	8528	8528	0	186156	186156	المتحد للإستثمار
-58	5817	13861	-22	7814	9974	-22	3581	4571	-34	224206	338268	الأهلي العراقي
0	4686	4686	0	2834	2834	0	3278	3278	0	311750	311750	الإنتمان العراقي
0	3368	3368	0	8069	8069	0	3070	3070	0	112650	112650	بابل
0	2439	2439	0	7783	7783	0	2560	2560	0	135694	135694	سومر التجاري
0	7981	7981	0	21887	21887	0	8784	8784	0	455212	455212	الخليج التجاري
-2	2603	2645	-36	2157	3344	-5	3132	3284	-2	70333	71465	الموصل
-17	13409	16080	-20	35103	43612	-17	9321	11177	-54	500845	1079967	الشمال
0	3914	3914	0	5539	5539	0	3438	3438	0	568325	568325	المنصور
0	16882	16882	0	50980	50980	0	2808	2808	0	375327	375327	الإتحاد العراقي
-24			-25			-28			-38			المتوسط الخمسة معارف

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

ملحق (9) – التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2014 وفق نموذج CRS-Malmquist

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الإنتمان النقدي			أسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	29328	29328	0	44517	44517	32	301206	228904	بغداد
0	12539	12539	0	6718	6718	0	7154	7154	التجاري العراقي
0	341	341	0	59613	59613	0	175199	175199	الاستثمار العراقي
231	4605	1391	0	34843	34843	0	187865	187865	الشرق الأوسط
0	743	743	0	46962	46962	0	454325	454325	المتحد للإستثمار
0	3577	3577	0	33785	33785	0	165477	165477	الأهلي العراقي
0	18167	18167	0	8647	8647	0	1229	1229	الإنتمان العراقي
0	1224	1224	0	19028	19028	0	179298	179298	بابل
0	561	561	0	14936	14936	0	143050	143050	سومر التجاري
0	11618	11618	0	69787	69787	0	288100	288100	الخليج التجاري
0	465	465	56	17165	10978	0	165164	165164	الموصل
270	8958	2422	0	92193	92193	0	443163	443163	الشمال
0	20551	20551	0	12935	12935	0	105436	105436	المنصور
0	1725	1725	0	87580	87580	0	352813	352813	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

ملحق (9) – التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2015 وفق نموذج CRS-Malmquist

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			تكاليف الملاكات الوظيفية			الودائع			أسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
-40	25058	41739	-28	5664	7849	-28	15483	15483	-46	481881	897311	بغداد
0	7496	7496	0	1402	1402	0	2635	2635	0	90506	90506	التجاري العراقي
0	5363	5363	0	10019	10019	0	4644	4644	0	260110	260110	الإستثمار العراقي
-24	8860	11691	-11	11674	13129	-47	6476	12278	-11	205984	231666	الشرق الأوسط
0	12374	12374	0	1987	1987	0	7663	7663	0	228903	228903	المتحد للإستثمار
-65	6582	18977	-13	7421	8575	-13	4728	5463	-13	231548	267566	الأهلي العراقي
0	4496	4496	0	1699	1699	0	3227	3227	0	162043	162043	الإنتمان العراقي
0	2644	2644	0	12831	12831	0	2839	2839	0	99944	99944	بابل
-7	3093	3328	-7	3183	3424	-22	2149	2744	-7	85660	92154	سومر التجاري
-15	11359	13396	-15	24912	29379	-15	6797	8016	-15	346997	409221	الخليج التجاري
0	4751	4751	0	369	369	0	2436	2436	0	86497	86497	الموصل
-33	9819	14745	-33	21644	32326	-33	4705	7027	-44	243742	437789	الشمال
0	3467	3467	0	6901	6901	0	3531	3531	0	753373	753373	المنصور
0	12800	12800	0	61595	61595	0	2955	2955	0	346001	346001	الإتحاد العراقي
-31			-18			-26			-23			المتوسط لسنة معارف

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

ملحق (9) – التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2015 وفق نموذج CRS-Malmquist

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الإنتمان النقدي			أسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	41896	41896	0	36437	36437	20	285208	237923	بغداد
0	16170	16170	0	3472	3472	0	9102	9102	التجاري العراقي
0	419	419	0	40471	40471	0	135400	135400	الإستثمار العراقي
0	489	489	0	43230	43230	136	353799	149925	الشرق الأوسط
0	115	115	0	44740	44740	0	416351	416351	المتحد للإستثمار
0	1642	1642	0	35539	35539	0	184042	184042	الأهلي العراقي
0	16955	16955	0	6380	6380	0	69	69	الإنتمان العراقي
0	488	488	0	23154	23154	0	156813	156813	بابل
0	1031	1031	0	12724	12724	0	116279	116279	سومر التجاري
0	10120	10120	0	54584	54584	0	310869	310869	الخليج التجاري
0	1061	1061	0	6163	6163	0	156907	156907	الموصل
0	878	878	0	47688	47688	0	347479	347479	الشمال
0	25384	25384	0	12718	12718	0	114889	114889	المنصور
0	1777	1777	0	75847	75847	0	504361	504361	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

ملحق (9) – التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2016 وفق نموذج CRS-Malmquist

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			تكاليف الملاكات الوظيفية			الودائع			أسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
-36	21394	33454	-26	4507	6079	-26	11770	15874	-28	593988	827926	بغداد
0	6270	6270	0	890	890	0	3213	3213	0	121521	121521	التجاري العراقي
0	5015	5015	0	8003	8003	0	3665	3665	0	261384	261384	الاستثمار العراقي
0	9713	9713	0	7206	7206	0	10333	10333	0	261671	261671	الشرق الأوسط
0	12446	12446	0	3190	3190	0	6754	6754	0	66605	66605	المتحد للاستثمار
0	11568	11568	0	3682	3682	0	5852	5852	0	169594	169594	الأهلي العراقي
0	7321	7321	0	227	227	0	3259	3259	0	184888	184888	الإنتمان العراقي
0	7351	7351	0	4868	4868	0	3274	3274	0	61979	61979	بابل
0	4168	4168	0	2876	2876	0	2916	2916	0	67663	67663	سومر التجاري
-6	11605	12345	-85	1597	10318	-6	6388	6796	-6	401580	427201	الخليج التجاري
0	3083	3083	0	75	75	0	1846	1846	0	124906	124906	الموصل
-55	14422	31951	-66	7290	21147	-5	4000	4199	-5	184323	193481	الشمال
0	3867	3867	0	1254	1254	0	3997	3997	0	781010	781010	المنصور
0	15712	15712	0	9075	9075	0	3028	3028	0	188684	188684	الإتحاد العراقي
-32			-59			-12			-13			المتوسط لثلاث معارف

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

ملحق (9) – التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2016 وفق نموذج CRS-Malmquist

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الإنتمان النقدي			أسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	52625	52625	0	29584	29584	269	720443	195066	بغداد
0	2320	2320	0	16553	16553	0	9904	9904	التجاري العراقي
0	20457	20457	0	8282	8282	0	127827	127827	الاستثمار العراقي
0	34579	34579	0	9134	9134	0	132303	132303	الشرق الأوسط
0	52	52	0	23584	23584	0	481108	481108	المتحد للاستثمار
0	37196	37196	0	12439	12439	0	149944	149944	الأهلي العراقي
0	3395	3395	0	13010	13010	0	8490	8490	الإنتمان العراقي
0	18089	18089	0	6472	6472	0	149116	149116	بابل
0	10681	10681	0	3705	3705	0	108062	108062	سومر التجاري
0	8418	8418	0	27997	27997	0	287550	287550	الخليج التجاري
0	3981	3981	0	5077	5077	0	211496	211496	الموصل
0	21056	21056	0	13537	13537	10	369026	334989	الشمال
0	2350	2350	0	23735	23735	0	114535	114535	المنصور
0	13455	13455	0	13557	13557	0	478306	478306	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

ملحق (9) - التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2017 وفق نموذج CRS-Malmquist

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			تكاليف الملاكات الوظيفية			الودائع			اسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
-24	24352	32163	-24	4530	5983	-24	11145	14720	-36	499035	782038	بغداد
0	11893	11893	0	687	687	0	2841	2841	0	123985	123985	التجاري العراقي
0	5604	5604	0	7870	7870	0	3783	3783	0	255764	255764	الاستثمار العراقي
0	11447	11447	0	7299	7299	0	10488	10488	0	339173	339173	الشرق الأوسط
0	9747	9747	0	1217	1217	0	7910	7910	0	104975	104975	المتحد للاستثمار
0	24544	24544	0	3765	3765	0	5491	5491	0	189204	189204	الأهلي العراقي
0	5529	5529	0	161	161	0	2756	2756	0	151764	151764	الإنتمان العراقي
0	7207	7207	0	3213	3213	0	3885	3885	0	44112	44112	بابل
-20	7285	9092	-20	2050	2558	-20	2353	2937	-20	84907	105972	سومر التجاري
-12	13797	15636	-42	4110	7080	-12	4692	5317	-12	248451	281576	الخليج التجاري
0	3665	3665	0	75	75	0	1798	1798	0	107304	107304	الموصل
-58	6099	14527	-55	2604	5791	-13	3731	4307	-13	82372	95101	الشمال
0	4361	4361	0	1114	1114	0	3925	3925	0	996833	996833	المنصور
0	8655	8655	0	6942	6942	0	3245	3245	0	158710	158710	الإتحاد العراقي
-29			-35			-17			-20			المتوسط لأربعة مصارف

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3,2}).

ملحق (9) - التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2017 وفق نموذج CRS-Malmquist

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الإنتمان النقدي			اسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	43043	43043	3	19817	19278	247	695707	200350	بغداد
0	4594	4594	0	20751	20751	0	20985	20985	التجاري العراقي
0	13866	13866	0	8166	8166	0	132997	132997	الاستثمار العراقي
0	28302	28302	0	8087	8087	0	121940	121940	الشرق الأوسط
0	15061	15061	0	4682	4682	0	498885	498885	المتحد للاستثمار
0	37080	37080	0	7121	7121	0	172479	172479	الأهلي العراقي
0	3280	3280	0	11901	11901	0	8355	8355	الإنتمان العراقي
0	7923	7923	0	11441	11441	0	109351	109351	بابل
0	11886	11886	0	3171	3171	0	98811	98811	سومر التجاري
0	21001	21001	0	12073	12073	0	244350	244350	الخليج التجاري
0	6286	6286	0	5076	5076	0	212548	212548	الموصل
16	10028	8656	0	3394	3394	0	294915	294915	الشمال
0	1357	1357	0	25552	25552	0	131749	131749	المنصور
0	16200	16200	0	3952	3952	0	442304	442304	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3,2}).

ملحق (10) – المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2013 وفق نموذج VRS-Malmquist

الإتحاد العراقي	المنصور	الشمال	الموصل	الخليج التجاري	سومر التجاري	بابل	المتحد للإستثمار	الإستثمار العراقي	التجاري العراقي	بغداد	أسم المصرف
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	الإستثمار العراقي
0	0.39	0	0	0.36	0.04	0	0.11	0	0.1	0	الشرق الأوسط
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	المتحد للإستثمار
0.01	0	0	0.58	0	0	0	0.02	0	0.38	0	الأهلي العراقي
0.17	0	0	0.2	0	0	0	0.05	0	0.59	0	الإنتمان العراقي
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	الموصل
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	الشمال
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المنصور
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي
2	1	0	2	1	1	0	3	0	3	0	التكرارات (Frequencies)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (10) – المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2014 وفق نموذج VRS-Malmquist

الإتحاد العراقي	المنصور	الشمال	الموصل	الخليج التجاري	سومر التجاري	بابل	الإنتمان العراقي	المتحد للإستثمار	الإستثمار العراقي	التجاري العراقي	بغداد	أسم المصرف
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	الإستثمار العراقي
0	0	0	0	0.23	0.54	0	0	0.22	0	0	0	الشرق الأوسط
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	المتحد للإستثمار
0	0.09	0	0	0	0	0.41	0	0.04	0.38	0.09	0	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	الإنتمان العراقي
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	الموصل
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الشمال
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المنصور
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي
0	1	0	0	1	1	1	0	2	1	1	0	التكرارات

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (10) - المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2015 وفق نموذج VRS-Malmquist											
الإتحاد العراقي	المنصور	الموصل	الخليج التجاري	سومر التجاري	بابل	الإنتمان العراقي	المتحد للإستثمار	الإستثمار العراقي	التجاري العراقي	بغداد	أسم المصرف
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	الإستثمار العراقي
0.12	0	0	0	0	0.24	0	0.63	0	0	0	الشرق الأوسط
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	المتحد للإستثمار
0.01	0.02	0.11	0	0	0	0	0.18	0.64	0.05	0	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	الإنتمان العراقي
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	الموصل
0.31	0	0.15	0	0	0	0	0.33	0.2	0	0	الشمال
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المنصور
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي
3	1	2	0	0	1	0	3	2	1	0	التكرارات (Frequencies)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA ver3.2).

ملحق (10) – المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2016 وفق أنموذج VRS-Malmquist													
الإتحاد العراقي	المنصور	الموصل	الخليج التجاري	سومر التجاري	بابل	الإنتمان العراقي	الأهلي العراقي	المتحد للإستثمار	الشرق الأوسط	الإستثمار العراقي	التجاري العراقي	بغداد	أسم المصرف
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	الإستثمار العراقي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	الشرق الأوسط
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	المتحد للإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	الإنتمان العراقي
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الموصل
0.63	0	0	0.02	0	0	0	0.33	0	0	0	0.01	0	الشمال
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المنصور
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي
1	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	1	0	التكرارات

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA ver3.2).

ملحق (10) - المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين وتكرارات المصارف المرجعية لعام 2017 وفق نموذج VRS-Malmquist

اسم المصرف	بغداد	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الشرق الأوسط	المتحد للاستثمار	الأهلي العراقي	الإنتمان العراقي	بابل	الخليج التجاري	الموصل	الشمال	المنصور	الإتحاد العراقي
بغداد	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
التجاري العراقي	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الاستثمار العراقي	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الشرق الأوسط	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المتحد للاستثمار	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
الأهلي العراقي	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
الإنتمان العراقي	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
بابل	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0
سومر التجاري	0	0	0	0	0	0.17	0	0.24	0	0.59	0	0	0
الخليج التجاري	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0
الموصل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0
الشمال	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0
المنصور	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0
الإتحاد العراقي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
التكرارات	0	0	0	0	0	1	0	1	0	1	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (11) - قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2013 وفق أنموذج VRS-Malmquist

المخرجات الراكدة			المدخلات الفائضة				اسم المصرف Name
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الإئتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
0	0	0	0	0	0	0	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمار العراقي
2643	0	0	0	0	2636	0	الشرق الأوسط العراقي
0	0	0	0	0	0	0	المتحد للإستثمار
0	9985	0	0	0	151	10163	الأهلي العراقي
0	0	96255	0	0	553	174042	الإئتمان العراقي
0	0	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الموصل للتنمية والإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الشمال للتمويل والإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	المنصور للإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (11) - قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2014 وفق أنموذج VRS-Malmquist

المخرجات الراكدة			المدخلات الفائضة				اسم المصرف Name
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الإئتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
0	0	0	0	0	0	0	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمار العراقي
1790	0	58136	0	0	5181	68985	الشرق الأوسط العراقي
0	0	0	0	0	0	0	المتحد للإستثمار
0	0	0	5208	0	0	67896	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الإئتمان العراقي
0	0	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الموصل للتنمية والإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الشمال للتمويل والإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	المنصور للإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (11) - قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2015 وفق أنموذج VRS-Malmquist

المخرجات الراكدة			المدخلات الفائضة				اسم المصرف Name
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الإئتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
0	0	0	0	0	0	0	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الإستثمار العراقي
0	0	213106	623	0	5333	0	الشرق الأوسط العراقي
0	0	0	0	0	0	0	المتحد للإستثمار
0	0	0	10003	0	0	0	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الإئتمان العراقي
0	0	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الموصل للتنمية والإستثمار
0	0	0	110	0	0	47047	الشمال للتمويل والإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	المنصور للإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (11) - قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2016 وفق أنموذج VRS-Malmquist

المخرجات الراكدة			المدخلات الفائضة				اسم المصرف Name
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الإئتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
0	0	0	0	0	0	0	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الإستثمار العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الشرق الأوسط العراقي
0	0	0	0	0	0	0	المتحد للإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الإئتمان العراقي
0	0	0	0	0	0	0	بابل
0	0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الموصل للتنمية والإستثمار
0	0	23691	16662	13184	0	0	الشمال للتمويل والإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	المنصور للإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (11) - قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2017 وفق نموذج VRS-Malmquist							
المخرجات الراكدة			المدخلات الفائضة				اسم المصرف Name
الإيرادات الأخرى	الفوائد المستلمة	الإئتمان النقدي	المصاريف الأخرى	الفوائد المدفوعة	تكاليف الملاكات الوظيفية	الودائع	
0	0	0	0	0	0	0	بغداد
0	0	0	0	0	0	0	التجاري العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمار العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الشرق الأوسط العراقي
0	0	0	0	0	0	0	المتحد للاستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الأهلي العراقي
0	0	0	0	0	0	0	الإئتمان العراقي
0	0	0	0	0	0	0	بابل
0	3802	81817	1017	1089	0	0	سومر التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الخليج التجاري
0	0	0	0	0	0	0	الموصل للتنمية والاستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الشمال للتمويل والاستثمار
0	0	0	0	0	0	0	المنصور للاستثمار
0	0	0	0	0	0	0	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ملحق (12) – التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2013 وفق نموذج VRS-Malmquist

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			تكاليف الملاكات الوظيفية			الودائع			اسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	35361	35361	0	11083	11083	0	14480	14480	0	1295564	1295564	بغداد
0	11886	11886	0	1263	1263	0	2034	2034	0	100374	100374	التجاري العراقي
0	9128	9128	0	8598	8598	0	4409	4409	0	338440	338440	الإستثمار العراقي
-31	13756	19976	-31	8160	11850	-54	5333	11573	-31	369388	536423	الشرق الأوسط
0	36833	36833	0	1961	1961	0	8843	8843	0	137715	137715	المتحد للإستثمار
-28	10492	14506	-28	3660	5060	-31	3012	4374	-31	192087	279633	الأهلي العراقي
-14	18538	21550	-14	2485	2889	-29	2678	3756	-60	151159	378047	الإنتمان العراقي
0	8726	8726	0	9913	9913	0	2598	2598	0	172259	172259	بابل
0	39725	39725	0	2617	2617	0	2242	2242	0	96678	96678	سومر التجاري
0	14717	14717	0	16461	16461	0	8331	8331	0	425595	425595	الخليج التجاري
0	7638	7638	0	5302	5302	0	3466	3466	0	253988	253988	الموصل
0	45236	45236	0	36582	36582	0	11246	11246	0	1042903	1042903	الشمال
0	3786	3786	0	4597	4597	0	2709	2709	0	482822	482822	المنصور
0	49737	49737	0	3532	3532	0	2285	2285	0	209349	209349	الإتحاد العراقي
-24			-24			-38			-41			المتوسط لثلاثة مصارف

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3,2}).

ملحق (12) – التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2013 وفق نموذج VRS-Malmquist

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستتمة			الإنتمان النقدي			اسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	39014	39014	0	46244	46244	0	241795	241795	بغداد
0	9898	9898	0	12134	12134	0	13836	13836	التجاري العراقي
0	24792	24792	0	25697	25697	0	256445	256445	الإستثمار العراقي
12	25512	22869	0	33453	33453	0	215788	215788	الشرق الأوسط
0	44025	44025	0	31827	31827	0	554182	554182	المتحد للإستثمار
0	30650	30650	181	15511	5526	0	126297	126297	الأهلي العراقي
0	32275	32275	0	13936	13936	1540	102504	6249	الإنتمان العراقي
0	12585	12585	0	11100	11100	0	194907	194907	بابل
0	3390	3390	0	41099	41099	0	105861	105861	سومر التجاري
0	44339	44339	0	43315	43315	0	306710	306710	الخليج التجاري
0	42201	42201	0	17256	17256	0	183370	183370	الموصل
0	75906	75906	0	55030	55030	0	547112	547112	الشمال
0	9055	9055	0	29329	29329	0	96841	96841	المنصور
0	95313	95313	0	11321	11321	0	190782	190782	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3,2}).

ملحق (12) - التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2014 وفق نموذج VRS-Malmquist

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			تكاليف الملاكات الوظيفية			الودائع			اسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	14636	14636	0	10238	10238	0	16126	16126	0	1491599	1491599	بغداد
0	5534	5534	0	1264	1264	0	1998	1998	0	121063	121063	التجاري العراقي
0	9757	9757	0	10832	10832	0	4524	4524	0	256736	256736	الإستثمار العراقي
-19	4740	5845	-19	10647	13129	-59	5337	12970	-38	221439	358118	الشرق الأوسط
0	6980	6980	0	5864	5864	0	8528	8528	0	186156	186156	المتحد للإستثمار
-55	6172	13861	-18	8189	9974	-18	3753	4571	-38	209836	338268	الأهلي العراقي
0	4686	4686	0	2834	2834	0	3278	3278	0	311750	311750	الإنتمان العراقي
0	3368	3368	0	8069	8069	0	3070	3070	0	112650	112650	بابل
0	2439	2439	0	7783	7783	0	2560	2560	0	135694	135694	سومر التجاري
0	7981	7981	0	21887	21887	0	8784	8784	0	455212	455212	الخليج التجاري
0	2645	2645	0	3344	3344	0	3284	3284	0	71465	71465	الموصل
0	16080	16080	0	43612	43612	0	11177	11177	0	1079967	1079967	الشمال
0	3914	3914	0	5539	5539	0	3438	3438	0	568325	568325	المنصور
0	16882	16882	0	50980	50980	0	2808	2808	0	375327	375327	الإتحاد العراقي
-37			-19			-39			-38			المتوسط لمصرفين

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

ملحق (12) - التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2014 وفق نموذج VRS-Malmquist

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الإنتمان النقدي			اسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	29328	29328	0	44517	44517	0	228904	228904	بغداد
0	12539	12539	0	6718	6718	0	7154	7154	التجاري العراقي
0	341	341	0	59613	59613	0	175199	175199	الإستثمار العراقي
129	3181	1391	0	34843	34843	31	246001	187865	الشرق الأوسط
0	743	743	0	46962	46962	0	454325	454325	المتحد للإستثمار
0	3577	3577	0	33785	33785	0	165477	165477	الأهلي العراقي
0	18167	18167	0	8647	8647	0	1229	1229	الإنتمان العراقي
0	1224	1224	0	19028	19028	0	179298	179298	بابل
0	561	561	0	14936	14936	0	143050	143050	سومر التجاري
0	11618	11618	0	69787	69787	0	288100	288100	الخليج التجاري
0	465	465	0	10978	10978	0	165164	165164	الموصل
0	2422	2422	0	92193	92193	0	443163	443163	الشمال
0	20551	20551	0	12935	12935	0	105436	105436	المنصور
0	1725	1725	0	87580	87580	0	352813	352813	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

ملحق (12) - التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2015 وفق نموذج VRS-Malmquist

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			تكاليف الملاكات الوظيفية			الودائع			اسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	41739	41739	0	7849	7849	0	15483	15483	0	897311	897311	بغداد
0	7496	7496	0	1402	1402	0	2635	2635	0	90506	90506	التجاري العراقي
0	5363	5363	0	10019	10019	0	4644	4644	0	260110	260110	الإستثمار العراقي
-14	10068	11691	-9	12006	13129	-52	5895	12278	-9	211849	231666	الشرق الأوسط
0	12374	12374	0	1987	1987	0	7663	7663	0	228903	228903	المتحد للإستثمار
-65	6692	18977	-12	7544	8575	-12	4806	5463	-12	235384	267566	الأهلي العراقي
0	4496	4496	0	1699	1699	0	3227	3227	0	162043	162043	الإنتمان العراقي
0	2644	2644	0	12831	12831	0	2839	2839	0	99944	99944	بابل
0	3328	3328	0	3424	3424	0	2744	2744	0	92154	92154	سومر التجاري
0	13396	13396	0	29379	29379	0	8016	8016	0	409221	409221	الخليج التجاري
0	4751	4751	0	369	369	0	2436	2436	0	86497	86497	الموصل
-33	9925	14745	-32	22000	32326	-32	4782	7027	-43	250902	437789	الشمال
0	3467	3467	0	6901	6901	0	3531	3531	0	753373	753373	المنصور
0	12800	12800	0	61595	61595	0	2955	2955	0	346001	346001	الإتحاد العراقي
-37			-18			-32			-21			المتوسط لثلاثة مصارف

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3,2}).

ملحق (12) - التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2015 وفق نموذج VRS-Malmquist

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الإنتمان النقدي			اسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	41896	41896	0	36437	36437	0	237923	237923	بغداد
0	16170	16170	0	3472	3472	0	9102	9102	التجاري العراقي
0	419	419	0	40471	40471	0	135400	135400	الإستثمار العراقي
0	489	489	0	43230	43230	142	363031	149925	الشرق الأوسط
0	115	115	0	44740	44740	0	416351	416351	المتحد للإستثمار
0	1642	1642	0	35539	35539	0	184042	184042	الأهلي العراقي
0	16955	16955	0	6380	6380	0	69	69	الإنتمان العراقي
0	488	488	0	23154	23154	0	156813	156813	بابل
0	1031	1031	0	12724	12724	0	116279	116279	سومر التجاري
0	10120	10120	0	54584	54584	0	310869	310869	الخليج التجاري
0	1061	1061	0	6163	6163	0	156907	156907	الموصل
0	878	878	0	47688	47688	0	347479	347479	الشمال
0	25384	25384	0	12718	12718	0	114889	114889	المنصور
0	1777	1777	0	75847	75847	0	504361	504361	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3,2}).

ملحق (12) - التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2016 وفق نموذج VRS-Malmquist

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			تكاليف الملاكات الوظيفية			الودائع			اسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	33454	33454	0	6079	6079	0	15874	15874	0	827926	827926	بغداد
0	6270	6270	0	890	890	0	3213	3213	0	121521	121521	التجاري العراقي
0	5015	5015	0	8003	8003	0	3665	3665	0	261384	261384	الإستثمار العراقي
0	9713	9713	0	7206	7206	0	10333	10333	0	261671	261671	الشرق الأوسط
0	12446	12446	0	3190	3190	0	6754	6754	0	66605	66605	المتحد للإستثمار
0	11568	11568	0	3682	3682	0	5852	5852	0	169594	169594	الأهلي العراقي
0	7321	7321	0	227	227	0	3259	3259	0	184888	184888	الإنتمان العراقي
0	7351	7351	0	4868	4868	0	3274	3274	0	61979	61979	بابل
0	4168	4168	0	2876	2876	0	2916	2916	0	67663	67663	سومر التجاري
0	12345	12345	0	10318	10318	0	6796	6796	0	427201	427201	الخليج التجاري
0	3083	3083	0	75	75	0	1846	1846	0	124906	124906	الموصل
-56	14131	31951	-66	7196	21147	-4	4047	4199	-4	186469	193481	الشمال
0	3867	3867	0	1254	1254	0	3997	3997	0	781010	781010	المنصور
0	15712	15712	0	9075	9075	0	3028	3028	0	188684	188684	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

ملحق (12) - التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2016 وفق نموذج VRS-Malmquist

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الإنتمان النقدي			اسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	52625	52625	0	29584	29584	0	195066	195066	بغداد
0	2320	2320	0	16553	16553	0	9904	9904	التجاري العراقي
0	20457	20457	0	8282	8282	0	127827	127827	الإستثمار العراقي
0	34579	34579	0	9134	9134	0	132303	132303	الشرق الأوسط
0	52	52	0	23584	23584	0	481108	481108	المتحد للإستثمار
0	37196	37196	0	12439	12439	0	149944	149944	الأهلي العراقي
0	3395	3395	0	13010	13010	0	8490	8490	الإنتمان العراقي
0	18089	18089	0	6472	6472	0	149116	149116	بابل
0	10681	10681	0	3705	3705	0	108062	108062	سومر التجاري
0	8418	8418	0	27997	27997	0	287550	287550	الخليج التجاري
0	3981	3981	0	5077	5077	0	211496	211496	الموصل
0	21056	21056	0	13537	13537	7	358680	334989	الشمال
0	2350	2350	0	23735	23735	0	114535	114535	المنصور
0	13455	13455	0	13557	13557	0	478306	478306	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

ملحق (12) – التحسينات المطلوبة في المدخلات لعام 2017 وفق نموذج VRS-Malmquist

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			تكاليف الملاكات الوظيفية			الودائع			اسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	32163	32163	0	5983	5983	0	14720	14720	0	782038	782038	بغداد
0	11893	11893	0	687	687	0	2841	2841	0	123985	123985	التجاري العراقي
0	5604	5604	0	7870	7870	0	3783	3783	0	255764	255764	الإستثمار العراقي
0	11447	11447	0	7299	7299	0	10488	10488	0	339173	339173	الشرق الأوسط
0	9747	9747	0	1217	1217	0	7910	7910	0	104975	104975	المتحد للإستثمار
0	24544	24544	0	3765	3765	0	5491	5491	0	189204	189204	الأهلي العراقي
0	5529	5529	0	161	161	0	2756	2756	0	151764	151764	الإنتمان العراقي
0	7207	7207	0	3213	3213	0	3885	3885	0	44112	44112	بابل
-11	8055	9092	-43	1463	2558	-0.22	2930	2937	-0.22	105734	105972	سومر التجاري
0	15636	15636	0	7080	7080	0	5317	5317	0	281576	281576	الخليج التجاري
0	3665	3665	0	75	75	0	1798	1798	0	107304	107304	الموصل
0	14527	14527	0	5791	5791	0	4307	4307	0	95101	95101	الشمال
0	4361	4361	0	1114	1114	0	3925	3925	0	996833	996833	المنصور
0	8655	8655	0	6942	6942	0	3245	3245	0	158710	158710	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).

ملحق (12) – التحسينات المطلوبة في المخرجات لعام 2017 وفق نموذج VRS-Malmquist

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الإنتمان النقدي			اسم المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	43043	43043	0	19278	19278	0	200350	200350	بغداد
0	4594	4594	0	20751	20751	0	20985	20985	التجاري العراقي
0	13866	13866	0	8166	8166	0	132997	132997	الإستثمار العراقي
0	28302	28302	0	8087	8087	0	121940	121940	الشرق الأوسط
0	15061	15061	0	4682	4682	0	498885	498885	المتحد للإستثمار
0	37080	37080	0	7121	7121	0	172479	172479	الأهلي العراقي
0	3280	3280	0	11901	11901	0	8355	8355	الإنتمان العراقي
0	7923	7923	0	11441	11441	0	109351	109351	بابل
0	11886	11886	120	6973	3171	83	180628	98811	سومر التجاري
0	21001	21001	0	12073	12073	0	244350	244350	الخليج التجاري
0	6286	6286	0	5076	5076	0	212548	212548	الموصل
0	8656	8656	0	3394	3394	0	294915	294915	الشمال
0	1357	1357	0	25552	25552	0	131749	131749	المنصور
0	16200	16200	0	3952	3952	0	442304	442304	الإتحاد العراقي

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA_{3.2}).